سبيل المؤمنين

الى طريقة المعصومين





منشورات دار الحسين عليه السلام

اسم الكتاب: سبيل المؤمنين الى طريقة المعصومين

تأليف: عبد الرحمن العُقيلي

الاخراج الفني: قحطان عامر محمد

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

الطبعة: الاولى سنة ١٤٣٧هـ

الناشر: منشورات دار الحسين عليه السلام

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٥٦٥) لسنة ٢٠١٦م

سبيل المؤمنين
الى طريقة المعصومين

عرض وتحليل لطريقة المعصومين عليهم السلام
في إيصال المؤمنين الى معارف الدين، ونقد للطريقة المعاصرة في الحوزات الدينية

تأليف

عبد الرحمن العُقيلي



﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ*وَكَذَلِكَ مَا
أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا
عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ* قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا
بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ*﴾(سورة الزخرف ٢٢-٢٤)

﴿.....وإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ عَنْ آيَاتِنَا لَغَافِلُونَ﴾ (سورة يونس) (٩٢)



الى صاحب الغيبة.....

إمام زماننا، الحجة بن الحسن (عجّل اللّه له الفرج)

نُهدي هذا العمل

بعض وصايا الأئمة عليهم السلام

عن علي بن سويد السائي، قال:

كتب إليَ أبو الحسن الأول (موسى بن جعفر عليهما السلام) وهو في السجن:

وأما ما ذكرت يا علي، ممن تأخذ معالم دينك؟

لا تأخذن معالم دينك عن غير شيعتنا، فإنك إن تعديتهم أخذت دينك عن الخائنين الذين خانوا الله ورسوله وخانوا أماناتهم، انهم اؤتمنوا على كتاب الله جل وعلا فحرَّفوه وبدَّلوه، فعليهم لعنة الله ولعنة رسوله ولعنة ملائكته ولعنة آبائي الكرام البررة ولعنتي ولعنة شيعتي إلى يوم القيمة[١].

وكتب أبو الحسن الثالث (الإمام الهادي) عليه السلام إلى رجلين سألاه عمّن يأخذان معالم دينهما: إصمدا في دينكما على كلّ مسنّ في حبّنا، وكلّ كثير القِدَم في أمرنا[٢].

---

(١) وسائل الشيعة / حديث: ٣٣٤٥٧ .

(٢) هداية الأمّة الى أحكام الأئمة / ج ٨ ص ٣٨٤.



جاء في رسالة الإمام الصادق عليه السلام الى الشيعة:

أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ الْمَرْحُومَةُ الْمُفْلِحَةُ:

إِنَّ اللَّه أَتَمَّ لَكُمْ مَا آتَاكُمْ مِنَ الْخَيْرِ واعْلَمُوا أَنَّه لَيْسَ مِنْ عِلْمِ اللَّه ولَا مِنْ أَمْرِه أَنْ يَأْخُذَ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِ اللَّه فِي دِينِه بِهَوًى ولَا رَأْيٍ ولَا مَقَايِيسَ، قَدْ أَنْزَلَ اللَّه الْقُرْآنَ وجَعَلَ فِيه تِبْيَانَ كُلِّ شَيْءٍ وجَعَلَ لِلْقُرْآنِ ولِتَعَلُّمِ الْقُرْآنِ أَهْلاً لَا يَسَعُ أَهْلَ عِلْمِ الْقُرْآنِ الَّذِينَ آتَاهُمُ اللَّه عِلْمَه أَنْ يَأْخُذُوا فِيه بِهَوًى ولَا رَأْيٍ ولَا مَقَايِيسَ، أَغْنَاهُمُ اللَّه عَنْ ذَلِكَ بِمَا آتَاهُمْ مِنْ عِلْمِه وخَصَّهُمْ بِه ووَضَعَه عِنْدَهُمْ كَرَامَةً مِنَ اللَّه أَكْرَمَهُمْ بِهَا وهُمْ أَهْلُ الذِّكْرِ الَّذِينَ أَمَرَ اللَّه هَذِه الأُمَّةَ بِسُؤَالِهِمْ وهُمُ الَّذِينَ مَنْ سَأَلَهُمْ - وقَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِ اللَّه أَنْ يُصَدِّقَهُمْ ويَتَّبِعَ أَثَرَهُمْ - أَرْشَدُوه وأَعْطَوْه مِنْ عِلْمِ الْقُرْآنِ مَا يَهْتَدِي بِه إِلَى اللَّه بِإِذْنِه وإِلَى جَمِيعِ سُبُلِ الْحَقِّ وهُمُ الَّذِينَ لَا يَرْغَبُ عَنْهُمْ وعَنْ مَسْأَلَتِهِمْ وعَنْ عِلْمِهِمُ الَّذِي أَكْرَمَهُمُ اللَّه بِه وجَعَلَه عِنْدَهُمْ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْه فِي عِلْمِ اللَّه الشَّقَاءُ فِي أَصْلِ الْخَلْقِ تَحْتَ الأَظِلَّةِ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ يَرْغَبُونَ عَنْ سُؤَالِ أَهْلِ الذِّكْرِ والَّذِينَ آتَاهُمُ اللَّه عِلْمَ الْقُرْآنِ ووَضَعَه عِنْدَهُمْ وأَمَرَ بِسُؤَالِهِمْ وأُولَئِكَ الَّذِينَ يَأْخُذُونَ بِأَهْوَائِهِمْ وآرَائِهِمْ ومَقَايِيسِهِمْ حَتَّى دَخَلَهُمُ الشَّيْطَانُ[1].

(١) الكافي- الكليني – ج٨ – ص٤٠٠ .

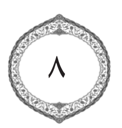


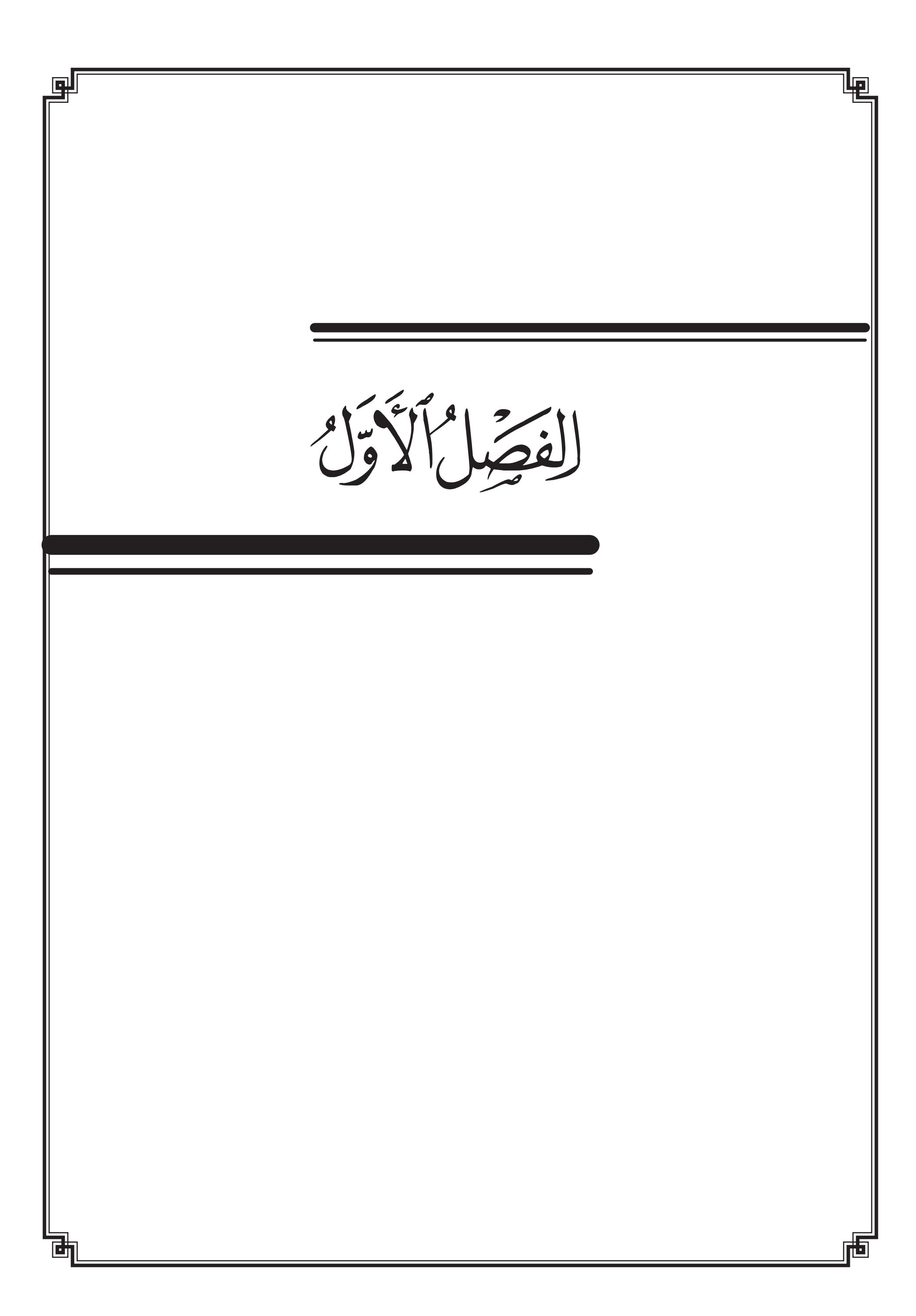


روي عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام قوله:

((فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه، حافظا لدينه، مخالفا على هواه، مطيعا لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه، وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم، فإنه من ركب من القبايح والفواحش مراكب فسقة العامة فلا تقبلوا منا عنه شيئا، ولا كرامة، وإنما كثر التخليط فيما يتحمل عنا أهل البيت لذلك لأن الفسقة يتحملون عنا فيحرفونه بأسره بجهلهم، ويضعون الأشياء على غير وجهها لقلة معرفتهم، وآخرون يتعمدون الكذب علينا ليجروا من عرض الدنيا ما هو زادهم إلى نار جهنم، ومنهم قوم نُصّاب لا يقدرون على القدح فينا، يتعلمون بعض علومنا الصحيحة فيتوجهون به عند شيعتنا، وينتقصون بنا عند نصابنا، ثم يضيفون إليه أضعاف وأضعاف أضعافه من الأكاذيب علينا التي نحن براء منها، فيتقبله المستسلمون من شيعتنا، على أنه من علومنا، فضلوا وأضلوا وهم أضر على ضعفاء شيعتنا من جيش يزيد على الحسين بن علي عليه السلام وأصحابه، فإنهم يسلبونهم الأرواح والأموال، وهؤلاء علماء السوء الناصبون المتشبهون بأنهم لنا موالون، ولأعدائنا معادون، ويدخلون الشك والشبهة على ضعفاء شيعتنا فيضلونهم ويمنعونهم عن قصد الحق المصيب.))[1]

(١) الاحتجاج - الطبرسي - ج٢ ص٢٦.





الفَصْلُ الأَوَّلُ

المقدّمة

الصراع بين التسليم للوحي الإلهي وبين الخضوع للأنانيّة وقسوة القلب هو محور الصراع الديني عبر التاريخ، فأول ضحية في التاريخ من بني البشر – وهو هابيل – كان ضحية الإختيار الخاطيء لأخيه قابيل الذي تردد بين التسليم لأمر الله بجعل الوصاية لأخيه أو التمرّد والعصيان ومحاولة وراثة منصب أبيه بفعل الأنانية والجشع، فقتل اخاه على ذلك واستمر الشر منذ اول جريمة ترتكب بداعٍ ديني ودافع دنيوي، ولا زالت ابشع الجرائم تحدث نتيجة الداعي والدافع نفسه وبعين ذلك الدافع،فأول وصي في التاريخ قُتل، وآخر وصي في التاريخ وهو امير المؤمنين عليه السلام قتل لنفس السبب، واغتُصب مقامه ومقام ولده الى يوم خروج المطالب بذحول الأنبياء.

إذ يقول تعالى:

﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ* وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾(الحجر٤٩–٥٠)

فأشار لنفسه بـ(أنا) ولعذابه بـ(هو)! فكل هدى يجب ان يكون منه هو سبحانه



ويقول تعالى:

﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ - مِنِّي - هُدًى﴾ البقرة ٣٨

﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ - مِنِّي - هُدًى﴾ طه ٢٣

لذا فلا تستغرب ان يكون الحق على الدوام في تقية فـ((ما زال العلم مكتوما منذ بعث الله نوحاً عليه السلام))[١]، ومن لوازم ذلك أن يكون صاحب الحق غريبا حتى في دياره فـ((المؤمن غريب، المؤمن غريب))[٢] وعندما يُسأل الإمام عليه السلام: جعلت فداك فأين أطلب هؤلاء؟ قال: في أطراف الأرض، أولئك الخفيض عيشهم، المنتقلة ديارهم، إن شهدوا لم يُعرفوا وإن غابوا لم يُفتقدوا.[٣]

وهؤلاء هم الذين سلموا للمعصوم، شخصا ومنهجاً، لذا لا يعرفهم أحد ولا يفتقدهم أحد، لانهم ليس لهم (أنا)! هذه الوريقات التي بين يديك هي محاولة لتلمّس طريق الرجوع الى سبيل المعصوم بعد الف عام من التيه في سُبُل الرجال، أسأل الله الهداية والدوام عليها، وان يعفو ويصفح عن عبده الحقير الذي كتب هذه الوريقات امتثالا لقول المعصوم ((إذا ظهرت البدع فعلى العالم[٤]* أن يُظهر علمه فإن لم يفعل سُلِب نور الايمان))[٥].

---

(١) البرهان في تفسير القرآن - هاشم البحراني - ج٤ ص٧٥٥.

(٢) حديث الإمام الباقر عليه السلام / المحاسن - احمد بن محمد البرقي - ج١ -ص٢.

(٣) الكافي ٢/ ٢٣٩ باب المؤمن وعلاماته ح٢٧.

(٤) * بتقدير ((فعلى العالم بشيء ان يُظهر علمه بذلك الشيء)) لوضوح ان التكليف هنا غير مختص بالمعصوم.

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام - ج١ - ص١٠٤.





الفِقه والتَفقُّه والفَقيه:

الفقه هو الفهم، و التفقّه هو التفهّم والتعلّم: يقول تعالى:

﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ التوبة (١٢٢)

وقد مدح الله تعالى أهل الفقه في قوله جل وعلا ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ الأنعام (٩٨).

وروى في (المحاسن)عن إسحاق بن عمار قول ابي عبد الله عليه السلام ((ليت السياط على رؤوس أصحابي حتى يتفقهوا في الحلال والحرام))[١]

وروى في (المحاسن)عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ((حديث في حلال وحرام تأخذه من صادق خير من الدنيا وما فيها من ذهب أو فضة))[٢]

وروى (الصفّار) بسنده عن علي عليه السلام قال: طالب العلم يشيعه سبعون الف ملك من مفرق السماء يقولون رب صل على محمد وآل محمد.

و عن عبد الرحمن بن الحجّاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: طالب العلم يستغفر له كل شيء والحيتان في البحار والطير في جوِّ السماء.[٣]

ولما كان طلب العلم فرضة كما قال صادقهم عليهم السلام ((طلب العلم فريضة على

(١) المحاسن – أحمد بن محمد البرقي – ج١ ص٢٢٩.
(٢) المحاسن – أحمد بن محمد البرقي – ج١ – ص٢٢٩.
(٣) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار – (الروايات الثلاث) ص٢٦.





كل مسلم، ألا وإن الله يحب بُغاة العلم))[1]

وقد أرشد سبحانه لمن يجب ان يسأله الناس ومنه يأخذون دينهم في قوله جلَّ وعلا ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة النحل (٤٣)

وقال تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ النساء(٥٩)

فحصر الطاعة في الله ومن فرض الله طاعته ، وأوجب اخذ الدين من المنصوبين من قبله سبحانه وتعالى.

وقد ورد عنهم عليهم السلام مستفيضاً أنهم أهل الذكر وأولي الأمر وأنّهم الصادقون والمتّقون والمسلِمون ، ولم يأذنوا بالمخالفة لأمرهم والذهاب لغيرهم، روي عن الإمام الرضا عليه السلام انه قال:

((إنما شيعتنا من تابعنا ولم يخالفنا، فإذا خفنا خاف وإذا أمنّا أمن، قال الله: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ النحل (٤٣)﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ التوبة ١٢٢، فقد فرضت عليكم المسألة والردّ إلينا، ولم يفرض علينا الجواب))[2]

وروى (الصفّار) عن محمد بن عيسى العبيدي يرفعه قال: ((قال أبو عبد الله عليه السلام: أبى الله أن يجرى الأشياء إلا بالأسباب، فجعل لكل شيء سبباً وجعل لكل سبب شرحاً، وجعل لكل شرح مفتاحاً، وجعل لكل مفتاح علماً، وجعل

(١) المحاسن – أحمد بن محمد البرقي – ج١ ص٢٢٥.
(٢) تفسير العياشي – ج٢ – ص١١٧.



لكل علم باباً ناطقا من عرفه عرف الله ومن أنكره أنكر الله، ذلك رسول الله ونحن))[1].

فَعِلمُ الدين يؤخذ من القرآن والنبي فقط، وبعد النبي يؤخذ من العترة فإنهم المُستَحْفَظون على القرآن، كما يقول المعصوم ((ويحك - يا قتادة - إنما يعرف القرآن من خُوطب به))[2]

روى السيد هاشم البحراني حديث أبي معمر السعداني، أن رجلا قال له أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ((إياك أن تفسر القرآن برأيك حتى تفقهه عن العلماء، فإنه رُب تنزيل يشبه كلام البشر، وهو كلام الله، وتأويله لا يشبه كلام البشر، كما ليس شيء من خلقه يشبهه، كذلك لا يشبه فعله تبارك وتعالى شيئا من أفعال البشر، ولا يشبه شيء من كلامه كلام البشر، وكلام الله تبارك وتعالى صفته، وكلام البشر أفعالهم، فلا تشبَّه كلام الله بكلام البشر فتهلك وتُضِل)).

و((العلماء)) بحقيقة العلم هم المعصومون فقط،يقول أمير المؤمنين عليه السلام((أما والذي فلق الحبة. وبرأ النسمة لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر. وما أخذ الله على العلماء أن لا يقارّوا على كِظَّة ظالم ولا سغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها ولسقيت آخرها بكأس أولها.))[3] فطبّق صفة (العلماء) على نفسه الشريفة.

---

(١) الوافي - الفيض الكاشاني - ج٢ - ص٨٦.

(٢) تفسير البرهان - السيد هاشم البحراني -ج١ - ص٤٠.

(٣) نهج البلاغة - جمع الشريف الرضي - ج١ - ص٣٧.

ويقول الإمام الباقر عليه السلام ((أثبتوا على القرآن الثابت، وكونوا في حزب الله تهتدوا، ولا تكونوا في حزب الشيطان فتضلّوا، يهلك من هلك ويحيى من حي، وعلى الله البيان، بيّن لكم فاهتدوا، وبقول العلماء فانتفعوا، والسبيل في ذلك إلى الله، فمن يهده الله فهو المهتدى، ومن يضلل الله فلن تجد له وليا مرشدا.))[1]

فعدل القرآن بالعلماء وهم العترة هنا.

يقول الإمام الصادق عليه السلام ((يغدوا الناس على ثلاثة عالم ومتعلم وغُثاء - فسأَلوه عن ذلك - فقال: نحن العلماء، وشيعتنا المتعلمون ،وسائر الناس غُثاء[2]*)) [3]

وورى الشيخ البرقي في (المحاسن) ((أن رجلا سأل أبا عبد الله عليه السلام رجلان تدارئا في شيء فقال أحدهما أشهد أن هذا كذا وكذا برأيه فوافق الحق، وكف الآخر فقال: القول قول العلماء؟ - فقال: هذا أفضل الرجلين أو قال: أورعهما))[4]

نعم، قد تأتي (العلماء) ومعها قرينة بانها ليست بصدد المعصوم و وهذا موجود في الحديث عنهم عليهم السلام.

وورى في (البصائر) عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لي إن الحَكم

---

(١) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ ص٢٦٨.

(٢) * غثاء الناس: أرذالهم وسقطهم / النهاية في غريب الحديث والأثر - ابن الاثير - ج٣ -ص٣٤٣.

(٣) بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفّار - ص ٢٩.

(٤) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ - ص٢١٢.



بن عتيبة ممن قال الله (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين)فليشرِّق الحكم وليغرِّب أما والله لا يصيب العلم إلا من أهل بيت نزل عليهم جبرئيل عليه السلام))[1]

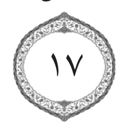
ولما جعلهم الله عيبة علمه فقط وخصّهم بإفاضته كما روي عن الإمام الصادق عليه السلام في (المحاسن):

((وأما ما سألت من القرآن فذلك أيضا من خطراتك المتفاوتة المختلفة، لأن القرآن ليس على ما ذكرت، وكل ما سمعت فمعناه غير ما ذهبت إليه، وإنما القرآن أمثال لقوم يعلمون دون غيرهم، ولقوم يتلونه حق تلاوته، وهم الذين يؤمنون به ويعرفونه، فأما غيرهم فما أشد إشكاله عليهم وأبعده من مذاهب قلوبهم، ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ليس شئ بأبعد من قلوب الرجال من تفسير القرآن، وفي ذلك تحير الخلائق أجمعون إلا من شاء الله، وإنما أراد الله بتعميته في ذلك أن ينتهوا إلى بابه وصراطه وأن يعبدوه وينتهوا في قوله إلى طاعة القوام بكتابه والناطقين عن أمره وأن يستنطقوا ما احتاجوا إليه من ذلك عنهم لا عن أنفسهم ثم قال:

﴿.... لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ....﴾النساء(٨٣)

فأما غيرهم فليس يعلم ذلك أبدا ولا يوجد، وقد علمت أنه لا يستقيم أن

(١) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار – ص ٢٩.





يكون الخلق كلهم ولاة الأمر إذ لا يجدون من يأتمرون عليه، ولا من يبلغونه أمر الله ونهيه، فجعل الله الولاة خواص ليقتدى بهم من لم يخصصهم بذلك فافهم ذلك إن شاء الله، وإياك وإياك وتلاوة القرآن برأيك، فإن الناس غير مشتركين في علمه كاشتراكهم فيما سواه من الأمور، ولا قادرين عليه ولا على تأويله إلا من حده وبابه الذي جعله الله له فافهم إن شاء الله واطلب الامر من مكانه تجده إن شاء الله))(١)

فأرجَعَ الناس الى العترة في فهم الكتاب، وهو الثقل الأكبر، وأرجع الناس اليهم في فهم السنة وهم الثقل الأصغر، وبالتالي حصر التفقّه فيهم عليهم السلام لمن أراد علم الكتاب والسنّة.

ولما كان الشيعة في الغيبة الكبرى على صاحبها الصلاة والسلام في معرض التغيير والتبديل لأمر الله سنّة الله التي خلت في الناس، كما اخبر صادق العترة عليه السلام:

((أما إنكم لن تروا ما تحبون وما تأملون - يا معشر الشيعة - حتى يتفل بعضكم في وجوه بعض، وحتى يسمّي بعضكم بعضا كذَابين، وحتى لا يبقى منكم على هذا الأمر إلا كالكحل في العين، أو كالملح في الطعام، وهو أقلُّ الزاد. وسأضرب لكم في ذلك مثلا: وهو كمثل رجل كان له طعام قد ذراه وغربله ونقّاه وجعله في بيت وأغلق عليه الباب ما شاء الله، ثم فتح الباب عنه فإذا

---

(١) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ - ص٢٦٨.





السوس قد وقع فيه، ثم أخرجه ونقّاه وذراه، ثم جعله في البيت وأغلق عليه الباب ما شاء الله، ثم فتح الباب عنه فإذا السوس قد وقع فيه، وأخرجه ونقاه وذراه، ثم جعله في البيت وأغلق عليه الباب، ثم أخرجه بعد حين فوجده قد وقع فيه السوس، ففعل به كما فعل مرارا حتى بقيت منه رزمة كرزمة الأندر الذي لا يضره السوس شيئا، وكذلك أنتم تُمحّصُكم الفتن حتى لا يبقى إلا عصابة لا تضرها الفتن شيئا)) (١)

ومن الجميل ان الإنجيل يتضمن نصّا يكاد ان يتطابق مع ما يذكره الإمام عليه السلام إذ إذ جاء فيه:

((٢٤ قدم لهم مثلا آخر قائلا. يشبه ملكوت السماوات إنسانا زرع زرعا جيدا في حقله.٢٥ وفيما الناس نيام جاء عدوه وزرع زوانا في وسط الحنطة ومضى. ٢٦ فلما طلع النبات وصنع ثمرا حينئذ ظهر الزوان أيضا. ٢٧ فجاء عبيد رب البيت وقالوا له يا سيد أليس زرعا جيدا زرعت في حقلك. فمن أين له زوان. ٢٨ فقال لهم. إنسان عدو فعل هذا. فقال له العبيد أتريد أن نذهب ونجمعه. ٢٩ فقال لا. لئلا تقلعوا الحنطة مع الزوان وأنتم تجمعونه. ٣٠ دعوهما ينميان كلاهما معا إلى الحصاد. وفي وقت الحصاد أقول للحصادين اجمعوا أولا الزوان واحزموه حزما ليحرق. وأما الحنطة فاجمعوها إلى مخزني ٣١ قدم لهم مثلا آخر قائلا. يشبه ملكوت السماوات حبة خردل أخذها إنسان وزرعها في حقله. ٣٢

(١) الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني – ص٣٣.



وهي أصغر جميع البزور. ولكن متى نمت فهي أكبر البقول. وتصير شجرة حتى إن طيور السماء تأتي وتتآوى في أغصانها ٣٣ قال لهم مثلا آخر. يشبه ملكوت السماوات خميرة أخذتها امرأة وخبأتها في ثلاثة أكيال دقيق حتى اختمر الجميع. ٣٤ هذا كله كلم به يسوع الجموع بأمثال. وبدون مثل لم يكن يكلمهم. ٣٥ لكي يتم ما قيل بالنبي القائل سأفتح بأمثال فمي وأنطق بمكتومات منذ تأسيس العالم. ٣٦ حينئذ صرف يسوع الجموع وجاء إلى البيت. فتقدم إليه تلاميذه قائلين فسر لنا مثل زوان الحقل. ٣٧ فأجاب وقال لهم. الزارع الزرع الجيد هو ابن الإنسان. ٣٨ والحقل هو العالم. والزرع الجيد هو بنو الملكوت. والزوان هو بنو الشرير. ٣٩ والعدو الذي زرعه هو إبليس. والحصاد هو انقضاء العالم. والحصادون هم الملائكة.

٤٠ فكما يجمع الزوان ويحرق بالنار هكذا يكون في انقضاء هذا العالم. ٤١ يرسل ابن الإنسان ملائكته فيجمعون من ملكوته جميع المعاثر وفاعلي الإثم. ٤٢ ويطرحونهم في أتون النار.هناك يكون البكاء وصرير الأسنان. ٤٣ حينئذ يضيء الأبرار كالشمس في ملكوت أبيهم. من له أذنان للسمع فليسمع.))[1]

فالتنقية واجبة على المؤمنين الثابتين على طريقتهم عليهم السلام لما يدخل على طريقتهم من تبديل من غيرهم من طرائق غير صحيحة ومذاهب مذمومة ((وقع فيها السوس)) حتى تبقى الرُزمة التي لا يضرّها السوس شيئا!

(١) إنجيل متي ١٣/ ٤٠.





لذا كان لزاما علينا من باب نصيحة المؤمن أن نوضح لكل من يريد التعلّم على منهج أهل البيت الطريقة الـمُثلى للتفقّه والوصول الى معارف الدين من عقيدة وشريعة وأخلاق، والتي يريدها الله ورسوله وحُجَجِه عليهم السلام.

من هو الفقيه:

اعتاد الناس ان يسمّوا (الفقهاء[1]*): علماء! وهو صفةٌ عِلمنا أنها لا تكون إلّا للأوصياء عليهم السلام - على الأقل من باب التأدّب أمامهم - لذلك وضع أهل البيت عليهم السلام علامات لمن أراد أن يتعرّف على الفقيه ويتعلّم منه، فمن وجدنا عنده بعض هذه العلامات حاز بعض صفات الفقهاء ومن لم تكن عنده لم يكن فقيها، ومن هذه العلامات:

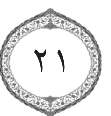
عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

إن أبا جعفر عليه السلام سُئل من مسألة فأجاب فيها فقال الرجل: إن الفقهاء لا يقولون هذا، فقال له أبي: ويحك! إن الفقيه: الزاهد في الدنيا، الراغب في الآخرة، المتمسِّك بسنَّة النبي صلى الله عليه وآله[2].

قلت: فمع أن مصطلح (الفقهاء) كان شائعا في زمان الإمامين الصادقين عليهما السلام ويتسمّى به الآلاف ممن يطلب العلوم (الشرعيّة!) إلّا أن الإمام الباقر عليه السلام وضع حدودا لتسمية الفقيه لا تنطبق إلّا على من تعلّم من أهل البيت عليهم السلام ،المتمسّك

(١) * في المدارس الدينية وغيرها (عند الشيعة والسنة سواء!).

(٢) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ ص٢٢٣.





بسنَّة النبي عليه وآله الصلاة والسلام والزهد في الدنيا والرغبة بالآخرة، ولمّا كان (الفقهاء!) المخالفون لطريقتهم عليهم السلام يتدافعون على أبواب السلاطين وهم أهل بدعة ورأي وقياس لم يرتض الإمام الباقر عليه السلام تسميتهم (بالفقهاء).

وفي لفظ آخر للحديث نفسه:

((فقال الرجل: إن الفقهاء لا يقولون هذا، فقال الإمام الباقر: يا ويحك وهل رأيت فقيها قط؟!.......))[1].

وقال الإمام الصادق عليه السلام:

((الفقيه كل الفقيه من لم يقنِّط الناس من رحمة الله، ولم يؤيِّسهم من روح الله، ولم يؤمِّنهم من مكر الله))[2].

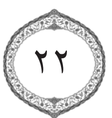
وفي خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام:

((ألا أخبركم بالفقيه حق الفقيه؟ من لم يقنِّط الناس من رحمة الله، ولم يؤمنهم من عذاب الله، ولم يرخِّص لهم في معاصي الله، ولم يترك القرآن رغبة عنه إلى غيره، ألا لا خير في علم ليس فيه تفهُّم، ألا لا خير في قراءة ليس فيها تدبُّر، ألا لا خير في عبادة ليس فيها تفكُّر))، وفي رواية أخرى ((ألا لا خير في علم ليس فيه تفهم، ألا لا خير في قراءة ليس فيها تدبر، ألا لا خير في عبادة لا فقه فيها، ألا

---

(١) الوافي – الفيض الكاشاني – ج ١ – ص ١٦٤.

(٢) نهج البلاغة – جمع الشريف الرضي – ج ٤ – ص٢٠.





لا خير في نسك لا ورع فيه.)) [1]

وعن أبي عبد الله عليه السلام انه قال:

((ولا يكون الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف معاريض كلامنا. وان الكلمة من كلامنا لتنصرف على سبعين وجهاً، لنا من جميعها المخرج)) [2].

وفي معاني الأخبار للصدوق بسنده عن داود بن فرقد، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

((أنتم أفقه الناس إذا عرفتم معاني كلامنا، إنَّ الكلمة لتنصرف على وجوه فلو شاء إنسان لصرف كلامه كيف يشاء ولا يكذب)) [3].

فهذا هو الميزان، فمن يطابق شروط الإمام فهو فقيه ومن لا تتوفر به الشروط فلا يُعد فَقيها.

ومن يتأمل بهذه الاحاديث وغيرها يجد إن هذه الصفات التي ذكرها الأئمة عليهم السلام لا تكون إلّا لفقيه تفقّه على أئمة أهل البيت عليهم السلام بشكل خالص وبالمصطلح المعصومي هو: مسلِّم، قد سلّم اليهم امره وقبل بما اتوه من عقيدة وحلال وحرام وتوقف عند ذلك ولم يتعدّهم لغيرهم.

ففقهاء الضلالة عند العامّة رخّصوا في المعاصي من حيث يشعرون أو لا

---

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص٣٦.

(٢) معاني الأخبار – محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص٢.

(٣) معاني الاخبار – محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص١.





يشعرون فمنهم من رخّص في النبيذ ومنهم من رخّص في الاستمناء ومنهم من رخَّص في خلافة الظالمين، بل وأوجبها! إلى غيرها من ضلالاتهم الكثيرة.

لذا تجد أن الروايات تكلمت عن محبة إبليس لموت الفقيه بشكل خاصّ!

فعن أبي عبد الله عليه السلام قال:

((ما من أحد يموت من المؤمنين أحب إلى إبليس من موت فقيه)) [1].

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال:

((إذا مات المؤمن الفقيه ثلم في الإسلام ثلمة لا يسدُّها شيء)).[2]

فسمّاه (المؤمن الفقيه) فكل مؤمن يمكن أن يكون فقيها باتّباع القرآن والعترة، وليس كما يروّج له البعض من وجوب دروس علوم الغرب والشرق (من فلسفة وعرفان وأدلّة عقليّة وأصولٍ للفقه عاميّة) مما يؤدّي غالباً الى ترك القرآن والسنّة وعزلهما عن الحياة الشرعية وأن يأخذ الطالب - عندهم - هذه العلوم - المستوردة من الملل الكافرة ومن مذاهب الضالّين - طوال عشرات السنين حتى يكون فقيها! فالفقيه عند أهل البيت يختلف عن الفقيه عند العامّة من المخالفين والخاصّة ممن تبعهم بطرقهم (مع شديد الأسف).

---

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج١ - ص٣٨.

(٢) الكافي- محمد بن يعقوب الكليني (الروايتان) ج١ ص٣٨.





فدين الله أجلّ من أن يكون ألغازاً ومتاهات و(دينٌ للنخبة)كما صنعوا منه!

إذ يروى عن النبي عليه وآله الصلاة والسلام:

((قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك))[1] وسماها عليه وآله الصلاة والسلام ((الحنيفية السمحة)).

وعن ابي جعفر عليه السلام قال: خطب رسول الله صلى الله عليه وآله في حجة الوداع فقال:

ايها الناس والله ما من شيء يقربكم من الجنة ويباعدكم من النار الا وقد امرتكم به، وما من شيء يقرِّبكم من النار ويباعدكم من الجنة الا وقد نهيتكم عنه.[2]

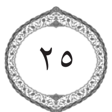
فهل نحتاج لشيء من غير المعصوم فنأتي به بحجج واهية؟! سواء أساليب في الاستنباط او علوم آلية أو عقلية او مبانٍ أصولية!

وروي عنه عليه وآله الصلاة والسلام:

((أيها الناس إني قد جاءني من أمر ربي ما الناس إليه صائرون، وإني قد تركتكم على الحجَّة الواضحة ليلها كنهارها، فلا تختلفوا من بعدي كما اختلف من كان قبلكم من بني إسرائيل أيها الناس: إنه لا أُحلّ لكم إلا ما أَحَلَّه القرآن، ولا أحرِّم عليكم إلا ما حرَّمه القرآن، وإني مخلِّفٌ فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما

(١) كمال الدين وتمام النعمة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ص٢ / بحار الأنوار - محمد باقر المجلسي- ج٢٨ - ص١١١.

(٢) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج٢ - ص٧٤.





لن تضلِّوا ولن تزلِّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي هما الخليفتان فيكم، وإنهما لن يفترقا حتى يرِدا على الحوض، فأسألكم بما ذا خلفتموني فيهما؟))[1].

(١) بحار الأنوار - محمد باقر المجلسي - ج٢٨ - ص١١١.





وضوح طريقة المعصومين وغموض طريقة الفقهاء:

فدين الله سبحانه وتعالى حجّة واضحه على الناس وهو حنيفية سمحاء ليله كنهاره! وعروته الوثقى ودليل عدم الضلال عنه والهلكة فيه هما الثقلان، لا غير، وليس إلى غير، وليس من غير!.

فأين هما الثقلان الآن؟ الأول يفسره كل الناس! بمناهج مخترعة لم تركن الى ركن وثيق، وليس لديها أثر من معصوم، وقد بدأ الأمر من المخالفين ثم دخل الخاصة مدخلهم ، فبدأوا يفسرونه باللغة والفلسفة والباطن وشاركوا من نزل عليهم بِعِلمِه وباطنه وتأويله!!.

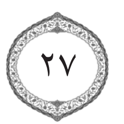
وأما الثاني فلا تُدرَّس علومه في المدارس الدينية، بل حلّت بدل كثير منه علوم عقلية نتاج عقول ناقصة وأراء باطلة!.

وهذا الذي حصل معنا هو مصداق لقوله تعالى﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾سورة الانشقاق ١٩، ولقوله عليه وآله الصلاة والسلام ((لتركبن سنن من كان قبلكم...حذو القذَّة بالقذَّة، حتى اذا دخلوا جحر ضب دخلتم فيه.. شبرا بشبر.. باعا بباع..حتى لو زنى احدهم بأمِّه فعلتم، حتى لو زنا احدهم بأخته فعلتم...)) الى الفاظ عديدة كلها تؤدّي الى العلم بأن الأغلبية العظمى من المجتمع المسلم سيمرَّ بما مرت به الأديان قبلهم[١].

والذي حصل في اليهودية إن بعض حاخاماتهم لما راوا أن الكثير من اليهود

---

(١) (راجع كتابي أمّة على خطى الأُمم).





دخلوا في النصرانيّة احتالوا للأمر فاجتمعوا في بلدة (جامينا) [1]في فلسطين وبعد اجتماع مطوّل أقرَّوا خطوات معينة جعلت من الدين اليهودي دين نُخبة ليمنعوا على الناس التفكير المستقل، وليجعلوا أنفسهم الناطقين عن الله، ومن يريد الاستعلام عن الدين لا يحقُّ له القراءة في التوراة بل تكون التوراة للتبرك فقط وضمن دائرة أوسع قليلا من الحاخامات، وقاموا بالنهي عن القراءة بالتوراة بشكل مباشر لذا دبَّروا لذلك تدبيرا وهو أن تُمنع (التوراة السبعينية) والتي كُتبت باللغة اليونانية، تُمنع من التداول بقرار رسمي وان تُترجم التوراة إلى اللغة العبرية القديمة والتي يُحسن قراءتها النخبة الدينية فقط، ثم تُشرح في كتاب أسموه (المشنّا) ثم يفسّر كتاب (المشنّا) في قالب آخر وسموه(الجامارا) وسمّوا هذين الكتابين (المشنا والجامارا): التلمود، ووضعوا التلمود لمن يجتاز الدرجات العلمية الموضوعة للوثوق بمن يسلمونه نسخة منه! فتحول دينهم إلى دين (قُطعان الغنم) تتبع أفرادا معينين يصلون إلى مراتب معينة وضعوها لأنفسهم، وعندما يصلون هذه المراتب الدينية المعينة يُصبحون ناطقين عن الله وظلِّه على مخلوقاته ووكلائه في الأرض!.

والذي حصل في النصرانية امر مشابه لما في اليهوديّة، ففي القرن الرابع الميلادي بدأ القس (آريوس الاسكندري) بإحياء أمر التوحيد العيسوي على منهجه القديم، فواجه ردّات فعل قويّة إذ أنهم منعوا من تداول آراءه التوحيدية وطردوا من يبشِّر بها من الكنائس بأمر سلطاني صدر من الإمبراطور قسطنطين

(١) http: / /drghaly.com /articles /display /١١٢٤٠ / تفاصيل انعقاد المجمع.





بعد مجمع (نيقية) الشهير عام ٣٢٥ للميلاد ومنذ ذلك الوقت بدأ البابوات بصنع دين آخر يقوم على فهمهم هم للدين، بما انهم وكلاء الله في أرضه وظلُّه على مخلوقاته، ونوّاب المسيح عليه السلام في ملكوت الأرض! فمنعوا كل من يتبع القس آريوس الموحّد من التواجد في الكنائس وحرموهم من كل امتياز مادّي ومنعوا كل إنجيل فيه إشارة الى كون المسيح كان إنسانا نبيّا وأمّه صدّيقة واقتصروا على الأناجيل الأربعة!!

والذي حصل عند المسلمين هو ما حصل عند اليهود والنصارى، وهذا من معجزاته عليه وآله الصلاة والسلام، فبعد أن عُقدت سقيفة بني ساعدة، احتاج الحُكّام الجدد الى حاشية تعيد إنتاج دين جديد يعزل المعارضة المتمثلة بالبيت العلوي ومن معهم من بني هاشم ومن الصحابة، فاستبعدوا قرآن أمير المؤمنين عليه السلام، وجمعوا القرآن بمعزل عنه، ولـمّا كان العمل البشري يبقى ناقصاً مهما بلغ من الكمال دائما أعادوا ترتيب القرآن في زمان عثمان ومع ذلك بقيت معضلة القراءات الى اليوم قائمة ولا يستطيع احد الجزم بأمرها ومن أين جاءت وكيف اكتسبت شرعيتها وهي تضرب قدسية القرآن في الصميم! فهم يقرّون بان هذه القراءات متواترة الى أصحابها وليست الى النبي عليه وآله الصلاة والسلام وهذا ما يجعلنا امام معضلة النص الرسمي النازل من السماء في أي قراءة هو؟!

فضلا عن معضلة ما أسموه(بنسخ التلاوة) إذ وجدوا أن العديد من الصحابة يروون آياتٍ غير موجودة في المصحف فأظهروا بدعة أن هذه الآيات منسوخة التلاوة وقد أسقطها النبي عليه وآله الصلاة والسلام من المصحف كل

هذا حتى يصحِّحوا عمل الصحابة!

ووضع عمر ابن الخطاب رجالا يرجع اليهم الرجال لأخذ الدين منهم! فبعضهم للفرائض وبعضهم للقضاء وبعضهم للقصص! حتى يرسخوا في أذهان الناس دينهم الجديد، فهو فقه وعقيدة غريبان تماما عن تعاليم النبي عليه وآله الصلاة والسلام، وهذا الذي حصل عند العامة حصل مع الشيعة بعد ذلك بثلاثة قرون! .

ففي زمان الشيخ المفيد (رحمه الله) ولكونه في بغداد وفي وقت انحّلت فيه السلطة العباسيّة وضعفت وخلال حكم البويهيين الشيعة للعراق صار الاختلاط واضحا بين الشيعة وغيرهم من العامّة في المدارس الدينية وفي بلاط السلاطين مع ما يقتضيه ذلك من مجاملات وغيرها، ودرس هؤلاء على يد هؤلاء وبالعكس، فتأثر الشيعة وأثروا في غيرهم فدخل إلى مذهبهم (علم الأصول) الذي اخترعه الشافعي ثم تسرَّبت الفلسفة اليونانية، ثم الترهّب النصراني وهو التصوّف النصراني وبعدها وفي زمن العلامة الحلّي دخل (علم الرجال) وبدأ فقهاء الشيعة يقعِّدون القواعد على وفق العلوم الجديدة! فنشأ جو غريب عما تركه أهل البيت عليهم السلام. وهذا الأمر بدا في نهاية القرن الثالث الهجري واشتد بعد دخول البويهيين الى بغداد عام ٣٣٤ هـ وإظهارهم نُصرة الطريقة الشيعية، لكنه ومع استقرار الشيخ الطوسي في النجف بعد دخول السلاجقة بغداد وإحراق مكتبة الطوسي وهروبه الى النجف عام ٤٤٩ هـ بدا بتأسيس حلقاته الدراسية في النجف وبذرتها هو العلوم التي اكتسبوها من العامّة بعد التلاقح والأخذ



والإعطاء مع العامّة، لذا بدأ الشيخ الطوسي رحمه الله بتأليف بعض الدروس على منهج العامة، مثل موسوعة فقهية في التفريع الفقهي (المبسوط) وتفسير ليس على وفق الروايات وهو (التبيان) وكتاب في أصول الفقه (العدّة) وكل هذه الفنون سَبَقَنا اليها العامة فتبعهم الشيخ الطوسي سعيا في إثبات علو كعب مدرسة أهل البيت في قبال ضلالات العامة، لكن هذا النهج التأليفي لم ينته مع وفاة الطوسي بل استمر الى يومنا هذا وتُرك المنهج القديم.

ولما كانت السنن البشرية تتشابه حصل في اليهودية أن بعض البسطاء المتدينين أراد إرجاع الدين الموسوي الى حيث كان بلا بدع وزيادات كما تركهم عليه الأنبياء فقرروا اعتماد التوراة في كل بيت والأخذ من أحكامها مباشرة بلا رجوع للحاخامات المنتفعين والمتطفلين على أموال الناس وسمّوا انفسهم (القرَّاءين) فهم يأخذون طريقتهم الشرعية من قراءة الكتب النبوية مباشرة، ولكن الأمر كان قد فات فاندثروا تحت وقع الضغط الحاخامي المستعين بالسلطات الزمنية من قمع وإرهاب وتقتيل وتشريد.

وبعدهم و لما كان الدين النصراني وصل درجة خطيرة في الانحراف على يد (بولس) ومن بعده جاء القس (آريوس الاسكندري)ليعيد الأمر إلى نصابه، ويعيد دين النصرانية الى التوحيد فلم يفلح، واستمرت ثورته سنوات عديدة ولكن الأمر قد فات إذ عُقد مجمع نيقيه وتم إخماد ثورته بالأساليب نفسها.

والأمر نفسه حصل عند المسلمين، إذ بعد أن صارت مدرسة الرأي والقياس





والاستحسان مدرسة كبيرة وطغت بمبادئها البشرية الصرفة على باقي المدارس عندهم ظهرت الحركة السلفية الحنبلية في القرن الثالث الهجري، وظل هذا الخط الحنبلي محافظا على منهجه السلفي الأثري الحديثي حتى انتج المدرسة الوهابية في القرون المتأخرة فاتّخذوا من السلف الأموي الناصبي قدوة لهم في الفهم والعمل.

وفي الوسط الشيعي صارت ردة الفعل قوية بعودة المنهج الحديثي على يد الأمين الاسترابادي بعد أن ظل منهج المحدّثين حبيس الزوايا المظلمة منذ القرن الخامس الهجري ولم يندثر، وصار الصراع علنيا بعد أن تصدى للوقوف في وجه مدرسة الأصول والرجال، وبعد قرنين من الجدال العنيف اتخذ الصراع طريق الدم والسيف فأفتى بعض الفقهاء الأصوليين بقتل زعيم الأخباريين المحدثين في وقتها السيد (محمد عبد النبي الأخباري)[1] فقُتل هو وولده وحُزَّت رقابهما والقيت في الكاظمية وسط هياج الغوغاء وزغردة النساء والاحتفالات بقتل ((ذلك السيد الجليل!!)) ومن يومها اخذ المدّ الحديثي الذي حاول الرجوع بالتفقّه الى المنهج الأصيل، والذي هو منهج أهل البيت ومنهج الشيعة في الغيبة الصغرى وبداية الغيبة الكبرى إلى الانحسار بعد أن امتلك الخصم سلاح المال والسلطة!.

---

(١) إقرأ تفاصيل تلك المرحلة وكيفية صدور الفتوى وتفاصيل القتلة البشعة في كتاب حفيد صاحب الفتوى التي أباحت دمّه وعنوانه: العبقات العنبرية في طبقات الجعفريّة. بعد ص ١٠٠ للشيخ محمد حسين كاشف الغطاء.



كيف يكون المؤمن فقيهاً؟

الجواب: بسيط ، وسريع، وشافٍ: عند تعلّم حديث المعصومين عليهم السلام يكون المؤمن فقيها!.

فأهل البيت عليهم السلام تكلموا عن الغيبة الكبرى - عصرنا الحالي - بما فيه من فتن وعقبات، وجعلوا لذلك علاجات من استعملها نجى ومن تركها غرق، ومن ذلك: قولهم عليهم السلام عن الغيبة الكبرى:

عن الأصبغ بن نباتة قال: أتيت أمير المؤمنين عليه السلام فوجدته ينكت في الأرض، فقلت له: ((يا أمير المؤمنين مالي أراك مفكراً تنكت في الأرض، أرغبةٌ منك فيها؟. فقال: لا؛ والله ما رغبت فيها، ولا في الدنيا يوماً قط؛ ولكني تفكرت في مولود يكون من ظهري الحادي عشر من وُلدي، هو المهدي الذي يملأها عدلاً وقسطاً، كما ملئت جوراً وظلماً؛ يكون له حَيرة وغيبة، تضلّ فيها أقوام، ويهتدي فيها آخرون)). (١)

وروى الصدوق (رحمه الله) عن الإمام الصادق عليه السلام قال: ((كيف أنتم إذا بقيتم بلا إمام هدىً، ولا علم يبرأ بعضكم من بعض، فعند ذلك تميزون وتمحصّون وتغربلون..)). (٢)

وروى الصدوق بإسناده عن المفضل بن عمر عن الإمام الصادق عليه السلام قال:

---

(١) راجع: الغيبة -محمد بن الحسن الطوسي - ص ١٦٥ ـ ١٦٦ .

(٢) راجع: كمال الدين وتمام النعمة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ج٢ - ص٣٤٨ / ح ٣٦.





سمعته يقول: ((إياكم والتنويه، أمَا والله لَيغيبنَّ إمامُكم سنيناً من دهركم، ولتُمحَّصُنَّ حتى يُقال: مات، أو هلك، بأَي وادٍ سلك؛ ولتدمعنَّ عليه عيون المؤمنين، ولتكفأنَّ كما تكفأ السفن في أمواج البحر، ولا ينجو إلا من أخذ الله ميثاقه، وكتب في قلبه الإيمان، وأيّده بروح منه، ولَتُرفَعَنَّ اثنتا عشرة راية مشتبهة، لا يدرى أي من أي. قال: فبكيت. فقال لي: ما يبكيك يا أبا عبد الله؟ فقلت: وكيف لا أبكي وأنت تقول: تُرفع اثنتا عشر راية مشتبهة لا يدرى أي من أي، فكيف نصنع؟ قال: فنظر إلى شمس داخلة في الصفة؛ فقال: يا أبا عبد الله! ترى هذه الشمس؟ قلت: نعم. قال: والله، لأمرنا أبينُ من هذه الشمس)). [1]

وروى الطوسي في غيبته بإسناده عن محمد بن منصور عن أبيه قال: كنا عند أبي عبد الله عليه السلام جماعة نتحدث فالتفت إلينا فقال: ((لا والله لا يكون ما تمدّون إليه أعينكم حتى تُغربلوا، لا والله لا يكون ما تمدّون إليه أعينكم حتى تميّزوا لا والله لا يكون ما تمدّون إليه أعينكم حتى يمحّصوا لا والله لا يكون ما تمدُّون إليه أعينكم إلا بعد إياس، لا والله لا يكون ما تمدّون إليه أعينكم حتى يشقى مَن شقي ويسعد مَن سعد))[2].

فمع علمهم عليهم السلام بكل هذه الفِتن والمِحن والعقبات والهزاهز فهل تركوا لشيعتهم ما يكتفون به من تكليف ينجيهم منها؟

---

(١) راجع: كمال الدين وتمام النعمة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ج٢ - ص٣٤٧ -ح٣٥.
(٢) الغيبة - محمد بن الحسن الطوسي - ص٣٣٥ - ح٢٨١.





الجواب: نعم بالطبع، وإلّا لم يكونوا كما وصفوا أنفسهم بأنهم حجج على العباد؟

فحتى يكونوا حججاً على من يحاجج، تركوا منهاجا لشق أمواج الفتن في عصر الغيبة الكبرى. والطريق الموصل لذلك: هو السؤال! لذا أمرونا بالسؤال:

فقد روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال لحمران بن أعين في شيء سأله: إنما يهلك الناس لأنهم لا يسألون[1].

وعن عبد الله بن ميمون القداح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال: إن هذا العلم عليه قفل ومفتاحه المسألة.[2]

وبعد السؤال، يأتي دور التسليم والعمل، يروى عن أمير المؤمنين عليه السلام:

((ألا أن هذه الأمة لابد متفرقة كما افترقت الأمم قبلهم فنعوذ بالله من شر ما هو كائن، ثم عاد ثانية فقال: إنه لابد مما هو كائن أن يكون وان هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة شرها فرقة تنتحلني ولا تعمل بعملي)) [3]

قال أمير المؤمنين عليه السلام: افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة سبعون منها في النار وواحدة في الجنة وهي التي اتبعت يوشع بن نون وصي موسى، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة إحدى وسبعون فرقة في النار وواحدة في

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج١ - ص٤٠.
(٢) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ١ج ص ٤٠ (الحديثان).
(٣) مصباح البلاغة مستدرك نهج البلاغة - جمع الشريف الرضي - خطبة ٣٧.





الجنة وهي التي اتبعت شمعون وصي عيسى عليه السلام وتفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة اثنتان وسبعون فرقة في النار وواحدة في الجنة وهي التي اتبعت وصي محمد صلى الله عليه وآله وضرب بيده على صدره ثم قال:

ثلاث عشرة فرقة من الثلاث والسبعين كلها تنتحل مودتي وحبي، واحدة منها في الجنة واثنتا عشرة منها في النار))(1)

فشرّ الفرق من تعلم بالحق ولكنها لا تعمل به!

فالعمل يكون بالاقتداء بالمعصوم فقط، ولا يكفي انتحال المحبّة دون الطاعة والعمل بعملهم وما يريدون والتسليم لهم عليهم السلام، كما قال أمير المؤمنين عليه السلام.

لذا تراهم يوقفون نجاة شيعتهم في حضورهم وغيبتهم عليهم السلام على الالتزام بحديثهم، قال محمد بن علي بن الحسين بن موسى ابن بابويه رضي الله عنه: قال الصادق عليه السلام: ((حاجّوا الناس بكلامي، فإن حاجوكم كنت أنا المحجوج لا أنتم)) (2).

فهل هناك أصرح من هذا الكلام؟! فكلامهم هو الذي يحج المخالفين.

وروى الكليني ((عن يزيد بن عبد الملك، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تزاوروا فإن في زيارتكم إحياء لقلوبكم وذكرا لأحاديثنا، وأحاديثنا تعطف بعضكم على بعض فإن أخذتم بها رشدتم ونجوتم وإن تركتموها ضللتم وهلكتم، فخذوا

---

(1) كتاب سليم بن قيس - تحقيق محمد باقر الأنصاري - الصفحة ٣٣٢.

(2) تصحيح الاعتقاد - محمد بن محمد بن النعمان المفيد- ص٧٠.



بها وأنا بنجاتكم زعيم))[1] .

فباتباع حديثهم نجاتنا مضمونة بإذنه تعالى على الإمام.

وعن الفضيل بن يسار قال ((دخلت على أبي عبد الله عليه السلام أنا ومحمد بن مسلم فقلنا ما لنا وللناس، بكم والله نأتمَّ ، وعنكم نأخذ، ولكم والله نسلِّم،ومن وليَّتم والله تولينا ومن برئتم منه برئنا منه، ومن كففتم عنه كففنا عنه، فرفع أبو عبد الله عليه السلام يده إلى السماء فقال: والله هذا هو الحق المبين))[2]

وعن زيد الزرّاد قال حدثنا جابر بن يزيد الجعفي قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

((إن لنا أوعية نملؤها حكما وعلما، وليست لها بأهل، فما نملؤها إلا لتُنقل إلى شيعتنا، فانظروا إلى ما في الأوعية فخذوها ثم صفّوها من الكدورة تأخذونها بيضاء نقية صافية، وإياكم والأوعية فإنها وعاء سوء فتنكبوها)) [3].

وهذه التصفية من الكدورة بآليات وضعها اهل البيت بلا أن نحتاج الى المذاهب الضالة لنأخذ منهم علوما ما أنزل الله بها من سلطان.

ويقول الإمام الصادق عليه السلام:

((إذا أردت العلم الصحيح فعندنا فنحن أهل الذكر الذين قال الله عز وجل

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج٢ - ص١٨٦.

(٢) مختصر بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفّار - ص٧٦.

(٣) الاصول الستة عشر - أصل زيد الزرّاد - ص٤.

﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٤٣) النحل))[١]

وقال: أما إنه شرٌّ عليكم أن تقولوا بشيء ما لم تسمعوه منا[٢]

ويقول عليه السلام: كلّ علم لم يخرج من هذا البيت فهو باطل [٣]

فهل يجوز بعد هذا أن ندَّعي أن العلوم الآلية التي تقوم عليها العلوم الشرعية والتي تدرّس في الحوزات مثل: علم الرجال والأصول والفلسفة هي مثال (لحكمة خرجت من فم المنافق)!!.

وروي عنهم عليهم السلام:

ذر الناس فإن الناس أخذوا عن الناس وإنكم أخذتم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام ولا سواء، إني سمعت أبي يقول: إن الله إذا كتب على عبد أن يدخل في هذا الأمر كان أسرع إليه من الطير إلى وكره [٤].

وعن جابر قال: قال أبو جعفر عليه السلام: إنما شيعتنا من تابعنا ولم يخالفنا وإذا خفنا خاف وإذا أمنّا امن فأولئك شيعتنا حقا [٥].

وعن الامام الصادق عليه السلام أيضا: اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يُحسنون من رواياتهم عنا، فانا لا نعد الفقيه منهم فقيها حتى يكون محدَّثا، فقيل له: أو يكون

---

(١) كفاية الأثر – علي بن محمد الخزّاز القمّي– ص٢٥٨.

(٢) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج٢ – ص٤٠٢.

(٣) الحق المبين في كيفية التفقه في الدين – الفيض الكاشاني (وما قبلها أيضا).

(٤) المحاسن – أحمد بن محمد البرقي – ج١ ص٢٠١.

(٥) الأصول الستة عشر– ص ٦١.



المؤمن محدَّثا؟ قال: يكون مفهَّما، والمفهَّم المحدَّث (١).

وعن المفضّل بن عمر: لا تأكلوا الناس بآل محمد، فإني سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: افترق الناس فينا على ثلاث فرق: فرقة أحبونا انتظار قائمنا ليصيبوا من دنيانا، فقالوا وحفظوا كلامنا وقصروا عن فعلنا، فسيحشرهم الله إلى النار. وفرقة أحبونا وسمعوا كلامنا ولم يقصروا عن فعلنا، ليستأكلوا الناس بنا فيملأ الله بطونهم نارا يسلط عليهم الجوع والعطش. وفرقة أحبونا وحفظوا قولنا وأطاعوا أمرنا ولم يخالفوا فعلنا فأولئك منا ونحن منهم (٢)

وعن الإمام الرضا عليه السلام: يا ابن أبي محمود: إذا اخذ الناس يمينا وشمالا فالزم طريقتنا، فإنه من لَزِمَنا لزمناه، ومن فارَقَنَا فارقناه، فإن ذكرنا أهل البيت شفاء من الوَعَك والأسقام ووسواس الريب، وإن محبتنا رضا الرب والأخذ بأمرنا و طريقتنا معنا غدا في حظيرة القدس(٣).

وهذه هي دعوتنا: الرجوع للأخذ بامرهم عليهم السلام وطريقتهم في التفقّه، فليس المهم أن يصبح دارس العلوم الشرعيّة (حجةً للإسلام والمسلمين)! أو (آية الله) وغيرها من المصطلحات الرنانة التي ضرّها أقرب من نفعها، بل المهم ان يخرج الإنسان من الدنيا بوجه أبيض امام الله سبحانه وهذا لا يكون إلّا بأنّ نتّبع المعصومين عليهم السلام ونسلِّم لهم كما فعل الشيعة في الغيبة الصغرى تحت أعين

---

(١) وسائل الشيعة – الحر العاملي – ج ٢٧ – ص١٤٩.
(٢) تحف العقول – الحسن بن علي ابن شعبة الحرّاني – ص٥١٤.
(٣) الفوائد الطوسية – الحر العاملي– ص٢٥٠.



السفراء رَحِمَهم الله وإنّما يُطاع الله من حيث يريد لا من حيث نريد!.

وعن أمير المؤمنين عليه السلام:

((يا كميل انما المؤمن مَن قال بقولنا، فمن تخلَّف عنا قصَّر عنا، ومن قصَّر عنا لم يلحق بنا، ومن لم يكن معنا ففي الدرك الأسفل من النار))[١]

وروى جعفر الحضرمي عن خيثمة الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال:

أردت أن أودِّعه فقال: يا خيثمة:

أبلغ موالينا السلام وأوصهم بتقوى الله وأوصهم أن يعود غنيهُم على فقيرهم وقوُيهم على ضعيفهم وأن يشهد حيُّهم جنازة ميتِّهم وأن يتلاقوا في بيوتهم فإن لقاء بعضهم بعضا في بيوتهم حياة لأمرنا، رحم الله عبدا أحيى أمرنا.

يا خيثمة: أبلغ موالينا أنا لسنا نُغني عنهم من الله شيئاً إلّا بعمل، وانهم لن ينالوا ولايتنا إلا بورع وإن أعظم الناس حسرة يوم القيمة من وصف عدلا ثم خالفه إلى غيره[٢].

وهذا الذي نحن فيه اليوم! فنحن نصف العدل للناس بانه اتباع للثقلين، ولكن مدارسنا الدينية خالية من تدريس الثقلين! والتفقّه يقوم على مذاكرة أصول الفقه العامّية والعلوم العقلية والرجال ويتبارزون بينهم في النوادي العلميّة بالأبرع في ذلك!

---

(١) تحف العقول – الحسن بن علي ابن شعبة الحرّاني – الحراني – ص١٧٤.

(٢) الأصول الستة عشر – أصل جعفر الحضرمي – ص٧٩.

فالتفقّه على منهجهم عليهم السلام لا يكون بالدعاوى الخالية من المضمون، بل بالتمسك الحقيقي، والغريب أنا نبكّت العامة انهم لا يكفيهم حب أهل البيت بلا أن يتمسكوا بهم بالشكل والمضمون مع الثقل الأكبر، ومصداق التمسك هو التسليم لهم بكل شيء! لكننا نترك علومهم في الحديث ونأتي بقواعد ليست من حديثهم وعلوم ليست من الإسلام في شيء لتدرّس في مدارسنا الدينية!.

مبادئ التفقُّه على المنهج العلوي:

يقوم التفقّه العلوي على انّ الأخذ والتلقّي يكون عن أهل البيت عليهم السلام قرآناً وسنّة، فقط، بلا تنطّع على غيرنا من مذاهب الضلال والبدع لنأخذ منهم (العلم) الفلاني أو القاعدة الفلانية.

فقد قسّم الله (الحكم) في القرآن الى قسمين: حق وباطل، ونسب الحكم الحق إليه سبحانه والباطل إلى الناس فقال تعالى:

﴿إِن الْحُكْمُ إِلَّا للهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ الأنعام (٥٧)

وقال تعالى:

﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ أَلَا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾ الأنعام(٦٢)

وقال تعالى:

﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا للهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ يوسف (٤٠)



وقال تعالى:

﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا للهَّ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ يوسف (٦٧)

وقال تعالى:

﴿وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآَخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾القصص (٧٠)

وقال تعالى:

﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّه حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ المائدة(٥٠)

فالحكم لله فقط وهو يؤتيه من يشاء، وحكمه لا يؤتى إلّا للمعصوم:

كما قال تعالى: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ مريم (١٢)

وقال عن حكم الناس:

﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾يونس(٣٥)

﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (١٥٤) الصافات

﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ (٣٦) القلم

فحكم الناس وبشكل مستمر لا يُرضي الله تعالى، لكونه نابع منهم، وهم مخلوقات قاصرة ناقصة، لا تستطيع أن تأتي بالخير لأنفسها إن هي خُلّيت





ونفسها فكيف تأتي بالخير لغيرها ومجتمعاتها؟!

روى الشيخ الكليني في الكافي: عن عبد العزيز بن مسلم، عن الإمام الرضا عليه السلام - في حديث - قال فيه:

((إن الأنبياء والأئمة (صلوات الله عليهم) يوفقهم الله ويؤتيهم من مخزون علمه وحكمه ما لا يؤتيه غيرهم، فيكون علمهم فوق علم أهل زمانهم في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدى فَما لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾))[1]

ويقول معصومهم عليه السلام:

((الحكم حكمان: حكم الله، وحكم الجاهلية، فمن أخطأ حكم الله حكم بحكم الجاهلية))[2].

وحديثهم يصدِّق بعضه بعضا، يقول عليه السلام:

((كلّ علم لم يخرج من هذا البيت فهو باطل)) [3]

الدين مفوّض للمعصوم فقط:

فكل علم شرعي خرج من غير المسلمين أو من المسلمين سنة وشيعة ليس منسوبا بصلة واضحة اليهم عليهم السلام فهو باطل كائنا من كان الآتي به! وهذا يعني

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني ج١ ص٢٠٣.
(٢) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني ج٧ ص٤٠٧.
(٣) المحتضر - حسن ين سليمان الحلي - ص ١٥.



انهم تركوا من الحكم ما يستغني به الناس بلا ريب، ولولا ذلك لم يحصروا العلم بهم، لذلك تراهم:

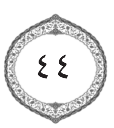
أمرونا بعدم التكذيب بالحديث المنسوب لهم، بل بردّه اليهم إذا لم نحتمله:

فقد روي عن الإمام الباقر عليه السلام: ((إن حديثنا صعب مستصعب لا يؤمن به إلا ملك مقرب أو نبي مرسل أو عبد امتحن الله قلبه للإيمان فما عرفت قلوبكم فخذوه وما أنكرت فردوه إلينا))(١)

ويقول المعصوم عليه السلام ((إذا سمعتم من حديثنا مالا تعرفون فردّوه إلينا وقفوا عنده، وسلِّموا حتى يتبين لكم الحق، ولا تكونوا مذاييع عَجلى، إلينا يرجع الغالي وبنا يلحق المقصِّر الذي يقصَر بحقنا. من تمسَّك بنا لحِق، ومن سلك غير طريقتنا غرِق. لمحبينا أفواج من رحمة الله، ولمبغضينا أفواج من غضب الله، وطريقنا القصد وفي أمرنا الرشد.))(٢).

وروى عن عبيد بن زرارة، عن رجل لم يسمِّه أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام: رجلان تدارئا في شيء فقال أحدهما: أشهد أن هذا كذا وكذا برأيه، فوافق الحق، وكفّ الآخر فقال: القول قول العلماء؟ - فقال: هذا أفضل الرجلين أو قال: أورعهما.(٣)

(١) الاصول الستة عشر - أصل جعفر الحضرمي - ص٦١.
(٢) الخصال - محمد بن علي بن الحسين الصدوق- ص ٦٢٧.
(٣) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ص ٢١٢.





وعن سدير قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: إني تركت مواليك مختلفين يتبرّأ بعضهم من بعض قال: فقال: وما أنت وذاك، إنما كُلِّف الناس ثلاثة: معرفة الأئمة، والتسليم لهم فيما ورد عليهم، والرد إليهم فيما اختلفوا فيه [1].

و عن جميل بن درّاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن من قرّة العين التسليم إلينا، وأن تقولوا لكل ما اختلف عنا: أن تردّوا إلينا[2].

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: تدرى بما أُمِروا؟! أُمِروا بمعرفتنا والرد إلينا والتسليم لنا.[3]

وعن أبي الصباح الكناني الخيبري قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنا نتحدث عنك بحديث فيقول بعضنا: قولنا، قولهم. قال: فما تريد؟! أتريد أن تكون إماما يقتدى بك؟! من ردَّ القول إلينا فقد سلم.[4]

وعن زيد الشحّام عن عبدالله عليه السلام قال: قلت له: إن عندنا رجلا يقال له كُليب، لا يجيئ عنكم شيء إلا قال: أنا اسلِّم، فسمّيناه كُليب تسليم.

قال: فترحَّم عليه، (ثلاثا) ثم قال: أتدرون ما التسّليم؟ فسكتنا، فقال: هو والله الإخبات، يقول الله عزوجل: ((الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأخبتوا إلى ربهم)) [5].

---

(١) الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة – عباس الكربلائي – ج٤ – ص٣٨٨.

(٢) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار – ص٥٤٥.

(٣) الرواية وسابقتها: بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار – ص ٧٦.

(٤) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار ص ٥٤٥.

(٥) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني ج١ ص٣٩١ باختلاف يسير.



و عن عبد الرحمن ابن كثير قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه مهزّم، فقال له: جعلت فداك أخبرني عن هذا الأمر الذي ننتظر، متى هو؟ فقال: يا مهزم كذب الوقّاتون وهلك المستعجلون ونجا المسلِّمون [1].

عن عبدالله الكاهلي قال: قال أبوعبدالله عليه السلام: لو أن قوما عبدوا الله وحده لا شريك له وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وحجّوا البيت وصاموا شهر رمضان ثم قالوا لشيء صنعه الله أو صنعه رسول الله صلى الله عليه وآله: ألا صنع خلاف الذي صنع؟! أو وجدوا ذلك في قلوبهم لكانوا بذلك مشركين، ثم تلا هذه الآية ﴿فلا ورَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ ويُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ (النساء ٦٨) ثم قال أبوعبدالله عليه السلام: عليكم بالتسليم.[2]

وروى الصفار عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال:

الفضل لمحمد صلى الله عليه وآله وهو المقدَّم على الخلق جميعا لا يتقدمه أحد، وعليٌّ عليه السلام المتقدِّم من بعده والمتقدِّم بين يدي علي كالمتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وكذلك يجرى للأئمة من بعده واحدا بعد واحد جعلهم الله أركان الأرض أن تميد بأهلها ورابطيه على سبيل هداه لا يهتدى هادٍ من ضلالة إلا بهم ولا يضل خارج من هدى إلا بتقصير عن حقِّهم، وأمناء الله على ما اهبط الله من علم أو عذر أو نذر، وشهداؤه على خلقه والحجَّة البالغة على من في الأرض، جرى لأخرهم من الله مثل الذي أوجب لأولهم ،فمن اهتدى بسبيلهم وسلَّم لأمرهم فقد استمسك

(١) الإمامة والتبصرة من الحيرة – علي بن الحسين القُمّي– ص٣٩.

(٢) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص٣٩١ باختلاف يسير.



بحبل الله المتين وعروة الله الوثقى ولا يصل إلى شيء من ذلك إلا بعون الله [(١)].

وعن إبراهيم بن أبي محمود، عن الرضا عليه السلام ـ في حديث طويل ـ قال: أخبرني أبي، عن آبائه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: من أصغى إلى ناطق فقد عبده، فإن كان الناطق عن الله فقد عبد الله، وإن كان الناطق عن إبليس فقد عبد إبليس ـ إلى أن قال: ـ يا ابن أبي محمود! إذا أخذ الناس يمينا وشمالا فالزم طريقتنا، فإنه من لزمنا لزمناه، ومن فارقنا فارقناه، فان أدنى ما يخرج به الرجل من الإيمان أن يقول للحصاة: هذه نواة، ثم يدين بذلك، ويبرأ ممن خالفه، يا ابن أبي محمود! احفظ ما حدثتك به، فقد جمعت لك فيه خير الدنيا والأخرة [(٢)].

فهذا خير الدنيا والآخرة! وهو ما كنا نبغِ! ((إذا أخذ الناس يمينا وشمالا فالزم طريقتنا)) فهل لزمنا طريقتهم؟! أم قمنا بتغييرها والإدخال عليها من أصول الشافعي وفلسفة أفلاطون وابن سينا ورجال البخاري والرامهرمزي وغيرهم من الضالين؟!

و عن أبي إسحاق النحوي قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فسمعته يقول: إن الله عز وجل أدب نبيه على محبته فقال: ﴿وإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (سورة القلم ٤) ثم فوض إليه فقال عز وجل: ﴿وما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوه وما نَهاكُمْ عَنْه فَانْتَهُوا)) (سورة الحشر ٧)وقال عز وجل: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطاعَ الله﴾(سورة النساء ٨٠) قال: ثم قال وإن نبي الله فوَّض إلى عليٍّ وائتمنه فسلّمتم

---

(١) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار – ص ٢٢٠.

(٢) وسائل الشيعة – الحر العاملي – ج ٥ – ص ١٢٩.



وجحد الناس، فوالله لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا، وأن تصمتوا إذا صمتنا، ونحن فيما بينكم وبين الله عز وجل، ما جعل الله لاحد خيرا في خلاف أمرنا.(١)

فانتبه لقوله عليه السلام: ((فوالله لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا، وأن تصمتوا إذا صمتنا، ونحن فيما بينكم وبين الله عز وجل، ما جعل الله لاحد خيرا في خلاف أمرنا))

فهل الخير فيمن خالفهم ممن ابتدعوا علم الرجال والفلسفة والمنطق والأصول العقلية؟! وهل الخير في اتباع المخالفين في هذه الآراء المخترعة وترك أهل البيت عليهم السلام؟!

فالواجب: ان نصمت إذا صمتوا وأن نقول إذا قالوا.

و عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَه فِيها حُسْناً﴾ (سورة الشورى ٢٢) قال: الاقتراف التسليم لنا والصدق علينا وألا يكذب علينا (٢).

وعن كامل التمّار قال: قال أبوجعفر عليه السلام ((قد أفلح المؤمنون)) أتدري من هم؟ قلت: أنت أعلم!

قال: قد أفلح المؤمنون المسلِّمون، إن المسلِّمين هم النجباء، فالمؤمن غريب فطوبى للغرباء.

---

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج١ - ص٢٦٥.

(٢) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج١ - ص٣٩١.





وفي لفظ آخر: يا كامل: إن المسلِّمين هم النجباء، يا كامل: إن الناس أشباه الغنم إلا قليل من المؤمنين، والمؤمنون قليل [1]!.

فهل التسليم لهم هو ترك طريقتهم واتباع طرائق غريبة على منهجهم طالما عاصرها المعصوم وحذر منها ومن حَمَلِتها ووصفهم بالضلال والمروق؟!

فلمّا كان الناس أشباه الغنم! وهذا يقتضي انهم سيكونون سهلي الانقياد للرايات الضالة، قام أهل البيت عليهم السلام بترك تراث كبير حول ضرورة التسليم لهم لا لغيرهم، لكون الناس تتبع كل من رفع راية (لهدى أو لضلالة) فكل هذه الوصايا بالتسليم لهم لا لغيرهم لكون الأمر كما قالت الصدّيقة الزهراء عليها السلام ((وطاعتنا نظاماً للملة، وإمامتنا لمّا للفُرقة))[2] لذلك في كل زمان إمام واحد لكن لو لم يسلّم الناس وجعلوا طاعتهم لغير المعصوم فستكون المعادلة كما قالت الصدّيقة الزهراء عليها السلام ((وإلا فأبشروا بما تجني أيديكم، وبسخط صاحب الزمان عليكم))[3] وهذا ما حصل بشكل دقيق!

الفقهاء و تيه الشيعة في عصر الغيبة الطويلة:

والتنطّع على المذاهب الضالة والأخذ منهم من قبل (المتشيعة) ما أخبر عنه المعصومون في روايات عديدة:

---

(١) الأصول الستة عشر - أصل عاصم الحنّاط .

(٢) دلائل الإمامة - محمد بن جرير الطبري (الشيعي) - ص١١٣.

(٣) مختصر مفيد - مرتضى العاملي - ج١١ - ص ٢١٣.



ففي رواية السيد عبد العظيم بن عبد الله الحسني رضي الله عنه، عن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي – طالب عليهم السلام، عن أبيه، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليهم السلام قال:

للقائم منا غيبة أمدها طويل كأني بالشيعة يجولون جولان النعم في غيبته، يطلبون المرعى فلا يجدونه، ألا فمن ثبت منهم على دينه ولم يقس قلبه لطول أمد غيبة إمامه فهو معي في درجتي يوم القيامة....[1]

فلم هذا ((الجولان)) وهو البحث عن المراعي والمعصوم يصرّح بانه زعيم بنجاتهم إن ثبتوا على ما هم عليه من الاخذ بحديثهم! الم يتركنا النبي عليه وآله الصلاة والسلام على السمحة الحنيفية البيضاء ليلها كنهارها؟! نعم عند غيرنا فالجولان امر طبيعي لانهم بنوا أمرهم على غير أساس فصار منه الالتباس! ثم قارن بين هذا الحديث الذي يتكلم عن جَوَلان النَعِم وبين ما رواه عن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

((كل من دان الله عز وجل بعبادة يجهد فيها نفسه ولا إمام له من الله فسعيه غير مقبول، وهو ضال متحير والله شانئ لأعماله، ومثله كمثل شاة ضلت عن راعيها وقطيعها، فهجمت ذاهبة وجائية يومها، فلما جنها الليل بصرت بقطيع غنم مع راعيها، فحنت إليها واغترت بها، فباتت معها في مربضها فلما أن ساق الراعي قطيعه أنكرت راعيها وقطيعها، فهجمت متحيرة تطلب راعيها

(١) كمال الدين وتمام النعمة – محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص٣٠٣.



وقطيعها، فبصرت بغنم مع راعيها فحنت إليها واغترت بها فصاح بها الراعي: الحقي براعيك، وقطيعك فأنت تائهة متحيرة عن راعيك وقطيعك، فهجمت ذعرة، متحيرة، تائهة، لا راعي لها يرشدها إلى مرعاها أو يردها، فبينا هي كذلك إذا اغتنم الذئب ضيعتها، فأكلها.....)) [١]

فهل هو الجَوَلان لنفس القطيع التائه؟!

وهو جَـوَلان التائهين الذي جعل البعض يترك علومهم عليهم السلام فصاروا يرقّعون كلامهم بالرأي والاستحسان واستيراد علوم الكفرة من الفلسفة والتصوّف والآراء الباطلة والمقاييس وغيرها مما احتاجوا اليه كون سلاطينهم منعوهم من كتابة السنة لقرن ونيّف، أمّا أمرُنا فمختلف، فأصحاب النبي من شيعة علي كانوا يكتبون وعلي عليه السلام وأصحابه كانوا يكتبون، لذا فهم نصحوا لشيعتهم وفي وقت مبكر لكتابة الكتب والحفاظ عليها بخلاف العامّة الضالّة الذين نهى طواغيتهم عن كتابة الحديث:

فعن عبيد بن زرارة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: احتفظوا بكتبكم فإنكم سوف تحتاجون إليها.[٢]

فبدأت مسيرة كتابة العلم منذ عهد النبي عليه وآله الصلاة والسلام فترى أن عليا عليه السلام كتب كتاب الجامعة في زمانه:

---

(١) الكافي- محمد بن يعقوب الكليني - ج١ - ص٣٧٥.
(٢) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج ١ - ص٥٢.





فعن الحسين بن أبي العلاء قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: عندي الجفر الأبيض، قال: قلنا: وأي شيء فيه؟

قال: فقال لي: زبور داود وتوراة موسى وإنجيل عيسى وصحف إبراهيم والحلال والحرام ومصحف فاطمة ما أزعم أن فيه قرآنا، وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد حتى أن فيه الجلدة، ونصف الجلدة ،وثلث الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدْش.[1]

وعن أبي بصير قال:دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له: اني أسئلك جعلت فداك عن مسألة ليس هيهنا أحد يسمع كلامي؟! فرفع أبو عبد الله عليه السلام سترا بيني وبين بيت آخر فاطّلع فيه ثم قال: يا أبا محمد: سل عما بدا لك، قال:قلت:جعلت فداك إن الشيعة يتحدثون ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله علَّم علياً عليه السلام بابا يفتح منه الف باب، قال:فقال أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا محمد علّم - والله - رسول الله عليا الف باب يفتح له من كل باب الف باب.

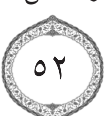
قال:قلت له: والله هذا لَعِلم!

فنكت ساعة في الأرض ثم قال: إنه لَعِلم وما هو بذلك، ثم قال يا أبا محمد: وإن عندنا الجامعة وما يدريهم ما الجامعة؟!

قال: قلت:جُعلت فداك ،وما الجامعة؟

قال صحيفة طولها سبعون ذراعا بذراع رسول الله صلى الله عليه وآله، وإملاء من فلق فيه

(١) بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفّار - ص١٧١.





وخطُّ عليٍ بيمينه فيها كل حلال وحرام وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش في الخدْش وضرب بيده إلي فقال: تأذن لي يا أبا محمد؟

قال: قلت:جعلت فداك إنما أنا لك اصنع ما شئت.

قال فغمزني بيده فقال:حتى أرش هذا كأنه مغضب.

قال: قلت: جُعلت فداك هذا والله العلم!

قال: إنه لعلم وليس بذلك ثم سكت ساعة

قال: إن عندنا الجفر وما يدريهم ما الجفر مسك شاة أو جلد بعير

قال قلت جعلت فداك ما الجفر؟

قال: وعاء احمر أو ادم احمر فيه علم النبيين والوصيين.

قلت هذا والله هو العلم.

قال: إنه لعلم وما هو بذلك، ثم سكت ساعة.

ثم قال وان عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام وما يدريهم ما مصحف فاطمة؟

قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلث مرات والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد إنما هو شيء أملاها الله وأوحى إليها.

قال قلت: هذا والله هو العلم!

قال إنه لعلم وليس بذاك، قال ثم سكت ساعة.





ثم قال إن عندنا لعلم ما كان وما هو كائن إلى أن تقوم الساعة.

قال قلت جعلت فداك هذا والله هو العلم قال إنه لعلم وما هو بذاك قال قلت جعلت فداك فأي شيء هو العلم؟

قال ما يحدث بالليل والنهار الأمر بعد الأمر والشيء بعد الشيء إلى يوم القيمة.(١)

لذا، ولكونهم كانوا يُرون بعض خواصهم كتبهم التي ورثوها عن أمير المؤمنين عليه السلام بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وأمرهم لهم بجمع الحديث وكتابته وحفظه وبمعاهدته وغربلته عند الحاجة بقيت من هذه الكتب التي أُلِّفت في زمن المعصومين عليهم السلام أربعمائة كتاب، قال الشهيد الثاني - في شرح دراية الحديث -:

((قد كان استقر أمر المتقدمين على أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف، سمّوها (أصولا) فكان عليها اعتمادهم ثم تداعت الحال إلى ذهاب معظم تلك الأصول ولخَّصها جماعة في كتب خاصة تقريبا على المتناول، وأحسن ما جمع منها (الكافي) و (التهذيب) و (الاستبصار) و (من لا يحضره الفقيه))(٢).

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج١ - ص٢٣٩.
(٢) وسائل الشيعة - الحر العاملي - ج٣٠ ص٢٠١.



ويقول الشيخ الصدوق:

((((و لا يكون الإيمان صحيحا من مؤمن إلا من بعد علمه بحال من يؤمن به كما قال الله تبارك و تعالى ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَ هُمْ يَعْلَمُونَ﴾[1] فلم يوجب لهم صحة ما يشهدون به إلا من بعد علمهم ثم كذلك لن ينفع إيمان من آمن بالمهدي القائم عليه السلام حتى يكون عارفا بشأنه في حال غيبته و ذلك أن الأئمة عليهم السلام قد أخبروا بغيبته عليه السلام و وصفوا كونها لشيعتهم فيما نقل عنهم و استحفظ في الصحف و دون في الكتب المؤلفة من قبل أن تقع الغيبة بمائتي سنة أو أقل أو أكثر فليس أحد من أتباع الأئمة عليهم السلام إلا و قد ذكر ذلك في كثير من كتبه و رواياته و دونه في مصنفاته و هي الكتب التي تعرف بـ((الأصول)) مدونة مستحفظة عند شيعة آل محمد عليهم السلام من قبل الغيبة بما ذكرنا من السنين و قد أخرجت ما حضرني من الأخبار المسندة في الغيبة في هذا الكتاب في مواضعها فلا يخلو حال هؤلاء الأتباع المؤلفين للكتب أن يكونوا علموا الغيب بما وقع الآن من الغيبة فألَّفوا ذلك في كتبهم و دونوه في مصنفاتهم من قبل كونها و هذا محال عند أهل اللب و التحصيل أو أن يكونوا قد أسسوا في كتبهم الكذب فاتفق الأمر لهم كما ذكروا و تحقق كما وضعوا من كذبهم على بعد ديارهم و اختلاف آرائهم و تباين أقطارهم و محالهم و هذا أيضا محال كسبيل الوجه الأول فلم يبق في ذلك إلا أنهم حفظوا عن أئمتهم المستحفظين للوصية عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله من ذكر الغيبة و صفة كونها في مقام بعد مقام إلى آخر المقامات ما دونوه في كتبهم و

(١) الزخرف: ٨٦.



ألفوه في أصولهم و بذلك و شبهه فلج الحق وَ زَهَقَ الْباطِلُ إِنَّ الْباطِلَ كانَ زَهُوقاً و إن خصومنا و مخالفينا من أهل الأهواء المضلة قصدوا لدفع الحق و عناده بما وقع من غيبة صاحب زماننا القائم عليه السلام و احتجابه عن أبصار المشاهدين ليلبسوا بذلك على من لم تكن معرفته متقنة و لا بصيرته مستحكمة.))[1]

فالشيعة لديها ((أصول)) متوارثه جيلا بعد جيل منذ عصر الأئمة عليهم السلام واغلبها كتبت في زمان الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام.

(١) كمال الدين وتمام النعمة ص١٩.





رواة الحديث وعلم المعصوم:

ولما كان هؤلاء الأصحاب متورّعين فقد كانوا يعرضون كتبهم على المعصومين إماما بعد إمام خشية دخول الخطأ والاشتباه وغير ذلك من آفات الكتابة وخشية الدس والتغيير، فعن أبي حمزة الثمالي قال: قرأت صحيفة فيها كلام زهد من كلام علي بن الحسين عليهما السلام، وكتبت ما فيها، ثم أتيت علي بن الحسين عليهما السلام، فعرضت ما فيها عليه فَعرَفه وصحَّحه [1].

و عن إسماعيل ابن الفضل الهاشمي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المتعة فقال: إلقَ عبد الملك بن جريج فَسلْه عنها، فإن عنده منها علما، فلقيته فأملى علي منها شيئا كثيرا في استحلالها ،فكان فيما روى لي ابن جريج قال: ليس فيها وقت ولا عدد إنما هي بمنزلة الإماء يتزوج منهن كم شاء، وصاحب الأربع نسوة يتزوج منهن ما شاء بغير ولي ولا شهود، فإذا انقضى الأجل بانت منه بغير طلاق ويعطيها الشيء اليسير وعدتها حيضتان وإن كانت لا تحيض فخمسة وأربعون يوما، فأتيت بالكتاب أبا عبد الله عليه السلام فعرضت عليه فقال: صدق وأقر به قال ابن أذينة: و كان زرارة بن أعين يقول هذا ويحلف أنه الحق ،إلا أنه كان يقول: إن كانت تحيض فحيضة وإن كانت لا تحيض فشهر ونصف [2].

---

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج٨ - ص١٤.

(٢) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج٥ - ص٤٥١.



و عن الحسن ابن محمد بن الوجناء قال: كتبنا إلى أبي محمد عليه السلام نسأله أن يكتب أو يخرج لنا كتابا نعمل به، فأخرج لنا كتاب عمل، قال الصفواني: نَسَخْتُه، فقابل به كتاب ابن خانبه زيادة حروف و نقصان حروف يسيرة، وذكر النجاشي أن كتاب عبيد الله بن علي الحلبي عرض على الصادق عليه السلام فصحَّحَه واستحسنه.(١)

لذلك ولما كان العامة قد منعوا من كتابة الحديث بأمر الطاغية عمر ابن الخطاب، ومن ثم في زمان بني أمية درجوا على محاولة نقض كلام أهل البيت عليهم السلام بكل صورة أمكنتهم، ولما كانت طريقة أصحابهم عليهم السلام بالعمل بما في الكتب، أمروهم بمباينة العامة في طرقهم بل وجعلوا من مرجحات قبول الحديث المختلف مخالفته له! وأوصوا وأكثروا في ذلك ومن ذلك:

ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام في سؤال لأحد أصحابه يقول: قلت: يرد علينا حديثان: واحد يأمرنا بالأخذ به، والآخر ينهانا عنه؟

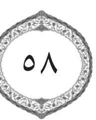
قال: لا تعمل بواحد منهما حتى تلقى صاحبك فتسأله.

قلت: لا بد أن نعمل بواحد منهما!

قال: خذ بما فيه خلاف العامة.(٢)

وعلَّة هذا الأمر بمخالفة العامة في الروايات العديدة وردت عن الإمام الصادق عليه السلام:

(١) راجع تفاصيل ذلك في كتاب (أصحاب الإجماع) من الوسائل - ج ٣٠.
(٢) وسائل الشيعة - الحر العاملي- ج ٢٧ - ص١٢١ .





ففي حديث الأرجاني: يقول الإمام عليه السلام: أتدري لم أُمرتم بالأخذ بخلاف ما تقول العامَة؟ فقلت: لا أدري ، فقال: إن عليا عليه السلام لم يكن يدين الله بدين، إلا خالفت عليه الأمّة إلى غيره، إرادةً لإبطال أمره، وكانوا يسألون أمير المؤمنين عليه السلام عن الشيء الذي لا يعلمونه، فإذا أفتاهم، جعلوا له ضدًّا من عندهم، ليلبسوا على الناس[1].

وعن محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: سألت الرضا عليه السلام عن صلاة طواف التطوع بعد العصر فقال: لا.

فذكرت له قول بعض آبائه إن الناس لم يأخذوا عن الحسن والحسين عليهما السلام إلا الصلاة بعد العصر بمكة؟

فقال: نعم، ولكن إذا رأيت الناس يقبلون على شيء فاجتنبه.

فقلت: إن هؤلاء يفعلون فقال، لستم مثلهم.[2]

نعم فنحن لسنا مثلهم، فلنا أئمة الهدى ولهم أئمة الضلال، فلمَ نقصد الى مائهم الآجن؟!

لذا فالروايات الواردة عنهم أشارت إلى كون بعض المسلمين يظهرون بصورة الخنازير في الحقيقة وما هو إلّا لأثر ترك الهدى واتِّباع الضَلال! فعن أبي بصير قال:

---

(١) علل الشرائع - محمد بن علي بن الحسين الصدوق- ج ٢ - ص٥٣١.

(٢) الوافي - الفيض الكاشاني - ج١٣ - ص٩١١.





حججت مع أبي عبد الله عليه السلام فلما كنا في الطواف، قلت له جعلت فداك يا بن رسول الله يغفر الله لهذا الخلق؟

فقال يا أبا بصير إن أكثر من ترى قردة وخنازير!

قال: قلت: له أرنهم؟

قال: فتكلم بكلمات ثم أمرَّ يده على بصري فرأيتهم قردة وخنازير فهالني ذلك! ثم أمرّ يده على بصري فرأيتهم كما كانوا في المرة الأولى.

ثم قال يا أبا محمد:

أنتم في الجنة تُحبرون وبين أطباق النار تُطلبون فلا تُوجدون، والله لا يجتمع في النار منكم ثلاثة، لا والله ولا اثنان، لا والله ولا واحد[1].

اختلاف المناخ الفكري بين مدرسة المعصوم ومدارس الضلال المخالفة:

ولما كان العامة محضور عليهم الكتابة إلى بداية القرن الهجري الثاني ووجود الوضع الكثير في الروايات التي يروونها ووجود النصارى المتأسلمين واليهود المنافقين تاهت مدرسة العامة في متاهات وضع السلاطين ومن قربوهم من فقهائهم وأذنابهم، وعندما بدأوا يقيِّدون الحديث في الكتب اخترعوا بعض العلوم لسد الفجوة الضخمة بين الحاجة إلى الأحكام الشرعية وبين حجم الحديث المتناقض المختلف وما بين النقص في الأدلة الشرعية، إضافة لكثرة

(١) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار – ص٢٩٠.





الاتجاهات الفكرية في القرن الثاني الهجري فوضعوا علوما لتمييز ما يظنونه صحيحا عن غيره، وهذه العلوم قائمة طبعا على حاجتهم الضيقة المؤطّرة بمخالفة أئمة أهل البيت عليهم السلام، ومن لم يرق له هذا المسلك منهم، ابتدع مبدأ الرأي كأبي حنيفة وربيعة الرأي، ولما كان الدين يأتي بالتلقي ولا شيء أخطر عليه من القول بالرأي، ترك أهل البيت لشيعتهم تراثا كبيرا ينهى عن القول بالرأي بشكل يتناسب مع خطورة الموقف الذي سلكته مدارس الضالين ومنذ عصر غاصبي الخلافة الاوائل، ومن هذه الاحاديث:

وقال أمير المؤمنين عليه السلام:

((يا معشر شيعتنا المنتحلين لمودتنا إياكم وأصحاب الرأي ،فإنهم أعداء السنن تفلَّتت منهم الأحاديث أن يحفظوها، وأعيتهم السنَّة أن يعوها، فاتَّخذوا عباد الله خَولا، وماله دُولا ،فذلَّت لهم الرقاب، وأطاعهم الخلق أشباه الكلاب، ونازعوا الحق أهله وتمثلوا بالأئمة الصادقين عليهم السلام، وهم من الكفار الملاعين، فسُئلوا فأنفوا أن يعترفوا بأنهم لا يعلمون فعارضوا الدين بآرائهم، فضلّوا وأضلّوا، أما لو كان الدين بالقياس لكان باطن الرجلين أولى بالمسح من ظاهرهما)) [(١)].

وما ورد عن معاوية بن ميسرة بن شريح، قال: شهدت أبا عبد الله عليه السلام في مسجد الخيف وهو في حلقة فيها نحو من مائتي رجل فيهم عبد الله بن شُبرمة فقال: يا أبا عبد الله إنا نقضي بالعراق فنقضي ما نعلم من الكتاب والسنة وترد

(١) الحدائق الناضرة ج١٠ ص٦٢.



علينا المسألة فنجتهد فيها بالرأي! قال: فأنصت الناس جميع من حضر للجواب وأقبل أبو عبد الله عليه السلام على من على يمينه يحدثهم، فلما رأى الناس ذلك أقبل بعضهم على بعض وتركوا الإنصات.

قال: ثم تحدثوا ما شاء الله، ثم إن ابن شبرمة قال: يا أبا عبد الله إنَّا قضاة العراق وإنَّا نقضي بالكتاب والسنة وإنه ترد علينا أشياء نجتهد فيها بالرأي!

قال: فأنصت جميع الناس للجواب وأقبل أبو عبد الله عليه السلام على من على يساره يحدثهم، فلما رأى الناس ذلك أقبل بعضهم على بعض وتركوا الإنصات، ثم إن ابن شُبرمة مكث ما شاء الله ثم عاد لمثل قوله، فأقبل أبو عبد الله عليه السلام فقال: أي رجل كان علي بن أبي طالب؟ فقد كان عندكم بالعراق ولكم به خبر، قال: فأطراه ابن شبرمة وقال فيه قولا عظيما، فقال له أبو عبد الله عليه السلام: فإن عليا أبي أن يُدخل في دين الله الرأي وأن يقول في شيء من دين الله بالرأي والمقائيس.

فقال أبو ساسان: فلما كان الليل دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال لي: يا أبا ساسان لم يدعني صاحبكم ابن شبرمة حتى أجبته، ثم قال: لو علم ابن شبرمة من أين هلك الناس ما دان بالمقائيس ولا عمل بها (١).

وعن طلحة بن زيد، عن أبي عبد الله، عن أبيه قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا رأي في الدين (٢).

(١) المحاسن – أحمد بن محمد البرقي – ج١ – ص٢١١.

(٢) وسائل الشيعة – الحر العاملي – ج٢٧ – ص٥١.



وعن محمد بن حكيم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن قوما من أصحابنا قد تفقهوا وأصابوا علما ورووا أحاديث فيرد عليهم الشيء فيقولون فيه برأيهم؟

فقال: لا، وهل هلك من مضى إلا بهذا وأشباهه [(١)]؟!.

و عن محمد بن حكيم، قال: قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام: جُعلت فداك فُقِّهنا في الدين وأغنانا الله بكم عن الناس حتى أن الجماعة منا لتكون في المجلس ما يسأل رجل صاحبه يحضره المسألة ويحضره جوابها منا ،منَّ الله علينا بكم ،فربما ورد علينا الشيء لم يأتنا فيه عنك ولا عن آبائك شيء فننظر إلى أحسن ما يحضرنا وأوفق الأشياء لما جاءنا عنكم فنأخذ به؟

فقال: هيهات هيهات! في ذلك والله هلك من هلك يا ابن حكيم ثم قال: لعن الله أبا حنيفة يقول: قال علي و قلت، وقال محمد بن حكيم لهشام بن الحكم: والله ما أردت إلا أن يرخص لي في القياس [(٢)]!.

و عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: يرد علينا أشياء ليس نعرفها في كتاب ولا سنة فننظر فيها؟ فقال: لا، أما إنك إن أصبت لم تؤجر، وإن أخطأت كذبت على الله[(٣)].

و عن محمد بن حكيم قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إنا نتلاقى فيما بيننا فلا يكاد يرد علينا شيء إلا وعندنا فيه شيء وذلك شيء أنعم الله به علينا بكم، وقد

(١) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ - ص٢١٢.
(٢) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني -ج١ - ص٥٦.
(٣) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ - ص٢١٣ .

يرد علينا الشيء وليس عندنا فيه شيء وعندنا ما يشبهه فنقيس على أحسنه؟ فقال: لا، وما لكم وللقياس، ثم قال: لعن الله أبا فلان، كان يقول: قال علي وقلت، وقالت الصحابة وقلت، ثم قال: كنت تجلس إليه؟ - قلت: لا ولكن هذا قوله، فقال أبو الحسن عليه السلام: إذا جاءكم ما تعلمون فقولوا، وإذا جاءكم ما لا تعلمون فها (ووضع يده على فمه) فقلت: ولم ذاك؟ - قال: لأن رسول الله صلى الله عليه وآله أتى الناس بما اكتفوا به على عهده وما يحتاجون إليه من بعده إلى يوم القيامة [١].

وعن محمد بن بشر الأسلمي قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام وورقة يسأله فقال له أبو عبد الله عليه السلام: أنتم قوم تحملون الحلال على السنة ونحن قوم نتبع على الأثر.[٢]

و عن علي بن جعفر قال: حدثني معتب أو غيره قال: بعث عبد الله ابن الحسن إلى أبي عبد الله عليه السلام يقول لك أبو محمد: أنا أشجع منك، وأنا أسخى منك، وأنا أعلم منك. فقال لرسوله: أما الشجاعة: فوالله ما كان لك موقف يعرف فيه جبنك من شجاعتك.

وأما السخاء: فهو الذي يأخذ الشيء من جهته فيضعه في حقه.

وأما العلم: فقد أعتق أبوك علي بن أبي طالب عليه السلام ألف مملوك، فسمِّ لنا خمسة منهم، وأنت عالم؟.

(١) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ - ص٢١٣.

(٢) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ - ص٢١٤.



فعاد إليه، فأعلمه، ثم عاد إليه فقال له: يقول لك: أنت رجل صُحُفي.

فقال له أبو عبد الله عليه السلام: قل له: أي والله، صُحُف إبراهيم وموسى وعيسى، ورثتها عن آبائي عليهم السلام [(١)].

وعن معاوية ابن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل راوية لحديثكم يبثُّ ذلك في الناس، ويُشدده في قلوبهم وقلوب شيعتكم، ولعل عابدا من شيعتكم ليست له هذه الرواية أيهما أفضل؟ قال: الراوية لحديثنا يشد به قلوب شيعتنا أفضل من ألف عابد[(٢)].

ولكن الأمر ليس بهذه السهولة عند الناس! فكون الأمر نقلا ورواية وعملا ((بالصُحُف)) هو شيء لا يقبله الناس! فكلٌّ يريد أن يكون رأساً!![(٣)]

---

(١) الكافي –محمد بن يعقوب الكليني – ج٨ – ص٣٦٤.

(٢) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص ٣٣.

(٣) – رجال الكشي: ابن قولويه، عن سعد، عن ابن أبي الخطاب، عن محمد بن سنان، عن المفضل قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يوما – ودخل عليه الفيض بن المختار فذكر له آية من كتاب الله عز وجل يأوّلها أبو عبد الله عليه السلام – فقال له الفيض: جعلني الله فداك ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم؟ قال: وأي الاختلاف يا فيض؟ فقال له الفيض: إني لأجلس في حلقهم بالكوفة فأكاد أن أشك في اختلافهم في حديثهم حتى أرجع إلى المفضل ابن عمر فيوقفني من ذلك على ما تستريح إليه نفسي وتطمئن إليه قلبي، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أجل هو كما ذكرت يا فيض إن الناس أولعوا بالكذب علينا، إن الله افترض عليهم لا يريد منهم غيره، وإني احدث أحدهم بالحديث فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله، وإنما يطلبون الدنيا وكل يحب أن يُدعى رأساً!!، إنه ليس من عبد يرفع نفسه إلا وضعه الله، وما من عبد وضع نفسه إلا رفعه الله وشرفه، فإذا أردت حديثنا فعليك بهذا الجالس – وأومأ بيده إلى رجل من أصحابه – فسألت أصحابنا عنه، فقالوا: زرارة بن أعين.(بحار الأنوار – محمد باقر المجلسي ج٢ ص٢٤٦).



لذلك مدح الائمة عليهم السلام التسليم، يقول المعصوم عليه السلام:

((ولكن الرجل، كل الرجل، نعم الرجل هو الذي جعل هواه تبعا لأمر الله، وقواه مبذولة في رضى الله، يرى الذل مع الحق أقرب إلى عز الأبد من العز في الباطل، ويعلم أن قليل ما يحتمله من ضرائها يؤديه إلى دوام النعيم في دار لا تبيد ولا تنفد، وإن كثير ما يلحقه من سرائها إن اتبع هواه يؤديه إلى عذاب لا انقطاع له ولا يزول، فذلكم الرجل نعم الرجل، فبه فتمسكوا، وبسنته فاقتدوا، وإلى ربكم به فتوسلوا، فإنه لا ترد له دعوة، ولا تخيب له طلبة.)) (١)

والغريب من فقهائنا الذين ألّفوا كتبا بلا ان يضطرهم التفقه والمنهج العلوي الى ذلك وما هي إلّا لدفع شُبه العامّة وتعييرهم لهم! فأسسوا لمناهج اتَّبعهم عليها الناس، ومن ذلك الفقه التفريعي الذي اضطرهم الى أصول الفقه والى الآراء والى القياس، وكل هذا ليثبتوا أن مذهب اهل البيت لا يقلُّ قوة عن مذاهبهم!! وكان بإمكانهم ان يتاسّوا بقول المعصوم عندما عيّره ابن عمّه بقوله: أنت رجل صُحُفي.

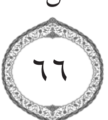
فقال عليه السلام ردا عليه: أي والله، صُحُف إبراهيم وموسى وعيسى، ورثتها عن آبائي عليهم السلام!

فما أجمل هذا الرد، وما أيسره، و أقل كلفته!

فهل ترى الله جلّ وعلا و أهل البيت عليهم السلام وهم يعلمون علم اليقين صفات

---

(١) بحار الانوار – محمد باقر المجلسي – ج٢ – ص٨٥.





الإنسان وهو الموصوف في القرآن بأنه ((جهول، ضعيف،يئوس ،كفور، ظلوم، كفّار، خصيم مبين، عجول، مُعرض، قتور،جدِلٌ،يئوس، قنوط، كفور مبين، هلوعٌ، جزوعٌ، في خسر)) ويفوضونه باختراع آليات يستنبط من خلالها الأحكام ويوصل بعضه بعضا إلى النجاة؟!

فَلِمَ بعث الله الرُسُل وجعل والأوصياء إذن؟!

التحريف على يد النخبة دائما!

لذا، فلم تخل دعوة نبي من تحريف من بعده يقوم بها الفقهاء، وهذا الأمر بلا استثناء وفي كل الأديان والمذاهب، يحرف بعضهم عن عمد وبعضهم عن غير عمد، ولما كانت المكانة المدعاة لشريحة الفقهاء مكانة سامية فهو يكون بها وكيلا عن الله في أرضه - كما يعبرون هم - ترى أقسى الخلافات وأكثرها بؤسا وبشاعة تدور هنا وسببها الأوّل الحسد! وهذا ليس بغريب فقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: إن الله تبارك وتعالى يعذب الستة بالستة، العرب بالعصبية، والدهاقنة بالكبر، والأمراء بالجور، والفقهاء بالحسد، والتجار بالخيانة، وأهل الرستاق بالجهل(١)!.

لذا حسد فقهاءُ المسلمين أهل البيت على مكانتهم، إذ جاء في تفسير الآية القرآنية ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى ما آتاهُمُ الله مِنْ فَضْلِهِ﴾(سورة النساء ٥٨) قال أبو عبد الله عليه السلام ((نحن الناس المحسودون)) (٢).

---

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج ٨ - ص ١٦٣.

(٢) الأصول الستة عشر - أصل محمد الحضرمي.



ولم يقل من الذي يحسدهم!!

لذا فأمرهم عليهم السلام صعب على من يتحمله فيجب عليه التسليم والاتباع فقط لا غير، وأنّى للإنسان الضعيف أن يحتمل أن يكون متّبعا! فكلٌّ يريد أن يصبح رأساً!! لذا قال عليهم السلام: ((إن أمرنا صعب مستصعب، لا يحتمله إلا عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان، ولا يعي حديثنا إلا صدور أمينة وأحلام رزينة)) [1].

وعن جابر: سمعته -والظاهر أن الضمير راجع على الإمام الباقر عليه السلام - يقول: ((إن أمرنا صعب مستصعب على الكافرين لا يقر بأمرنا إلا نبي مرسل أو ملك مقرب أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان)) [2].

وإذا كان أصحابهم عليهم السلام كل منهم يريد أن يكون رأسا على الباقين والإمام موجود بين ظهرانيهم فكيف بهذا الباب إذا فُتح والإمام غائب! لذا لو وجدوا عليهم السلام آلية أخرى للتفقّه خيرا من الاتباع للمعصوم والأخذ منه - فقط - لأمروا بها.... ولكن هيهات! فهم يعلمون أن الإنسان ضعيف أمام شهواته، أمام نفسه، لذا فطريقه الوحيد في الارتقاء هو في اتباع الإنسان الكامل وهو المعصوم، وأي طريقة يخترعها الإنسان للارتقاء ستبوء بالفشل.

وإذا كانت الغيبة الكبرى عظيمة الفتن دقيقة المسار حتى ورد فيها عن الإمام الصادق عليه السلام:((ولتكفّأن كما تكفّأ السفينة في أمواج البحر، لا ينجو إلا من أخذ

(١) نهج البلاغة - جمع الشريف الرضي - ج٢ - ص ١٢٩.
(٢) الأصول الستة عشر - أصل جعفر الحضرمي.





الله ميثاقه وكتب الإيمان في قلبه وأيده بروح منه ولترفعن اثنتي عشرة راية مشتبهة لا يدرى أي من أي.........)) [1]

واذا كانت الفتن إلى هذه الدرجة من الدقة حتى قالوا عنها ((انه لابد من أن تكون فتنة يسقط فيها كل بطانة ووليجة حتى يسقط فيها من كان يشق الشعر بشعرتين حتى لا يبقى إلا نحن وشيعتنا))[2]

ولما كانت الفتن تبدأ من الرجال وتنتهي بهم كما قال أمير المؤمنين عليه السلام:

((نما بدء وقوع الفتن أهواء تُتبع. وأحكام تُبتدع. يخالَف فيها كتاب الله. ويتولى عليها رجالٌ رجالاً على غير دين الله))[3]

ولما كانت الفتن عبارة عن خلط حق بباطل كما قال عليه السلام ((فلو أن الباطل خلص من مزاج الحق لم يخف على المرتادين. ولو أن الحق خلص من لبس الباطل لانقطعت عنه ألسن المعاندين ولكن يؤخذ من هذا ضغث ومن هذا ضغث فيمزجان، فهنالك يستولي الشيطان على أوليائه وينجو الذين سبقت لهم من الله الحسنى))[4]

فقولهم (شيعتنا) وهم (من سبقت لهم من الله الحسنى) وأحدهم (عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان، ولا يعي حديثنا إلا صدور أمينة وأحلام رزينة) فهو أمر

---

(١) الإمامة والتبصرة من الحَيرة – علي بن الحسين القُمّي – ص ١٢٦.

(٢) الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني – ص ٢١٠.

(٣) نهج البلاغة – جمع الشريف الرضي – ج١ – ص٩٩.

(٤) نهج البلاغة – جمع الشريف الرضي – ج١ – ص٩٩.



معصوم وحديث منقول عن معصوم ومع ذلك لا يحتمله إلا هؤلاء فكيف اذا تُرك المرء لنفسه! وتبعه الناس سواء نقل عن المعصوم أم لم ينقل!

الهلاك يكون في طلب الرئاسة الباطلة:

يقول أمير المؤمنين عليه السلام: ((أهلك الناس اثنان: خوف الفقر، وطلب الفخر.))[1]

قلت: ومن من الناس يُترك لنفسه ولا يريد الفخر على أقرانه!! وبالتالي كيف سيحفظ الشريعة التي بين يديه من أهوائه وحب استعلائه على غيره؟!

ويقول أمير المؤمنين عليه السلام: إنما أهلك الناس خصلتان، هما أهلكتا من كان قبلكم، وهما مهلكتان من يكون بعدكم، أمل ينسي الآخرة، وهوى يُضل عن السبيل، ثم نزل))[2]

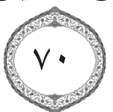
قلت: ومن كان معرّضا للهوى فهو معرَّض الانحراف والزلل! اليس كل الناس كذلك؟!

فإذا علمنا كيف أن الإنسان - غير المعصوم - مخلوق ضعيف جمع كل الصفات الذميمة التي لا تؤهّله لأن يتولى اختراع آليات يوصل الناس بها إلى الله وإذا ضممنا إلى ذلك النهي عن الترأس وطلب الرئاسة ((ملعون من ترأس، ملعون من هم بها، ملعون من حدث بها نفسه))[3]

(١) الخصال - محمد بن علي بن الحسين الصدوق- ص ٦٩.

(٢) مستدرك الوسائل - حسين النوري الطبرسي - ج٢ - ص١٠٨.

(٣) الكافي- محمد بن يعقوب الكليني -الشيخ الكليني ج٢ ص٢٩٨.





فكيف بالرئاسات الدينية وهي صارت اليوم كما أمر الإمامة، يوجبون الطاعة المطلقة على الناس ومن ثم توريثها للأبناء! فهل يصبر البشر غير المعصوم من غير فتنة؟

رُوي أبي الحسن عليه السلام أنه ذكر رجلا فقال: إنه يحب الرئاسة، فقال: ما ذئبان ضاريان في غنم قد تفرق رعاؤها بأضرّ في دين المسلم من الرئاسة [1]!

وعن عبد الله بن مسكان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إياكم وهؤلاء الرؤساء الذين يترأسون، فوالله ما خفقت النعال خلف رجل إلا هلك وأهلك[2].

وعن أبي حمزة الثمالي قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: إياك والرئاسة وإياك أن تطأ أعقاب الرجال، قال: قلت: جعلت فداك أما الرئاسة فقد عرفتها وأما أن أطأ أعقاب الرجال فما ثلثا ما في يدي إلا مما وطئت أعقاب الرجال فقال لي: ليس حيث تذهب، إياك أن تنصب رجلا دون الحجة، فتصدِّقه في كل ما قال [3].

وعن الإمام الباقر عليه السلام قال: قال لي: ويحك يا أبا الربيع لا تطلبن الرئاسة ولا تكن ذئبا (ذنبا)! ولا تأكل بنا الناس فيفقرك الله ولا تقل فينا ما لا نقول في أنفسنا فإنك موقوف ومسؤول لا محالة فإن كنت صادقا صدقناك وإن كنت كاذبا كذبناك[4].

وعن محمد بن مسلم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أترى لا أعرف

(١) الكافي- محمد بن يعقوب الكليني - ج٢ - ص٢٩٧.
(٢) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج٢ - ص٢٩٧.
(٣) الكافي- محمد بن يعقوب الكليني - ج٢ - ص٢٩٨.
(٤) الكافي -محمد بن يعقوب الكليني - ج٢ - ص٢٩٨.





خياركم من شراركم؟ بلى والله وإن شراركم من أحب أن يوطأ عقبه، إنه لا بد من كذاب أو عاجز الرأي[1].

لذا فكل ما مرّت به اليهودية قبلنا من انحرافات كان من قبل الأحبار والحاخامات وكل ما مرّت به النصرانيّة من انحراف كان من قبل الرهبان والقساوسة وكل ما مرّ به المسلمون كان بسبب السلاطين ومن يقتات على موائدهم من فقهاء السوء، لذا جاء التغليظ بالعقاب لهم إن فعلوها! فعن يونس بن ظبيان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الله عز وجل يقول: ويل للذين يختلون الدنيا بالدين، وويل للذين يقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس، وويل للذين يسير المؤمن فيهم بالتقية، أبي يغترون أم علي يجترؤون، فبي حلفت لأتيحنَّ لهم فتنة تترك الحليم منهم حيران[2].

لذا جاءت الوصية عنهم عليهم السلام:

أوحى الله إلى داود عليه السلام: لا تجعل بيني وبينك عالما مفتونا بالدنيا فيصدّك عن طريق محبتي، فإن أولئك قطاع طريق عبادي المريدين، إن أدنى ما أنا صانع بهم أن أنزع حلاوة مناجاتي عن قلوبهم[3].

فكم هم هؤلاء الواصلون - من الفقهاء - لدرجة شبه العصمة، وهل وجد منهم على مر التاريخ؟ ولو وجدته فهل تلقاه في غير المسلِّمين، الذائبين في

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج٢ - ص٢٩٩.
(٢) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني ج٢ - ص٢٩٩.
(٣) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني ج١ - ص ٤٦.





أمرهم عليهم السلام وعلومهم بلا مزج منهم ومن غيرهم!

الطريقة البيضاء:

لذا فأهل البيت رحمة من رحمة، ونور من نور، تركوا طريقا لا تشوبه شائبة ولو شابته فهي بسوء منَّا لا منه، وهو طريق اتباع حديثهم فقط ففيه القرآن وفيه السنة لذلك ورد كثيرا عنهم نصيحتهم لشيعتهم بحفظ الحديث، كما في:

حديث الإمام الصادق عليه السلام: اكتبوا فإنكم لا تحفظون حتى تكتبوا[1]

وحديث الإمام الصادق عليه السلام: احتفظوا بكتبكم فإنكم سوف تحتاجون إليها[2].

وعن المفضل بن عمر، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: اكتب وبث علمك في إخوانك، فإن مت فأورث كتبك بنيك، فإنه يأتي على الناس زمان هرج لا يأنسون فيه إلا بكتبهم[3].

وعن محمد بن الحسن بن أبي خالد شينولة قال: قلت لأبي جعفر الثاني عليه السلام: جعلت فداك إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام - وكانت التقية شديدة - فكتموا كتبهم ولم تُرو عنهم فلما ماتوا صارت الكتب إلينا فقال: حدثوا بها فإنها حق.[4]

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني ج١ - ص٥٢.
(٢) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني ج١ - ص٥٢.
(٣) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني ج١ ص٥٢.
(٤) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني ج١ ص٥٣.





وقال أبو عبد الله عليه السلام: إياكم والكذب المفترع، قيل له: وما الكذب المفترع؟ قال: أن يحدثك الرجل بالحديث فتتركه وترويه عن الذي حدثك عنه[1].

لهذا فهم عليهم السلام لم يتركوا أثرا في اتباع غير الحديث، ولو كانَ: لبانَ! لأن النظام العلمي لهم عليهم السلام قائم على أنهم مُلقون، وعلى الناس الاتِّباع، فالتلقي من المعصوم فقط هو الحل في نظرهم الشريف - وهو ما يصدّقه الواقع المعاش - لاجتياز مخاطر وفتن الغيبة الكبرى، وأي حياد عن طريقتهم ستدخل الناس في نفق مظلم والتباس لا خلاص منه! ولما كان البديل عن الاتباع لهم هو أن ننصب رجالا يتحكمون في قواعد مخترعة ليست منهم، ولما كان هذا يتنافى مع وصاياهم العديدة وجدناهم عليهم السلام تركوا لنا تراثا لا بأس به يوضح مخاطر ذلك ويأمر باجتنابه ومن ذلك:

ما ورد عن محمد بن عبيدة قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام، يا محمد أنتم أشد تقليدا أم المرجئة؟ قال: قلت: قلّدنا وقلّدوا!

فقال: لم أسألك عن هذا، فلم يكن عندي جواب أكثر من الجواب الأول!

فقال أبو الحسن عليه السلام: إن المرجئة نصبت رجلا لم تفرض طاعته وقلدوه وأنتم نصبتم رجلا وفرضتم طاعته ثم لم تقلدوه فهم أشد منكم تقليدا [2].

وعن أبي حمزة الثمالي قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: إياك والرئاسة وإياك أن تطأ

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني ج١ ص٥٢.
(٢) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني ج١ ص٥٣.



أعقاب الرجال، قال: قلت: جعلت فداك أما الرئاسة فقد عرفتها وأما أن أطأ أعقاب الرجال فما ثلثا ما في يدي إلا مما وطئت أعقاب الرجال فقال لي: ليس حيث تذهب، إياك أن تنصب رجلا دون الحجة، فتصدِّقه في كل ما قال [1].

يقول الشيخ المفيد في (تصحيح الاعتقاد): ((والتقليد مذموم باتفاق العلماء ونصّ القرآن والسنة... وقال الصادق عليه السلام: ((من أخذ دينه من أفواه الرجال أزالته الرجال، ومن أخذ دينه من الكتاب والسنة زالت الجبال ولم يزل)).

وقال عليه السلام: (إياكم والتقليد، فإنه من قلد في دينه هلك).

وقال عليه السلام: (من أجاب ناطقا فقد عبده، فإن كان الناطق عن الله تعالى فقد عبد الله، وإن كان الناطق عن الشيطان فقد عبد الشيطان).)) [2]

والتقليد في الدين يكون في الأخذ برأي غيره غير المستند إلى سماع بشكل كامل، إذن فالتقليد لا يكون الا للرجل المفترض طاعته من الله وليس من الناس لذا فقولهم عليهم السلام في تفسير الآية القرآنية ﴿اتَّخَذُوا أَحْبارَهُمْ ورُهْبانَهُمْ أَرْباباً مِنْ دُونِ الله﴾ (التوبة ٣١):

أما والله ما دعوهم إلى عبادة أنفسهم، ولو دعوهم ما أجابوهم، ولكن أحلّوا لهم حراما، وحرّموا عليهم حلالا فعبدوهم من حيث لا يشعرون [3].

---

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني ج٢ ص٢٩٨.

(٢) تصحيح الاعتقاد- محمد بن محمد بن النعمان المفيد – ص٧٢.

(٣) المحاسن – أحمد بن محمد البرقي – ج١ ص٢٤٦.

وفي لفظ آخر ((والله ما صاموا لهم ولا صلوا لهم ولكن أحلوا لهم حراما وحرموا عليهم حلالا فاتبعوهم))(١)

يقول المولى المازندراني (رحمه الله تعالى) في شرح حديث الأحبار والرهبان:

((وفيه ذمٌّ وتقريع لمن اتَّبع من لم يحكم بما أنزل الله، وقلَّد من لم يكن مؤَّيدا بنور إلهي وموفَّقا بإلهام رباني، فانظر رحمك الله هل يدخل فيه المجتهد المخطيء ومن قلَّده أم لا؟ ومن ذهب إلى الثاني لا بد له من الإتيان بنصٍّ يوجب إخراجهما عن هذا الحكم)))(٢)

وهذا ما نريد قوله هنا فمن يتبع الفقيه الراوي عن المعصوم لا يتوجه عليه الإشكال لأنه ناطق عن الله – بشرطه وشروطه طبعا – المشكلة في من يأتي بطرائق لاستنباط الاحكام الشرعية من الشرق والغرب ثم يقول: هذا من عند الله!!.

فعن جابر بن يزيد عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال ((من دان الله بغير سماع عن صادق ألزمه الله التيه إلى يوم القيمة))(٣)

ومن هو الصادق؟

هو الذي قال تعالى فيهم:

---

(١) نفس المصدر.

(٢) شرح أصول الكافي – محمد صالح المازندراني – ج ٢ – ص٢٣٠.

(٣) وسائل الشيعة – الحر العاملي – ج٢٧ – ص ٧٥.

﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا الله وكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾(التوبة ١١٩)

وهم الصادقون بدليل قولهم عليهم السلام: ((نحن الصادقون)) [(١)] ومن يدخل معهم غيرهم يحتاج الى دليل...وأنَّى له به؟!!

إلا أن يدين بغير ديننا أو يتبع غير ملَّتنا!

يقول الشيخ الكليني ((...لأن الشرط عليه من الله أن يؤدي المفروض بعلم وبصيرة ويقين، كيلا يكونوا ممن وصفه الله فقال تبارك وتعالى ﴿ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ الله عَلى حَرْفٍ فَإِنْ أَصابَه خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِه وإِنْ أَصابَتْه فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلى وَجْهِه خَسِرَ الدُّنْيا والآخِرَةَ ذلِكَ هُوَ الْخُسْرانُ الْمُبِينُ﴾ الحج(١١) لأنه كان داخلا فيه بغير علم ولا يقين، فلذلك صار خروجه بغير علم ولا يقين، وقد قال العالم عليه السلام:

من دخل في الإيمان بعلم ثبت فيه، ونفعه إيمانه، ومن دخل فيه بغير علم خرج منه كما دخل فيه.

وقال عليه السلام: من أخذ دينه من كتاب الله وسنة نبيه صلوات الله عليه وآله زالت الجبال قبل أن يزول، ومن أخذ دينه من أفواه الرجال ردَّته الرجال.

وقال عليه السلام: من لم يعرف أمرنا من القرآن لم يتنكب الفتن.

ولهذه العلة انبثقت على أهل دهرنا بثوق هذه الأديان الفاسدة، والمذاهب المستشنعة التي قد استوفت شرائط الكفر والشرك كلها، وذلك بتوفيق الله

(١) جامع احاديث الشيعة – حسين البروجردي – ج ٢ – ص٣٢٣.



تعالى وخذلانه، فمن أراد الله توفيقه وأن يكون إيمانه ثابتا « مستقرا »، سبَّب له الأسباب التي تؤديه إلى أن يأخذ دينه من كتاب الله وسنة نبيه صلوات الله عليه وآله بعلم ويقين وبصيرة، فذاك أثبت في دينه من الجبال الرواسي، ومن أراد الله خذلانه وأن يكون دينه معاراً مستودعاً - نعوذ بالله منه - سبب له أسباب الاستحسان والتقليد والتأويل من غير علم وبصيرة، فذاك في المشيئة إن شاء الله تبارك وتعالى أتم إيمانه، وإن شاء سلبه إياه، ولا يؤمن عليه أن يصبح مؤمناً ويمسي كافراً، أو يمسي مؤمناً ويصبح كافرا، لأنه كلما رأى كبيرا من الكُبراء مال معه، وكلما رأى شيئاً استحسن ظاهره قبله، وقد قال العالم عليه السلام:

إن الله عز وجل خلق النبيين على النبوَّة، فلا يكونون إلا أنبياء، وخلق الأوصياء على الوصيَّة، فلا يكونون إلا أوصياء، وأعار قوماً إيماناً فإن شاء تمَّمه لهم، وإن شاء سلبهم إياه. قال: وفيهم جرى قوله: ﴿فَمُسْتَقَرٌّ ومُسْتَوْدَعٌ﴾.))[١]

لذا فكل حديث ورد في اتباع غير المعصوم - كما يدّعون - لم يكن الأمر باتباعه لرأيه وقوله وشخصه، وإلّا فلا قيمة لما يقوله مهما كان قوله عظيماً، بل الحُجّة كل الحُجّة بما ينقله عن المعصوم عليه السلام بلا تأويل وخبط، فما جاء في التوقيع الشريف الأخير من الإمام الحجّة عجل الله فرجه الشريف ((وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم))[٢]

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - خطبة الكتاب.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ص ٤٨٤.





فحجيتهم في التوقيع متّأتيّه لكونهم رواة حديث فقط. أي نقَلة أخبار فقط ينقلونها ويفهمونها ويدرون عامها من خاصها وناسخها من منسوخها ومحكمها من متشابهها وذلك حسب ما تركه أهل البيت عليهم السلام في ذلك.

وقوله عليه الصلاة السلام ((أيها الناس قد بينت لكم مفزعكم بعدي وإمامكم ودليلكم وهاديكم وهو أخي علي ابن أبي طالب، وهو فيكم بمنزلتي فيكم فقلِّدوه دينكم وأطيعوه في جميع أموركم ،فإن عنده جميع ما علَّمني الله تبارك وتعالى وحكمته، فسلوه وتعلَّموا منه ومن أوصيائه بعده، ولا تعلِّموهم ولا تتقدموهم ولا تخلَّفوا عنهم، فإنهم مع الحق والحق معهم لا يزايلونه ولا يزايلهم))[1]

(١) كمال الدين وتمام النعمة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ص٢٧٨.



التقليد الحق

فهذا هو التقليد الحق، والعلّة ذكرها النبي عليه وآله الصلاة والسلام ((فقلدوه دينكم وأطيعوه في جميع أموركم)) فالتقليد يستلزم الطاعة في جميع الأمور التي يتكلم فيها المقلَّد، وهذا ما علمنا انه لا يجوز إلا للمعصوم شخصا، أو أثرا.

وقول المعصوم عليه السلام ((فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه، حافظا لدينه مخالفا على هواه، مطيعا لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه، وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا كلهم، فان من ركب من القبايح والفواحش مراكب علماء العامة فلا تقبلوا منهم عنا شيئا ولا كرامة، وإنما كثر التخليط فيما يتحمل عنا أهل البيت لذلك، لأن الفسقة يتحملون عنا فيحرفونه بأسره لجهلهم ويضعون الأشياء على غير وجهها لقلة معرفتهم، وآخرون يتعمدون الكذب علينا الحديث))[1]

قال الشيخ الحر العاملي بعد إيراده الحديث الشريف ((أقول: التقليد المرخَّص فيه هنا إنما هو قبول الرواية لا قبول الرأي والاجتهاد والظن، وهذا واضح، وذلك لا خلاف فيه)).

فهنا التقليد لمن كانت فيه هذه الصفات واهمها ((مخالفاً لهواه)) وهو لا يكون إلا في من اتبَّع النصوص وترك رأيه وسلّم لأمرهم ونهيهم، والتزم حدودهم

(١) وسائل الشيعة - الحر العاملي - ج٢٧ - ص١٣٢.



التي حدّوها ((ما خلق الله حلالا ولا حراما إلا وله حدود كحدود الدار، فما كان من حدود الدار فهو من الدار، حتى أرش الخدْش فما سواه، والجلدة ونصف الجلدة))[1]

وحدود هذه الدار لا يعلمها بشكل كامل، ويقول بها بشكل كامل، إلا المعصوم عليه السلام، فمن شاركهم فقد هلك وأهلك.

وقوله عليه السلام ((مطيعا لأمر مولاه)) في كل شيء ومنها اتباع الحديث فقط لا استحداث الرئاسات معهم عليهم السلام، والتشبّه بهم في القابهم التي اختصَّهم الله بها[2].

وقوله عليه السلام ((فللعوام أن يقلِّدوه)) فهو إجازة لمن أراد أن يقلد من يروي الحديث فقط عنهم عليهم السلام، وإجازة لاتِّباع من يقتص أثرهم فقط عليهم السلام، لا لمن يأتي بآليات وقواعد من الشرق والغرب ليقيم عليها شريعتهم عليهم السلام!

وهذه الإجازة ((للعوام)) فلو استطاع المؤمن أن يأخذ حديثهم بشكل مباشر من المصادر التي يثق بها فلا يقلدن أحدا.

وما خلاف ذلك من القاب فزخرف.

---

(١) النوادر - أبو عيسى الأشعري - ص١٦١.

(٢) كـ(آية الله العظمى) وهي من مختصات المعصوم في زيارة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ((السلام عليك أيها الآية العظمى)) / بحار الأنوار - محمد باقر المجلسي ج٩٩ ص٢١ ووردت في زيارة الإمام الباقر عليه السلام ولقب(حجة الإسلام) وهي لأمير المؤمنين عليه السلام / بحار الأنوار - محمد باقر المجلسي ج٩٩ ص٢١ ولقب (الإمام) وهو من مختصات من يؤمّه الناس في كل شيء، وهو مقام المعصوم فقط.





فقوله عليه الصلاة و السلام:

فمن قال: أنا عالم، فهو جاهل[1].

وما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: من ادعى من العلم غايته، فقد أظهر من جهله نهايته[2]

فهو واضح في اختصاص العلم بهم عليهم السلام ولا يجوز اطلاق صفة (عالم) بشكل مطلق إلا على من يعلم بشكل مطلق، لا على من يعلم شيئا ويجهل اكثر مما يعلم، كما هم عامة البشر ومنهم الفقهاء، فبمجرد أن يكون الإنسان غير معصوم فستكون عوامل النقص معه شاء أم أبى و وضع أمام اسمه القابا كبيرة أم كتبه مجردا!.

وهذا امر لا خلاف فيه لذا ترى أن من جمعوا الأصول الأربعمائة في كتبهم كلُّهم صرَّح بصحّة ما جُمع والخلاف بينهم بعد عملهم بالترجيح المروي عنهم عليهم السلام قليل جدا مبرئ للعامل لكونه عنهم عليهم السلام فقط.

نظرة في مقدمة كتاب (الكافي):

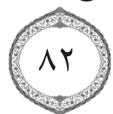
لذا قال صاحب (الكافي) وهو اجلّ الكتب التي ألفها الشيعة في زمن السفراء الاربعة رضوان الله عليهم:

وقلت: إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم

---

(١) مُنية المريد - زين الدين بن علي العاملي- ص١٣٧.

(٢) الحديثان: في ميزان الحكمة - الريشهري - ج٣ - ص٢٠٨٩.



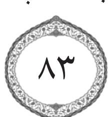


الدين، ما يكتفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله، وقلت: لو كان ذلك رجوت أن يكون ذلك سببا « يتدارك الله تعالى بمعونته وتوفيقه إخواننا وأهل ملتنا ويقبل بهم إلى مراشدهم....... وقد يسَّر الله - وله الحمد - تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون بحيث توخيت فمهما كان فيه من تقصير فلم تقصر نيتنا في إهداء النصيحة، إذ كانت واجبة لإخواننا وأهل ملتنا، مع ما رجونا أن نكون مشاركين لكل من اقتبس منه، وعمل بما فيه دهرنا هذا، وفي غابره إلى انقضاء الدنيا، إذ الرب عز وجل واحد والرسول محمد خاتم النبيين - صلوات الله وسلامه عليه وآله - واحد، والشريعة واحدة وحلال محمد حلال وحرامه حرام إلى يوم القيامة))(١)

وهو صريح في صحة ما نقله في كتابه وتحمّله مسؤوليته أمام الله وهو عمل كتابه في عشرين سنة وجاور متأخر عمره في بغداد للسفير الرابع وبيته يبعد عن بيته عدة مئات من الأمتار!.

وبعملية بسيطة نعلم أن الشيخ الكليني قد تفرغ يوما ونصف اليوم لكل حديث واحد نقله وتحقق من ألفاظه، وكونه معمولا به في زمانه تحت أنظار السفراء الأربعة لكونه ولد - على الأرجح- في بداية الغيبة الصغرى وتوفي مع

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - خطبة الكتاب.





نهايتها فهو يقول ((مع ما رجونا أن نكون مشاركين لكل من اقتبس منه، وعمل بما فيه دهرنا هذا، وفي غابره إلى انقضاء الدنيا، إذ الرب عز وجل واحد والرسول محمد خاتم النبيين - صلوات الله وسلامه عليه وآله - واحد، والشريعة واحدة وحلال محمد حلال وحرامه حرام إلى يوم القيامة))

فالشيخ الكليني نقل ما عليه عمل الشيعة في زمانه وهو زمان الغيبة الصغرى ووجود السفراء الأربعة ووجود الكتب المصنفة تحت أنظار الأئمة المعصومين والمسمّاة (الأصول) فهو كتب في كتابه ((السنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله)) وهي شهادة على نقله ما عليه السفراء الأربعة انفسهم وكل المؤمنين الذين يسيرون على خطهم وهو خط الإمام المعصوم لكونه موجود ظاهر لبعض شيعته - وهم السفراء هنا - غائب عن آخرين وكانت أحداث الغيبة الصغرى وسؤالات الناس تأتيه ويحكم بها، ويواصل عمل الظاهرين من الأئمة عليهم السلام من تصحيح الكتب الرائجة عند الشيعة فقوله في نهاية الخطبة((مع ما رجونا أن نكون مشاركين لكل من اقتبس منه، وعمل بما فيه دهرنا هذا، وفي غابره إلى انقضاء الدنيا، إذ الرب عز وجل واحد والرسول محمد خاتم النبيين - صلوات الله وسلامه عليه وآله - واحد، والشريعة واحدة وحلال محمد حلال وحرامه حرام إلى يوم القيامة)) يحكم بأن العمل بكتابه قاطع للعذر لكونه نقل في كتابه فنون الدين من عقيدة وشريعة وهو في زمان السفراء، وبما انه لا تغيير لكتاب الله ولا لنبي جديد بعد خاتم الأنبياء عليه وآلة الصلاة والسلام ولكون الإمام المهدي عليه السلام سيظل من عصره



إلى آخر عصر الغيبة الكبرى إذن لا تغيير في السنن القائمة التي عليها العمل! وهو كلام رائع.

نظرة في مقدمة كتاب (من لا يحضره الفقيه):

والرجل الثاني الذي كتب الكتاب الأهم الثاني هو الشيخ الصدوق وقد قال في خطبة كتابه ((...فذاكرني بكتاب صنفه محمد بن زكريا المتطبب الرازي وترجمه بكتاب « من لا يحضره الطبيب » وذكر أنه شاف في معناه، وسألني أن أصنف له كتابا في الفقه والحلال والحرام، والشرايع والأحكام، موفيا على جميع ما صنفت في معناه وأترجمه بـ « كتاب من لا يحضره الفقيه ليكون إليه مرجعه وعليه معتمده، وبه أخذه، ويشترك في أجره من ينظر فيه، وينسخه ويعمل بمودعه، هذا مع نسخه لأكثر ما صحبني من مصنفاتي وسماعه لها، وروايتها عني، ووقوفه على جملتها، وهي مائتا كتاب وخمسة وأربعون كتابا. فأجبته - أدام الله توفيقه - إلى ذلك لأني وجدته أهلا له، وصنفت له هذا الكتاب بحذف الأسناد لئلا تكثر طرقه وإن كثرت فوائده، ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي - تقدس ذكره وتعالت قدرته - وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعول وإليها المرجع))(١)

---

(١) فقيه من لا يحضره الفقيه - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - خطبة الكتاب.



فلاحظ قوله (رحمه الله) ((بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي – تقدس ذكره وتعالت قدرته – وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعول وإليها المرجع)) فكتاب (من لا يحضره الفقيه) هو كتاب رسالة عملية عن اهل البيت عليهم السلام كما ينقل صاحبها لأنه نقل فيه((جميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعول وإليها المرجع)) وهي الكتب التي كانت تعرض على الأئمة عليهم السلام جيلا بعد جيل لتصحيحها والتيقن من مضمونها، وحسبك أن الشيخ الصدوق قد ولد ببركة دعاء الإمام المهدي عليه السلام فقد ((روى الشيخ الطوسيّ أنّ أباه عليّ بن الحسين بن بابوَيه لم يُرزَق من بنت عمّه ولَداً، فكتب إلى الحسين بن روح أن يسأل الإمام المهديّ عليه السّلام أن يدعوَ الله له أن يرزقه أولاداً فقهاء، فجاء الجواب: إنّك لا تُرزق من هذه، وستملك جارية دَيلميّةً وتُرزَق منها ولَدَينِ فقيهَين.))[1]

فهما – الكليني والصدوق – جمعا ما عليه العمل في زمن الغيبة الصغرى وما بعدها بقليل إلى زمن الاختلاط بالعامة في زمن الشيخ المفيد وبعده بقليل وهو عصر البويهيين (السلاطين الشيعة) ابتداء من عام ٣٣٤ هـ إلى دخول السلاجقة بغداد ٤٤٧هـ أو العام الذي يليه فهذه المائة عام من الاختلاط دفعت ضريبته الشيعة من عقيدتها فتنازلت عن خصوصياتها الدينية لغيرها من الضالين وانفتح باب الشرِّ الذي جاء إلينا من كتب الفلاسفة والمتكلمين والأصوليين والمنطقيين والرجاليين وكلها علوم عامية اخترعوها هم ولم يدَّع احد سماعها من حجّة.

(١) خاتمة المستدرك – حسين النوري الطبرسي – ج٣ ص٢٥٨.





ونحن مكلّفون بالبحث عن مصدر ما نأخذه من علم، روى في المحاسن عن زيد الشحّام عن بي جعفر عليه السلام ((في قول الله: (فلينظر الانسان إلى طعامه). قال: قلت: ما طعامه؟ – قال: علمه الذي يأخذه ممن يأخذه)) [1].   (لاحظ الملحق)

وقد ورد في البراءة من أعدائهم عليهم السلام ما هو أشمل من القول باللسان فعن الإمام الرضا عليه السلام: كمال الدين ولايتنا و البراءة من عدونا. [2]

وقيل للإمام الصادق عليه السلام: انّ فلاناً يواليكم الا أنّه يضعف عن البراءة من عدوكم فقال عليه السلام: هيهات كذب من ادَّعى محبتنا و لم يتبرأ من عدونا.[3]

وقول امير المؤمنين عليه السلام:

أما إنه سيظهر عليكم بعدي رجل رحب البلعوم مندحق البطن يأكل ما يجد ويطلب ما لا يجد. فاقتلوه ولن تقتلوه. ألا وإنه سيأمركم بسبّي والبراءة مني. فأما السب فسبوني فإنه لي زكاة ولكم نجاة. وأما البراءة فلا تتبرأوا مني فإني ولدت على الفطرة، وسبقت إلى الإيمان والهجرة.[4]

فلو كانت البراءة باللسان كافية لكان السب أبلغ منها فكيف يجيز الإمام عليه السلام السبَّ للتقية ولا يجيز التبري باللسان للتقية أيضا؟! إلّا أن نقول ان التبرؤ هنا التبرؤ العملي من المنهج العلوي، فهو هنا غير جائز. ومنه نعلم ان التبري أعمّ

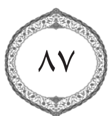
---

(١) المحاسن – احمد بن محمد بن خالد البرقي – ج١ – ص٢٢٠.

(٢) – بحار الأنوار – محمد باقر المجلسي – ج ٢٧– ص ٥٨– ح ١٩.

(٣) بحار الأنوار – محمد باقر المجلسي – ج ٢٧– ص ٥٨– ح ١٩.

(٤) نهج البلاغة – جمع الشريف الرضي – ج١ – ص١٠٦.





من السب واللعن بل هو الابتعاد ظاهرا وباطنا من كل ما يؤدي الى الاخذ عن غيرهم، فـ((الأخذ عن غيرهم مساوق لإنكارهم)) كما ينقل عن بعضهم، وهو كلام جميل.

فاتِّباعهم لا يكون نظريا بالتولي والتبري فقط بل يكون عمليا باتباع علومهم وترك غيرها.

فعن أبي عبد الله عليه السلام قال:

إنا لا نعد الرجل مؤمنا حتى يكون لجميع أمرنا مُتَّبعا مُريدا.....[١]

وعن أبي عبد الله عليه السلام أن أباه قال:

يا بني إنك إن خالفتني في العمل لم تنزل معي غدا في المنزل ثم قال: أبى الله عز وجل أن يتولى قوم قوما يخالفونهم في أعمالهم ينزلون معهم يوم القيامة كلا ورب الكعبة. [٢]

وعن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال:

يأتي على الناس زمان يغيب عنهم إمامهم، فيا طوبى للثابتين على أمرنا في ذلك الزمان.....[٣]

فلو كانت ولايتهم كافية لمن يقول بها باللسان فلمَ يتركهم ويأتي بعلوم

---

(١) وسائل الشيعة – الحر العاملي – ج١٥ – ص٢٤٣.

(٢) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج٢ – ص٢٥٣.

(٣) كمال الدين وتمام النعمة – محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص٣٣٠.



وآليات لاستنباط الفتوى والحكم الشرعي من غيرهم! بل من اعدائهم!.

إذ روي في الاحتجاج عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام:

﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ (٧٩)سورة البقرة

هذا: القوم اليهود، كتبوا صفة زعموا أنها صفة محمد صلى الله عليه وآله، وهي خلاف صفته، وقالوا للمستضعفين منهم: هذه صفة النبي المبعوث في آخر الزمان أنه: طويل عظيم البدن والبطن، أهدف، أصهب الشعر، ومحمد صلى الله عليه وآله بخلافه، وهو يجيء بعد هذا الزمان بخمسمائة سنة، وإنما أرادوا بذلك أن تبقى لهم على ضعفائهم رياستهم، وتدوم لهم إصاباتهم، ويكفوا أنفسهم مؤنة خدمة رسول الله صلى الله عليه وآله وخدمة علي عليه السلام وأهل بيته وخاصته، فقال الله عز وجل: ﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ من هذه الصفات المحرفات والمخالفات لصفة محمد صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام: الشدة لهم من العذاب في أسوء بقاع جهنم، وويل لهم: الشدة في العذاب ثانية مضافة إلى الأولى، بما يكسبونه من الأموال التي يأخذونها إذا ثبتوا عوامهم على الكفر بمحمد رسول الله صلى الله عليه وآله، والجحة لوصيه وأخيه علي بن أبي طالب عليه السلام ولي الله.

ثم قال عليه السلام: قال رجل للصادق عليه السلام: فإذا كان هؤلاء القوم من اليهود لا يعرفون الكتاب إلا بما يسمعونه من علمائهم لا سبيل لهم إلى غيره، فكيف ذمهم



بتقليدهم والقبول من علمائهم، وهل عوام اليهود إلا كعوامنا يقلدون علماءهم؟

فقال عليه السلام: بين عوامنا وعلمائنا وعوام اليهود وعلمائهم فرق من جهة وتسوية من جهة. أما من حيث استووا: فإن الله قد ذمَّ عوامنا بتقليدهم علمائهم كما ذم عوامهم. وأما من حيث افترقوا فلا.

قال: بيِّن لي يا بن رسول الله!

قال عليه السلام: إن عوام اليهود كانوا قد عرفوا علماءهم بالكذب الصراح، وبأكل الحرام والرشاء، وبتغيير الأحكام عن واجبها بالشفاعات والعنايات والمصانعات، وعرفوهم بالتعصب الشديد الذي يفارقون به أديانهم، وأنهم إذا تعصبوا أزالوا حقوق من تعصبوا عليه وأعطوا ما لا يستحقه من تعصبوا له من أموال غيرهم، وظلموهم من أجلهم، وعرفوهم يقارفون المحرمات، واضطروا بمعارف قلوبهم إلى أن من فعل ما يفعلونه فهو فاسق لا يجوز أن يصدق على الله ولا على الوسائط بين الخلق وبين الله، فلذلك ذمهم لما قلدوا من قد عرفوه ومن قد علموا أنه لا يجوز قبول خبره ولا تصديقه في حكايته، ولا العمل بما يؤديه إليهم عمن لم يشاهدوه ووجب عليهم النظر بأنفسهم في أمر رسول الله صلى الله عليه وآله، إذ كانت دلائله أوضح من أن تخفى، وأشهر من أن لا تظهر لهم.

وكذلك عوام أمتنا إذا عرفوا من فقهائهم الفسق الظاهر، والعصبية الشديدة والتكالب على حطام الدنيا وحرامها، وإهلاك من يتعصبون عليه وإن كان لإصلاح أمره مستحقا، وبالترفرف بالبر والإحسان على من تعصبوا له وإن



كان للإذلال والإهانة مستحقا، فمن قلد من عوامنا مثل هؤلاء الفقهاء فهم مثل اليهود الذين ذمهم الله بالتقليد لفسقة فقهائهم، فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه، حافظا لدينه، مخالفا على هواه، مطيعا لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه، وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم، فإنه من ركب من القبايح والفواحش مراكب فسقة العامة فلا تقبلوا منا عنه شيئا، ولا كرامة، وإنما كثر التخليط فيما يتحمل عنا أهل البيت لذلك لأن الفسقة يتحملون عنا فيحرفونه بأسره بجهلهم، ويضعون الأشياء على غير وجهها لقلة معرفتهم، وآخرون يتعمدون الكذب علينا ليجروا من عرض الدنيا ما هو زادهم إلى نار جهنم، ومنهم قوم نُصَّاب لا يقدرون على القدح فينا، يتعلمون بعض علومنا الصحيحة فيتوجهون به عند شيعتنا، وينتقصون بنا عند نصَّابنا، ثم يضيفون إليه أضعاف وأضعاف أضعافه من الأكاذيب علينا التي نحن براء منها، فيتقبله المستسلمون من شيعتنا، على أنه من علومنا، فضلوا وأضلوا وهم أضر على ضعفاء شيعتنا من جيش يزيد على الحسين بن علي عليه السلام وأصحابه، فإنهم يسلبونهم الأرواح والأموال، وهؤلاء علماء السوء الناصبون المتشبهون بأنهم لنا موالون، ولأعدائنا معادون، ويدخلون الشك والشبهة على ضعفاء شيعتنا فيضلونهم ويمنعونهم عن قصد الحق المصيب، لا جرم أن من علم الله من قلبه من هؤلاء القوم أنه لا يريد إلا صيانة دينه وتعظيم وليه لم يتركه في يد هذا المتلبس الكافر، ولكنه يقيض له مؤمنا يقف به على الصواب، ثم يوفقه الله للقبول منه، فيجمع الله له بذلك خير الدنيا والآخرة، ويجمع على من أضله لعنا في الدنيا وعذاب الآخرة.

ثم قال: قال رسول الله: أشرار علماء أمتنا: المضلون عنا، القاطعون للطرق إلينا، الـمُسمّون أضدادنا بأسمائنا، الملقبون أضدادنا بألقابنا، يصلون عليهم وهم للعن مستحقون، ويلعنونا ونحن بكرامات الله مغمورون، وبصلوات الله وصلوات ملائكته المقربين علينا عن صلواتهم علينا مستغنون. (١)

والعوام وغير العوام من الشيعة يعرفون يقينا بوجود بعض هؤلاء الفقهاء المنحرفين في الحوزات بدليل ان كل قوم يقلدون مرجعا ينبزون من لا يقلد مرجعهم او من يزاحم مرجعهم على التقليد بمختلف العبائر الذامّة! ويبدأ التنقص منه منهجا وشخصا واتباعا! وما هذا إلّا باتباعنا لطرق غيرنا مما أدخلنا مدخلهم في النزاع والشقاق، فأهل البيت عليهم السلام أردوا أناسا (مسلِّمين) لهم ولم يُريدوا أناساً طامحين للمناصب والزعامات، وعلومهم عليهم السلام تريد ممن سلّم أن يصبح تابعا لهم فقط لا أن يتعلم ليصبح ندّا لهم عليهم السلام كما نُسب له عليه السلام ((فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه، حافظا لدينه، مخالفا على هواه، مطيعا لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه، وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم، فإنه من ركب من القبايح والفواحش مراكب فسقة العامة فلا تقبلوا منا عنه شيئا، ولا كرامة، وإنما كثر التخليط فيما يتحمل عنا أهل البيت لذلك لأن الفسقة يتحملون عنا فيحرفونه بأسره بجهلهم، ويضعون الأشياء على غير وجهها لقلة معرفتهم، وآخرون يتعمدون الكذب علينا ليجروا من عرض الدنيا ما هو زادهم إلى نار جهنم، ومنهم قوم نُصّاب لا يقدرون على القدح

(١) الاحتجاج - أحمد بن علي الطبرسي - ج٢ ص٢٦٥.



فينا، يتعلمون بعض علومنا الصحيحة فيتوجهون به عند شيعتنا، وينتقصون بنا عند نصابنا، ثم يضيفون إليه أضعاف وأضعاف أضعافه من الأكاذيب علينا التي نحن براء منها، فيتقبله المستسلمون من شيعتنا، على أنه من علومنا، فضلوا وأضلوا وهم أضر على ضعفاء شيعتنا من جيش يزيد على الحسين بن علي عليه السلام وأصحابه، فإنهم يسلبونهم الأرواح والأموال، وهؤلاء علماء السوء الناصبون المتشبهون بأنهم لنا موالون، ولأعدائنا معادون، ويدخلون الشك والشبهة على ضعفاء شيعتنا فيضلونهم ويمنعونهم عن قصد الحق المصيب، لا جرم أن من علم الله من قلبه من هؤلاء القوم أنه لا يريد إلا صيانة دينه وتعظيم وليه لم يتركه في يد هذا المتلبس الكافر، ولكنه يقيض له مؤمنا يقف به على الصواب، ثم يوفقه الله للقبول منه، فيجمع الله له بذلك خير الدنيا والآخرة، ويجمع على من أضله لعنا في الدنيا وعذاب الآخرة.

ثم قال: قال رسول الله: (أشرار علماء أمتنا: المضلون عنا، القاطعون للطرق إلينا، المسمون أضدادنا بأسمائنا، الملقبون أضدادنا بألقابنا، يصلون عليهم وهم للعن مستحقون، ويلعنونا ونحن بكرامات الله مغمورون، وبصلوات الله وصلوات ملائكته المقربين علينا عن صلواتهم علينا مستغنون).))[(١)]

وهذا ما تكلم عنه أحد فقهاء الحوزة قائلا ((إن من أعظم المشاكل وأخطرها جميعا: أن يرينا العلماء وجه الدين من خلالهم، لا من خلال القرآن والسنة

(١) الاحتجاج - الطبرسي - ج٢ ص ٢٦.



الشريفة المنضبطة بالقرآن، وهذا الأمر لا يدّعيه أحد، فكل عالم ديني يرى دينه من خلال القرآن والسنة الشريفة فهو لا يصدق مع نفسه، إنه أمام دينٍ شخصي وليس أمام دينٍ قرآني))[1]

وهذا الكلام صحيح ودقيق، فما دام الدين تابع للفقهاء لا للثقلين فهو دين ممزوج من نصوص ووجهات نظر لذا فأنت ((تجد الكثير من العلماء يغضون الطرف عن تصرفات غير شرعية قد الصقت بالدين زورا وبهتانا فإذا ما سُئلوا عن ذلك يجيبون بعموميات أو بقيود تكشف - الى حد كبير - حجم الخشية التي يعيشونها، كما أن البعض منهم يجامل كثيرا في تأييد هذه التصرفات طمعا بجاه وجلبا لمال))[2]

اقرأ بتمعّن هذا الحديث الصادر عن أحد حواشي السيد كمال الحيدري - وهو طلال الحسن - وقارنه بقول الإمام عليه السلام الذي نقله الطبرسي في (الاحتجاج):

((وكذلك عوام أمتنا إذا عرفوا من فقهائهم الفسق الظاهر، والعصبية الشديدة والتكالب على حطام الدنيا وحرامها، وإهلاك من يتعصبون عليه وإن كان لإصلاح أمره مستحقا، وبالترفرف بالبر والإحسان على من تعصبوا له وإن كان للإذلال والإهانة مستحقا، فمن قلد من عوامنا مثل هؤلاء الفقهاء فهم مثل اليهود الذين ذمهم الله بالتقليد لفسقة فقهائهم))

(١) من محورية اسلام الحديث الى محورية اسلام القرآن - طلال الحسن -ص١٩.

(٢) من محورية اسلام الحديث الى محورية اسلام القرآن - طلال الحسن -ص ٨٥.



وهو المرض الذي انسلَّ الينا لاتِّباعنا طرائقهم في التفقه والتي تجعل الدين دين أشخاص وفقهاء وحواشي لا دين مقصور على معصومين يتبعهم الناس ويسلِّمون اليهم.

والغريب أنهم يعترفون بأن التفقه عندهم لكونه تابع لفقهاء فإنه قابل للتغيير والتبديل حسب تغير العقول!! يقول طلال الحسن ((إنه لا يمكن لأي مجتهد – مهما بلغ من النبوغ والقوة العقلية والعلمية – أن يغطي بآرائه ونظرياته القرون اللاحقة الى مئات السنين فضلا عن الآلاف، نظرا لتغير الموضوعات وتجدد المستحدثات وهذه هي طبيعة الحياة القائمة على أساس التجدد والتطور الذي يعيشه العقل الإنساني))[١]

قلت: قارن بين هذا الكلام وبين ما قاله الشيخ الكليني في مقدمة كتابه الجليل (الكافي) إذ يقول:

((مع ما رجونا أن نكون مشاركين لكل من اقتبس منه، وعمل بما فيه دهرنا هذا، وفي غابره إلى انقضاء الدنيا، إذ الرب عز وجل واحد والرسول محمد خاتم النبيين – صلوات الله وسلامه عليه وآله – واحد، والشريعة واحدة وحلال محمد حلال وحرامه حرام إلى يوم القيامة))[٢]

واحكم بنفسك!!.

---

(١) من محورية اسلام الحديث الى محورية اسلام القرآن – طلال الحسن– ص١٠٢.

(٢) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – خطبة الكتاب.

يقول الشيخ يوسف البحراني في تحول الدين الى دين فقهاء يسعون وراء الرئاسات والزعامات ((وبالجملة فان الامر في علماء هذه الازمان قد بلغ الى مبلغ لا يحتاج الى الشرح والبيان من حبِّهم للدنيا وحبِّ الرئاسة والتقدُّم في الأمور والحسد والغيبة وامثالها مما هو ظاهر مشهور ومتعارف غير منكور، والسبب في ذلك كله هو الاغترار بهذه العلوم الرسمية التي حصَّلوها، والغفلة عن ملاحظة تلك العلوم الاصلية والاصول الحقيقية، لأنها قد صارت مهجورة في اكثر الازمان وغير معمول عليها في كل مكان، بل نظر الناس من عالم وغيره انما هو الى تحصيل هذه العلوم الرسمية، ودقَّة النظر فيها، وجودة الفكر واستخراج معانيها، فمن كان أطول يدا في ذلك صار هو المشار اليه، والمعتمد عليه و، ان كان عارياً من ذلك بالكلِّية، وهذه البليِّة في الدين هي أصل كل بليَّة، بل ربَّما أدَّى منهم الحرص على هذه العلوم الرسمية وشدة الرغبة في تحصيلها الى التهاون بالعبادات والصلوات وتأخيرها عن أوقاتها او الإتيان بها على غير ما هو حقَّها، وترك بعض السنن المرغب فيها....وقد أخبرني من أثق به عن بعض مشايخنا الذي رجعت اليه في وقته رياسة البلاد، وعكف عليه جملة من في غيرها من العباد، انه بعد ان كان مواظباً على صلاة الليل تركها اشتغالا بالمطالعة للعلوم محتجا بما ورد من فضل العلم على العبادة وفضل العالم على العابد، وهو ما يقتضى منه العجب من مثل ذلك العلامة الذي اذعن له في وقته العجم والعرب)) (١)

---

(١) الدُّرر النجفية من الملتقطات اليوسفية – يوسف البحراني – ج٢ – ص٦٦.



والسبب الأكبر عند الشيخ البحراني في تكالب هؤلاء الفقهاء على الدنيا هو تلك العلوم الرسمية التي تركوا لأجلها علوم أهل البيت عليهم السلام.

ولو تأملنا بالعلوم التي تدرّس الآن (لاستنباط) الفتاوى (الشرعية) للاحظنا أن الشيعة ومنذ اختلاطهم بغيرهم من الضالين اخذوا يردّون الفعل العامّي بمثله، وكلهم طمع في نصرة الـ(مذهب) كما يقال! لكنهم غفلوا عن الزام أهل البيت عليهم السلام لشيعتهم بالاقتصار على ما سمعوه منهم.

فعن عبد الملك بن عمرو قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا عبد الملك: مالي لا أراك تخرج إلى هذه المواضع التي يخرج إليها أهل بلادك؟

قال: قلت: وأين؟

فقال: جدة وعبادان والمصيصة وقزوين؟

فقلت: انتظارا لأمركم والاقتداء بكم.

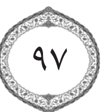
فقال: أي والله لو كان خيرا ما سبقونا إليه؟

قال: قلت له: فإن الزيدية يقولون: ليس بيننا وبين جعفر خلاف إلا أنه لا يرى الجهاد، فقال: أنا لا أراه؟! بلى والله إني لأراه ولكن أكره أن أدع علمي إلى جهلهم [1].

المعنى:

---

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج٥ – ص١٩.





فكذلك من يقف في عمله على عمل أهل البيت فيقول: لو كان خيرا ما سبقنا الشافعي إلى الأصول، وأفلاطون إلى الفلسفة، وأرسطو إلى المنطق، والبخاري إلى الرجال!

ففي علم الأصول يقرّ أحد أكابر الأصوليين بأنّ مباني الأصوليين هي عامّية في الأساس! إذ يقول: ((عمدة المباني الأصولية - عند الأصوليين من الشيعة - موجود جذورها في كتابي الرسالة للشافعي والمستصفى للغزالي)) (١)

الشيخ الطوسي تحت مجهر الشيخ التستري:

وأمّا شجرة العلوم العامّيّة فقد جاء بها الشيخ الطوسي رحمه الله الى الشيعة إذ يقول التستري في قاموس الرجال في ترجمته:

((....إلاّ أنّ تأليفه لتهذيبه واستبصاره صار سبباً لخلط الأخبار الآحادية المجرّدة عن القرائن بالأخبار المحفوفة بها، فانّ قبله كانوا لا يروون في كتب العمل إلاّ المشتهرة، وأمّا الأخبار النادرة فكانوا يذكرونها في كتب الرواية، وعليه جرى الكليني والصدوق..... وأوّل من خلط بينها الشيخ في كتابيه، فعل ذلك لأجل دفع الطعن عن اختلاف الأخبار المروّية عنهم عليهم السلام والمتأخّرون لم يتفطّنوا للقضيّة فعاملوها معاملة واحدة وجعلوا المعيار مجرّد السند، مع أنه كم من شاذٍّ قويّ السند ومشهور ضعيف المستند. مع أنّ الشيخ وإن جمع الجميع في محلّ واحد، إلاّ أنّه نبّه على الحقيقة بأنّ ما يورده أولا هو الصحيح وما يذكره

(١) درس ١٧٩ تعارض الأدلة - نص مفرّغ.





أخيراً بلفظ « فأمّا ما رواه فلان » غير الصحيح. كما أنّ تأليف مبسوطه – وإن كان لغرض دفع الطعن عن الإماميّة بقلّة فروعهم الفقهيّة – صار سبباً لخلط فقه العامّة بفقه الخاصّة ; وقد اعترف هو بأنّ ما فعله فيه مخالف لسيرة الإماميّة، وأنّ فقههم ليس إلاّ متون الأخبار، دون ما استند فيه إلى نوع اعتبار.

كما أنّ كتبه بالجملة لتبويبها وجامعيّتها صارت سبباً لاندراس كتب المتقدّمين عليه وحصول الحرمان عن كثير من فوائدها.

كما أنّ لمتابعة أكثر من جاء بعده له – لحسن ظنّهم به – حصلت شهرات بل إجماعات منتهية إليه كما نبّهنا عليه كراراً في تعليقاتنا على الروضة.

كما أنّ اختلاف نظره في كتبه الفقهيّة – فنهايته كتاب أخبار، ومبسوطه وخلافه كتاب اعتبار – أوجب انقلاب طريقة المتقدّمين مع متانتها إلى طريقة المتأخّرين مع مفاسدها.

كما أنّ استناده إلى نسخة الكشّي المصحّفة واعتماده على ابن النديم المحرّف أوجبا أوهاماً كثيرة، كما عرفت وتعرف في تعليقاتنا هذه.))[1]..

فانتبه لقول الشيخ التستري في طريقة الشيخ الطوسي رحمه الله)) أوجب انقلاب طريقة المتقدّمين مع متانتها إلى طريقة المتأخّرين مع مفاسدها))

وكما يقال زلّة العالِمِ، زلّة العالَم! فقد صارت كتب ومنهجية وطريقة الشيخ الطوسي قاعدة للعمل عليها، وطبعت طريقة الشيعة بالعمل إلى يومنا هذا!

(١) قاموس الرجال – محمد تقي التستري – ج٩ – ص٢٠٨.





يقول التستري في قاموسه عن الشيخ الطوسي:

((وعلى كتبه صار بعده المدار في جميع الأعصار والأدوار.)) (١)

لذلك، ولوجود جسر يربط بين العامّة والشيعة وهو شخص الشيخ الطوسي الذي كان عاميّا فتشيع ولم يكن لديه تلك النفرة من الاختلاط بالعامّة فلا زالت العلوم العاميّة تؤثر حتى النخاع في الوسط الشيعي، فرسالة الشافعي تؤثر في علم الأصول (الشيعي) إلى اليوم! والى اليوم لا زال التصوّف الذي كتب فيه الغزّالي وابن عربي يؤثر في ما يسمّى (العرفان الشيعي)!

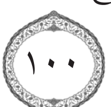
بل لن نستطيع التعرّف على عمق التأثير العامّي في الوسط الشيعي ولن نحيط بحجمه الحقيقي بعد اختلاط الأمر واللجوء إلى الحديث الشيعي هنا وهناك لإضفاء مشروعيّة على المباني الأصوليّة والفلسفيّة والعرفانيّة والرجاليّة والفقهيّة!

يقول التستري في قاموسه عن الشيخ الطوسي ((إلاّ أنّه لحرصه على الاستكثار ينقل الغثّ والسمين كما مرّ في ترجمته في الأسماء.

وممّا أتى به من الغثّ قوله في مصباحيه: « ويستحبّ أن يزاد الدعاء في الوتر – إلى أن قال: – (اللّهمّ وقد عاد فيئنا دولة بعد القسمة وإمارتنا غلبة بعد المشورة وعدنا ميراثاً بعد الاختيار للأُمّة).

فإنّ الظاهر أنّه أخذه من كتب العامّة غفلة، فإنّ إمارة المشورة إنّما كانت إمارة

(١) قاموس الرجال – محمد تقي التستري – ج٩ – ص٢٠٨.





عثمان بشورى عمر، واختيار الأُمّة إنّما كان بزعمهم نصب أبي بكر في السقيفة.

وقد ذكر في المقنعة قنوتاً أطول من قنوت المصباحين للوتر وليس فيه تلك الفقرات، مع أنّ فيه ما قبلها: اللّهمّ وقد شملنا زيغ الفتن... الخ.

كما أنّ له في مبسوطه وخلافه فتاوٍ مأخوذة من أخبار العامّة، فأفتى في المبسوط في صلاة الخوف بجواز الإتيان بها كما اختاره الثوري، استناداً إلى خبر أبي عيّاش الزرقي أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) صلّى كذلك بعسفان ويوم بني سليم، وهو أن يصيروا صفّين ولا يسجد الصفّ الثاني مع النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) بل يقومون ويحرسون ثمّ يسجدون بعد قيام النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى الثانية، ويتبدّل الصفّان ويفعل الصفّ الثاني الجديد كالأوّل، يؤخّرون سجودهم ثمّ يسلّم بهم جميعاً. أو كما اختاره البصري استناداً إلى خبر أبي بكرة أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) كذلك صلّى ببطن النخل وهو أن صلّى (صلى الله عليه وآله وسلم) بهم صلاتين والأُولى له عليه السلام فرض والثانية نفل روى الخبرين سنن أبي داود، وله فيهما الاختلاف في الفتوى، فأفتى في أوّل فصل زكاة غلاّت مبسوطه باستثناء المؤنة، وفي أواسطه بعدم الاستثناء.

وقد ينقل في (خلافه)أخباراً من الخاصّة، لكن ليس اعتبارها مثل اعتبار أخبار تهذيبه، حيث إنّه فيهما يراجع الأُصول وينقل، وأمّا فيه فالظاهر أنّه ينقل عن الخارج على ما بباله فيقع الوهم، ففي المسألة ١٣٩ من طهارته نسب إلى ابن أبي يعفور ما رواه أبو إسحاق النحوي وإلى ابن سنان ما رواه الحلبي....))[1]

---

(١) قاموس الرجال - محمد تقي التستري - ج١٢ - ص١٢٧.





فهذا الامتزاج في التأليف و((الحرص على الاستكثار)) أدخل الطرائق والمباني والعلوم والفتاوى العامّية بالتباسها وضعفها وتناقضاتها الى وسط الشيعة، وهي امور طالما تحرّز منها الشيعة المسلّمون لكونها واحدة من ثلاث:

أمّا أن تكون علوما ومبانٍ ضروريّة: وهذا باطل بداهة، والقول في ذلك طعن بإمامة أهل البيت عليهم السلام، وحرصهم على هداية شيعتهم وعدم تقصيرهم في تسليحهم بالعلم بكل ما هو ضروري.

وإمّا أن تكون علوما ومباني لها أهمية ما: فهي فضل ولا عبرة بها، ولو كان لها عبرة لعلّمها الأئمة شيعتهم.

وإمّا أن تكون علوما ومباني ضارّة، إمّا في نفسها وإمّا بما تستلزمه من لوازم ضررها أكثر من نفعها، وبالتالي لا حاجة لها على الفرضين.

لذلك تركها الأئمة عليهم السلام وهي كانت تؤلّف وتدرَّس عند أهل الضلال تحت أعينهم، وبجوارهم وهم كانوا يهملونها ويعلّمون شيعتهم الحديث وآليات غربلته فقط.

لكننا كما قال تعالى:

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ الحديد (١٦)

فطول الأمد – على ضعاف الإيمان – في الغيبة ألجأهم إلى ما نهاهم عنه أهل البيت عليهم السلام! وهو الاستعجال ومحاولة ملأ الفراغ المزعوم بأفكارنا وهو أمر طالما حذرنا منه المعصومون إذ ورد في التوقيع الاخير للإمام المهدي عجل الله له الفرج:

((بسم الله الرحمن الرحيم يا علي بن محمد السمري أعظم الله أجر إخوانك فيك فإنك ميت ما بينك وبين ستة أيام فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية فلا ظهور إلا بعد إذن الله عز وجل وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلاء الأرض جورا، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كاذبٌ مفترٍ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.))(١)

فقوله عليه السلام ((وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب)) يشير بهما الى الشيعة وليس الى غيرهم بدليل سؤال زرارة للمعصوم عن قول الشيطان الذي نقله القرآن الكريم ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ * ثُمَّ لَآَتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ الأعراف (١٦-١٧)

فقال أبو جعفر عليه السلام: يا زرارة إنما صمد لك ولأصحابك فأما الآخرين فقد فرغ منهم.(٢)

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة– محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص٥١٦.

(٢) المحاسن – أحمد بن محمد البرقي – ج١ ص١٧١.

فالشيطان كان قد بايع القوم في يوم السقيفة الاسود كما رواه سليم في كتابه:

((....فقال الإمام: إني لست أسألك - لسلمان عليه السلام - عن هذا ولكن تدري من أول من بايعه حين صعد منبر رسول الله؟

قلت: لا أدري لكن رأيت شيخا كبيرا متوكئا على عصاه بين عينيه سجادة شديد التشمير قد صعد إليه وهو يبكي ويقول: الحمد لله الذي لم يمتني ولم يخرجني من الدنيا حتى رأيتك في هذا المكان ابسط يدك أبايعك، فبسط يده فبايعه ثم نزل فخرج من المسجد!

فقال لي علي عليه السلام: يا سلمان هل تدري من هو؟

قلت: لا ولكني ساءتني مقالته كأنه شامت بموت رسول الله صلى الله عليه وآله.

فقال لي علي: إن ذلك إبليس لعنه الله أخبرني رسول الله إن إبليس ورؤساء أصحابه شهدوا نصب رسول الله إياي يوم غدير خم بأمر الله تعالى، وأمرهم أن يبلغ الشاهد الغائب فأتاه أبالسة ومردة أصحابه فقالوا: إن هذه الأمة مرحومة معصومة، وما لنا ولا لك عليهم من سبيل، قد علموا إمامهم ومفزعهم بعد نبيهم فانطلق إبليس كئيباً حزيناً فأخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله أن لو قبض أن الناس سيبايعون أبا بكر في ظلة بني ساعدة بعد أن تخاصمهم بحقك وحجتك ثم يأتون المسجد فيكون أول من يبايعه على منبري إبليس لعنه الله في صورة شيخ كبير مستبشر يقول: كذا وكذا، ثم تجتمع شياطينه وأبالسته فينخر ويكسع ثم يقول لهم: كذا زعمتم أن ليس علي عليهم سبيل فكيف رأيتموني صنعت بهم

حين تركوا أمر من أمرهم الله بطاعته وأمرهم رسوله؟))[١].

فمن ترك اهل بيت نبيه سقط في فخ الشيطان من يومه، بل من ساعته! وهذا ما لم يحصل عند الشيعة حتى انتهاء الغيبة الصغرى، فبانتهائها وانقطاع خبر السماء وغيبة المعصوم عنّا اختلفت آراء الناس وبدأوا يتركون طريقة المعصوم الى ما يستحسنونه، نعم الذي حصل مع العامة من أول يوم بعد فقدهم للمعصوم استغرق من الشيطان قرابة القرن من الزمن مع أتباع أهل البيت، وما ذلك إلّا لطول زمان وجود المعصوم بين الشيعة، بخلاف غيرهم.

والشيطان سيمارس كل ما يلزم لكي يحاول دفع الشيعة عن الطريق القويم الـذي تركهم المعصوم عليه الا ترى الى الروايات التي ذمت الاستعجال فالـ((عجلة من الشيطان))[٢]:

فقد ورد عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال: ((هلك أصحاب المحاضير، ونجا المقرَّبون، وثبت الحصن على أوتادها، إن بعد الغمِّ فتحاً عجيباً)) [٣]

و عن أبي المرهف، عن أبي جعفر عليه السلام قال: ((الغبرة على من أثارها، هلك المحاضير قلت: جعلت فداك وما المحاضير قال: المستعجلون أما إنهم لن يريدوا إلا من يعرض لهم، ثم قال: يا أبا المرهب أما إنهم لم يريدوكم بمجحفة إلا عرض الله عز وجل لهم بشاغل، ثم نكت أبو جعفر عليه السلام في الأرض ثم قال:

(١) كتاب سُليم بن قيس – ص١٤٥.

(٢) منهاج البراعة – قطب الدين الراوندي – ج٢٠ – ص٣١٦.

(٣) الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني – ص٢٠٥.



يا أبا المرهف! قلت: لبيك قال: أترى قوما حبسوا أنفسهم على الله عز ذكره لا يجعل الله لهم فرجا؟ بلى والله ليجعلن الله لهم فرجا))[١].

وفي حديث مِهزَم الاسدي مع المعصوم: ((جعلت فداك أخبرني عن هذا الأمر الذي ننتظره متى هو فقال يا مهزّم: كذب الوقّاتون، هلك المستعجلون، ونجا المسلِّمون، وإلينا يصيرون))[٢]

في حديث الإمام الجواد وسؤال الصقر ((فقلت له: يا ابن رسول الله لم سُمّي القائم؟

قال: لأنه يقوم بعد موت ذكره وارتداد أكثر القائلين بإمامته.

فقلت له: ولم سُمّي المنتظر؟

قال؟ لان له غيبة يكثر أيامها ويطول أمدها فينتظر خروجه المخلصون وينكره المرتابون ويستهزئ بذكره الجاحدون، ويكذب فيها الوقاتون، ويهلك فيها المستعجلون، و ينجو فيها المسلِّمون.))[٣]

وهذا الذي يفسر النصائح المتكررة من المعصومين بالبقاء على ما تركهم عليه المعصوم والتحذير من الاستعجال الشيطاني و الانحراف عن طريقتهم بحجة التطور والزمان والمكان!

---

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج٢ – ص٢٧٣.

(٢) الإمامة والتبصرة – علي بن الحسين القمّي – ص٣٩.

(٣) كمال الدين وتمام النعمة – محمد بن علي بن الحسين – ص ٣٧٨.





فكما كان الأئمة (صُحفيّون) أرادوا لنا ان نبقى (رواة أخبار) نتقل منهم فقط،و نسلّم لهم فقط، ونردّ ما جاء عن غيرهم في علوم الدين.

أهميّة البقاء على طريقتهم عليهم السلام في الغيبة الطويلة:

لذا ترك الأئمة عليهم السلام حديثا كثيرا في وجوب البقاء على ما تركونا عليه حين فقد الحجّة وغيبته عن الناس:

كما في قول المعصوم:

((فالزموا السنن القائمة والآثار البينة ،والعهد القريب الذي عليه باقي النبوة. واعلموا أن الشيطان إنما يُسني لكم طرقه لتتَّبعوا عقب))[1]

فلزوم السنن القائمة يكون بعد ان نتيقن من كونها (سنن قائمة) وهي فقط التي كانت في زمان المعصوم بحضوره المباشر أو غير المباشر وهي التي أشار اليها الشيخ الكليني في قوله ((من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام، والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله)) وهي التي جمعها في كتابه الجليل (الكافي) في زمن وجود المعصوم بشكل غير مباشر من خلال السفراء رضوان الله عليهم.

وفي حديث زرارة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: يأتي على الناس زمان يغيب عنهم إمامهم.

(١) نهج البلاغة – جمع الشريف الرضي – ج٢ – ص٢٢.



فقلت له: ما يصنع الناس في ذلك الزمان؟

قال: يتمسّكون بالأمر الذي هم عليه حتى يتبين لهم. (١)

قلت: هو واضح في كون علوم الدين التي ستكون في أيدي الناس كافية للعمل بها والنجاة من النار بها والواجب التمسّك بها حتى يظهر الإمام عليه السلام، وهو ما لم يلتزم به الشيعة!.

وفي حديث عبد الله بن سنان قال: دخلت أنا وأبي على أبي عبد الله عليه السلام ،فقال: فكيف أنتم إذا صرتم في حال لا ترون فيها إمام هدى؟ ولا علما يرى؟ ولا ينجو منها إلا من دعا دعاء الغريق؟

فقال له أبي: إذا وقع هذا ليلاً فكيف نصنع؟

فقال: أما أنت فلا تدركه، فإذا كان ذلك، فتمسكوا بما في أيديكم، حتى يتَّضح لكم الأمر. (٢)

و في حديث أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال:

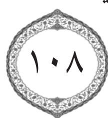
يا أبان، يصيب العالم سبطة يأرُز العلم بين المسجدين كما تأرز الحية في جحرها.

قلت: فما السبطة؟

---

(١) الإمامة والتبصرة – علي بن الحسين القمّي – ص١٢٥.

(٢) الإمامة والتبصرة – علي بن الحسين القمّي – ص١٢٧.





قال: دون الفترة، فبينما هم كذلك إذ طلع لهم نجمهم.

فقلت: جعلت فداك، فكيف نصنع وكيف يكون ما بين ذلك؟

فقال لي: كونوا على ما أنتم عليه حتى يأتيكم الله بصاحبها. (١)

وكذلك نصيحة الامام الصادق عليه السلام لعُمَر ابن عبد العزيز (أحد اصحابه):

إذا أصبحت وأمسيت، لا ترى إماما تأتمّ به، فاحبب من كنت تحب، وابغض من كنت تبغض حتى يظهره الله عز وجل. (٢)

قلت: وهو أمر بالبقاء على ما هو عليه من الهدى بلا تغيير ولا زيادة ونقيصة حتى يظهر إمامه.

و عن علي بن الحارث بن المغيرة، عن أبيه، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

يكون فترة لا يعرف المسلمون فيها إمامهم؟

فقال: يقال ذلك.

قلت: فكيف نصنع؟

قال: إذا كان ذلك فتمسكوا بالأمر الأول حتى يتبين لكم الآخر (٣).

و عن محمد بن منصور الصيقل، عن أبيه منصور، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

---

(١) الغيبة - محمد بن إبراهيم النعماني - ص١٣٦.

(٢) الإمامة والتبصرة - علي بن الحسين القمّي - ص١٢٧.

(٣) الغيبة - محمد بن إبراهيم النعماني - ص١٦١.



إذا أصبحت وأمسيت يوما لا ترى فيه إماما من آل محمد فأحبب من كنت تحب، وابغض من كنت تبغض، ووال من كنت توالي، وانتظر الفَرجَ صباحا ومساء.(١)

وروى الشيخ الصدوق: بسنده عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الثُّمَالِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ أَقْرَبَ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ أَعْلَمَهُمْ بِهِ وَ أَرْأَفَهُمْ بِالنَّاسِ مُحَمَّدٌ صلى الله عليه وآله وَ الْأَئِمَّةُ عليهم السلام، فَادْخُلُوا أَيْنَ دَخَلُوا وَ فَارِقُوا مَنْ فَارَقُوا (عَنَى بِذَلِكَ حُسَيْناً وَ وُلْدَهُ عليهم السلام) فَإِنَّ الْحَقَّ فِيهِمْ وَ هُمُ الْأَوْصِيَاءُ وَ مِنْهُمُ الْأَئِمَّةُ فَأَيْنَمَا رَأَيْتُمُوهُمْ فَاتَّبِعُوهُمْ وَ إِنْ أَصْبَحْتُمْ يَوْماً لَا تَرَوْنَ مِنْهُمْ أَحَداً فَاسْتَغِيثُوا بِاللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ انْظُرُوا السُّنَّةَ الَّتِي كُنْتُمْ عَلَيْهَا وَ اتَّبِعُوهَا وَ أَحِبُّوا مَنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ وَ أَبْغِضُوا مَنْ كُنْتُمْ تُبْغِضُونَ فَمَا أَسْرَعَ مَا يَأْتِيكُمُ الْفَرَجُ))(٢).

فبعد كل هذه النصائح التي تعبق بالشفقة والرحمة وتصرّح بأن ما عند الشيعة كافٍ شافٍ للنجاة إن هم تمسّكوا به خلال الغيبة فما قيمة نصٍ يخالفه من فقيه هنا او هناك بحجّة طول الزمن بين الغيبة والشيعة، وخفاء القرائن التي كانت تحتف بالأخبار، وتطوّر العقول، ووجود المستحدثات! وكلها وجهات نظر ضعيفة لا تصمد أمام نور كلامهم عليهم السلام.

بل هو قد يكون الذي يشير اليه النص القرآني:

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا

---

(١) الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني – ص١٦١.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة – ص ٣٢٨.



يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ الحديد (١٦)

فـ﴿الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ ليس هم ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ﴾ فالله سبحانه آتى كتابه للمعصومين لكن من يجيء من بعدهم يدَّعي إن الله آتاه الكتاب وكونه الحلقة الموصلة بين المعصوم والكتاب وبين الناس، فيأتي بفهم من هنا ونظر من هناك وتختلط العلوم البشرية القاصرة مع العلوم المعصوميّة الكاملة، وهذا ما يشير اليه أمير المؤمنين عليه السلام:

((إنما بدء وقوع الفتن أهواء تتبع. وأحكام تبتدع. يخالف فيها كتاب الله. ويتولى عليها رجال رجالا على غير دين الله. فلو أن الباطل خلص من مزاج الحق لم يخف على المرتادين. ولو أن الحق خلص من لبس الباطل لانقطعت عنه ألسن المعاندين ولكن يؤخذ من هذا ضغث ومن هذا ضغث فيمزجان، فهنالك يستولي الشيطان على أوليائه وينجو الذين سبقت لهم من الله الحسنى))

فمادام المعصوم غير موجود لا بد من اختلاط الحق بالباطل، ومن يقول بغير هذا فهو إمّا ملبّس وإمّا جاهل لا يعلم بسنن البشر و التاريخ، التي لا تتبدّل.

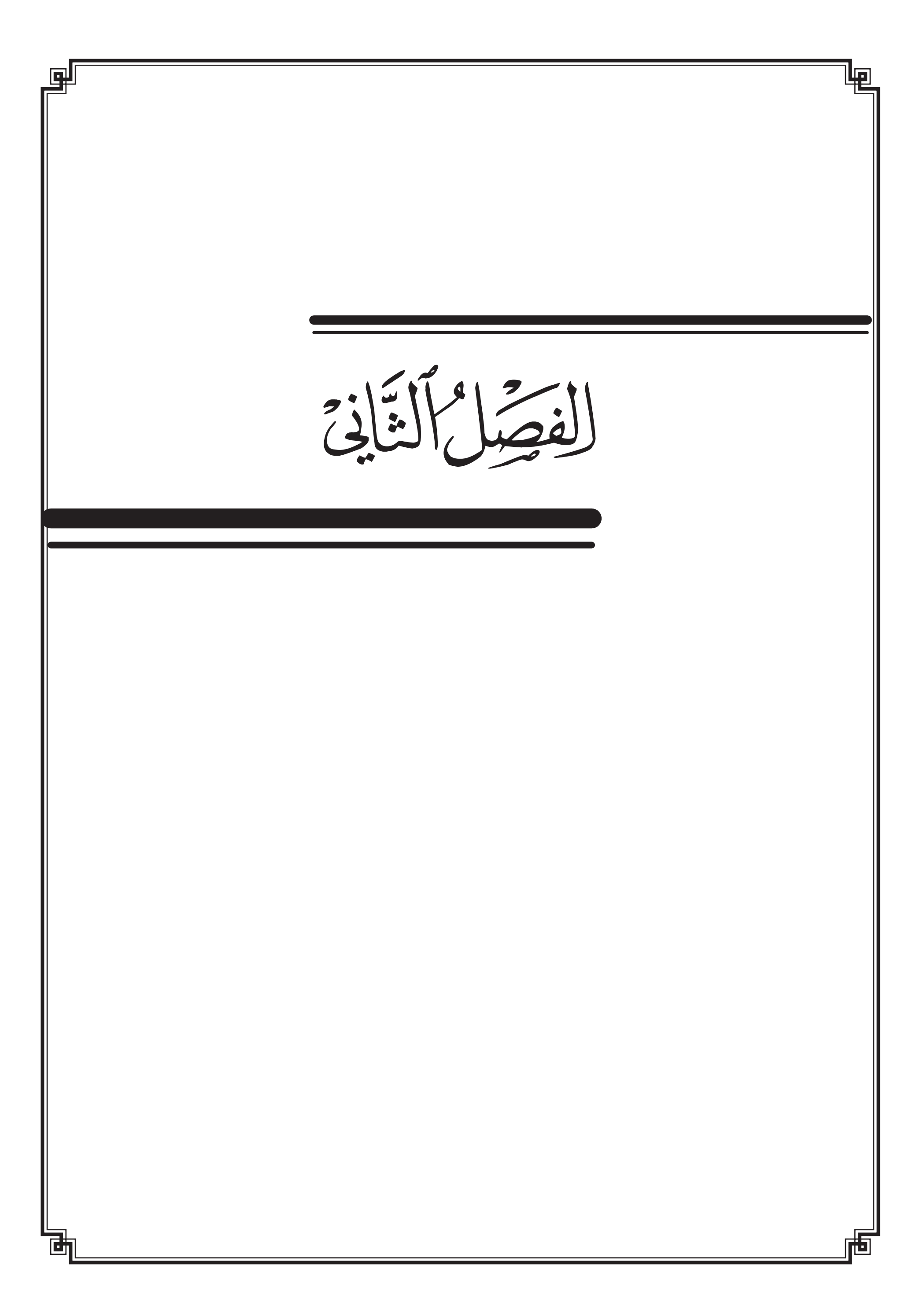
انظر مثلا ما حدث بعد نبي الله اسماعيل بن ابراهيم عليه السلام فعن الإمام الباقر عليه السلام:

((لم يزل بنو إسماعيل ولاة البيت و يقيمون للناس حجهم وأمر دينهم يتوارثونه كابراً عن كابر حتى كان زمن عدنان بن أدد فطال عليهم الأمد فقست

قلوبهم، وأفسدوا وأحدثوا في دينهم، وأخرج بعضهم بعضا))[1]

وهذا ما حصل في جميع الرسالات بعد رحيل المعصوم.

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج٤ – ص٢١٠.



الفَصلُ الثَّاني

الفِتَن والمِحَن في الغيبة الطويلة:

(طول الأمد) (قسوة القلب) هما الأمران اللذان يؤديان الى (الاستعجال) وهو الأمر الذي طالما حذّر منه المعصوم بقوله (هلكت المحاضير)! وهذا هو الذي حصل عندنا وعند غيرنا.

والغريب ان بعضهم يتوقف في هذا! بينما كل الروايات تصرّح به، فمثلا لو كان المنهج الذي بقيت عليه الشيعة في الغيبة الكبرى - منهج الحوزات الحاليّة - هو عبارة عن مواصلة لمسيرة المعصوم (كما يصورونه) فلمَ أخبر عنه المعصوم عليه السلام بأنهم كالنَعِم يجولون بحثا عن المرعى في رواية السيد عبد العظيم بن عبد الله الحسني رضي الله عنه، عن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي - طالب عليهم السلام، عن أبيه، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليهم السلام قال:

للقائم منا غيبة أمدها طويل كأني بالشيعة يجولون جولان النعم في غيبته، يطلبون المرعى فلا يجدونه، ألا فمن ثبت منهم على دينه ولم يقسُ قلبه لطول أمد غيبة إمامه فهو معي في درجتي يوم القيامة ثم قال عليه السلام: إن القائم منا إذا قام لم يكن لأحد في عنقه بيعة فلذلك تخفى ولادته و يغيب شخصه.[1]

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ص٣٠٣.

وفي حديث سدير الصيرفي عن الإمام الصادق عليه السلام:

ويحكم إني نظرت صبيحة هذا اليوم في كتاب الجفر المشتمل على علم البلايا والمنايا وعلم ما كان وما يكون إلى يوم القيامة الذي خصَّ الله تقدَّس اسمه به محمدا والأئمة من بعده عليهم السلام، وتأمَّلت فيه مولد قائمنا عليه السلام وغيبته وإبطاءه وطول عمره وبلوى المؤمنين من بعده في ذلك الزمان، وتولد الشكوك في قلوب الشيعة من طول غيبته، وارتداد أكثرهم عن دينه، وخلعهم ربقة الاسلام من أعناقهم التي قال الله عز وجل: ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ (الإسراء ١٣) يعني الولاية.(١)

وروي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: والله لتمحَّصن والله لتطيرُن يمينا وشمالا حتى لا يبقى منكم إلا كل امرئ أخذ الله ميثاقه، وكتب الإيمان في قلبه وأيده بروح منه.

وفي رواية أخرى، عنهم عليهم السلام: حتى لا يبقى منكم على هذا الأمر إلا الأندر فالأندر.(٢)

قلت:

فانتبه لقولهم عليهم السلام ((كأني بالشيعة يجولون جولان النعم في غيبته، يطلبون المرعى فلا يجدونه))

---

(١) الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني – ص١٦٧.

(٢) الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني – ص٣٣.



وقوله عليه السلام ((ألا فمن ثبت منهم على دينه ولم يقسُ قلبه لطول أمد غيبة إمامه فهو معي في درجتي يوم القيامة))

وقوله عليه السلام ((وبلوى المؤمنين من بعده في ذلك الزمان، وتولد الشكوك في قلوب الشيعة من طول غيبته، وارتداد أكثرهم عن دينه))

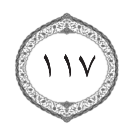
وقوله عليه السلام ((والله لتمحَّصن والله لتطيرُن يمينا وشمالا))

وقوله عليه السلام ((حتى لا يبقى منكم على هذا الأمر إلا الأندر فالأندر))

فالأخبار الـمُخيفة هذه تخبر عن ارتداد أكثر الشيعة عن منهجهم! فأين مصداق ذلك؟ وأين اللذين تركوا منهج الأئمة عليهم السلام؟ ومن الذي بقي عليه؟ ولماذا يصرّ الخطاب الرسمي الحوزوي على ان التشيع (محفوظ) عند الفقهاء!! وأن لا تغيير حصل على المنهج بل هي (ضرورات المرحلة)!! وهو خطاب يتلقّفه بشكل مقدّس السذّج والبسطاء والذين لم يستنيروا بنور كلامهم عليهم السلام.

ومع كل هذه التحذيرات من فترة الغيبة والتحذير من الإحساس بطول الأمد ومن قسوة القلوب ومن اختلاط علومهم بغيرها ، فقد كان المعصوم يعلم بوجود الانحراف عن المنهج المعصومي الموضوع للتفقّه وذلك في الغيبة الكبرى فقال:

((أما إنكم لن تروا ما تحبُّون وما تأملون - يا معشر الشيعة - حتى يتفل بعضكم في وجوه بعض، وحتى يسمّي بعضكم بعضا كذابين، وحتى لا يبقى منكم على هذا الأمر إلا كالكحل في العين، أو كالملح في الطعام، وهو أقل الزاد.



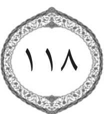


وسأضرب لكم في ذلك مثلا: وهو كمثل رجل كان له طعام قد ذراه وغربله ونقاه وجعله في بيت وأغلق عليه الباب ما شاء الله، ثم فتح الباب عنه فإذا السوس قد وقع فيه، ثم أخرجه ونقّاه وذراه، ثم جعله في البيت وأغلق عليه الباب ما شاء الله، ثم فتح الباب عنه فإذا السوس قد وقع فيه، وأخرجه ونقّاه وذراه، ثم جعله في البيت وأغلق عليه الباب، ثم أخرجه بعد حين فوجده قد وقع فيه السوس، ففعل به كما فعل مرارا حتى بقيت منه رزمة كرزمة الأندر الذي لا يضره السوس شيئا، وكذلك أنتم تمحصكم الفتن حتى لا يبقى إلا عصابة لا تضرها الفتن شيئا)) [(١)]

فانتبه لهذا الطعام الذي كلما نقّاه صاحبه أصابه السوس!! فالمعصوم يخبر عن تسوس الطعام (وهو الحنطة) والفقهاء يقولون بل هو محفوظ ولا تسوّس في الطعام! والمعصوم يخبر عن خروج وارتداد اكثر الناس عن هذا المنهج والفقهاء يقولون بان المنهج هو نفسه وأن الفقهاء يواصلون حفظه ليوصلونه للإمام المهدي (عجل الله فرجه) ((غضّا طريّا كما نزل))!! وهذا تعبير قاله أحد الفقهاء نصّا!.

لذا فالذين سيبقون على الامر الاول هم القليل دائما فانتبه لقوله عليه السلام ((وحتى لا يبقى منكم على هذا الأمر إلا كالكحل في العين، أو كالملح في الطعام، وهو أقل الزاد)) وقوله عليه السلام ((شيعتنا من لا يعدو صوته سمعه، ولا شحناؤه بدنه

(١) الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني – ص٣٣.





ولا يمتدح بنا معلنا ولا يجالس لنا عائبا ولا يخاصم لنا قاليا، إن لقي مؤمنا أكرمه وإن لقي جاهلا هجره، قلت: جعلت فداك فكيف أصنع بهؤلاء المتشيّعة قال: فيهم التمييز وفيهم التبديل وفيهم التمحيص، تأتي عليهم سنون تفنيهم وطاعون يقتلهم واختلاف يبددهم........))[1]

فمهزِم كان يرى كثرة الشيعة لكن صفات الامام تدل على قلَّتهم فتعجب من ذلك فأخبره المعصوم ان الذين هم شيعة لهم سيكونون الاقل دائما! ولما كنا نرى المتشيعة تزداد عددها بشكل كبير علمنا ان الامام عليه السلام يشير الى قلَّة المتمسِّكين بمنهجهم دائما.

فاستعجال الفرج ومحاولة التشبّه بالعامّة الضالة جرَّنا الى الفوضى التي يعيشها اليوم الشيعة، والبديل هو البقاء كما تركنا المعصوم عام ٣٢٩ للهجرة، لا بمسابقة الضالين في علومهم. بل بالبقاء كما كان المعصوم عليه السلام: (صُحُفيّا)! وفيه النجاة من مخاطر الغيبة، وفيه اليقين بالعمل، وفيه راحة الضمير.

فبدل ان نأخذ بكلام المعصوم الذي يصرّح بترك موافقة العامّة الضلّال بقوله ((خذ بما خالف القوم، وما وافق القوم فاجتنبه))[2]

أخذنا بالعكس تماما!

فعندما كتب العامّة في الفلسفة، تسرّبت إلينا وصارت في الدروس الشرعية!

---

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج٢ - ص٢٣٨.

(٢) وسائل الشيعة - الحر العاملي - ج٢٧ - ص١١٨.





وصار اسمها ((فلسفة إسلامية))!

ويرددون في المدارس الدينية: من ليس له فلسفة لا أصول له! لأن علم الأصول فيه دقّة ولا يمكن الوصول إلى بعض معاني الأصوليين بدون دراسة الفلسفة!

وعندما تمنطق المخالفون أخذنا منهم وصيرناه في الدروس الشرعية وصار العمود الفقري للفهم عند الدارسين في الدروس الشرعيّة!

وعندما اخترعوا الفقه التفريعي المبني على الخيارات والتشقيق بالرأي أخذنا منهم اسمه وقلنا انه على ((النهج الشيعي))!

وعندما ألّفوا في الرجال لأجل غربلة الحديث عندهم (وكثير منه لتمييز رواة الشيعة من غيرهم وتضعيف رواياتهم عندهم بدليل أخذهم عن الراوي الخارجي وتركهم للراوي الرافضي) أخذناه منهم وارتكزنا على كتب أُلِّفت غالبا لغير هذا الغرض!

وفي القرن العشرين عندما قام العامّة الضالّة بتأسيس أحزابهم السياسية للوصول الى الحكم والحكم بغير ما انزل الله! أخذوا بفكرتهم وطريقتهم وأسسوا (حزب الدعوة) الذي أخذوه من مؤسس الحزب السني(الإخوان المسلمين) الذي ألّف كتاب: (مذكرات الدعوة والداعية)!!!

ولا غرابة في هذا فاثنان من خمسة أشخاص أسّسوا هذا الحزب كانوا أعضاء في حزب (التحرير الإسلامي) ولهم علاقة وطيدة مع تنظيمات (الإخوان





المسلمين) في العراق والشام.

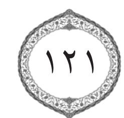
وحزبا التحرير والإخوان هدفهما المعلن غير المخفي الوصول إلى إقامة خلافة إسلاميّة على منهاج (الخلافة الراشدة)! كما يدّعون أي على منهاج خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية لعنهم الله!! والغريب ان الهيكل التنظيمي لحزب الدعوة الإسلاميّة أخذوه من تنظيم (الحزب الشيوعي)!

فالهوى عامّي والمنهج عامّي والخلافة عاميّة[1]! والهيكل شيوعي!

حقا هم يجولون جولان النَعَم يبحثون عن المرعى، ولو كان لهم مرعى ما رعوا في مراعي القوم!

---

(١) إقرا عن الزوبعة التي اثارها الشيخ علي الكوراني في عام ٢٠٠٢ م بعدما صدّر كتابه (حق اليقين في معرفة المعصومين) بمقدمة اعترف فيها بانّه كان متأثرا بمنهج استاذه السيد محمد باقر الصدر والمتأثر بمنهج العامّة! وانه لم يتعرف الى اهل البيت عليهم السلام بشكل حقيقي حتى درس عند الشيخ وحيد الخراساني!،وهو يصرح في مذكراته انه يزري على حزب الدعوة عدة أمور منها ((تقليد الدعوة للإخوان المسلمين في ثقافتهم.وتقليدها لحزب التحرير في تحليله السياسي. وتقليدها للحزب الشيوعي في شكله التنظيمي))! ـوالظاهر ان هذا التأثير السني جاء من قبل الشيخ عارف البصري و الأستاذ محمد هادي حسن عبدالله السبيتي (رحمهما الله) واللذان يشاع عنهما بأوساط حزب الدعوة انهما كانا منتميان الى حزب التحرير ، والى وجود السيد طالب الرفاعي وهو صاحب العلاقة القوية مع الإخوان المسلمين! فثلاثة من ثمانية مؤسسين كانوا معجبين او مُنَظَّمين في أحزاب سنيّة! (هذا لو غضضنا النظر عن السيد محمد باقر الصدر الذي أسهب الشيخ الكوراني في الكلام عنه في مذكراته!) راجع مذكرات الشيخ علي الكوراني على شبكة هجر الثقافية / http: / /hajrnet.net /hajrvb /showthread.php?t=٤٠٣٠٢٨٦٦٠.



المجتهد... المرجع... الأعلم: العويص والمحيّر!

المجتهد عند الأصوليين هو القادر على استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة الأربعة (الكتاب،السنة،الإجماع، العقل).

وتعريف (الاجتهاد) مختلف بين العديد من أركان المدرسة الأصولية والباحثين فيها، ومن تلك التعريفات:

تعريف الشيخ علي كاشف الغطاء ((الاجتهاد: هو تحصيل الظن بالوظيفة الإلهية))[1]

ومنها تعريف عبد النبي النجفي العراقي ((الاجتهاد: الملكة القدسية الحاصلة في بعض النفوس القدسية يقتدر بها على معرفة ما جاء به الشريعة من أصول الدين وفروعه وبيان نشآت القبل ونشآت البعد وما فيهما حتى بها يقتدر على بيان وظائف المكلفين فيما جاء به الشرعية من الأصول والفروع وغيرها))[2]

ومنها تعريف السيد المرعشي ((تحصيل الحجّة على الحكم الشرعي أو الحجّة على الوظيفة في مقام العمل))[3]

ومنها تعريف الشيخ المنتظري ((الاجتهاد: استخراج أحكام اللهّ - تعالى - وإِحرازها. و المنابع لها هي الأدلّة الأربعة من الكتاب، والسنة، والعقل،

---

(١) النور الساطع في الفقه النافع –علي كاشف الغطاء – ج١ ص٩٠.

(٢) المعالم الزلفى في شرح العروة الوثقى – عبد النبي النجفي العراقي – ص٣١.

(٣) القول الرشيد في الاجتهاد والتقليد –شهاب الدين المرعشي النجفي – ج١ – ص٥٩.



والإجماع على القول به.))[١]

ومنها تعريف الشيخ جعفر سبحاني ((الاجتهاد: هو استنباط الحكم من الأدلّة الشرعية، كالكتاب والسنّة ببذل الجهد والتفكير))[٢]

و منها تعريف عبد الكريم الموسوي ((الاجتهاد: هو القدرة على استنباط الأحكام الشرعيّة عن أدلّتها التفصيليّة بالطرق المألوفة.))[٣]

ومنها تعريف الشيخ علي الغروي((استفراغ الوسع لتحصيل الظن بالحكم الشرعي)) [٤]

ومنها تعريف رسول جعفريان ((الاجتهاد: هو تحصيل الظنّ ممن اتّصف بشرائط الاجتهاد بحكم شرعيّ من الأدلَّة الَّتى ثبت بالدليل وجوب العمل بها))[٥]

وغيرها الكثير من التعريفات، ولكل لفظ من هذه التعريفات بحوث طويلة لإثباته ونقض غيره، والخلاف في تعريف الاجتهاد الاصطلاحي طويل وعميق بعمق الخلاف على أصل المصطلح بين فقهاء الشيعة!

وللتهرّب من النقض الذي طالما أثبته فقهاء الشيعة الأوائل والذي اقتفوا

---

(١) دراسات في ولاية الفقيه –علي منتظري – ج٢ – ص٨١.
(٢) موسوعة طبقات الفقهاء – جعفر السبحاني – ج١ – ص١١٢.
(٣) فقه القضاء – عبد الكريم الاردبيلي – ج١ – ص٦٧.
(٤) شرح العروة الوثقى – علي الغروي – ج١ – ص٩.
(٥) رسالة فقهية في صلاة الجمعة– رسول جعفريان – ص٤٤٥.

به أثر المعصومين عليهم السلام على هذا المبدأ العامّي في التوصّل للأحكام الشرعيّة الذي هو نتيجة بذل الجهد بالتفكير الشخصي أو بالتدخل بالتفكير الشخصي فيها و بآليات اخترعوها لكي يصلوا للحكم الشرعي المراد ، للتهرب من ذلك ومن ان يلحقهم ذم الفقهاء الأوائل الذين اتفقوا على النهي عن العمل بالاجتهاد وعزلوا من عمل به واقتفى العامّة مثل ابن الجنيد وابن أبي عقيل، لذا قال الفقهاء المتأخرون بأن الخلاف لفظي بين فقهاء الشيعة! لأن الاصطلاح الحديث للاجتهاد يختلف عن الاجتهاد العامّي القائم على التفكير الشخصي فقط، لأن فقهاء الشيعة يجتهدون في النصوص لا في مقابل النصوص او بلا نصوص، والأمر ليس بهذه الدقة وإن كان في الغالب هو ذلك،وإلّا فمفخرة الفقهاء المجتهدين وساحة المبارزة بينهم هو العمل على المستحدثات مما لم ترد في الثقلين لها نصوص، فهل هذه يشملها الاجتهاد في النصوص؟!!

لذا فمؤسس الاجتهاد في الوسط الشيعي هو المحقق الحلّي يعترف بان التعريف عنده يوافق ما عند العامّة ما عدى القول بالقياس! إذ يقول في الاجتهاد ((وهو في عرف الفقهاء: بذل الجهد في استخراج الأحكام الشرعية، و بهذا الاعتبار يكون استخراج الاحكام من أدلة الشرع اجتهادا، لأنها تبتنى على اعتبارات نظرية ليست مستفادة من ظواهر النصوص في الأكثر، وسواء كان ذلك الدليل قياسا أو غيره، فيكون القياس على هذا التقرير أحد أقسام الاجتهاد.

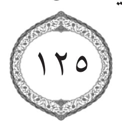


فان قيل: يلزم على هذا أن يكون الامامية من أهل الاجتهاد. قلنا: الامر كذلك، لكن فيه ايهام من حيث أن القياس من جملة الاجتهاد، فإذا استثنى القياس كنا من أهل الاجتهاد في تحصيل الاحكام بالطرق النظرية التي ليس أحدها القياس.))[1]

فانتبه لقوله((لأنها تبتنى على اعتبارات نظرية ليست مستفادة من ظواهر النصوص في الأكثر))

فهذه الاعتبارات النظرية الظنية المؤدَّى والإنتاج ليست مستفادة من ظواهر النصوص غالبا! بل هي مخترعة من قبل الفقهاء والأصوليين ولم ترد عن معصوم غالبا، فهي بالتالي تتوافق مع العامة ما عدى القول بالقياس! وهذا لا يحتاج لشرح لولا المكابرة!.

(١) معارج الأصول – جعفر بن الحسن الحلي – ص١٨٠.





الإجتهاد في التاريخ.... رؤية للسيد محمد باقر الصدر رحمه الله

وفي استعراض تاريخي لمصطلح الاجتهاد يعترف السيد محمد باقر الصدر بأن المصطلح عند الشيعة كان مذموما حتى القرن السابع! إذ يقول ((وتتبّع كلمة الاجتهاد يدل على أن الكلمة حملت هذا المعنى وكانت تستخدم للتعبير عنه منذ عصر الأئمة إلى القرن السابع، فالروايات المأثورة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام تذم الاجتهاد وتريد به ذلك المبدأ الفقهي الذي يتخذ من التفكير الشخصي مصدرا من مصادر الحكم..))[١]

وزبدة الفرق بين المعنيين ما قبل القرن السابع وما بعده يقرِّره السيد محمد باقر الصدر في قوله ((والفرق بين المعنيين جوهري للغاية، إذ كان للفقيه على أساس المصطلح الأول للاجتهاد أن يستنبط من تفكيره الشخصي وذوقه الخاص في حالة عدم توفر النص، فإذا قيل له: ما هو دليلك ومصدر حكمك هذا؟ استدل بالاجتهاد وقال: الدليل هو اجتهادي وتفكيري الخاص وأما المصطلح الجديد فهو لا يسمح للفقيه أن يبرر أي حكم من الاحكام بالاجتهاد، لان الاجتهاد بالمعني الثاني ليس مصدرا للحكم بل هو عملية استنباط الاحكام من مصادرها، فإذا قال الفقيه (هذا اجتهادي) كان معناه أن هذا هو ما استنبطه من المصادر والأدلة، فمن حقنا أن نسأله ونطلب منه أن يدلنا على تلك المصادر والأدلة التي استنبط الحكم منها.))[٢]

(١) المعالم الجديدة للأصول- محمد باقر الصدر -ص٢٤.

(٢) المعالم الجديدة للأصول -محمد باقر الصدر -ص٢٧.



ولنا ان نسأل: هل كان المجتهدون العامّة يفتون بالتفكير الخاص الشخصي بلا رجوع الى آليات أوجدوها هم كعلم الأصول واللغة؟

بالطبع: لا، وبالتالي فحصر الاجتهاد بالتفكير الشخصي هو حصره بمدرسة الرأي وهي التي اشتهرت عن ربيعة الرأي وأبي حنيفة، وهذا خطأ لكون مالك بن انس استعمل آليات أصول الفقه كالمصالح المرسلة وسد الذرائع وهي اليوم ما تسمّى بـ(منطقة الفراغ التشريعي) أو دور الزمان والمكان في تغير الأحكام وموضوعاتها، وأما الشافعي فهو مخترع علم أصول الفقه،بالتالي فالاجتهاد في الوسط العامي ليس تفكيرا شخصيا فقط حتى نفرز الاجتهاد الشيعي عنه فنذم الأول ونمدح الثاني، بل هما سيّان في كثير من مفاصلهما، والقول بالفرق بعد هذا تحكم بلا دليل.

وكأن السيد الصدر غفل عن ان الاجتهاد عند الإمامية ومنذ بذرته الأولى التي زرعها المحقق الحلي قائم على ((اعتبارات نظرية ليست مستفادة من ظواهر النصوص في الأكثر)) وبالتالي لا أحد ينكر إطلاق الاجتهاد اللغوي على الحكم بما جاءت به النصوص بعد بذل الوسع في التوصل للمراد منها، وفقهاء الشيعة ومنذ الغيبة الكبرى يفتون وفق ما يفهمونه ويبذلون فيه الجهد من ظاهر النصوص، ولكن الامر تغير مع المحقق الحلي وبعد هذا لا يستطيع أحد مهما زوّق في الألفاظ أن يقنع الناس بأن الاجتهاد الشيعي بعيد عن الاجتهاد السني، إذ ان الطرفين يستعملان آليات نظرية اخترعها الفقهاء ولم تأت عن معصوم، وقد نظّروا لذلك بأنه للتفريع وتكثير الفتاوى والتعامل مع المستحدثات، وهو



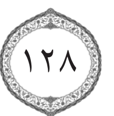
أمر تعامل معه فقهاء العامة منذ القرن الأول.

والسيد محمد باقر الصدر رحمه الله ولما كان في صدد الرد على المحدِّثين كان مضطرا للكلام بهذه الطريقة والإصرار على كون مصطلح الاجتهاد الشيعي يختلف عن الاجتهاد العامّي، أما من لم يكن في صدد التصدي والرد على المحدثين فيعترف بهذه الحقيقة بلا مواربة ، يقول الشيخ علي الغروي ((وأمّا في الاصطلاح فقد عرّفوه: باستفراغ الوسع لتحصيل الظن بالحكم الشرعي وتعريف الاجتهاد بذلك وإن وقع في كلمات أصحابنا (قدّس الله أسرارهم) إلَّا أن الأصل في ذلك هم العامة، حيث عرّفوه بذلك لذهابهم إلى اعتبار الظن في الأحكام الشرعية، ومن هنا أخذوه في تعريف الاجتهاد ووافقهم عليه أصحابنا مع عدم ملائمته لما هو المقرّر عندهم من عدم الاعتبار بالظن في شيء، وأن العبرة إنما هي بما جعلت له الحجية شرعاً سواء أكان هو الظن أو غيره))[1]

وهو اعتراف صريح منه باتباعهم في هذا التعريف وانه غير راض بذلك؟! وبذلك تندفع محاولات السيد الصدر وبذله الجهد في سبيل ابعاد التعريف عن المصطلح العامّي!

يقول السيد محمد باقر الصدر في ذم الاجتهاد المبتني على التفكير الشخصي وهو المعمول به عند العامة ((في أواخر القرن الرابع يجئ الشيخ المفيد فيسير على نفس الخط ويهجم على الاجتهاد، وهو يعبر بهذه الكلمة عن ذلك المبدأ الفقهي

(١) شرح العروة الوثقى -علي الغروي - ج١ - ص٩.





الآنف الذكر ويكتب كتابا في ذلك باسم (النقض على ابن الجنيد في اجتهاد الرأي). ونجد المصطلح نفسه لدى السيد المرتضى في أوائل القرن الخامس إذ كتب في الذريعة يذم الاجتهاد ويقول: (إن الاجتهاد باطل، وإن الامامية لا يجوز عندهم العمل بالظن ولا الرأي ولا الاجتهاد) وكتب في كتابه الفقهي (الانتصار) معرضا بابن الجنيد - قائلا «(إنما عول ابن الجنيد في هذه المسألة على ضرب من الرأي والاجتهاد وخطأه ظاهر) وقال في مسألة مسح الرجلين في فصل الطهارة من كتاب الانتصار: (إنا لا نرى الاجتهاد ولا نقول به).

واستمر هذا الاصطلاح في كلمة الاجتهاد بعد ذلك أيضا، فالشيخ الطوسي الذي توفي في أواسط القرن الخامس يكتب في كتاب العدة قائلا: (أما القياس والاجتهاد فعندنا انهما ليسا بدليلين، بل محظور في الشريعة استعمالهما). وفي أواخر القرن السادس يستعرض ابن إدريس في مسألة تعارض البينتين من كتابه السرائر عددا من المرجحات لاحدى البينتين على الأخرى، ثم يعقب ذلك قائلا: (ولا ترجيح بغير ذلك عند أصحابنا، والقياس والاستحسان والاجتهاد باطل عندنا).

وهكذا تدل هذه النصوص بتعاقبها التاريخي المتتابع على أن كلمة الاجتهاد كانت تعبيرا عن ذلك المبدأ الفقهي المتقدم إلى أوائل القرن السابع، وعلى هذا الأساس اكتسبت الكلمة لونا مقيتا وطابعا من الكراهية والاشمئزاز في الذهنية

الفقهية الامامية نتيجة لمعارضة ذلك المبدأ والايمان ببطلانه...))[1]

ثم يُقِرُّ السيد الصدر بأن أول من استعمل المصطلح وسط الشيعة هو المحقق الحلّي ، ويوافقه الشيخ واعظ زاده الخراساني في ذلك فيقول ((والظاهر أن المحقق الأول، أو المحقق الحلي نجم الدين جعفر بن الحسن الحلي - وهو من كبار فقهاء الإمامية في القرن السابع - أول من أطلق لفظ (الاجتهاد) من الإمامية على استنباط الأحكام في كتابه (معارج الوصول في علم الأصول).))[2]

وهذه المرحلة الحسَّاسية - وهي مرحلة المحقِّق والعلّامة - هي العامل الأكبر في الانعطافة الكبيرة في عملية التفقه على مستوى المصطلحات والمضامين، وتحوله الى شكل ومضمون وآليات عاميّة في كثير من مفاصلها.

ويظهر إن الأساس الذي تركه الشيخ الطوسي - بعد شيء من المحاولات على أيدي ابن ابي عقيل وابن الجنيد والمفيد - بإدخاله الفقه التفريعي واحتياج ذلك التفريع الى آليات الاجتهاد العاميّة أثمرت في القرن السابع والثامن على يد الشيخين المحقق والعلّامة، يقول الشيخ واعظ زاده ((ثم نهض في القرن الرابع فقيه معاصر للشيخ الصدوق باسم (محمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي) المتوفي عام ٣٨١هـ (نفس العام الذي توفي فيه الصدوق) بتأليف كتب استدلالية في الفقه الإمامي، على طراز ماكان عند أهل السنة من ذي قبل، ولكن كتبه - مع

---

(١) المعالم الجديدة للأصول - محمد باقر الصدر - ص٢٦.

(٢) http: / /iranarab.com /Default.asp?Page=ViewArticle&ArticleID=٤٢٥/ الشيخ واعظ زاده الخراساني.



الأسف – لم تصلنا، بل وصلنا بعض فتاويه متفرقة في الكتب المتأخرة من زمانه. ويبدو أنها تُركت وأُعرض عنها حين ظهورها من قبل العلماء، لأنها كانت مظنة الرأي والقياس – وقد نسب الى ابن جنيد العمل بالقياس – وحينئذ قام تلميذه وتلميذ الصدوق معا الشيخ المفيد (م٤١٣هـ) أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، بتأليف الفقه والأصول بنفس الأسلوب مع الاحتراز عن القياس. وتبعه أصحابه في هذه الطريقة، ولاسيما الشريف المرتضى علم الهدى (م٤٣٦هـ) وأبو جعفر الطوسي وغيرهما، فألف المرتضى كتاب (الذريعة)والطوسي كتاب (العُـدّة) كلاهما في علم الأصول وهما لحد الآن من أفضل وأقدم المؤلفات في هذا العلم عند الإمامية. ولم يكتف السيد والشيخ بتأليف علم الأصول بل قاما بتفريع الفروع على طراز ماشاع بين المذاهب الأخرى قبل ذلك. – كما قاما بتأليف الكتب في مسائل الخلاف في الفقه – فللطوسي كتاب كبير باسم (المبسوط) في الفقه التفريعي، وقد نص في أوله على أن أصحابنا الإمامية كانوا حتى ذلك الحين يكتفون بالفقه المنصوص مجتنبين التوسع في الفروع حذراً من الوقوع في القياس والرأي. وقال: إني أطرح كل مافرّع الفقهاء حسب قواعدهم في التعويل على القياس، وأعالجها من دون القياس تعويلا على أصولنا. وهذا الكتاب يُعَـدَّ أول كتاب في الفقه التفريعي عند الإمامية.))

ولما كان كلام الشيخ واعظ زاده ورد في سياق نشره في قضية (التقريب بين المذاهب)! وكونه المندوب الإيراني الشيعي في اتحاد علماء المسلمين تراه يتأسف على ضياع تلك التأليفات التي هي على((على طراز ماكان عند أهل السنة من



ذي قبل)) وبخصوص الطوسي والمرتضى يقول ((بل قاما بتفريع الفروع على طراز ماشاع بين المذاهب الأخرى قبل ذلك)) وهو اعتراف بان هذا التأليف غريب في وسطنا الشيعي وهو الذي جرّ فيما بعد طريقة التفقه الى ما هي عليه الآن.

والغريب فعلا ان هناك اتفاق على ان الشيخ الطوسي خالف من قبله ومن بعده و الى القرن السابع في نسبة جوازه ما يفضي الى الظن في استنباط الحكم الشرعي، يقول يحيى محمد: ((فهناك إختلاف فيما تفضي إليه آلية فهم النص في عملية إستنباط الحكم الشرعي. فبعض العلماء يعتقد بأن هذه الآلية تفضي إلى القطع أو العلم، بما يجعل التطابق بين الفهم والنص تاماً، كما هو الحال مع رأي الشريف المرتضى وابن ادريس الحلي وإبن زهرة والمحدث محمد أمين الإسترابادي وأتباعه. بل لا يستبعد القول ان هذا هو مسلك جميع المتقدمين من الامامية حتى مجيء المحقق الحلي، او ابن اخته الملقب بالعلامة الحلي، خلال القرنين السابع والثامن الهجريين، باستثناء البعض كالشيخ الطوسي.)) (١)

((ويؤيده ان الآمدي الشافعي (المتوفى سنة ٦٣١هـ) كان يضع الامامية ضمن الاتجاهات التي لا ترى للمخطئ في الاجتهاد عذراً يسامح عليه، بتبرير مفاده انه ما من مسألة الا والحق فيها متعين وعليه دليل قاطع، فمن أخطأه فهو آثم غير كافر ولا فاسق، وهو الرأي المنسوب الى بعض المعتزلة مثل بشر المريسي

---

(١) يحيى محمد – فهم الدين – لموقع الرسمي http: //www.fahmaldin.com/ .





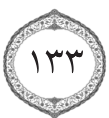
وابن عُليه وابي بكر الاصم، كذلك نفاة القياس كالظاهرية والامامية)) [1]

ومع ذلك فقد استمرت مسيرة آليات العامّة التي زرعت في وسطنا الشيعي بل لقد سبق بعض أصوليي الشيعة غيرهم في هذا المجال! يقول الشيخ واعظ زاده ((وللأصوليين الذين تأخروا عن الوحيد البهبهاني آراء وإبداعات في علم الأصول لم يسبق لها نظير من ذي قبل، لا في الإمامية، ولا في غيرهم من أتباع المذاهب الفقهية الأخرى)). [2]

واستمرت الطريقة الأصولية القائمة على الآليات العامّيّة الى اليوم وبها صار يتوصّل الى مقام الاجتهاد، ومنه يحاول الكثير من المجتهدين أن يصل الى مقام المرجعيّة ومنه يحاول الوصول الى مقام الولاية العامّة أو زعامة المرجعيّة ولن يقف الامر عند حدود معيّنة بل ستظل المنافسة مستمرة طالما هناك مجتهدون أُخَر في الساحة!.

(١) راجع: الإحكام في اصول الأحكام- علي بن أبي علي الآمدي - ج٤- ص١٨٢.

(٢) http://iranarab.com/Default.asp?Page=ViewArticle&ArticleID=٤٢٥/ الشيخ واعظ زاده الخراساني.





الإجتهاد... الغموض والخط الأحمر!

ومرحلة الاجتهاد مرحلة غامضة لا يعلم احد كيف يتأكد منها صاحبها بل كيف يتأكد منها غيره! والغريب انهم يضعون سياقات وضوابط اخترعوها ليعرف المجتهد من غيره ولكنهم لا يعترفون بها عند التطبيق!

يقول السيد أبو الحسن الاصفهاني ((يثبت الاجتهاد بالاختبار وبالشياع المفيد للعلم وبشهادة العدلين...وكذا الأعلمية))[1] وبعضهم يضيف (الخبيرين) بعد: العدلين.

لكن المجتهدين لا يتصدُّون لاختبار غيرهم ولا يجيزون لاحد اختبارهم إذا علموا بذلك! واما الشياع فلا قيمة عندهم له فكلٌّ يقيسه بمقياس معيّن، واما العدلين فمهما كان هذان العدلان مجتهدين كبيرين فشهادتهما لا توازي شيئا إذا أراد مجتهد ما ان يشكك باجتهاد غيره، وما اكثره! لذا تجد كل مجتهد يحيط به مجموعة ممن يسميهم هو (أهل الخبرة) ويشكك الآخرون بخبرتهم! ويعدّونهم من صغار الطلبة، والمحيطون به يقولون بأعلميته وكونه نائبا للمعصوم، وليس مجتهدا فقط! ومن النادر جدا ان يعطي مجتهد غيره إجازة اجتهاد! ومن النادر جدا ان يصلّي احد المجتهدين خلف غيره! ومن النادر جدا ان يعتمد احد المجتهدين على شهادة غيره من المراجع في قضية ثبوت الهلال مهما كان هذا المرجع مشهورا بالتورّع! وكأنهم فقهاء لأديان مختلفة وليسوا من اتجاه فقهي

(١) وسيلة النجاة – أبو الحسن الأصفهاني – ص١٢ / والشروط عينها تقريبا عند باقي المجتهدين.



تابع لنفس الأئمة! والامثلة اكثر من ان نأتي بها!

وعلى سبيل المثال:

السيد كاظم الحائري، المرجع الأصولي المعروف، نال الاجتهاد من المرجع الشهير محمود الشاهرودي المتوفى عام ١٩٧٣م ، ولكنه عندما درس البحث الخارج عند السيد محمد باقر الصدر اخبره السيد الصدر بأن عليه أن يحضر على الأقل خمس سنوات لينال الاجتهاد على المستوى المقبول عند السيد الصدر! وقد حصل ذلك، ولكن! وفي عام ٢٠٠٣ م وعندما بدأ السيد كاظم الحائري بإصدار الفتاوى والتوجيهات للعراقيين اخبرنا رجل مقرب من مكتب السيد علي السيستاني بان السيد السيستاني لا يعدّ الحائري مجتهدا بل هو (فاضل) من فضلاء الحوزة!

ألا يُعَدُّ السيد الشاهرودي المتوفى عام ١٩٧٣ م والسيد محمد باقر الصدر من الخبراء العدول في هذا المجال؟

والامر نفسه بالنسبة للشيخ محمد اليعقوبي، فهو قد نال الاجتهاد من الشيخ محمد الكَرامي (والكرامي نال الاجتهاد من قبل الشيخ علي منتظري)والشيخ محمد الصادقي الطهراني (الذي نال الاجتهاد من قبل السيد الخوئي) وبالتالي لا يستطيع أحد ان يشكك بإحرازهما الاجتهاد حسب الضوابط الأصولية، ولكن اجتهاد هذين الرجلين لم يشفع لهما! ولم ينفع الشيخ اليعقوبي عندما قالا باجتهاده بعد عام ٢٠٠٤ م، فاصدر أكثر من مجتهد ومنهم السيد كاظم الحائري



والشيخ محمد إسحاق الفياض بشكل رسمي ومن غيرهما بشكل غير رسمي بيانات بأن الشيخ محمد اليعقوبي ليس بمجتهد! بل وقد كان أقرب الناس اليه يقول: أن الرجل مشتبه ويظن انه مجتهد!.

وبينما كان المجتهدون يمتنعون عن إعطاء إجازة الاجتهاد لأحدهم ممن عاصرهم، تراهم - وبمجرد ان يموت - يصدرون بيانات التعزية وهي مصدَّرة بـ (آية الله العظمى...)) وهي ما يصفون به المجتهد عادة، بل ويعددون مناقبه وحسناته (رحمه الله)!!.

وهي من نتائج ما تسمّى بـ(عقدة المعاصرة) عند الفقهاء، فكل متعاصرَين سواء كانا بقّالين او لحّامين أو فقهاء تراهم يتحاسدون ويتباغضون وفي أحسن الأحوال يتقاطعون فقط! ولا يُنصف أحدهم الآخر حتى يموت! وهذا ليس بغائب عن المعصوم الذي يقول:

((ان الله يعذِّب الفقهاء بالحسد)).[1]

فهل يتركنا المعصوم بين أيدي وآراء ووجهات نظر أناس يمكن ان ينزلوا الى هذه المنزلة؟!

مع حفظ المقامات للفقهاء المتورِّعين المحتاطين.

ولو رجعنا لشبهة التوهُّم في الاجتهاد التي يتهم فيها الفقهاء بعضهم بعضا، فما المائز بين هذا التوهُّم وبين يقينية الاجتهاد؟

(١) جامع احاديث الشيعة - حسين البروجردي - ج١٣ - ص٥٥٤.





وهل هناك يقينيّة في تحصيل هذا الاجتهاد أصلا؟ وهل له حدود يعرف بها المجتهد من غيره؟!

كما هو شأن المعصوم وطريقته، إذ يقول:

ما خلق الله حلالا ولا حراما إلا وله حدود كحدود الدار، فما كان من حدود الدار فهو من الدار. (1)

فهل لهذا الاجتهاد من حدود يعرف بها حتى لا يكون للحاسد والمبغض والعدو من قول قباله؟!

والملفت انهم يدرجون شرائط للتعرف على المجتهد والاعلم ولكن عندما يأتي مكلّف لأحد المجتهدين ويقول له: إني قلدتك بلا نظر الى الشرائط التي تدرجونها للتقليد، فيكون الجواب: هذا رزقٌ ساقه الله إليك! ولا يقول له اذهب وطبّق القواعد ثم انظر!

فلماذا كتب هؤلاء الفقهاء تلك الضوابط إذا كانوا هم لا يعملون بها؟!!

وما هذا الغموض الذي يلفُّ ما يسمّى بـ(الاجتهاد)والذي يسقط صاحبه في فخ التوهم والظن في مسألة خطيرة كالإفتاء! من حيث لا يشعر، بينما هو بصدد الإفتاء بعظائم الأمور!

بل وكونه أمر بشري لم يرد فيه وبحدوده وشرائطه وتعريفه أي نصٍّ عن

(1) النوادر – احمد بن محمد بن عيسى الاشعري – ص١٦١.





معصوم فتراه كالكرة بين الاقدام يركلها من يريد ويحملها من يريد وينكرها على غيره من يريد! بل صار في زماننا من الابتذال بمكان حتى رأينا احد المتصدّين والذي يقول باجتهاد نفسه وبأعلميته على جميع الموجودين من الفقهاء يعطي لخمسة من طلبته إجازات الاجتهاد بينما هو لم ينل الاجتهاد من أحد الفقهاء، وكل دعواه انه يتحداهم بالنقاش حول درسه الأصولي وهم يرفضون!

بل نقل بعض المؤلفين - وهو محمد بن سليمان التنكابني - في كتابه قصص العلماء إن الشيخ محمد حسن النجفي الجواهري أعطى لاحدهم إجازة اجتهاد مقابل بيت تنازل عنه له في النجف!

لذا ولعدم التركيز على مستوى التشيع العقيدي عند الفقيه وتركيزهم على الفروع التي فرّعوها هم وكثروها، فقد أجاز بعض الفقهاء تقليد الكافر في الفقه إذا كان ((ثقة))!! وكان أعلم من غيره [1]! وهذه نتيجة القواعد التي ينتجها العقل الناقص! فبينما ينهى الإمام عن الرجوع لغير ((شيعتنا)) يجيز الفقهاء الرجوع الى الكافر الثقة الأعلم!!

وبعد الاجتهاد تأتي مرحلة السير الطويل نحو المرجعية! ومن الملفت ان نرى كل هذه النصوص المعصومية التي تحذِّر من الرئاسة ومن فتنة خفق النعال وراء الإنسان ومع كل هذا فكثير ممن يصل الى الاجتهاد يطمح بالوصول الى المرجعيّة وان يرجع له الناس بعباداتهم ومعاملاتهم وان يسلمه الخمس وان يأتمر بأمره

(١) نص مفرّغ للسيد كمال الحيدري بصوته https://www.youtube.com/watch?v=SffMXx١٢UjI.





وينتهي بنهيه!

وكأن كل حديث المعصوم حول الزهد بالدنيا وحطامها موجَّه لغيرهم؟!

والله سبحانه يقول:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ......﴾ (٣٤) التوبة

وقد اخبر النبي صلى الله عليه وآله بوقوع كل ما وقع في الأمم السابقة في هذه الامّة.

وقال صلى الله عليه وآله: أوحى الله إلى داود عليه السلام: لا تجعل بيني وبينك عالما مفتونا بالدنيا فيصدك عن طريق محبتي، فإن أولئك قطاع طريق عبادي المريدين، إن أدنى ما أنا صانع بهم أن أنزع حلاوة مناجاتي عن قلوبهم [١].

وعن حفص بن غياث عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا رأيتم العالم محبّا لدنياه فاتهموه على دينكم، فإن كل محب لشيء يحوط ما أحب [٢].

فهل كل هؤلاء الفقهاء الذين يحاربون ويخاصمون على رئاساتهم الدينية هم مُخلصون وكلهم يريد إبراء ذمّته من المسؤولية! كما يروِّج الحواشي والأتباع؟!

ألا يكون جزء من إبراء الذمة هو الحفاظ على شيعة اهل البيت من التشرذم والتفرّق والضعف بسبب هذه الخصومات والعداوات والأموال الجليلة التي تذهب في ((فيافي بني سعد)) بسبب ذلك، كما وصفها احد الفقهاء المعاصرين

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني –ج١ – ص٤٦.
(٢) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص٤٦.



- رحمه الله -؟!

اما الأعلمية عند الفقيه فهي عويصة الدهر!

فالأعلم بماذا؟ بالأصول ام الفقه ام الرجال أم بكل تلك إضافة للأمور الحياتية العامّة؟ أم بها كلها إضافة لـ(تفسير القرآن)! والعقيدة؟

وما الدليل على القول به بأي نطاق قيلت به؟

وكيف تُركت مسألة خطيرة كهذه بلا بيان من المعصوم؟

ولو كان المجتهد ليس بأعلم فكيف يجوز له العمل باجتهاد نفسه بينما هو يعلم بوجود الأعلم منه والدليل عنده بوجوب الرجوع للأعلم؟

وهل التزموا بالشروط والضوابط التي يضعونها في كتبهم؟

فهل يقبلون بـ(الاختبار) الذي يُدرجونه في الرسائل العملية كأحد طرق معرفة الأعلم[1]❋؟

أما شهادة أهل الخبرة فهي الأخرى من الغوامض! فلا حد معروف لأهل الخبرة! فكل مجموعة محيطة بمرجع ما وتدرس عنده لفترة ما يعتبرهم هذا المرجع اهل خبرة وهم يعتبرون أنفسهم أهل خبرة، واما باقي المراجع فينكرون

---

(١) ❋ صاحب هذه السطور يراسل المرجعيات باستمرار عن طريق البريد الإلكتروني، وفي خصوص الاختبار العلمي راسلهم وعرض عليهم عدة أسئلة فقهية وأصولية وطلب منهم الإجابة وأخبرهم أن الأسئلة للتمييز لغرض تعيين الأعلم، وكانت الرسالة مرسلة لثلاثة مراجع معروفين، فلم يجب عن الرسالة واحد منهم! مع أنهم واصلوا الإجابة عن أسئلة ابتلائية أرسلت لهم لاحقا!.

عليهم ذلك والطلبة من المرجعيات الأخرى ينكرون عليهم ذلك!

ونظرا لأسلوب تمويل الطلبة من المراجع فكل طلبة لمرجع ما يشهدون بأعلميته على غيره! إضافة للتأثر العاطفي من الطلاب الذين يبهرهم شكل المرجع وعبادته وزهده! فلا يرون غيره، وكل هذا امر طبيعي جدا نظرا لضعف شخصية البشر بشكل عام وخضوعهم لأضعف العوامل المادية او النفسية، بل وخضوعهم لأبنائهم وأصهارهم وحواشيهم التي تحوطهم وتعزلهم عن الناس!.

كل هذه الإشكالات على هذا (الكهنوت) الشيعي والرئاسة المخترعة والحرص عليها والضوابط التي لم ينزل بها النص تجعل من العسير القول بان اهل البيت عليهم السلام قد تركوا لنا هذا الهيكل بهذا التراتب المدّعى وبهذه الضوابط التي وضعها الفقهاء ولم يراعوها، بل الواقع أن التراث المعصومي كله ينفي هذه الرئاسة وتشريعها بل ورد التحذير منها لأن ادعاء الرئاسة تكون معها لزوم الوجاهة الباطلة والسلطة الغاشمة والحرص على المال وصرفه في غير مصارفه - إلّا من رحم الله - وتبديد حقوق الفقراء والمساكين، لذا فأنت ترى في العراق - وهو بلد المرجعية الأقدم والأعرق - ترى الفقراء يملئون البلاد طولا وعرضا، من أرامل ويتامى ومبتوري الأطراف وغيرهم مما لا يحصيهم العد وهم لا يجدون من يلتفت الى وضعهم و واقصى ما يمكن ان يناله احدهم - بعد ان يسلك كل الطرق في سبيل تحصيل التزكيات اللازمة - هو مبلغ لا يسد الرمق، بينما يرفل غيرهم ممن له وكالة لأحد المراجع او صلة قرابة أو صلة

بمكتب لاحد المراجع فهو باستطاعته ان ينال من الدنيا بما لا يستطيعه غيره -إلّا من رحم الله -!

أما شبهة أن المرجعية أصلها حديث الإمام الحجّة عجل الله فرجه ((وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم))[1]

ويقولون بأن الإمام أرجع الناس الى رواة الحديث وبالتالي فهم المرجعية التي يرجع اليها الناس! والأمر ليس كذلك!

فالإمام أمر بالرجوع الى رواة الحديث فقط! فمن يفتي في قضايا المستحدثات يقرّ بأنّه يفتي بالأدلة الاجتهادية وبلا نصوص وبلا حديث بل بالأصول العمليّة وبالقياس وبالتالي لا يجوز اتباعه والرجوع اليه في ذلك!

ثم إن الرجوع الى رواة الحديث جاء في ((الحوادث الواقعة)) لكون الحوادث الماضية فيها أخبار صريحة وترك اهل البيت كتبا كتبها اصحابهم في هذا المجال، لكن الحوادث الواقعة قد تخفى على البعض ممن لم يمارس ويتفقّه على حديثهم سلام الله عليهم فهنا يأتي دور رواة الحديث وحملة رايته في كل عصر ليعرضوا هذه الوقائع على حديثهم وهو بذل الوسع في بيان أحكامهم عليهم السلام.

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ص٤٨٤.



نصيحة من الإمام الرضا عليه السلام تُكتب بماء الذهب!

روى في الوسائل ((باب وجوه الجمع بين الاحاديث المختلفة))(١)

عن أحمد بن الحسن الميثمي أنه سأل الرضا عليه السلام يوما وقد اجتمع عنده قوم من أصحابه، وقد كانوا يتنازعون في الحديثين المختلفين عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الشيء الواحد فقال عليه السلام:

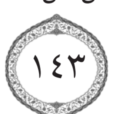
إن الله حرَّم حراما، وأحلَّ حلالا، وفرض فرائض فما جاء في تحليل ما حرم الله، أو في تحريم ما أحل الله أو دفع فريضة في كتاب الله رسمُها بيّن قائم بلا ناسخ نسخ ذلك، فذلك ما لا يسع الأخذ به، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن ليحرَم ما أحل الله، ولا ليحلل ما حرم الله ولا ليغير فرائض الله وأحكامه، كان في ذلك كله متبعا مسلما مؤديا عن الله، وذلك قول الله: (إن أتبع إلا ما يوحى إلي)

فكان عليه السلام متبعا لله، مؤديا عن الله ما أمره به من تبليغ الرسالة.

قلت: فإنه يرد عنكم الحديث في الشيء عن رسول الله صلى الله عليه وآله مما ليس في الكتاب، وهو في السنة، ثم يرد خلافه؟

فقال: كذلك قد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن أشياء، نهي حرام فوافق في ذلك نهيه نهي الله، وأمر بأشياء فصار ذلك الأمر واجبا لازما كعدل فرائض الله، فوافق في ذلك أمره أمر الله، فما جاء في النهي عن رسول الله صلى الله عليه وآله نهي حرام ثم جاء خلافه لم يسغ استعمال ذلك، وكذلك فيما أمر به، لأنا لا نرخِّص فيما لم يرخِّص فيه رسول

(١) وسائل الشيعة – الحر العاملي – ج٢٧ – ص ص١١٣.





الله صلى الله عليه وآله ولا نأمر بخلاف ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله إلا لعلّة خوف ضرورة، فأما أن نستحل ما حرّم رسول الله صلى الله عليه وآله أو نحرِّم ما استحل رسول الله صلى الله عليه وآله فلا يكون ذلك أبدا، لأنا، تابعون لرسول الله صلى الله عليه وآله مسلِّمون له، كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله تابعا لأمر ربه، مسلِّما له، وقال الله عز وجل: (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وإن الله نهى عن أشياء ليس نهي حرام، بل إعافة وكراهة، وأمر بأشياء ليس بأمر فرض ولا واجب بل أمر فضل ورجحان في الدين، ثم رخص في ذلك للمعلول وغير المعلول، فما كان عن رسول الله صلى الله عليه وآله نهي إعافة، أو أمر فضل فذلك الذي يسع استعمال الرخصة فيه، إذا ورد عليكم عنا الخبر فيه باتفاق يرويه من يرويه في النهي ولا ينكره، وكان الخبران صحيحين معروفين باتفاق الناقلة فيهما، يجب الأخذ بأحدهما أو بهما جميعا أو بأيهما شئت وأحببت موسع ذلك لك من باب التسليم لرسول الله صلى الله عليه وآله والرد إليه وإلينا وكان تارك ذلك من باب العناد والإنكار وترك التسليم لرسول الله صلى الله عليه وآله مشركا بالله العظيم، فما ورد عليكم من خبرين مختلفين فاعرضوهما على كتاب الله، فما كان في كتاب الله موجودا حلالا أو حراما فاتبعوا ما وافق الكتاب، وما لم يكن في الكتاب فاعرضوه على سنن رسول الله صلى الله عليه وآله، فما كان في السنة موجودا منهيا عنه نهي حرام، ومأمورا به عن رسول الله صلى الله عليه وآله أمر إلزام فاتبعوا ما وافق نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وأمره، وما كان في السنة نهي إعافة أو كراهة، ثم كان الخبر الأخير خلافه فذلك رخصة فيما عافه رسول الله صلى الله عليه وآله وكرهه ولم يحرمه، فذلك الذي يسع الأخذ بهما جميعا، وبأيهما شئت وسعك الاختيار من باب التسليم والاتباع والرد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، وما



لم تجدوه في شيء من هذا الوجوه فردّوا إلينا علمه فنحن أولى بذلك، ولا تقولوا فيه بآرائكم وعليكم بالكفِّ والتثبُّت والوقوف، وأنتم طالبون باحثون حتى يأتيكم البيان من عندنا.))

فهل يا ترى تكون فتاوى (المستحدثات) في (وسائل الإخصاب الصناعي) التي يعمل بها الفقهاء اليوم وافقت ما يقوله أهل البيت عليهم السلام؟

كيف نعرف الحق في أي جانب؟!

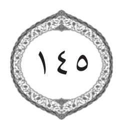
يقول النبي عليه وآله الصلاة والسلام ((علي مع الحق والحق معه، لا يفترقان حتى يردا علي الحوض))[1] فكل قضية ثبت ان علي عليه السلام سلكها أو نصح بها فهي حق لا مرية فيه، ومن ذلك: الميزان في معرفة الصحيح من الخطأ، فقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام ميزان يستطيع كل مؤمن أن يستعمله للتوصل الى ترجيح الجانب الأقرب لله، واتباع سبيل المعصومين في ذلك.

فقدروي إن الحارث بن حوط أتاه فقال: أتراني أظن أصحاب الجمل كانوا على ضلالة؟

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: يا حارث، إنّك نظرت تحتك ولم تنظر فوقك، فحرت. إنّك لم تعرف الحقّ فتعرف من أتاه، ولم تعرف الباطل فتعرف من أتاه.

فقال الحارث: فإنّي أعتزل مع سعيد بن مالك وعبد اللّـه بن عمر. فقال عليه السلام:

(١) الخصال ص ٤٩٦.





إنّ سعيدا وعبد اللّه بن عمر لم ينصرا الحقّ ولم يخذلا الباطل.))[1]

وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام ((لا تنظر إلى من قال، وانظر إلى ما قال)).[2]

قال أمير المؤمنين عليه السلام للحارث الهمداني لما أخبره أن الناس يختصمون به وبالثلاثة من قبله (أبو بكر وعمر وعثمان) فقال أمير المؤمنين عليه السلام:

((إنّ خير شيعتي النمط الأوسط، إليهم يرجع الغالي، وبهم يلحق التالي. وإنّك امرؤ ملبوس عليك. إنّ دين اللّه لا يُعرف بالرجال، فاعرف الحقّ تعرف أهله.))[3]

فدين الله لا يعرف بالرجال، فما وجدناه فارق الكتاب والعترة فارقناه، ومن لزمهما لزمناه، وهذا واضح كما قال الإمام الصادق عليه السلام:

((...... أمرُنا أبْيَن من هذه الشمس))[4]

وفي مقام التفريق بين منهج الشيعة الأوائل المأخوذ عن المعصومين عليهم السلام نرى أنهم كانوا يتبعون العترة باعاً بباع وشبرا بشبر لا يسبقونهم ولا يتأخرون عنهم، فلا تجد فتاوى بلا أدلة شرعية من الثقلين، وهذا ما نرى فقدانه عند أصحاب المنهج الأصولي بشكل واضح، فعلى سبيل المثال:

---

(١) نهج البلاغة ص٥٢١.

(٢) تصنيف نهج البلاغة ، لبيب بيضون ص٤٨٢.

(٣) خاتمة المستدرك ج٢ ص٢٢١.

(٤) الكافي ج١ ص٣٣٩.



حرمة اللعب بالشطرنج عند المعصومين، وحلّيته عند السيد روح الله الخميني!:

ورد عن المعصومين روايات عديدة في حرمة اللعب بالشطرنج حتى جعل لها الشيخ الكُليني بابا مستقلا في كتابه الجليل (الكافي) سماه ((باب النرد والشطرنج)) جاء فيه:

١ - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن معمر بن خلاد، عن أبي الحسن عليه السلام قال: النرد والشطرنج والأربعة عشر بمنزلة واحدة وكل ما قومر عليه فهو ميسر.

٢ - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد، والحسين بن سعيد جميعا، عن النضر بن سويد، عن درست، عن زيد الشحام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: « فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور » فقال: الرجس من الأوثان: الشطرنج، وقول الزور: الغناء.

٣ - عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن أبي نجران، عن مثنى الحناط، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: الشطرنج والنرد هما الميسر.

٤ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عمن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الشطرنج من الباطل.

٥ - ابن أبي عمير، عن محمد بن الحكم أخي هشام بن الحكم، عن عمر بن





يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن لله في كل ليلة من شهر رمضان عتقاء من النار إلا من أفطر على مسكر أو مشاحن أو صاحب شاهين، قال: قلت: وأي شيء صاحب شاهين؟ قال: الشطرنج.

٦ - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن فضال، عن علي بن عقبة، عن ابن بكير، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الشطرنج وعن لعبة شبيب التي يقال لها: لعبة الأمير وعن لعبة الثلاث فقال: أرأيتك إذا ميز الحق من الباطل مع أيهما يكون؟ قال: قلت: مع الباطل، قال: فلا خير فيه.

٧ - علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله تبارك وتعالى: ((فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور)) قال: الرجس من الأوثان هو الشطرنج وقول الزور الغناء.

٨ - محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سنان، عن عبد الملك القمي قال: كنت أنا وإدريس أخي عند أبي عبد الله عليه السلام فقال إدريس: جعلنا الله فداك ما الميسر؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: هي الشطرنج، قال: فقلت: أما إنهم يقولون: إنها النرد، قال: والنرد أيضا.

٩ - عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن محمد بن عيسى، عن عبد الله بن عاصم، عن علي بن إسماعيل الميثمي، عن ربعي بن عبد الله، عن الفضيل قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن هذه الأشياء التي يلعب بها الناس النرد والشطرنج حتى انتهيت إلى السدر فقال: إذا ميز الله بين الحق والباطل في أيهما يكون؟ قلت:



مع الباطل، قال: فمالك وللباطل.

١٠ – سهل، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن الحسين بن عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يغفر الله في شهر رمضان إلا لثلاثة صاحب مسكر أو صاحب شاهين أو مشاحن.

١١ – عنه، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن أبي أيوب، عن عبد الله بن جندب، عمن أخبره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الشطرنج ميسر والنرد ميسر.

١٢ – علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى قال: دخل رجل من البصريين على أبي الحسن الأول عليه السلام فقال له: جعلت فداك إني أقعد مع قوم يلعبون بالشطرنج ولست ألعب بها ولكن أنظر فقال: مالك ولمجلس لا ينظر الله إلى أهله.

١٣ – علي بن إبراهيم، عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الشطرنج فقال: دعوا المجوسية لأهلها لعنها الله.

١٤ – محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن موسى بن القاسم، عن محمد بن علي ابن جعفر، عن الرضا عليه السلام قال: جاء رجل إلى أبي جعفر عليه السلام فقال: يا أبا جعفر ما تقول في الشطرنج التي يلعب بها الناس؟ فقال: أخبرني أبي علي بن الحسين، عن الحسين ابن علي، عن أمير المؤمنين عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من كان ناطقا فكان منطقه لغير ذكر الله عز وجل كان لاغيا ومن كان صامتا فكان صمته لغير ذكر الله كان ساهيا ثم سكت فقام الرجل وانصرف.



١٥ – عدة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن ابن رئاب قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت: جعلت فداك ما تقول في الشطرنج؟ قال: المقلِّب لها كالمقلِّب لحم الخنزير، فقلت: ما على من قلب لحم الخنزير؟ قال يغسل يده.

١٦ – سهل بن زياد، عن علي بن سعيد، عن سليمان الجعفري، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: المطلع في الشطرنج كالمطلع في النار.

١٧ – علي بن إبراهيم، عن أبيه عن النوفلي، عن السكوني، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن اللعب بالشطرنج والنرد.

وجاء في كتاب الخصال للشيخ الصدوق:

حدثنا محمد بن الحسن رضي الله عنه قال: حدثنا أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري باسناده رفعه إلى أمير المؤمنين عليه السلام قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يُسلَّم على أربعة: على السكران في سكره، وعلى من يعمل التماثيل، وعلى من يلعب بالنرد، وعلى من يلعب بالأربعة عشر، وأنا أزيدكم الخامسة أنهاكم أن تسلِّموا على أصحاب الشطرنج.

ويقول الشيخ الصدوق في كتابه الجليل (من لا يحضره الفقيه):

((فأما الشطرنج فإن اتخاذها كفر، واللعب بها شرك، وتعليمها كبيرة موبقة، والسلام على اللاهي بها معصية، ومقلِّبها كمقلب لحم الخنزير، والناظر إليها



كالناظر إلى فرج أمه))[١]

كل هذه نصوص عن المعصومين عليهم السلام، حتى كلام الشيخ صدوق فهو عبارة عن مضامين عدة نصوص، ولكن نجد بعض الفقهاء من ترك كل هذه النصوص ومعناها الواضح وضوح الشمس وأوّلها بانّها ذاهبة الى تحريمه مع الرهان لا لكونه تسلية، وهو استنباط ظنّي لا يحصل العلم به لوجود قرينة هنا او هناك استنبطها الفقيه لبنُية فكرية خاصة يظن أنه يتمتع بها! [٢]

نموذج آخر لفتاوى الرأي:

ورد في كتاب(أجوبة الاستفتاءات)[٣] الأسئلة والأجوبة التالية:

التلقيح الصناعي:-

((س ١٩١: أ- هل يجوز التلقيح الأنبوبي فيما إذا كانت النطفة والبويضة من زوجين شرعيين؟ (هناك تفصيلات في السؤال ليس لها دخل في الجواب)

ج: لا مانع من العمل المذكور في نفسه، ولكن يجب الاجتناب عن المقدمات المحرمة شرعا، فلا يجوز للرجل الأجنبي أن يتولى هذه العملية فيما لو كانت مستلزمة للنظر أو اللمس الحرام.))

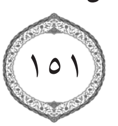
قلنا:موضع التوقف في هكذا فتوى: إن العلاقة الشرعية التي ينتج عنها

---

(١) ج٤ ص٥٩.

(٢) حللها السيد روح الله الخميني في حال عدم كونها من مع الرهان / راجع (منية السائل) للسيد الخوئي (رحمه الله) وردّه على تلكم الفتوى في (باب الات اللهو والقمار).

(٣) الاستفتاءات - علي الخامنائي - ج٢ - ص٦٩.



الطفل المسلم المؤمن ليست علاقة مختبرية، حتى يجاز الذهاب إلى المختبر لإيجاد الطفل لكونه لا يأتي بالطريق الطبيعي، بل هي عملية روحية قبل أن تكون مادية، لذا فالأئمة عليهم السلام أحاطوها بمستحبات قبلها ونواهٍ ونصائح خلالها، إلى أن تتم وتوضع النطفة في الرحم، وهي عملية تسبقها البسملة والتعوذ من الشيطان، وبعد الحمل يكون تعاهد الجنين من خلال أكل الحلال والوضوء والابتعاد عن المعاصي وعمل القربات، وكتب حديثهم عليهم السلام مليئة بهذه الروايات، فالواجب في أمثال هذه الأسئلة ردّ الأمر إلى صاحب الأمر عليه السلام وهو إمام زماننا عجل الله فرجه الشريف والتوقف بلا تحليل أو تحريم، لكونها قضية تتعلق بمستقبل طفل سياتي إلى هذه الحياة لا نعلم هل جنينا عليه بهذا الفعل أم ماذا؟!

روى الشيخ الصدوق عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: ((ما ترك الله الأرض بغير عالم ينقص ما زادوا ويزيد ما نقصوا، ولولا ذلك لاختلطت على النّاس أُمورهم.)) [1]فلولا وجود المعصوم لاختلطت أحوال الناس وزادوا ونقصوا، فغيبته ملازمة لاختلاط احوالهم إلّا اذا توقفوا في الشبهات التحريمية واحتاطوا لدينهم.

((س ١٩٢: بعض الأزواج بسبب عدم امتلاك الزوجة للبويضة التي هي ضرورية لعمل اللقاح يضطرون أحيانا إلى الانفصال أو يواجهون مشكلات زوجية ونفسية بسبب عدم إمكانية علاج المرض وعدم الإنجاب، فهل تجوز

(١) كمال الدين وتمام النعمة ص ٢٣٢.



الاستفادة من بويضة امرأة أخرى بالطريق العلمي لعمل اللقاح بنطفة الزوج في خارج الرحم ثم نقل النطفة الملقَّحة إلى رحم الزوجة؟

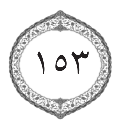
ج: العمل المذكور وإن لم يكن فيه في نفسه إشكال شرعا إلا أن الطفل المتولد عن هذا الطريق يلحق بصاحبي النطفة والبويضة ويشكل الحاقه بالمرأة صاحبة الرحم، فينبغي لهما مراعاة الاحتياط بالنسبة للأحكام الشرعية الخاصة بالنسب.)) قلنا: لا حول ولا قوّة إلّا بالله العلي العظيم! وما الدليل الشرعي على هكذا فتاوى؟!

((س ١٩٣: لو أخذت النطفة من الزوج وبعد وفاته لقحت بها بويضة الزوجة ثم وضعت في رحمها، فأولا: هل يجوز هذا العمل شرعا؟ وثانيا: هل يكون المولود من ذلك ابنا للزوج وملحقا به شرعا؟ وثالثا: هل المولود يرث من صاحب النطفة؟

ج: لا بأس في العمل المذكور في نفسه، ويلحق الولد بصاحبة البويضة والرحم ولا يبعد إلحاقه بصاحب النطفة ولكن لا يرث منه.))

قلنا: لا حول ولاقوّة إلّا بالله العلي العظيم، وما الدليل الشرعي على هكذا آراء؟!

((س ١٩٤: هل يجوز تلقيح زوجة الرجل الذي لا ينجب بنطفة رجل أجنبي عن طريق وضع النطفة في رحمها؟





ج: لا مانع شرعا من تلقيح المرأة بنطفة رجل أجنبي في نفسه،[1]❋ ولكن يجب الاجتناب عن المقدمات المحرمة من قبيل النظر واللمس الحرام وغيرهما، وعلى أي حال فإذا تولد طفل عن هذه الطريقة، فلا يلحق بالزوج بل يلحق بصاحب النطفة وبالمرأة صاحبة الرحم والبويضة، ولكن ينبغي في هذه الموارد مراعاة الاحتياط في مسائل الإرث ونشر الحرمة.))

قلنا: لا حول ولا قوّة إلّا بالله العلي العظيم! بنطفة رجل أجنبي!!

((س ١٩٥: ١ - المرأة ذات البعل إذا كانت لا تنزل منها بويضة لكونها يائسة أو لغير ذلك، فهل يجوز أن ينقل إلى رحمها بويضة من زوجة بعلها الثانية بعد تلقيحها بنطفة الزوج؟ وهل هناك فرق بين أن تكون هي أو الزوجة الثانية دائمة أو منقطعة؟

٢ - من ستكون أم الطفل من هاتين المرأتين؟ صاحبة البويضة أو صاحبة الرحم؟

٣ - هل يجوز هذا العمل فيما إذا كانت الحاجة إلى بويضة الزوجة الأخرى من أجل ضعف بويضة صاحبة الرحم إلى درجة يخاف من لقاح نطفة الزوج بها أن يولد الطفل مشوها؟

ج: ١ - لا مانع شرعا في أصل العمل المذكور، ولا فرق في الحكم بين أن

---

(١) ❋ للعلم فقط: الفاتيكان أصدر بيانا يعلن تحريمه للعمل المزبور!! لكن في حوزاتنا ((التي تعاصر الحداثة والتطوّر ومواكبة الدين لتطورات الحياة!)) فهو جائزٌ، حلالٌ، زلالٌ!.



يكون نكاحهما دائمين أو منقطعين أو مختلفين.

٢ - الطفل ملحق بصاحبي النطفة والبويضة، ويشكل الحاقه بصاحبة الرحم أيضا، فينبغي مراعاة الاحتياط في ترتيب آثار النسب بالنسبة إليها.

٣ - قد تقدم جواز هذا العمل في نفسه مطلقا.

قلنا: لا حول ولا قوّة إلّا بالله العلي العظيم، أعان الله قلبك يا إمام الزمان!

((س ١٩٦: هل يجوز تلقيح الزوجة بماء زوجها الميت في الحالات التالية:

أ - بعد وفاته ولكن قبل انتهاء العدة؟

ب - بعد وفاته وبعد انتهاء العدة؟

د - لو تزوجت زوجا آخر بعد وفاة زوجها الأول، فهل يجوز أن تلقح نفسها بماء زوجها الأول؟ وهل يجوز لها أن تلقح نفسها بماء زوجها الأول بعد وفاة الزوج الثاني؟

ج: لا مانع من ذلك في نفسه بلا فرق بين ما قبل انتهاء العدة وما بعدها ولا بين ما لو تزوجت أو لم تتزوج، وعلى الأول لا فرق أيضا بين أن يكون اللقاح بماء زوجها الأول بعد وفاة الزوج الثاني أو في حياته، ولكن لو كان زوجها الثاني حيا لا بد أن يكون ذلك بإجازة وإذن منه.))

فمادامت القضيّة (مستحدثة) ولا دليل عليها من قرآن ولا سنّة، فكيف كان الجواب ((لا مانع شرعا من تلقيح المرأة بنطفة رجل أجنبي في نفسه))؟!!

ليست هذه الفتوى شاذة، بل هي وليدة مدرسة تؤمن بأن الإسلام كدِين فهو: مرنٌ، سمحٌ، فيه حلول لكل شيء، معضل ومشكل، وبالتالي وبما أن الفقيه نائب للإمام فله أن يتوصل إلى الأحكام الفقهية حتى ولو لم ترد في كتاب أو سنّة! نعم تتبع العمومات والقواعد العامّة وأصالة البراءة! وهكذا قواعد



أخذناها من العامة صارت قواعد لهكذا فتاوى!

((وإنكم لن تعرفوا الحق ،حتى تعلموا من تركه!))

أوصى الأئمة عليهم السلام بتفاصيل دقيقة من المستحبات في شتى المجالات حتى قال احدهم ((لو جمعنا ما ورد في باب الخلاء لكان منه كتابا كبيرا))! فَهل أغفل الأئمة ذكر بعض الآليات التي يقوم عليها الاستنباط - كما يسمونه - كعلم المنطق وأصول الفقه أو الرجال أو الفلسفة التي لها دخل بتعقّل بعض مطالب أصول الفقه؟ والتي يصرّح الفقهاء بأنه لولاها لما امكن الوصول الى أحكام الأئمة والاجتهاد فيها (زعموا!).

فأصول الفقه بدأت على يد الشافعي المتوفى عام ٢٠٤ للهجرة وقد عاصر الإمام موسى بن جعفر والإمام الرضا عليهما السلام ومع ذلك لم يذكر أهل البيت عليهم السلام هذا (العلم)! في شيء من أحاديثهم - على أهميته المدَّعاة - وقد جاء الأئمة المتأخّرون الجواد والهادي والعسكري والمهدي عليهم السلام ثم السفراء الأربعة ثم أجلَّة فقهائنا كالكليني والصدوق ولم يذكره أحد ولا أشار اليه من قريب أو بعيد!! فكيف صار هكذا و لا يمكن أن يسمى الرجل فقيها حتى يدرِّسه ويبرع فيه ويترك من أجله دراسة القرآن والحديث (١)*؟

---

(١) * يقول الشيخ محمد باقر الأيرواني -أستاذ البحث الخارج المعاصر في المدرسة الأصولية في النجف الأشرف-)(لم أقرأ خلال دراستي للسطوح أحاديث أهل البيت عليهم السلام لا في الصوم ولا في الصلاة ولا في الطهارة فضلا عن الديات والحدود والتعزيرات،...، إنني أقول عن تجربة: لم أعرف روايات أهل البيت عليهم السلام في مختلف الأبواب الفقهية إلا من خلال حضوري بحث الخارج، وواجهت آنذاك طفرة جديدة، وللمرة الثانية».))دروس تمهيدية في القواعد الرجالية: التقديم، ص٦، ٧

وقد يقول قائل: أنه لم ينفِ وجود هذه الدروس بل هو قال إنه لم يقرأها وهذا ذنبه وليس ذنب المؤسسة الدينية! فأقول: حتى لو كان هذا الفرض صحيحا فظاهرة عدم الاهتمام بالقرآن والحديث أي ان إهمال الحديث والقرآن صار شخصيّة مجتمعيّة شاب عليها الصغير وهرم فيها الكبير!.



فأصول الفقه ومن لدن ولادته المشؤومة على يد الضال (محمد بن إدريس الشافعي) مرّ بفترة مائة وسبعين عاماً والمعصومون موجودون منها مائة عام وهم ظاهرون عليهم السلام وسبعون عاماً وهم يتّصلون بشيعتهم عبر السفراء ، ألا تستغرب كيف لم يسألهم أصحابهم عن هذا (العلم) وهو بهذا القدر من الأهميّة؟!

والفروض في هذه المسألة لا تتعدى ثلاثة:

الفرض الأول: أن علم الأصول جاء أصلا من أهل البيت عليهم السلام وعمل به أصحابهم في زمانهم عليهم السلام لذا لا نستغرب أن أصحابهم لم يسألوا المعصوم عنه فهو معمول به مُلقى منهم الى أصحابهم فكيف يسأل أصحابهم عنه وهو مُتلقى منهم عليهم السلام ؟

الفرض الثاني: إنّه موجود في زمانهم وقد اخترعه بعضهم ولكنهم عليهم السلام ولكثرة تحذيرهم من كل ما يجيء من غيرهم -في ما يخص الأمور الشرعيّة وما يتعلّق بها - لم يعيروا هذا (العلم) أهمية تذكر، بل ولكونهم أوصوا بالبديل الذي لا يضل من تمسّك به، لم تكن هناك حاجة لإفراده بالذكر، فهو منهي عنه بالمضمون. بل وبالغوا بالنهي عنه بالمضمون.

الفرض الثالث: أن (علم الأصول) جاء بعدهم وهو علم مستحدث لذا لم يتركوا فيه رواية واحدة تُذكر!

والواضح أن الفرضين الأول والثالث باطلان عند الجميع، فلم يبق غير



الفرض الثاني، وهنا يجب على من يدّعي أن علم الأصول - وبالخصوص مباحث الدليل العقلي - يمثل قاعدة العلوم الشرعيّة ولا استغناء عنها أن يأتي بما يقنع العاقل، كيف يقول المعصوم(لو كان خيرا ما سبقونا اليه) ويترك هذا (الخير) العظيم للشافعي!! ولكي يكون فقهاء الشيعة إلى يوم القيامة عيالا على الشافعي!

وهذا يسري على باقي (العلوم) التي ادّعوا أنها لا محيص عنها للمتفقّه في المدارس الدينية.

لذا فأهل البيت عليهم السلام هم الذين بادروا بإلقاء العلوم لشيعتهم ولم يعملوا على ردود الأفعال وانتظار فُتات الضالّين! فتراهم عليهم السلام يقولون ((علينا إلقاء الأصول وعليكم التفريع))[1] وهذه الأصول وهي القواعد العامة التي تندرج تحتها الأفراد لا غير، مثل:

حديث الإمام الصادق عليه السلام: كل من السمك ما كان له فلوس، ولا تأكل منه ما ليس له فلس[2].

فهذه قاعدة عامة طبقها أصحاب الأئمة عليهم السلام أفضل تطبيق فانظر لحريز (رحمه الله) كيف أسكت أبا حنيفة بكلام بسيط شافٍ كافٍ بلا علوم عقليّة ولا فلسفة ولا تفريع بل بقاعدة استلّها من رواية!:

---

(١) الحق المبين في كيفية التفقه في الدين - الفيض الكاشاني - ص٧.

(٢) فقيه من لا يحضره الفقيه - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ج٣ ص٣٢٣.



فعن حَريز قال: دخلت على أبي حنيفة وعنده كتب كادت تحول فيما بينه وبيني فقال لي: هذه الكتب كلها في الطلاق واليمين، فأقبل يقلِّب بيديه.

قال: فقلت: نحن نجمع هذا كله في كلمة واحدة في حرف!

قال: وما هو؟

قلت: قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ سورة الطلاق(١)

فقال لي: فأنت لا تعمل شيئا إلا برواية؟

قلت: أجل.

فقال لي: ما تقول في مكاتب كانت مكاتبته ألف درهم وأدى تسعمائة وتسعة وتسعين ثم أحدث -يعني الزنا- كيف تحده؟

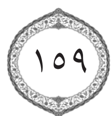
فقلت: عندي بعينها حديث حدثني محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام أن عليا « عليه السلام كان يضرب بالسوط وبثلثه وبنصفه وببعضه بقدر استحقاقه.

فقال لي: أما إني أسألك عن مسألة لا يكون عندك فيها شيء! ما تقول في جمل أخرج من البحر؟

فقلت: إن شاء فليكن جملا « وإن شاء فبقرة إن كانت عليه فلوس أكلناه وإلا فلا [1]!.

---

(١) الاختصاص – محمد بن محمد بن النعمان المفيد – ص٧.



فانتبه لقول أبي حنيفة ((أما إني أسألك عن مسألة لا يكون عندك فيها شيء)) وهو يشير هنا الى ما أسموها (المسائل المستحدثة) وانظر إلى جواب حريز (رحمه الله) وكيف أجابه إجابة شافية بقاعدة من رواية فقط![1]

وكلام أبي حنيفة يكشف عن وجود الفقر عندهم في النصوص الشرعيّة بسبب تركهم اهل البيتعليهم السلام واتباعهم فقهاء بني اميّة الذين لم يكتبوا في الفقه و السنّة حتى بداية القرن الهجري الثاني تقريبا! وهو ما استغنى به الشيعة عنهم بوجودهم قرب الأئمة، الذين كانوا يأمرونهم بالكتابة وينصحونهم بها ويعددون فوائدها منذ زمان الإمام أمير المؤمنينعليه السلام، وهذا ما أحوج هؤلاء المخالفين الى التفريع الفقهي و الى اختراع القواعد الأصوليّة وهو بعينه ما أغنانا عنها وعن باقي ضلالاتهم.

ولو رجعنا إلى رسالة الإمام المهدي عجل الله فرجه إلى الشيخ المفيد - لو صحّت - ألا ترى انه يُفهم منها التبكيت للشيعة في هذه الفترة عندما يقول له((فإنّا نحيط علما بأنبائكم ولايعزب عنا شيء من أخباركم ومعرفتنا بالذلّ الذي أصابكم مذ جنح كثير منكم الى ماكان السلف الصالح عنه شاسعا ونبذوا العهد المأخوذ منهم وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون.))

فلو كان الفقهاء في عصر الشيخ المفيد لم يغيروا إطلاقا من طريقتهمعليهم السلام فما هذا العهد الذي نبذه الشيعة ابتداء بعصر الشيخ المفيد؟! وهو ما كان (ماكان

(١) راجع كتاب(الفصول المهمة في أصول الأئمة) للشيخ الجليل الحر العاملي، وانظر كم ترك أهل البيت من أصول شرعية روائية للتطبيق على الأفراد.



السلف الصالح عنه شاسعا)!

بل والذي يقصم الظهر في الحوزات العلمية أنه لا يمكن للطالب أن يترقى إلا بامتحان الأصول والفلسفة والمنطق! بينما ليس هناك امتحان بدرس القرآن ولا حديثهم عليهم السلام! لماذا؟ لكونهما لا يدرَّسان أصلا!! واذا درَّسهما البعض فلا يمتحن بهما الطلبة لكونهم غير مطالبين بها كدروس أساسية!! يقول السيد الطبطبائي صاحب تفسير الميزان في نقده لطريقة الدرس والمنهج في الحوزات العلميّة ((ولعل المتراءى من أمر الأمة لغيرهم من الباحثين كما ذكره بعضهم: أن أهل السنة أخذوا بالكتاب وتركوا العترة، فآل ذلك إلى ترك الكتاب لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((انهما لن يفترقا)) وأن الشيعة أخذوا بالعترة وتركوا الكتاب، فآل ذلك منهم إلى ترك العترة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((انهما لن يفترقا)) فقد تركت الأمة القرآن والعترة (الكتاب والسنة) معا «. وهذه الطريقة المسلوكة في الحديث أحد العوامل التي عملت في انقطاع رابطة العلوم الإسلامية وهى العلوم الدينية والأدبية عن القرآن مع أن الجميع كالفروع والثمرات من هذه الشجرة الطيبة التي أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتى اكلها كل حين بإذن ربها، وذلك أنك إن تبصرت في أمر هذه العلوم وجدت أنها نظمت تنظيما لا حاجة لها إلى القرآن أصلا حتى أنه يمكن لمتعلم أن يتعلمها جميعا: الصرف والنحو والبيان واللغة والحديث والرجال والدراية والفقه والأصول فيأتي آخرها، ثم يتضلع بها ثم يجتهد ويتمهر فيها وهو لم يقرأ القرآن، ولم يمس مصحفا قط، فلم يبق للقرآن بحسب الحقيقة إلا التلاوة لكسب الثواب أو اتخاذه تميمة للأولاد تحفظهم عن



طوارق الحدثان! فاعتبر إن كنت من أهله))[١]

فكيف يكون الهدى بدرس المنطق اليوناني والأصول العاميّة والفلسفة اليونانية ولا يكون بالثقلين!! وكيف يكون الأمر هكذا ولا يشملنا قول الإمام الرضا عليه السلام ((كلام الله، لا تتجاوزه، ولا تطلبوا الهدى في غيره فتضلّوا))[٢]

والقرآن والعترة ثقلان لا يفترقان، ولن يفترقا، ونفيسان لا يُتركان، فلو علمت أنك تركت أحدهما فاعلم انك تركت الثاني! والأمر المسلّم به في حوزاتنا ان القرآن لا وجود له، كما قال الطباطبائي في النصِّ السابق! إذن فالعترة معه متروكة ،يُعلن اسمها ويغيّب منهجها،و((من لم يعرف الحق من القرآن لم يتنكب الفتن)) وفي لفظ آخر((ن لم يعرف أمرنا من القرآن لم يتنكب الفتن.))[٣] فلو كان القرآن غائبا فأمرهم وحقّهم وطريقتهم ومنهجهم غائب أيضا! وحسبك قوله تعالى ((لتركبن طبقا عن طبق)) يقول المعصوم ((أي سنن من كان قبلكم))[٤]، ومن سنن من كان قبلنا تركهم مناهج وطرق أنبيائهم وسيرهم وراء(الأحبار) و(الرهبان)! فوراء من ستمشي هذ الأمّة؟!!

نموذج على ما تركناه من تكاليف بسبب آراء الفقهاء، الغيبة الكبرى بين أمرهم عليهم السلام بـ(الانتظار) أو أمر الفقهاء (بالتمهيد)!

---

(١) الميزان في تفسير القرآن – محمد حسين الطباطبائي – ج٥ – ص٢٧٥.

(٢) الأمالي –الشيخ محمد بن علي بن الحسين الصدوق –ص٦٣٩.

(٣) المحاسن – أحمد بن محمد البرقي – ج١ – ص٢١٦/ والكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ ص٧.

(٤) كمال الدين وتمام النعمة – محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص٤٨١.



الاحاديث المعصومية امرتنا بالانتظار فقط طوال الغيبة الكبرى:

روي عن الإمام الباقر عليه السلام:

ليقوِّ شديدكم ضعيفكم وليعد غنيُّكم على فقيركم ولا تبثّوا سرنا ولا تذيعوا أمرنا، وإذا جاءكم عنا حديث فوجدتم عليه شاهدا أو شاهدين من كتاب الله فخذوا به وإلا فقفوا عنده، ثم ردوه إلينا حتى يستبين لكم و اعلموا أن المنتظر لهذا الأمر له مثل أجر الصائم القائم ومن أدرك قائمنا فخرج معه فقتل عدونا كان له مثل أجر عشرين شهيدا ومن قتل مع قائمنا كان له مثل أجر خمسة وعشرين شهيدا. [1]

وعن أمير المؤمنين عليه السلام ((...والمنتظر لأمرنا كالمتشحِّط بدمه في سبيل الله))[2]

وعن النبي عليه وآله الصلاة والسلام ((أفضل أعمال أمتي انتظار الفرج))[3]

وفي لفظ آخر((أفضل جهاد أمتي انتظار الفرج))[4]

وعن أمير المؤمنين عليه السلام في جوابه الشيخ الكبير((قال فأي الأعمال أحب إلى الله عز وجل؟ قال: انتظار الفرج))[5]

وفي حديث له عليه السلام ((فان أحب الأعمال إلى الله عز وجل انتظار الفرج ما دام

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج٢ – ص٢٢٢.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة –محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص٦٤٥.

(٣) الإمامة والتبصرة من الحيرة – علي بن الحسين القمّي – ص٢١.

(٤) تحف العقول – الحسن بن علي ابن شعبة الحرّاني – ص٣٨.

(٥) الأمالي – محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص ٤٧٩.



عليه العبد المؤمن))[1]

وحديث الإمام علي بن الحسين عليهما السلام: ((انتظار الفرج من أعظم الفرج))[2]

((عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك، متى الفرج؟

فقال: يا أبا بصير، وأنت ممن يريد الدنيا؟ من عرف هذا الأمر فقد فُرِّج عنه بانتظاره.))[3]

وقول المعصوم:

((...انتظروا الفرج، ولا تيأسوا من روح الله، فان أحب الأعمال إلى الله عز وجل انتظار الفرج ما دام عليه العبد المؤمن....))[4]

و عن الحسن بن الجهم قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن شئ من الفرج.

فقال: أو لست تعلم أن انتظار الفرج من الفرج؟.

قلت: لا أدري إلا أن تعلمني.

فقال: نعم، انتظار الفرج من الفرج))[5]

وعن الفضيل بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تبارك و تعالى

---

(١) الخصال - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ص٦٥١.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ص٣٢٠.

(٣) الغيبة - محمد بن إبراهيم النعماني - ص٣٥١.

(٤) الخصال - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ص٦١٦.

(٥) الغيبة - محمد بن الحسن الطوسي - ص٤٥٩.



((يومَ ندعو كلَّ أناسٍ بإمامهم))؟

فقال: ((يا فضيل اعرف إمامك، فإنك إذا عرفت إمامك لم يضرك، تقدم هذا الأمر أو تأخر، ومن عرف إمامه ثم مات قبل أن يقوم صاحب هذا الأمر، كان بمنزلة من كان قاعدا في عسكره، لا بل بمنزلة من قعد تحت لوائه، قال: وقال بعض أصحابه: بمنزلة من استشهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله.))[1]

و عن إسماعيل بن محمد الخزاعي قال: ((سأل أبو بصير أبا عبد الله عليه السلام وأنا أسمع، فقال: تراني أدرك القائم عليه السلام؟

فقال: يا أبا بصير ألست تعرف إمامك؟

فقال: إي والله وأنت هو – وتناول يده – فقال: والله ما تبالي يا أبا بصير ألا تكون محتبياً بسيفك في ظل رواق القائم صلوات الله عليه.))[2]

وروى الحِميَري في قرب الإسناد في سؤال للإمام الرضا عليه السلام: ((جعلت فداك، إن أصحابنا رووا عن شهاب عن جدك عليه السلام أنه قال: ((أبى الله تبارك وتعالى أن يملك أحدا ما ملك رسول الله صلى الله عليه وآله، ثلاث وعشرين سنة)).

قال: إن كان أبو عبد الله عليه السلام قاله جاء كما قال.

فقلت له: جعلت فداك، فأي شيء تقول أنت؟

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص٣٧١.
(٢) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص٣٧١.



فقال: ما أحسن الصبر وانتظار الفرج!))[1]

وفي ((قرب الإسناد)) للحِميَري عن الإمام الرضا عليه السلام: ((وأنتم بالعراق ترون أعمال هؤلاء الفراعنة، وما أمهل لهم، فعليكم بتقوى الله، ولا تغرنّكم الدنيا، ولا تغتروا بمن أمهل له، فكأن الأمر قد وصل إليكم))[2]

وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لأصحابه ((الزموا الأرض، واصبروا على البلاء، ولا تحركوا بأيديكم وسيوفكم وألسنتكم، ولا تستعجلوا بما لم يعجِّله الله لكم، فإن من مات منكم على فراشه وهو على معرفة حق ربه وحق رسوله وأهل بيته، مات شهيدا ووقع أجره على الله، واستوجب ما نوى من صالح عمله، وقامت النية مقام مقاتلته بسيفه وإن لكل شيء مدّة وأجلا))[3].

مثال للانتظار:

اب وابنه يمشيان فحدث من الابن ما كدَّر خاطر الأب فقال له الأب على سبيل التبكيت: انتظرني حتى أرجع. (وهو يريد منه أن يُحِسَّ بذنبه ،وان يراجع نفسه، ويعتذر حتى يواصل معه المسير إلى حيث يريدان)

أَفَهل يكون انتظاره بأن يمشي الابن يميناً وشمالاً، ويتصرَّف ويسيح في الأرض بحجة (الانتظار الإيجابي)! واستغلال الوقت حيثما يأتي الأب! أم الوقوف حيثما تركه والإحساس بالذنب تجاهه والاعتذار حتى يسترضيه

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص٣٨٠.
(٢) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص٣٨٠.
(٣) نهج البلاغة – جمع الشريف الرضي – ج٢ – ص ١٣٣.

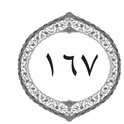


ويكمل المسير معه إلى حيث يقضيان أمرهما! ولو مشى يمينا وشمالا لكانت هناك مضاعفات منها أن الأب سيرى أن ابنه لم يطعه بالانتظار حيث تركه فزاد غضبه واسفه! ومنها: إن الأب – ومن شفقته وحبه لابنه فهو يريد ان يؤدّبه – ولأنه تركه في موضع أمين جزما فلا يعقل أن الأب الشفيق يترك ابنه في موضع يخاف منه عليه ويوصيه بالانتظار! فلكل هذا فلو ترك الابن مكانه ووصية أبيه بالانتظار في المكان نفسه ومشى يمينا وشمالا فلا يُؤمَن أن يقع في شرٍ لا يعرفه! وكل هذا قد يحدث بمخالفة الانتظار الموصى به.

مثال آخر:

رجل عنده تجارة اضطر لأمر ما ان يترك تجارته وترك بدله من يقوم بأمرها بشرط ان يتصرّف البديل في التجارة كما يتصرّف هو عينا بعين، وينتظر رجوعه إذا كان هناك شيء لا يعلمه، فهل يكون من الانتظار ان يجتهد البديل ويشتري ويبيع بأسعار لا يعرفها ولا يعلم هل ان صاحب التجارة راض ام لا؟! بحجة انه من الخطأ ترك البيع والشراء والجمود على كلام صاحب التجارة!

وهذا هو الأمر الذي حصل، فالإمام غائب لعدم وجود الأنصار (الثلاثمائة والثلاثة عشر) والنصرة له – عجل الله فرجه – بعدما تضيق الصدور، ونُحس بِعِظم هتك الستور، وامتلاء الأرض ظلما وجورا، عندها سيفرز المجتمع المؤمن وبشكل تصاعدي أناساً، لا يتمسكون بغير المعصوم ((رجال كأن قلوبهم زُبَر الحديد لا يشوبها شك في ذات الله، أشدُّ من الحَجَر، لو حملوا على الجبال لأزالوها، لا يقصدون براياتهم بلدة إلا خربوها، كأن على خيولهم العقبان



يتمسحون بسرج الإمام عليه السلام يطلبون بذلك البركة، ويحفون به يقونه بأنفسهم في الحروب، ويكفونه ما يريد فيهم. رجال لا ينامون الليل، لهم دوي في صلاتهم كدوي النحل، يبيتون قياما على أطرافهم، ويصبحون على خيولهم، رهبان بالليل ليوث بالنهار، هم أطوع له من الأمة لسيدها، كالمصابيح كأن قلوبهم القناديل، وهم من خشية الله مشفقون يدعون بالشهادة، ويتمنون أن يقتلوا في سبيل الله شعارهم: يا لثارات الحسين، إذا ساروا يسير الرعب أمامهم مسيرة شهر يمشون إلى المولى إرسالا، بهم ينصر الله إمام الحق))(١)

والظاهر ان أحد اهم الأسباب التي تعجّل بالظهور الميمون لصاحب العصر والزمان هو وجود الانصار بالعدد الوارد في الروايات، بدليل:

قول أمير المؤمنين عند حضور بيعته بعد مقتل عثمان ((أما والذي فلق الحبة. وبرأ النسمة لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر.)) (٢)

فقيام الحجّة على الإمام بالنهوض بالأمر صار حتما لوجود من ينصره،وفي كلام الإمام الصادق عليه السلام لسدير الصيرفي ((والله يا سدير لو كان لي شيعة بعدد هذه الجداء ما وسعني القعود، ونزلنا وصلينا فلما فرغنا من الصلاة عطفت على الجداء فعددتها فإذا هي سبعة عشر))(٣)

---

(١) جاء ذلك في أهل الطالقان من أصحابه عجل الله فرجه الشريف / بحار الأنوار – محمد باقر المجلسي – ج٥٢ – ص٣٠٨.
(٢) نهج البلاغة – جمع الشريف الرضي – ج١ – ص٣٧.
(٣) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني- ج٢ – ص٢٤٣.



ولكون المؤمنين قليل جدا في كل عصر كما في حديث الإمام الصادق عليه السلام ((المؤمنة أعز من المؤمن والمؤمن أعز من الكبريت الأحمر، فمن رأى منكم الكبريت الأحمر؟))(١)

وعن الإمام الصادق عليه السلام ((أما والله لو أني أجد منكم ثلاثة مؤمنين يكتمون حديثي ما استحللت أن أكتمهم حديثا))(٢)

وحديث الإمام الباقر عليه السلام ((الناس كلهم بهائم – ثلاثا – إلا قليل من المؤمنين، والمؤمن غريب – ثلاث مرات –))(٣)

وعن سماعة بن مهران قال: قال لي العبد الصالح (صلوات الله عليه): يا سماعة أمنوا على فرشهم وأخافوني أما والله لقد كانت الدنيا وما فيها إلا واحد يعبد الله ولو كان معه غيره لأضافه الله عز وجل إليه حيث يقول: ((إن إبراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا ولم يك من المشركين)) فغبر بذلك ما شاء الله، ثم إن الله آنسه بإسماعيل وإسحاق فصاروا ثلاثة، أما والله إن المؤمن لقليل وإن أهل الكفر لكثير أتدري لم ذاك؟

فقلت: لا أدري جعلت فداك.

فقال: صُيروا أنساً للمؤمنين، يبثون إليهم ما في صدورهم فيستريحون إلى

---

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص٢٤٢.

(٢) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج٢ – ص٢٤٢.

(٣) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار – ص٥٤٢.



ذلك ويسكنون إليه))[١]

و عن علي بن جعفر قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: ((ليس كل من قال بولايتنا مؤمنا ولكن جُعلوا أنساً للمؤمنين))[٢]

فهؤلاء ((المؤمنين)) قليل في كل عصر، نادر وجودهم، ووجودهم عزيز كالكبريت الأحمر! وإذا وُجِدوا فهم (غرباء، غرباء ،غرباء)! فما بالك بثلاثمائة وثلاثة عشر! فالذي يحصل في كل عصر أنه وبدل أن يسعى بعض (الفقهاء) الى شحن الإيمان في صدور الناس، وتذكيرهم ونصحهم بالتسليم لأهل البيت عليهم السلام، طريقةً، ومنهجاً، وأشخاصاً، بدل ذلك كان بعض الفقهاء يمثلون دور قطّاع الطريق عن المعصوم عليه السلام، فهم يدعون لأنفسهم لا إليه عليه السلام، ولمناهجهم لا لمنهجه عليه السلام، ولطرائقهم لا لطريقته عليه السلام!

لذا جاء في الحديث: أوحى الله إلى داود عليه السلام: لا تجعل بيني وبينك عالما مفتونا بالدنيا فيصدَّك عن طريق محبتي، فإن أولئك قطاع طريق عبادي المريدين، إن أدنى ما أنا صانع بهم أن أنزع حلاوة مناجاتي عن قلوبهم[٣].

وروي عن المعصوم في فقهاء السوء من الشيعة ((....وكذلك عوام أمتنا إذا عرفوا من فقهائهم الفسق الظاهر، والعصبية الشديدة والتكالب على حطام الدنيا وحرامها، وإهلاك من يتعصبون عليه وإن كان لإصلاح أمره مستحقا،

---

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج ٢ – ص٢٤٤.

(٢) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج٢ – ص٢٤٤.

(٣) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص ٤٦.



وبالترفرف بالبر والإحسان على من تعصبوا له وإن كان للإذلال والإهانة مستحقا، فمن قلد من عوامنا مثل هؤلاء الفقهاء فهم مثل اليهود الذين ذمهم الله بالتقليد لفسقة فقهائهم، فأما من كان من الفقهاء صائنا لنفسه، حافظا لدينه، مخالفا على هواه، مطيعا لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه، وذلك لا يكون إلا بعض فقهاء الشيعة لا جميعهم، فإنه من ركب من القبايح والفواحش مراكب فسقة العامة فلا تقبلوا منا عنه شيئا، ولا كرامة، وإنما كثر التخليط فيما يتحمل عنا أهل البيت لذلك لأن الفسقة يتحملون عنا فيحرفونه بأسره بجهلهم، ويضعون الأشياء على غير وجهها لقلة معرفتهم، وآخرون يتعمدون الكذب علينا ليجروا من عرض الدنيا ما هو زادهم إلى نار جهنم، ومنهم قوم (نصّاب) لا يقدرون على القدح فينا، يتعلمون بعض علومنا الصحيحة فيتوجهون به عند شيعتنا، وينتقصون بنا عند نصابنا، ثم يضيفون إليه أضعاف وأضعاف أضعافه من الأكاذيب علينا التي نحن براء منها، فيتقبله المستسلمون من شيعتنا، على أنه من علومنا، فضلوا وأضلوا وهم أضر على ضعفاء شيعتنا من جيش يزيد على الحسين بن علي عليه السلام وأصحابه، فإنهم يسلبونهم الأرواح والأموال، وهؤلاء علماء السوء الناصبون المتشبهون بأنهم لنا موالون، ولأعدائنا معادون، ويدخلون الشك والشبهة على ضعفاء شيعتنا فيضلونهم ويمنعونهم عن قصد الحق المصيب...))[1]

---

(١) الاحتجاج -احمد بن علي الطبرسي - ج٢ - ص٢٦٤.





فانتبه لقوله عليه السلام ((وهم أضر على ضعفاء شيعتنا من جيش يزيد على الحسين بن علي عليه السلام وأصحابه))!!

لذلك ترى بعضهم استبدل الانتظار بالـ(التمهيد) فهذا يؤسس الأحزاب (الإسلامية)! وذاك يؤسس التشكيلات العسكرية وغيرهم يؤسس لدولة، وانقلاب يؤدي اليها وغير ذلك وكل ذلك للتمهيد لظهوره طبعا! (زعموا!).

وغريب امر الناس! فهل أن الفقهاء حريصون على امر أهل البيت عليهم السلام اكثر من الأئمة انفسهم عليهم السلام؟

وهل هم أشفق من الأئمة عليهم السلام على شيعتهم؟

وهل هم أكثر رحمة؟

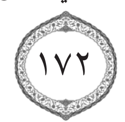
وهل هم أكثر حكمة؟

وهل هم أكثر علما؟

بل إن حقيقة الأمر هي ما ذكرها أبو عبد الله الحسين عليه السلام بقوله ((الناس عبيد الدنيا والدين لعق على السنتهم يحيطونه ما درَّت معائشهم))[1]!!

فإيجاد النظريات البديلة عن أمرهم عليهم السلام هي لإدرار المعايش لا اكثر! وللأسف فالناس عندنا في العراق استغرقت عقدا من السنين (بعد عام ٢٠٠٣) لإدراك هذه الحقيقة المعصومية التي تُذكر كل عام في عاشوراء بلا تفكر وبلا تدبر!

(١) تحف العقول – الحسن بن علي ابن شعبة الحرّاني – ص٢٤٥.





ولما كان قولنا هو قولهم عليهم السلام فلا نقول لمن يدخل نفسه في أمرهم إلّا ما قاله الإمام عليه السلام لسدير الصيرفي:

فعن سدير قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: إني تركت مواليك مختلفين يتبرّأ بعضهم من بعض.

قال: فقال: وما أنت وذاك، إنما كُلِّف الناس ثلاثة: معرفة الأئمة، والتسليم لهم فيما ورد عليهم، والرد إليهم فيما اختلفوا فيه (١).

لذلك نقول لمن يتكلم عن التمهيد:

ما انتم وذاك! اتركوا عباد الله ولا تقطعوا عليهم الطريق عسى أن يتوبوا ويرجعوا الى ربهم!.

وأنت ترى أن الفقهاء في عصرنا ومن قبلنا يتقاتلون على الترؤُّس، والزعامة، والألقاب الكبيرة! وكل يقول: أنا، وغيري: لا!

وهذا مخالف لنص القرآن المحكم، ويقول سبحانه وتعالى

﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّـهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ﴾

آل عمران من الآية١١٢

فلا حبل للتمسّك إلا حبل من الله، وحبل من الناس، يقول الإمام الصادق عليه السلام لأبان بن تغلب:

---

(١) الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة – عباس الكربلائي – ج٤ – ص٣٨٨.





((حبلٌ من الله: كتابه، وحبلٌ من الناس: علي بن أبي طالب عليه السلام. ليس لك من الأمر شيء))[1]

فليس لنا، ولا للفقهاء، ولا لغيرهم من الأمر شيء! فالحبلان: حبل معصوم (كتاب الله)، وحبل معصوم (إمام من العترة في كل زمان)، حبل واحد لا يتعدد وهذا سرُّ التوحّد وسرُّ النجاة، تقول الزهراء عليها السلام ((ففرض الله عليكم....طاعتنا نظاماً للملة، وإمامتنا أماناً من الفُرقة))[2].

لذلك في كل زمان إمام واحد معصوم، لكن لو لم يسلّم الناس وجعلوا طاعتهم لغير المعصوم فستكون المعادلة كما قالت الصدّيقة الزهراء عليها السلام ((وإلا فأبشروا بما تجني أيديكم، وبسخط صاحب الزمان عليكم))[3]

يقول تعالى في سورة الأنعام:

﴿وأَنَّ هذا صِراطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوه ولا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِه لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (سورة الأنعام ١٥٣)

فالصراط واحد والسبيل واحد في كل زمان! ولكن: صراطات الناس وسُبُلهم كثيرة! وكل يدعي الوصل بليلى، وليلى لا تقرُّ لهم بالوصلِ.

والسبيل واحد في كل زمان، ولكن سُبلَ الفقهاء كثيرة!!

(١) تفسير فرات الكوفي – ص ٩٢.

(٢) دلائل الإمامة – الطبري الشيعي –ص١١٣.

(٣) مختصر مفيد – مرتضى العاملي – ج١١– ص ٢١٣.



وربنا واحد، ولكن انتبه لحديث أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾(التوبة من الآية ١٣)؟

فقال المعصوم:

أما والله ما دعوهم إلى عبادة أنفسهم، ولو دعوهم ما أجابوهم، ولكن أحلّوا لهم حراما، وحرَّموا عليهم حلالا فعبدوهم من حيث لا يشعرون [١].

وفي لفظ آخر ((والله ما صاموا لهم ولا صلوا لهم ولكن أحلّوا لهم حراما وحرّموا عليهم حلالا فاتبعوهم))[٢]

وكثير من الفقهاء اليوم، يوجبون المباح والمستحب، بحجّة الولاية والمصلحة، ويمنعون المباح بحجّة الولاية والمصلحة بعقول قاصرة ، يتشبهون بالأئمة عليهم السلام في ذلك! فكيف بـ((النيابة)) التي ادعوها وصلاحياتها والتي لها في بعض أقوالهم ما للإمام إذا كان النائب وليّا فقيهاً!!

مع العلم بان من أوصل مصطلح النيابة عنهم عليهم السلام ومنه انبثق مصطلح(ولاية الفقيه) هي آراء استنباطية وكلمات سلطانية!!

فبعد التتبع تجد أن أول من أشار الى عنوان (تنفيذ الأحكام) هو الشيخ أبو الصلاح الحلبي (ت:٤٤٧هـ) وبعده محمد بن إدريس الحلي (ت: ٥٩٨ هـ) وبعد ثلاثمائة سنة جاء المحقق الكركي ليقول:

---

(١) المحاسن – أحمد بن محمد البرقي – ج١ ص٢٤٦.

(٢) نفس الصفحة المصدر السابق.

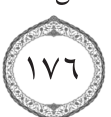


((إتَّفق أصحابنا رضوان الله تعالى عليهم إن الفقيه العدل الإمامي الجامع لشرائط الفتوى المعبّر عنه بالمجتهد في الأحكام الشرعية نائب من قبل أئمة الهدى عليهم السلام في جميع ما للنيابة فيه مدخل.. فيجب التحاكم إليه والانقياد إلى حكمه و... إلى آخر ما يثبت للمنصوب من قبل الإمام عليه السلام.))(1)

وكلام الكركي هذا هو التأسيس الحقيقي والبذرة الأولى لولاية الفقيه التي جاءت من بعد وإن كان النراقي صاحب (العوائد) (ت:١٢٤٥هـ) اسس لها بشكل أقوى لكن مبدأها من هنا اوضح، ولا يعلم هل ان كلام الكركي جاء بعد بيان الشاه طهماسب الذي يقول فيه:

((بسم الله الرحمن الرحيم: حيث إنه يبدو ويتضح من الحديث الصحيح النسبة إلى الإمام الصادق -عليه السلام- الذي يقول فيه: انظروا إلى من كان قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا؛ فارضوا به حكماً؛ فإني قد جعلته عليكم حاكماً؛ فإذا حكم بحكمنا فمن لم يقبله منه؛ فإنما بحكم الله استخف، وعلينا رد، وهو راد على الله وهو على حد الشرك بالله واضح أن مخالفة حكم المجتهدين الحافظين لشرع سيد المرسلين هو والشرك في درجة واحدة؛ لذلك فإن كل من يخالف حكم خاتم المجتهدين، ووارث علوم سيد المرسلين نائب الأئمة المعصومين لازال اسمه العلي علياً عالياً، ولا يتابعه؛ فإنه لا محالة ملعون مردود وعن مهبط الملائكة مطرود، وسيؤاخذ بالتأديبات البليغة

(١) الرسائل- علي بن عبد الحسين الكركي - ص١٤٢.





والتدبيرات العظيمة)).

أم كان قبله!!

وفي حديث ابن أبي محمود عن الرضا عليه السلام قال أخبرني أبي عن آبائه عن رسول الله ّ قال:

((من أصغى الى ناطق فقد عبده، فإن كان الناطق عن الله ّ فقد عبد الله، وان كان الناطق عن إبليس فقد عبد إبليس))[1]

وروى (الصفّار) عن محمد بن عيسى العبيدي يرفعه، قال ((قال أبو عبد الله عليه السلام:

أبى الله أن يجرى الأشياء إلا بالأسباب فجعل لكل شيء سببا وجعل لكل سبب شرحا وجعل لكل شرح مفتاحا وجعل لكل مفتاح علما وجعل لكل علم بابا ناطقا من عرفه عرف الله ومن أنكره أنكر الله ذلك رسول الله ونحن))[2].

فالباب الوحيد المفتوح الذي أُمرنا بالدخول منه والتمسُّك بعروته الوثقى هو باب المعصوم، ومن ينطق عن المعصوم بطريقة المعصوم لا يضل عنها يمينا ولا شمالا قيد أنملة ، وأما من يشارك المعصوم في مرتبته بحجة (النيابة) فلا طاعة له، لكون الطاعة المطلقة تكون للمعصوم او من يؤدّي عن المعصوم بالنقل فقط فيما هو واضح بلا لبس ، لا بالتفريع و النيابة العامّة والولاية والمصلحة

(١) الاعتقادات في دين الإماميّة – محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص١٠٩.
(٢) الوافي – الفيض الكاشاني – ج٢ – ص٨٦.





والاستصلاح! جاء في كتاب سُليم بن قيس ((سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: احذروا على دينكم ثلاثة:

رجل قرّاء للقرآن حتى إذا رأيت عليه بهجته اخترط سيفه على جاره، ورماه بالشرك. فقلت: يا أمير المؤمنين، أيهما أولى بالشرك؟ قال: الرامي.

ورجل استخفَّته الأكاذيب، كلما أحدث أحدوثة كذب مدها بأطول منها.

ورجل آتاه اللهّ سلطاناً، فزعم أن طاعته طاعة اللهّ، ومعصيته معصية اللهّ... وساق الحديث إلى أن قال: إنما الطاعة لله ولرسوله ولولاة الأمر، وإنما أمر اللهّ بطاعة الرسول، لأنه معصوم مطهَّر، لا يأمر بمعصية، وإنما أمر بطاعة أولي الأمر لأنهم معصومون مطهَّرون لا يأمرون بمعصية))[1]

لذلك ورد ان الوظيفة الوحيدة للفقيه هي النقل عن المعصوم، بغربلة الواصل عن المعصوم بالطريقة التي تركها المعصوم، فالفقيه إذا ابتعد عن النصوص واجتهد بآليات عاميّة وقع في ما وقع فيه فقهاء العامّة من تحكيم الرأي والاستحسان! وبالتالي الأمر بالمعصية من حيث يشعر الفقيه او لا يشعر.

روي عن الإمام علي بن الحسين عليهما السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا عباد الله اتبعوا أخي ووصيي علي بن أبي طالب عليه السلام بأمر الله، ولا تكونوا كالذين اتخذوا أربابا من دون الله تقليدا لجهَّال آبائهم الكافرين بالله، فان المقلِّد دينه ممن لا يعلم دين

---

(١) كتاب سُليم بن قيس – ص ٤٠٥ .





الله، يبوء بغضب من الله، ويكون من أُسَراء إبليس لعنه الله.(١)

فبمجرد ترك المعصوم وطريقته الى طرائق الناس يكون الإنسان أسيرا من أُسّراء إبليس لعنه الله.

جاء في تفسير البرهان في تفسير الآية ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾، نزلت في قريش، وجرت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله في أصحابه الذين غصبوا أمير المؤمنين عليه السلام، واتخذوا إماما بأهوائهم))(٢)

فبعد أن علمنا أن الإمام واتباعه والتمسّك بطريقته تكون من الله فقط، فكيف بمن طريقته جاءت عن هوى؟! فماذا يكون التمسك به وبطريقته المخالفة عن طريقة أهل البيت عليهم السلام.وكل ما كان على غير طريقتهم فهو على طريق هوى يُعبد من دون الله.

لذلك تجد في الروايات العديدة تتكرر مصطلحات مثل:حلالنا، حرامنا، أحكامنا، طريقتنا، فكل من يدّعي التمسّك بالثقلين يجب ان يسلّم بما يأتيه منهما فقط. لا أن يعمل برأيه فيما ليس له مستند من كتاب أو سنّة بحجة القواعد العامة! والعموميات ذات الإشارة البعيدة عن النصوص وعن الأصول و القواعد المتلقّاة منهم عليهم السلام!

لذا نرى فرقا شاسعا بين سياسة (حفظ النفوس) التي اتبعها المعصوم طوال

(١) تفسير الإمام العسكري - ٥٨٣.
(٢) تفسير البرهان - السيد هاشم البحراني - ج٥- ص٣٠.





عقود عديدة والتي شيّدها باحاديث التقية والسكون والنوم عن الظالمين وبين سياسة (الأمواج البشريّة[1]) التي اتبعها الولي الفقيه! إذ يقول الإمام الباقر عليه السلام ((مزاولة جبل بظفر أهون من مزاولة مُلك لم ينقض أكله فاتَّقوا الله تبارك وتعالى ولا تقتلوا أنفسكم للظلمة))[2]

فلما كان المعصوم يعلم أن ملك بني امية وبني العباس وغيرهم لن يزول إلّا بوقت معلوم لم يحن بعد، نهى عن قتل النفوس للظلمة، أما ما يفعله المعصوم كالإمام الحسين عليه السلام فهي بدليل خاص لا يشمل غيره، ولا يشمل حتى المعصومين من بعده، وأما ما يشتبه من كون ثورة زيد عليه السلام فهي قد تكون بإذن منه عليه السلام لمصلحة يعلمها لا يمكن تعميمها لغيره، مع معرفته بأن ثورته ستفشل إذ يقول له الإمام الباقر عليه السلام ((أعيذك بالله يا أخي أن تكون غدا المصلوب بالكُناسة)) [3].ونهى المعصوم عن التحجج بخروج زيد رحمه الله بقوله ((ولا تقولوا خرج زيد)) [4]

وكذلك ما يشتبه بقيام الحسين صاحب فخ، فالمعصوم قد أنذر بكونه هو المقتول عند أحجار الزيت وقوائم فرسه بالماء، لذا فالمعصوم اتبع سياسة حفظ نفوس الشيعة قدر الإمكان، لكونه يعلم إن زمن الدولة لم يحن بعد، وإن صاحبها

---

(١) الأمواج البشرية هي النظرية العسكرية لكوريا الشمالية وهي النظرية التي طبقتها الجمهورية الايرانية خلال الحرب مع العراق وكان نتيجتها الضحايا بعشرات الألوف بين الايرانيين.

(٢) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج٧ –ص٢٩٧.

(٣) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص٣٥٧.

(٤) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج٨ – ص٢٦٤.



لم يأت زمنه ليملأها قسطا وعدلا كما ملأت ظلما وجورا، لذا أوصى المعصوم بالسكون الى ظهور الإمام إذ يقول عليه السلام في رواية سدير الصيرفي:

((يا سدير ألزم بيتك وكن حلسا من أحلاسه واسكن ما سكن الليل والنهار فإذا بلغك أن السفياني قد خرج فارحل إلينا ولو على رجلك))(١)

وحديث الحسين بن خالد الكوفي عن الإمام الرضا عليه السلام: قلت: جعلت فداك حديث كان يرويه عبد الله بن بكير، عن عبيد بن زرارة. قال: فقال لي: وما هو؟

قال: قلت: روي عن عبيد بن زرارة أنه لقي أبا عبد الله عليه السلام في السنة التي خرج فيها إبراهيم بن عبد الله ابن الحسن فقال له: جعلت فداك إن هذا قد ألف الكلام وسارع الناس إليه فما الذي تأمر به؟ قال: فقال: اتقوا الله وأسكنوا ما سكنت السماء والأرض. قال: وكان عبد الله ابن بكير يقول: والله لئن كان عبيد بن زرارة صادقا فما من خروج وما من قائم!. قال: فقال لي أبو الحسن عليه السلام: الحديث على ما رواه عبيد وليس على ما تأوله عبد الله بن بكير، إنما عنى أبو عبد الله عليه السلام بقوله)) ما سكنت السماء ((من النداء باسم صاحبك و)) ما سكنت الأرض ((من الخسف بالجيش.))(٢)

فالوصية بالسكون وعدم القيام والدخول في مجابهة الانظمة الظالمة عسكريا أمر واضح من مسلمات الإماميّة. ولكن!!

---

(١) الكافي - محمد ين يعقوب الكليني - ج٨ - ص٢٦٤.
(٢) معاني الأخبار - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ص٢٦٦.



ولاية الفقيه.... و تقمّص الإمامة!

عندما يصل الفقيه الى القول بولاية الفقيه وبأن سعتها للفقيه هي نفسها سعتها للنبي والمعصوم عليهما السلام فماذا يحصل؟!

يقول السيد الخميني رحمه الله في صلاحيات الولي الفقيه ((فيكون لهم في الجهات المربوطة بالحكومة، كلّ ما كان لرسول الله والأئمّة من بعده صلوات الله عليهم أجمعين. ولا يلزم من ذلك أن تكون رتبتهم كرتبة الأنبياء أو الأئمّة عليهم السلام، فإنّ الفضائل المعنويّة أمر لا يشاركهم عليهم السلام فيه غيرهم.))[1]

فالنص يقرر أن كل ما كان من سلطة للنبي والإمام عليهما الصلاة والسلام فهو للفقيه خارجا إلا المقام المعنوي وهو مقام الإمامة المفترضة من الله!! لذا رأينا السيد الخميني يتصرف أثناء الحرب العراقية الإيرانية تصرفا أثار استغراب جل الفقهاء في البلدين ممن عارضوا استمرار الحرب وأصرّ هو على استمرارها.

فمن المعروف أن النظام العراقي شن الحرب ضد إيران في نهاية العام ١٩٨٠ م وما أن حلّت نهاية العام ١٩٨٢ م حتى رضخ النظام العراقي لوساطات الصلح التي تبنتها منظمة المؤتمر الإسلامي ولجنتها للمساعي الحميدة وذلك بعد تقهقر الجيش الصدامي الى داخل الحدود العراقية، ولكن السيد الخميني رفض وقف إطلاق النار، واستمرت الحرب واكلت الأخضر واليابس الى ان صارت الدولة الإيرانية عام ١٩٨٨ م على حافة الانهيار الاقتصادي وعندها قبل السيد

(١) كتاب البيع – السيد الخميني – ج٢ –ص٦٢٥.



الخميني قرار وقف اطلاق النار، كان عدد ضحايا الحرب يقدر بمليون قتيل من الطرفين ، ثلثيهم من الشعب الإيراني بسبب استراتيجية الموجات البشريّة والتي لم تبال بعدد الضحايا بقدر الاهتمام بالنصر المحرز! والضحايا في الغالبية العظمى هم من الشيعة ، ومن الطرفين!

النقطة التي توقفت عندها الحرب في العام ١٩٨٨ م هي نفسها تقريبا النقطة التي رفضت ايران عندها وقف اطلاق النار عام ١٩٨٢م! فليس هناك نصرٌ يذكر، وما قيمة الانتصار الذي يأتي على أشلاء مليون قتيل، و معاناة مئات ألوف الأرامل و ملايين الأيتام ومئات المليارات من الدولارات التي أُتلفت!

وهذا هو الفرق بين سياسة المعصوم في حفظ النفوس - لكونه يعلم ان الأنظمة الظالمة لا يسقط أحدها حتى يقوم نظام ظالم غيره ويحتل مكانه - وبين سياسة الولي الفقيه الذي ظن ان له سلطة المعصوم في التحكم في النفوس فأصر على استمرار الحرب وكله ظن بانه سيُسقط النظام الكافر في بغداد، ولكنه لم يُسقطه! فذهبت التضحيات والمليارات هباء في الهواء!

فالمعصوم ربح الناس، وربح الأرواح، وربح النفوس التي في الأصلاب، بينما خسر الولي الفقيه كل ذلك، ولم يربح شيئا!

والسيد الخميني رحمه الله وبعد كل ذلك لم يندم على إطالته الحرب بل هو قال في خطاب شهير ((بأن موافقته على إنهاء الحرب كانت كتجرّع السم))[1]!

---

(١) البرنامج الإيراني الرسمي (دفاع مقدّس) على اليوتيوب https://www.youtube.com/watch?v=h3o1ZqweNzA.



كل هذا نتائج القول بأن للفقيه سلطة كما للمعصوم.

لذا حذرنا المعصوم من التصرف بآرائنا وترك النصوص، يقول الإمام السجّاد عليه السلام:

((إن دين الله عز وجل لا يصاب بالعقول الناقصة والآراء الباطلة والمقائيس الفاسدة، ولا يصاب إلا بالتسليم، فمن سلَّم لنا سَلِم، ومن اقتدى بنا هُدى، ومن كان يعمل بالقياس والرأي هلك، ومن وجد في نفسه شيئا مما نقوله أو نقضي به حرجا كفر بالذي أنزل السبع المثاني والقرآن العظيم وهو لا يعلم)) (١).

فكل فتاوى بلا نصوص واضحة هي فتاوٍ بعقول ناقصة وآراء باطلة، وهم يعترفون في الحوزات بوجود هذا النهج! فبعضهم يفخر بانه قد قيل فيه ((انه نقل الفقه من فتاوى المتشرعة الى فتاوى الشرع))! وعندما تراجع كتب الاستدلال الفقهي تجد الكثير من الطعن بين الفقهاء ونسبة بعضهم الى القياس الحنفي واضحة جليّة.

فيجب قطع كل علاقة ووليجة تؤدي إلى الأخذ في الدين عن غيرهم كما قال صادقهم عليه السلام:

((لابد من أن تكون فتنة يسقط فيها كل بطانة ووليجة حتى يسقط فيها من كان يشق الشعر بشعرتين حتى لا يبقى إلّا نحن وشيعتنا))(٢)

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة – محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص٣٢٤.

(٢) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار ص ٤٣.



وانتبه لقوله عليه السلام: فلا يبقى إلّا نحن وشيعتنا!

وهم مضافون اليهم على الحقيقة، يقول أمير المؤمنين عليه السلام ((إنا لنفرح لفرحكم ونحزن لحزنكم ونمرض لمرضكم))[1]!

فالأئمة إذن يمرضون لمرضنا! وهذا الخطاب موجه لأحد شيعتـ(ـه) عليه السلام! لا ((للمتشيعة))!

لذا فالعلاقة عضوية قد تخفى على عقولنا بالكيفية! لكنها موجودة، فهل يكون كل هؤلاء الناس شيعتهم وفيهم فاعل الكبيرة والخارج عن الدين ومن يؤسس لكي يعبده الناس وكلهم عنوانهم (شيعة)!!

لهذا وغيره لا نستغرب أن الحوزة الدينية النجفيّة وهي الأكبر والأعرق والأكثر تأثيرا على الشيعة في الغيبة الكبرى لم يرد فيها حديث واحد يمدحها طوال غيبة الإمام أو حين ظهوره! والمفترض أن من فيها من الفقهاء هم (نوّاب) له عجل الله فرجه الشريف، والمفترض انهم سيسلِّمون له الراية عند ظهوره الشريف.... لكن!

الوارد عنهم عليهم السلام هو العكس تماماً! فأهل البيت عليهم السلام اخبروا أن فقهاء الكوفة ونجف الكوفة سيحاربونه ويحاولون قتله - عجل الله فرجه الشريف - بكل حيلة:

روى أبو الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام في حديث طويل أنه:

(١) بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفّار ص٢٨٠.





((إذا قام القائم عليه السلام سار إلى الكوفة، فيخرج منها بضعة عشر ألف نفس يُدعون البترية عليهم السلاح، فيقولون له: ارجع من حيث جئت فلا حاجة لنا في بني فاطمة، فيضع فيهم السيف حتى يأتي على آخرهم، ويدخل الكوفة فيقتل بها كل منافق مرتاب، ويهدم قصورها، ويقتل مقاتلتها حتى يرضى الله عز وعلا)) (١)

وروى الشيخ النعماني في غيبته: عَنْ مَالِكِ بْنِ ضَمْرَةَ قَالَ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: ((يَا مَالِكَ بْنَ ضَمْرَةَ كَيْفَ أَنْتَ إِذَا اخْتَلَفَتِ الشِّيعَةُ هَكَذَا وَ شَبَّكَ أَصَابِعَهُ وَ أَدْخَلَ بَعْضَهَا فِي بَعْضٍ؟!

فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا عِنْدَ ذَلِكَ مِنْ خَيْرٍ؟

قَالَ: الْخَيْرُ كُلُّهُ عِنْدَ ذَلِكَ يَا مَالِكُ عِنْدَ ذَلِكَ يَقُومُ قَائِمُنَا فَيُقَدِّمُ سَبْعِينَ رَجُلًا يَكْذِبُونَ عَلَى اللَّهِ وَ عَلَى رَسُولِهِ صلى الله عليه وآله فَيَقْتُلُهُمْ ثُمَّ يَجْمَعُهُمُ اللَّهُ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ))(٢).

فانتبه لقوله عليه السلام ((فَيُقَدِّمُ سَبْعِينَ رَجُلًا يَكْذِبُونَ عَلَى اللَّهِ وَ عَلَى رَسُولِهِ صلى الله عليه وآله فَيَقْتُلُهُمْ)) واجمعه مع قولهم عليهم السلام ((لو قام قائمنا بدأ بكذابي الشيعة فقتلهم))(٣) فهؤلاء مختصّون بالكذب على الله ورسوله وليس أي كذب آخر!! فهم ينقلون الفتاوى وهي ليست صادرة من الشرع ومصدريه الوحيدين!

ومن تلكم الروايات ما نقلها المرندي في مجمع النورين:

(١) الإرشاد - محمد بن محمد بن النعمان المفيد -ج٢ ص٣٨٤.

(٢) ص ٢١٤.

(٣) رجال الكشي ص٢٩٩.





((انه قبل قيام القائم تبنى في كربلاء ثمانون الف قبة من الذهب الأحمر إجلالا للحسين بن علي، فإذا خرج القائم من كربلاء وأراد النجف والناس حوله قَتَل بين الكربلاء والنجف ستة عشر الف فقيه، فيقول الذين حوله من المنافقين: انه ليس من ولد فاطمة والا لرحمهم.

فإذا دخل النجف وبات فيه ليلة واحدة فخرج منه من باب النخيلة محاذي قبر هود وصالح، استقبله سبعون الف رجل من أهل الكوفة يريدون قتله، فيقتلهم جميعا فلا ينجى منهم احد))[١]

عن الفضيل بن يسار، قال:

((سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن قائمنا إذا قام استقبل من جَهْل الناس أشد مما استقبله رسول الله صلى الله عليه وآله من جُهّال الجاهلية.

قلت: وكيف ذاك؟

قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله أتى الناس وهم يعبدون الحجارة والصخور والعيدان والخشب المنحوتة، وإن قائمنا إذا قام أتى الناس وكلهم يتأوَّل عليه كتاب الله يحتجّ عليه به، ثم قال: أما والله ليدخلن عليهم عدله جوف بيوتهم كما يدخل الحرّ والقرّ. [٢]

فتجد النَصيّن من نور واحد، يشيران الى أمر واحد، وهو أن (الفقهاء)

(١) مجمع النورين – الشيخ أبو الحسن المرندي – ص ٣٤٤.

(٢) الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني – ص٣٠٧.





سيتأولون على الإمام كتاب الله، ولن يعطونه (حق الأصالة) بعد ما ادّعوا (حق النيابة)! ((كأنهم لم يسمعوا كلام الله حيث يقول ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآَخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (القصص ٨٣).

بلى والله لقد سمعوها ووعوها. ولكنهم حليت الدنيا في أعينهم وراقهم زبرجها))[١]

نعم هي السنن التي لا تتغير! فعلها فقهاء اليهوديّة عندما نابوا عن المعصوم، وفعلها فقهاء النصرانيّة عندما نابوا عن المعصوم، وفعلها فقهاء المسلمين عندما نابوا عن المعصوم! إلّا من رحم الله.

ومن تلكم الروايات التي تتكلم عن تنكّر الفقهاء للإمام المهدي حين ظهوره:

ما روي عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام في حديث طويل:

((... إذا قام القائم سار إلى الكوفة يهدم بها أربعة مساجد...))[٢]

بل إن بعض الروايات تصف من يقاتل الإمام في الكوفة بانهم من اتباع السفياني مع انهم من الشيعة!

إذ روي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يقدم القائم عليه السلام حتى يأتي النجف فيخرج إليه من الكوفة جيش السفياني وأصحابه، والناس معه، وذلك يوم الأربعاء فيدعوهم ويناشدهم حقه و يخبرهم أنه مظلوم مقهور ويقول: من حاجني في

(١) نهج البلاغة - جمع الشريف الرضي - ج١ - ص٣٦.

(٢) روضة الواعظين- الفتال النيسابوري -ص ٢٦٤.





الله فأنا أولى الناس بالله - إلى آخر ما تقدم من هذه - فيقولون: ارجع من حيث شئت لا حاجة لنا فيك، قد خبرناكم واختبرناكم فيتفرقون من غير قتال. فإذا كان يوم الجمعة يعاود فيجئ سهم فيصيب رجلا من المسلمين فيقتله فيقال إن فلانا قد قتل فعند ذلك ينشر راية رسول الله صلى الله عليه وآله فإذا نشرها انحطت عليه ملائكة بدر فإذا زالت الشمس هبَّت الريح له فيحمل عليهم هو وأصحابه فيمنحهم الله أكتافهم ويولون، فيقتلهم حتى يدخلهم أبيات الكوفة، وينادي مناديه ألا لا تتبعوا موليا ولا تجهزوا على جريح ويسير بهم كما سار علي عليه السلام يوم البصرة.(1)

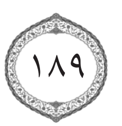
و عن الكابلي، عن علي بن الحسين عليهما السلام قال: يقتل القائم عليه السلام من أهل المدينة حتى ينتهي إلى الأجفر ويصيبهم مجاعة شديدة قال: فيضجون وقد نبتت لهم ثمرة يأكلون منها ويتزودون منها، وهو قوله تعالى:

﴿وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾ (يس٣٣)

ثم يسير حتى ينتهي إلى القادسية وقد اجتمع الناس بالكوفة وبايعوا السفياني.(2)

ولنعلم ان السفياني في روايات الكوفة ليس هو السفياني صاحب الشام الذي وردت في ظهوره الروايات المحتومة التحقق، فالروايات تصرّح بان السفياني لن يبقى في الكوفة غير ثمانية عشر ليلة وبعدها يهزم ويرجع الى الشام(3)، وذلك

(١) بحار الأنوار - محمد باقر المجلسي - ج٥٢ - ص٣٨٨.
(٢) بحار الأنوار - محمد باقر المجلسي - ج٥٢ - ص٣٨٨.
(٣) راجع خطبة البيان .



بعد دخول طلائع جيش الخراساني الى العراق، إذن فمن هذا (السفياني) الذي يخرج ((ومعه أصحابه والناس معه)) (١)

لهذا الأمر لم يجعلوا عليهم السلام أمرهم ونيابتهم (المدَّعاة) بهذه السعة إلى من يستعمل غير النصّ في إيصال الحكم الشرعي، لكونه إن ادخل النصّ وشيء من الرأي معه أو الاستحسان أو الاستصلاح فقد فتح بابا لن ينسد، لا على نفسه، ولا على غيره ،ولن ينسد على من بعده، فكما ورد عنهم عليهم السلام:

((إن للدين حدا كحدود بيتي هذا وأومى بيده إلى جدار فيه))(٢)

فهل يعلم غيرهم حدود هذا الدين كما هم عليهم السلام؟! بل وهل يعرفه غيرهم؟

فلو قال رجل: نعم، يعلمه غيرهم! لكان اشترك معهم في الإمامة، وهذا باطل. ولو قال: لا يعلم، ولكنه مع ذلك يدس انفه في الاستنباط! لكن قد القى نفسه في الهلكة، ولو قال: يعلم بعضا، وبعضا لا! فهذا أجهلهم لكونه يعلم انه لا يعلمه كله وأدخل نفسه فيه!

لذا فالأمر لا يُستصلح الا بهم ، ومنهم، واليهم ، عليهم وعلى جدهم الصلاة والسلام.

ولما كان الدين كاملا وقد تمّت النعمة بولاية علي عليه السلام في قوله تعالى:

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا

(١) بحار الأنوار – محمد باقر المجلسي – ج٥٢ – ص٣٨٨.

(٢) المحاسن – أحمد بن محمد البرقي – ج١ ص٢٧٣.



فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّـهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (سورة المائدة ٣)

ولما كان النبي عليه وآله الصلاة والسلام ترك الدين بعده كما قال ((تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك))[١]

ولما كان عندهم حكم كل شيء حتى ((أرَش الخدْش)) فلا يجوز إذن الرجوع الى الأصول العقليّة من براءة واستصحاب وغيرها عند (فقدان النص)! كما يدّعون! فليس هناك إمام غائب عن دينه في الحقيقة، وليس هناك نصٌّ مفقود في الحقيقة!

بيان ذلك:

إن الإمام غائب عن أنظارنا، شخصاً أو عيناً، ولو التقينا به في الشارع فقد لا نعرفه، ولكنه يبقى حجّة على الناس، وقيّم على الدين، وهو يتصرّف في الأمور على وجه الحقيقة بلا شك،فهو عليه السلام يقول - لو صحت الرسالة - ((إنّا غير مهملين لمراعاتكم ولا ناسين لذكركم ولولا ذلك لنزل بكم اللأواء واصطلمكم الأعداء))[٢]

واللأواء من اللأو: وهو الشدّة[٣]

والاصطلام من الصلم: وهو القطع [٤]

(١) مجازات القرآن - الشريف الرضي - ص٤٤٢.

(٢) التهذيب - محمد بن الحسن الطوسي -ج١ ص٣٨.

(٣) معجم مقاييس اللغة - ابن فارس-ج٥ -ص٢٢٧.

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر - ابن الاثير- ج٣ ص٤٩.





فلولا تصرّف الإمام، وتدخله في التخفيف من أفعال الظالمين والنواصب ومحرّفي الدين، لأصابت شيعته الشدّة، بل ولقطعوا وجودهم من الواقع! فهل هذا الإمام غائب بالمعنى الذي يفهمونه؟!

ومن غرائب القوم أنهم يقسمون اليوم (الولي الفقيه) الى مبسوط اليد وغير مبسوط اليد! ولا أعلم كيف يكون هذا (الولي الفقيه الإمام!) مبسوط اليد في ظل وجود الإمام عجل الله فرجه؟! وهل أن قدرته أعظم من قدرة الإمام – عجل الله فرجه – ليكون الإمام غائب وهو حاضر؟!!

فما هو الطاغوت[1]*؟! إن لم يكن غير هذا!

قال السيد البحراني في البرهان:

عن عبد الله بن أبي يعفور، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أخالط الناس، فيكثر عجبي من أقوام لا يتولَّونكم، ويتولَّون فلانا وفلانا، لهم أمانة وصدق ووفاء، وأقوام يتولونكم، وليس لهم تلك الأمانة، ولا الوفاء، ولا الصدق! قال: فاستوى أبو عبد الله عليه السلام جالسا، فأقبل علي كالغضبان، ثم قال:

لا دين لمن دان الله بولاية إمام جائر ليس من الله، ولا عتب على من دان بولاية إمام عادل من الله.

قلت: لا دين لأولئك، ولا عتب على هؤلاء؟

(١) * الطاغوت: الذين غصبوا آل محمد حقّهم / تفسير كنز الدقائق –محمد بن محمد القمّي المشهدي –ج٢ –ص٤١٣.





قال: « نعم، لا دين لأولئك ولا عتب على هؤلاء - ثم قال -: ألا تسمع لقول الله عز وجل:

﴿اللَّـه وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُماتِ إِلَى النُّورِ﴾ يعني من ظلمات الذنوب إلى نور التوبة والمغفرة، بولايتهم كل إمام عادل من الله. وقال:

﴿والَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِياؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُماتِ﴾

إنما عنى بهذا أنهم كانوا على نور الإسلام، فلما تولوا كل إمام جائر ليس من الله عز وجل، خرجوا بولايتهم إياه من نور الإسلام إلى ظلمات الكفر، فأوجب الله لهم النار مع الكفار، فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون)) (1).

والمسألة عقائديَّة وفقهيَّه وليست فقهيَّة، فالقول بإمامة فقيه ووجوب طاعته بصورة مطلقة - كما هو الأمر الآن على الأقل لأصحاب ولاية الفقيه - هو مساوق للقول بإمامة الإمام المعصوم، بلا فرق! فالنتيجة واحدة: طاعة بلا سؤال!. وهذا لا يجوز مع غير المعصوم.

ولمّا كانت الأحكام الشرعيّة من أعظمها حتى أدقّها موجودة عندهم عليهم السلام، فكيف نقول بحكم عقليّ من إباحة وغيره عندما لا نصل إلى النصّ المفقود لداعٍ أو لآخر،بحجّة استمرار الدين ومعاصرته ومرونته وعدم جموده وأن فيه حكم لكل شيء!!

نعم هو فيه حكم لكل شيء ولكن (حكم هذا الشيء) عند المعصوم، الموجود

(1) تفسير البرهان - السيد هاشم البحراني - ج1 - ص522.



حقيقة، لكنه غير ظاهر حاليا، وهذا النص لم يصلْكم! فكيف استبدلتموه بقاعدة عقليّة استنبطتها عقولكم القاصرة؟!

وهل ينطبق كلام أمير المؤمنين عليه السلام إلّا على هذه الآراء وأشباهها عندما يقول عليه السلام: ترد على أحدهم القضية في حكم من الأحكام فيحكم فيها برأيه ثم ترد تلك القضية بعينها على غيره فيحكم فيها بخلافه ثم يجتمع القضاة بذلك عند الإمام الذي استقضاهم فيصوب آراءهم جميعا وإلههم واحد ونبيهم واحد وكتابهم واحد. أفأمَرَهم الله تعالى بالاختلاف فأطاعوه. أم نهاهم عنه فعصوه. أم أنزل الله دينا ناقصا فاستعان بهم على إتمامه. أم كانوا شركاء له. فلهم أن يقولوا وعليه أن يرضى أم أنزل الله سبحانه دينا تامّا فقصَّر الرسول صلى الله عليه وآله عن تبليغه وأدائه والله سبحانه يقول (ما فرّطنا في الكتاب من شيء) فيه تبيان كل شيء وذكر أن الكتاب يصدِّق بعضه بعضا وأنه لا اختلاف فيه فقال سبحانه (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا.[1]

وهذا كلام لا شبهة فيه، مُحكم، نورٌ من نور، ومن لم يكن له من الله نور فماله من نور!

وقول الإمام الصادق عليه السّلام:

((إن اللّـه تعالى أنزل في القرآن تبيان كل شيء، حتى واللّـه ما ترك شيئا يحتاج

(١) نهج البلاغة – جمع الشريف الرضي – في ذم الاختلاف في الفتيا .

إليه العباد، فلا يستطيع عبد أن يقول: لو كان هذا أنزل في القرآن))[1]

وأيضا قال عليه السلام:

((ما من شيء إلّا وفيه كتاب أو سنة)) [2]

وقال أبو عبد الله عليه السلام: ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل في كتاب الله عز وجل، ولكن لا تبلغه عقول الرجال.[3]

فلو لم تبلغه عقول الرجال فهل يجوز أن يذهب هؤلاء الرجال الى قواعد بديلة تُحلُّ وتحرّم، تجيز وتمنع!

وقد علمنا ان الحكم حكمان، حكم الله وحكم الجاهلية، فمن لم يحكم بحكم الله حكم بحكم الجاهلية، لذا قال تعالى:

﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا للهِّ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ سورة الأنعام (٥٧)

فنسب الحكم الحق اليه سبحانه وتعالى.

وقال تعالى ﴿قلِ اللَّـهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ سورة يونس (٣٥)

فعاتبهم على طريقة تفكيرهم المغلوطة ونسبها الى حُكمِهم وليس الى حُكمه جلّ وعلا.!

---

(١) روضة المتقين – محمد تقي المجلسي –ج١٢ – ص٢٠٠.

(٢) الوافي – الفيض الكاشاني – ج ١ – ص٢٧٤.

(٣) المهذَّب البارع – ابن فهد الحلي – ج ١ – ص١٠.



وحكم المعصوم هو حكم الله ، فلو لم نعلمه فيجب أن نتوقف ولا نجيز أو نمنع بل نقول: نتوقَّف، ونردُّ علمه إلى الله، كما أوصانا القرآن:

﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولا﴾(سورة الإسراء ٣٦)

فما كان من غير طريق العلم كان ظنّاً، والظن لا يجوز العمل به، يقول تعالى:

﴿وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ سورة الأنعام (١١٦)

﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ سورة الإنعام (١٤٨)

﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾سورة يونس (٣٦)

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى﴾ سورة النجم(٢٣)

﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ سورة النجم (٢٨)

ومن غريب كلام الفقهاء أنهم بعدما يقسمون الظن في القرآن الى ظن يقين وظن شك، يدَّعون التفريق بين النوعين بالقرائن ومن ظواهر القرآن والسياق





وغيرها من طرائق العامّة! ولما كان إلقاء الأصول منهمعليهم السلام تركوا لنا أصلا لتمييز ظن اليقين من غيره:

ففي كلام لأمير المؤمنينعليه السلام:

وأما قوله عز وجل للمنافقين: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ الأحزاب(١٠) فهو ظن شك وليس ظن يقين، والظن ظنان ظن شك وظن يقين، فما كان من أمر المعاد من الظن فهو ظن يقين، وما كان من أمر الدنيا فهو ظن شك.))[١]

وبالتالي فكل الآيات التي تذمُّ الظن الذي لا يتعلق بأمور المعاد لا محيص من حملها على باقي النواحي التي منها الظن في التشريع فيكون منهيا عنه، من أي وجه كان، ومن أي رجل كان، ولأي أمر كان. إلّا أن يخرج من ملتّنا، ويدين بغير ديننا!.

(١) التوحيد – الشيخ محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص٢٦٧.



هل يعطي الله سبحانه الأجر على الخطأ في الاجتهاد؟!

لذا فالقاعدة الشائعة عند فقهائنا:

((من اجتهد فاخطأ كان له اجر ومن اجتهد فأصاب كان له أجران))[1]

ليست من مشكاة النبوة، بل من حديث عمرو بن العاص ليغطي على رايه في الدين أما قاعدتهم عليهم السلام فهي ما قالها ابو عبد الله الصادق عليه السلام في جواب احد أصحابه عندما قال له هذا الصحابي ((يرد علينا أشياء ليس نعرفها في كتاب ولا سنة فننظر فيها؟ - فقال (الإمام الصادق): لا، أما إنك إن أصبت لم تؤجر، وإن أخطأت كذبت على الله))[2]

وورد عن محمد بن حكيم، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إنا نتلاقى فيما بيننا فلا يكاد يرد علينا شيء إلا وعندنا فيه شيء وذلك شيء أنعم الله به علينا بكم، وقد يرد علينا الشيء وليس عندنا فيه شيء وعندنا ما يشبهه فنقيس على أحسنه؟ فقال: لا، وما لكم وللقياس، ثم قال: لعن الله أبا فلان، كان يقول: قال علي وقلت، وقالت الصحابة وقلت، ثم قال: كنت تجلس إليه؟ - قلت: لا ولكن هذا قوله، فقال أبو الحسن عليه السلام: إذا جاءكم ما تعلمونِ فقولوا، وإذا جاءكم ما لا تعلمون فها (ووضع يده على فمه) فقلت: ولم ذاك؟ - قال: لأن رسول الله صلى الله عليه وآله

---

(١) يقول الشيخ مغنية ((تسالم فقهاء الإمامية على أن للهَّ في كل واقعة حكما يصيبها من أصاب، ويخطئها من أخطأ، وللمخطئ أجر، وللمصيب أجران)) فقه الإمام جعفر الصادق عليه السلام - ج٦ - ص٦٧.

(٢) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ ص٢١٣.



أتى الناس بما اكتفوا به على عهده وما يحتاجون إليه من بعده إلى يوم القيامة.[1]

و عن محمد بن الطيار قال: قال لي أبو جعفر عليه السلام: تخاصم الناس؟ قلت: نعم، قال: ولا يسألونك عن شيء إلا قلت فيه شيئا؟ - قلت: نعم، قال: فأين باب الردِّ إذا [2]؟!

و عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: قال رجل من أصحابنا لأبي الحسن عليه السلام نقيس على الأثر، نسمع الرواية فنقيس عليها، فأبى ذلك وقال: قد رجع الأمر إذا إليهم فليس معهم لاحد أمر[3].

و عن محمد بن بشر الأسلمي قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام وورقة يسأله فقال له أبو عبد الله عليه السلام: أنتم قوم تحملون الحلال على السنة ونحن قوم نتبع على الأثر.

وعن أبي الربيع الشامي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما أدنى ما يخرج العبد من الإيمان؟ فقال: الرأي يراه مخالفا للحق فيقيم عليه [4]!!

نعم، لو كان الاعتماد على الثقلين فقط في الأحكام فهنا بذل الوسع في الاعتماد على النصوص المعصوميّة وبالآليات التي تركها المعصوم فقد يكون لهذه القاعدة وجه، ولكن اتِّباع العامّة بطرائقهم في الاستنباط وفي ما يظهر من

---

(١) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ ص٢١٣.

(٢) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ ص٢١٣.

(٣) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ ص٢١٣.

(٤) راجع هذه الروايات وغيرها في هذا المعنى في كتاب المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ ص٢١١.



نتائج هذا الاستنباط ثم نتبعهم بتصويب النتيجة بهذا الشكل فهذا ليس من مشكاة المعصوم.

فما يسمّى بـ(الذوق الفقهي)! السائد الآن لا يجعل وزنا لا للردّ للمعصوم ولا للتوقف في حال عدم التوصل لفتوى من نص معيّن، ونادرا ما يجعل مجالا للاحتياط!

وقد ورد عنهم عليهم السلام:

((وإنما الأمور ثلاثة: أمر بينّ رشده فيتبع، وأمر بيّن غيه فيجتنب، وأمر مُشكل يُرد علمه إلى الله وإلى رسوله))(١)

وهذا أمر بتثليث الأحكام، واجب وحرام وتوقّف، وإنما المعمول به عند الفقهاء هو الواجب والحرام والمكروه والمستحب والمباح وترجع هذه الإحكام الخمسة إلى حكمين: إفعل ولا تفعل، أو قل،جائز وغير جائز، وهذا ينافي ما عليه أهل البيت عليهم السلام لكونهم يعلمون يقينا أن بعض الأحكام يجب أن يتوقف فيها المؤمن إذا لم يكن يعلم الحكم بالقطع والجزم ، فعلّموا شيعتهم التوقف وردّ الأمر إلى صاحبه والتورّع عن التقحّم في الشبهات.

لهذا فلا غرابة من أن يرى كل مؤمن بالفوضى العارمة التي تتخبط بها الحوزة نظاما و وأشخاصا، وهذا لا يعني انهم كلهم أناس يريدون الدنيا أو ان همَّهُم تخريب الدين بل ليس لنا لنحكم بذلك، فحمل الإنسان المسلم على خير محمل

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج١ - ص٦٨.





لازم هنا لكنها تصرفات جاءت عن تقليد من الفقهاء، جيلا بعد جيل وفي كل جيل يزاد شيء في الدين، ويترك وينسى شيء آخر ، وبالتالي تكون هناك ذوق فقهي بعيد عن النصوص. يقول أمير المؤمنين((وقد مضت أصول نحن فروعها فما بقاء فرع بعد ذهاب أصله منها ، وما أُحدثت بدعة إلا تُرك بها سنة. فاتّقوا البدع والزموا المهيع. إن عوازم الأمور أفضلها. وإن محدثاتها شراراها))[1]

والمهيع: هو الطريق الواضح.

عوازم الأمور: ما تقادم منها وكانت عليها ناشئة الدين، من قولهم ناقة عوزم كجعفر أي عجوز فيها بقية شباب.

فالمحدثات شرار الأمور! ومنهج التدريس اليوم في الحوزات هي أمور محدثة، جاءت قرنا بعد قرن،استحسانا وتقليدا جيلا بعد جيل!

فكل جديد يُترك به قديم، ولما كان القديم مبدأه من الأئمة وتحت أنظارهم وبنصيحتهم ومبادرتهم ومداراتهم تُرك كثير من هذا القديم ،وجيء لنا بكثير من غيرنا ليزرع في ساحتنا ويكون شيعيا بزعمهم! وهذا لا يكون، فالأمر كمن يجيء بنبتة استوائية تحتاج الشمس والمطر على مدار السنة إلى بلاد قطبية باردة، مثلجة اغلب أيام السنة، وهو يحسب أن الشمس الاستوائية ستنقل مع هذه النبتة التي أصبحت في بلاد قطبية ،فما سيحصل أن النبتة ستموت، ولو أنها عاشت فستكون مريضة وغير مثمرة لكون الأرض غير أرضها والهواء غير

---

(١) نهج البلاغة – جمع الشريف الرضي – ج٢ – ص٢٩.





هوائها! فعن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

((من عمل على غير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح))[1]

وعن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يقول:

((العامل على غير بصيرة كالسائر على غير طريق، لا يزيده سرعة السير إلا بعدا))[2]

يقول أمير المؤمنين عليه السلام عن نفسه وأهل بيته عليهم السلام:

((نحن الشعار والأصحاب والخزنة والأبواب. لا تؤتى البيوت إلا من أبوابها فمن أتاها من غير أبوابها سُمِّي سارقا منها، فيهم كرائم القرآن، وهم كنوز الرحمن. إن نطقوا صدقوا، وإن صمتوا لم يُسبقوا. فليصدق رائد أهله، وليحضر عقله، وليكن من أبناء الآخرة، فإنه منها قدم وإليها ينقلب. فالناظر بالقلب العامل بالبصر يكون مبتدأ عمله أن يعلم أعمله عليه أم له. فإن كان له مضى فيه، وإن كان عليه وقف عنه. فإن العامل بغير علم كالسائر على غير طريق. فلا يزيده بعده عن الطريق إلا بعدا من حاجته. والعامل بالعلم كالسائر على الطريق الواضح، فلينظر ناظر أسائر هو أم راجع. واعلم أن لكل ظاهر باطنا على مثاله، فما طاب ظاهره طاب باطنه. وما خبث ظاهره خبث باطنه. وقد قال الرسول الصادق صلى الله عليه وآله « إن الله يحب العبد، ويبغض عمله، ويحب العمل

---

(١) الوافي – الفيض الكاشاني – ج١ – ص٢٠٠.

(٢) الحديثان في: المحاسن – أحمد بن محمد البرقي – ج١ ص ١٩٨.





ويبغض بدنه « واعلم أن لكل عمل نباتا. وكل نبات لا غنى به عن الماء، والمياه مختلفة. فما طاب سقيه طاب غرسه وحلت ثمرته، وما خبث سقيه خبث غرسه وأمرَّت ثمرته))[1]

فانظروا هل انتم سائرون أم راجعون؟ وهل الرجوع الّا على الأعقاب!

وهل من أخذ منهم عليهم السلام وأشرك معهم غيرهم - كما هو الشائع الآن - يعتبر من شيعتـ(هم)؟ أم من شيعة غيرهم؟!

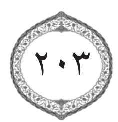
إذ جاء عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام، أنه قال:

يا أبا بصير، نحن شجرة العلم، ونحن أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، وفي دارنا مهبط جبرئيل، ونحن خزان علم الله، ونحن معادن وحي الله، من تبعنا نجا، ومن تخلف عنا هلك، حقا على الله عز وجل [2]!

وعن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال:

شيعتنا المسلِّمون لأمرنا، الآخذون بقولنا، المخالفون لأعدائنا، فمن لم يكن كذلك فليس منا [3].

(١) نهج البلاغة - جمع الشريف الرضي - ج٢ - ص٤٣.
(٢) الإمامة والتبصرة - علي بن بابويه القمي - ص ١٣٣.
(٣) صفات الشيعة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ص٣.





و عن المفضل بن عمر قال: قال الصادق عليه السلام:

كذب من زعم أنه من شيعتنا، وهو متمسك بعروة غيرنا [1].

فإذا كان نبي الله وخاتم الأنبياء وخير مخلوق يقول: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ (الأنعام ٥٠) فكيف بغيره من فقهاء لا يعلم أحدهم بما يحصل خارج داره إلّا من خلال حواشٍ جمعهم الطمع والجشع!

فهو - عليه الصلاة والسلام - متوقف حتى يوحى اليهم فيتبع، فكيف يجوز أن يكون من هو أدنى منه أن يعمل بلا اتباع وبلا نص ويكتب على رسالته العملية ((إن العمل بهذه الرسالة العملية مجزي ومبرئ للذمة إن شاء الله!))؟!

فالنبي صلى الله عليه وآله وعلي بن أبي طالب عليه السلام والزهراء الصدّيقة وبنوها كلهم متّبعون لحكم الله، فحكمهم بالتالي حكم الله، ومن يتمسَّك بهم ويتبعهم ويسلّم اليهم فهو عامل بحكم الله، أما من يتخذ أصولا وقواعد غير مسموعة منهم وفروعا لم تأت عنهم فأي حكم يكون حكمهم؟!

فلو كان في هذا خير لأوصانا به الأئمة عليهم الصلاة والسلام، وكيف والله جلّ وعلا يقول عن جدِّهم خاتم النبيين:

﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ* وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ* وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ* تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ* وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ* ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ* فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ

---

(١) صفات الشيعة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ص٤.





حَاجِزِينَ﴾ سورة الحاقّة ٤٠-٤٧.

فقول الرسول الكريم تنزيل من الله، ولو كان في القول بغير تنزيل جواز لأجازه الله لخير خلقه، بل وأراد جلّ وعلا من النبي عليه وآله الصلاة والسلام إبلاغ ذلك إلى الثقلين بقوله:

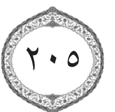
﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ سورة الأنعام (٥٠)

فالمهم اتباعك لمن لديه حجة بلزوم اتباعه ولديك حجة أمام الله باتباعه وهذا لا يكون إلا للمعصوم:

روي عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال الله تبارك وتعالى:

((لأعذبن كل رعية في الإسلام أطاعت إماما جائرا ليس من الله وان كانت الرعية في أعمالها برة تقية، ولأعفون عن كل رعية في الإسلام أطاعت إماما هاديا من الله، وان كانت الرعية في أعمالها ظالمة مسيئة))[1]

(١) الوافي - الفيض الكاشاني - ج١ - ص١٢١.





والإمام الهادي الموصل لرضى الله سبحانه لا يكون إلّا معصوما، يقول تعالى:

﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ سورة يونس (٣٥) لذلك فلا تستغرب أن يكون من على الملة الحنيفية هم الشيعة فقط، وليس كل من تسمى بالشيعة بل الذين يتلقّون منهم فقط ويمشون على طريقتهم فقط:

ففي حديث حبابة الوالبية، يقول عمران بن ميثم: دخلنا على امرأة قد صفرتها العبادة أنا وعباية بن ربعي، فقالت: من الذي معك؟

قلت: هذا ابن أخيك ميثم.

قالت: ابن أخي والله حقا، أما إني سمعت أبا عبد الله الحسين بن علي عليهما السلام يقول: ما أحدٌ على ملة إبراهيم إلا نحن وشيعتنا وسائر الناس منها برآء.[١]

وعن عباد بن زياد قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا عباد، ما على ملة إبراهيم أحد غيركم، وما يقبل الله إلّا منكم، ولا يغفر الذنوب إلّا لكم[٢].

وعن أبي بصير قال حججت مع أبي عبد الله عليه السلام فلمّا كنا في الطواف قلت له جعلت فداك يا بن رسول الله يغفر الله لهذا الخلق فقال يا أبا بصير إن أكثر من ترى قردة وخنازير! قال: قلت له: أرنهم؟

(١) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ ص١٤٧.
(٢) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ ص١٤٧.





قال: فتكلَّم بكلمات ثم امر يده على بصرى فرأيتهم قردة وخنازير فهالني ذلك ثم امر يده على بصري فرأيتهم كما كانوا في المرة الأولى ثم قال: يا أبا محمد أنتم في الجنة تحبرون وبين أطباق النار تطلبون فلا توجدون والله لا يجتمع في النار منكم ثلاثة لا والله ولا اثنان لا والله ولا واحد [1].

وحديث الإمام الباقر عليه السلام:

((الناس كلهم بهائم - ثلاثا - إلا قليل من المؤمنين، والمؤمن غريب - ثلاث مرات -))[2]

والمؤمن غريب لكونه يتبع منهجا غريبا لا تريده الناس فكلهم يريد أن يُدعى رأساً! يريدون أن يكونوا تابعا ومتبوعاً، والمؤمن لا يتبع إلّا المعصوم:

يقول المعصوم عليه السلام: ((بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا فطوبى للغرباء، قيل: يا رسول الله ثم يكون ماذا؟ قال ثم يرجع الحق إلى أهله))[3].

و عن كامل التمار، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: ((قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)) أتدري من هم؟

قلت: أنت أعلم.

قال: قد أفلح المؤمنون المسلِّمون، إن المسلِّمين هم - النجباء، والمؤمن غريب

---

(١) بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفّار ص٢٩٠.

(٢) بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفّار ص٥٤٢.

(٣) بحار الأنوار - محمد باقر المجلسي - ج٢٥ - ص١٣٦.





والمؤمن غريب

ثم قال: طوبى للغرباء[١]!.

وقد روي عن حماد بن عمرو، عن الإمام جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام في حديث طويل في وصية النبي صلى الله عليه وآله يذكر فيها أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال له:

يا علي واعلم أن أعجب الناس إيمانا وأعظمهم يقينا قوم يكونون في آخر الزمان لم يلحقوا النبي، وحُجِب عنهم الحجّة، فآمنوا بسواد على بياض [٢].

والسواد على البياض هو الكتابة على الورق! وفي الحديث إشارة إلى رجوع الحق إلى نصابه عند ثلّة مؤمنة تقوم بأمر نشر حديثهم وحقّهم المغتصب، وذلك في آخر الزمان، والنكتة فيه انه في الزمن الأول وفي وجود الكتب كان أصحاب الأئمة عليهم السلام يكتبون ويحفظون في كتبهم، وحسبك بما جرى على عمر ابن حنظلة من ذهاب كتبه فكان يحدّث من حفظه فسمّيت رواياته بالمقبولات عند بعضهم، أما في آخر الزمان فالمعوّل سيكون عند هؤلاء المؤمنين على الكتب لأن الطريقة القديمة في الحفظ والتحديث غابت لقرون طويلة مع الأسف، فيكون اعتمادهم وإيمانهم بالكتابة الموجودة في الكتب الموثوقة، أي بكتابة على ورق! أي بسواد على بياض!

(١) تفسير البرهان - السيد هاشم البحراني - ج٤ ص ١٢.
(٢) كمال الدين وتمام النعمة - ص٢٨٨.





لذا، فكل هذا الغبش، والتحريف، وخلط المقدّس بالمدنّس، ولّد القول بإمامة الكثير من الفقهاء (فعليّا وليس قوليّا)، فصارت طاعتهم تزاحم طاعة المعصوم، بل هي تسلبه حقّه في الطاعة بحجّة أنّه: غائب! وهم: حضور! وهذا ما حذّر منه الأئمة عليهم السلام قبل وقوعه بقرون طويلة:

قال الشيخ النعماني في غيبته[1]:

عن مالك بن أعين الجهني، قال: سمعت أبا جعفر الباقر عليه السلام يقول:

((كل راية ترفع - أو قال: تخرج - قبل قيام القائم عليه السلام صاحبها طاغوت))[2]!

وعن الفضيل بن يسار، قال: سمعت أبا عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام يقول: من خرج يدعو الناس وفيهم من هو أفضل منه فهو ضال مبتدع، ومن ادعى الإمامة من الله وليس بإمام فهو كافر.[3].

يقول الشيخ النعماني ((فماذا يكون الآن - ليت شعري - حال من ادعى إمامة إمام ليس من الله ولا منصوصا عليه، ولا هو من أهل الإمامة، ولا هو موضع لها بعد قولهم عليهم السلام: ثلاثة لا ينظر الله إليهم وهم: من ادعى أنه إمام وليس بإمام، ومن جحد إمامة إمام حق، ومن زعم أن لهما في الإسلام نصيبا. وبعد إيجابهم على مدعي هذه المنزلة والمرتبة وعلى من يدعيها له، الكفر والشرك، نعوذ

---

(١) الغيبة - محمد بن إبراهيم النعماني - ص ١١٥.

(٢) لكون صاحب الراية سيحكم بدل المعصوم بعنوان النيابة وغيره!! وستكون له صلاحيات الإمام. عجل الله فرجه الشريف بينما يريد أهل البيت أن نبقى منتظرين للإمام الغائب.

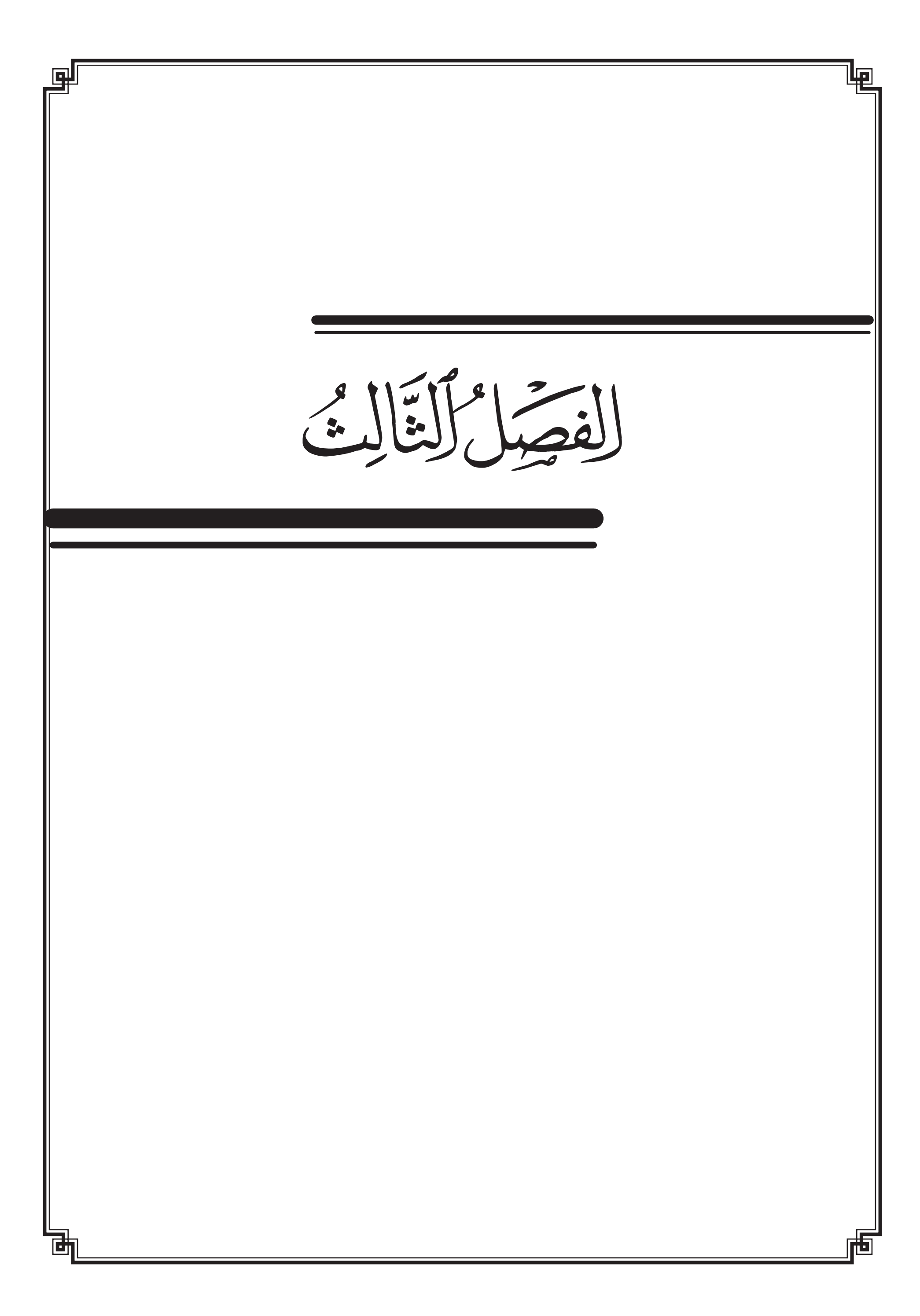
(٣) وسائل الشيعة - الحر العاملي - ج٢٨ - ص٣٥٠.



بالله منهما ومن العمى، ولكن الناس إنما أُتوا من قلة الرواية والدراية عن أهل البيت المطهَّرين الهادين، نسأل الله عز وجل الزيادة من فضله، وألا يقطع عنا مواد إحسانه وعلمه، ونقول كما أدب الله عز وجل نبيه في كتابه: ربنا زدنا علما، واجعل ما مننت به علينا مستقرا ثابتا، ولا تجعله مستودعا مستعارا، برحمتك وطولك.))(١)

فكيف حال من تسمّى بـ(الإمام) اليوم وقال بأن (ولايته) لها حق كحق المعصوم عليه السلام! بل وكيف حال من تسمّوا بـ(الآيات العظام) والإمام عليه السلام يزور الإمام عليه السلام بقوله ((السلام عليك أيها الآية العظمى))!

(١) الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني – ص١١٦.



الفَصلُ الثَّالِثُ

ملامح طريقة الفقهاء البديلة لطريقتهم عليهم السلام:

المدرسة الأصوليّة وعلم الأصول:

يُعرَّف علم الأصول بأنه ((العلم بالعناصر المشتركة في عملية استنباط الحكم الشرعي))[1]

وهذه العناصر هي قواعد عامة توضع كقوالب تُصبُّ فيها الأدلة الشرعية النقليّة وغيرها لتخرج الفتاوى موافقة لتلك القوالب والقواعد العامة، ولما كان المناخ في المدرسة العلويّة هو أن الإمام هو من له حق الإلقاء وعلى الناس التلّقي فقط لم يذكر الأئمة عليهم السلام هذا (العلم) بقليل أو كثير مع أنه كان يترعرع بجوارهم في العراق والمدينة، والقائمون عليه يترددون على الأئمة ويحاورون أصحابهم وأمرُ هؤلاء القوّام بأصول الفقه أشهر من أن ينكر، ولكن، ولوضوح الرؤية عند أصحابهم عليهم السلام بأن هذا العلم لا يناسب طريقة أهل البيت عليهم السلام فقد سألوا عن القياس والنظر والرأي وللأئمة عليهم السلام اقوال واضحة في القياس والنظر والرأي وردّ القول والاستنباط ، لكون الفقه عند الشيعة ضروري الأحكام مشهور، مكتوب، مُتلقّى، وآليات حل الاختلاف بين المختلف من الروايات[2]* تولىّ إلقاءها الأئمة عليهم السلام، وإن كان ولا بد فنقول أنها هي

---

(١) المعالم الجديدة للأصول - محمد باقر الصدر - ص٨.

(٢) * وهذه الروايات المختلفة تولىّ الإمام بنفسه إلقاءها لشيعته لمصالح خاصّة يعلمها.



الأصول في الحقيقة وقد ورد عنهم قولهم عليهم السلام:

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إنما علينا أن نلقي إليكم الأصول وعليكم التفريع.

وروي نقلا من كتاب أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن الرضا عليه السلام قال: علينا إلقاء الأصول وعليكم التفريع.

يقول الشيخ الحر العاملي بعد إيراده هذين الخبرين: هذان الحديثان تضمَّنا جواز التفريع على الأصول المسموعة منهم وهي القواعد الكلية المأخوذة عنهم، لا على غيرها، فلا دلالة له على أكثر من العمل بالنصِّ العام ولا خلاف فيه بين العقلاء كما مرَّ في أول الكتاب[1].

وهذا الأمر واضح لا خلاف فيه، ولكن أن يُجعل هذا الأمر أساسا لاستنباط قواعد عامّة تصلح -بزعمهم - للبناء الفقهي على مدى العصور بحيث لو دققت النظر فلا يوجد باب من الفقه لا يدّعون مزاحمة الأئمة عليهم السلام في (استنباط) أحكام فيه بواسطة هذه العناصر المشتركة المخترعة فهذا أمر خطير! وهم بهذا يسيرون وراء العامّة الذين اخترعوا هذا الفن من العلوم لحاجتهم اليها، لذلك تراهم في التيه منذ سقيفة بني ساعدة ولن يخرجوا منه إلى ظهور القائم عجل الله فرجه الشريف، لذا فهذا الفن المخترع مرّ - كغيره من اختراعات البشر - بأدوار عديدة وكل يضيف من عنده ويمنع من عنده ويُنكر على غيره تارة، ويوافق تارة! وكلّهم يعلم انه ليس له أصل إلى معصوم، لذا فأصحاب هذا (العلم) هم

(١) الفصول المهمة في أصول الأئمة - الحر العاملي - ج١ - ص٥٥٣.





أوّل ما غيّروا طريقة أهل البيت عليهم السلام في التثليث من الأحكام لتحديد الموقف العلمي العملي من الحاجات الفقهية المستحدثة وغيرها، فقوله عليه السلام ((وإنما الأمور ثلاثة: أمر بين رشده فيتبع، وأمر بين غيه فيجتنب، وأمر مشكل يرد علمه إلى الله وإلى رسوله، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: حلال بيّن، وحرام بيّن، وشبهات بين ذلك، فمن ترك الشبهات نجا من المحرمات ومن أخذ بالشبهات ارتكب المحرمات وهلك من حيث لا يعلم))[1] ظاهر وبينّ في الموقف التثليثي من الأمور، بينما لا يوجد هذا الشيء عند الأصوليين فهم يقولون ((....لأن كل إنسان يعرف أن الموقف العملي الذي تفرضه عليه تبعيته للشريعة في الواجبات هو (أن يفعل) وفي المحرمات هو (أن يترك) وفي المباحات هو(أنه بالخيار إن شاء فعل وان شاء ترك).))[2]

فلا مجال عند الأصوليين للتوقّف المأمور به!

ومع تغيير هذا الأمر قعّدوا القواعد المخترعة لتحديد الموقف العلمي من الدليل القرآني والحديثي والإجماع والعقل - كما قالوا! - من خلال (علم الأصـول) وقواعده العامة ، فأوجدوا عناصر مشتركة مثل حجيّة الشهرة والسيرة وحجية الإجماع وما شابه، يخترعها الفقيه الأصولي ثم يعمل بها، وقد يهدمها في حياته ويذهب الى غيرها، وقد يهدمها بعضهم بعد وفاته!

يقول الشيخ البحراني في مبحث المشتق وهو من أطول مباحث اصول الفقه

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج١ - ص٦٨.
(٢) المعالم الجديدة للأصول - محمد باقر الصدر - ص ٥.



واقلّها فائدة عندهم!:

((وبالجملة فالأظهر عندي ان بناء الاحكام الشرعية على مثل هذه القواعد الغير المنضبطة والاصول الغير المرتبطة مما لم يقم عليه دليل شرعي، وقد عرفت تعدد اقوالهم واختلاف آرائهم في اصل القاعدة لاختلاف افرادها وجزئياتها التي يُراد اندراجها تحتها الى ما يبلغ ثمانية اقوال، ولو كان لذلك اصل في الشريعة مع كثرة ما يتفرَّع عليه من الاحكام لظهر له دليل عنهم عليهم السلام، فالمرجع حينئذ الى اخبارهم صلوات الله عليهم في كل جزئي جزئي مما اندرج تحت هذه القاعدة فإن وجد عليه دليل من كلامهم والا وجب الوقوف فيه على جادة الاحتياط عندنا....)) (١)

وهو الصحيح الواجب الاتباع!.

ولمّا كانت هذه القواعد التي اخترعوها ووضعوها بدل قواعد المعصوم تؤدّي – حتى ولو بعد حين – الى استبدال مصدر التشريع من الإمام المعصوم الى الفقهاء (وهي الإمامة التي زحزحوها و نقلوها عن موضعها الوحيد الى مواضعهم العديدة) كان كل من يريد أن يثبت علوّ كعبه يذهب الى نقد مؤسس المدرسة الأصوليّة في زمانه ليهدم شيئا من آرائه لينال الحظوة عند من يراه أهلا للفتوى! لذا ترى ان المدرسة العامّة الأصوليّة الرائجة منذ عصر الشيخ مرتضى الأنصاري تُسمى بمدرسة الشيخ الأعظم نسبة للشيخ الانصاري نفسه، فكل

---

(١) الدُّرر النجفية من الملتقطات اليوسفية – يوسف البحراني – ص١٤٦.





من أراد ان يثبت له موضع قدم بين الأصوليين يذهب ليهدم بعض بناء الشيخ (الأعظم) بحجة التجديد والآراء العصرية ومواكبة العقل الفقهي والذوق الفقهي!

يقول بعضهم ناقدا الشيخ مرتضى الأنصاري ((...مع أنّه مؤسّس صناعة الأصول الموجودة الآن بأيدينا فقد يقول مثلا: لعل هذا الحديث دلالته منجبرة بعمل الأصحاب. وقد يقال: إنّ إطلاق دليل القرعة إنّما نعمل به في مورد عمل به الأصحاب، ونحو ذلك مما يوجد في كلماتهم. وهذه المباني كانت تدفع عنهم محذور الوقوع في مخالفة تلك الحالة النفسيّة.

ولكن المتأخرين من الأصحاب (قدّس سرّهم) شرعوا بالتدريج في هدم هذه المباني، فكان هدم بعض تلك المباني من قبل الشيخ الأعظم مثلا، سلّما لوصول المتأخرين عنه إلى آخر ما يقتضيه هذا المسلك من هدم تمام تلك المباني، إذ كلّها كانت هواء في شبك وكان التفطّن إلى بطلان بعضها مستدعيا للتفطّن بالتدريج إلى بطلان ما يشابهه. وكأنّ السيّد الأستاذ من أوائل من بنى على عدم انجبار الخبر ووهنه بالعمل والإعراض.

وقد كانوا في أوائل أيام الشروع في إبطال هذه المباني يبطلون هذه المباني في الأصول ويتمسّكون بها في الفروع، ولذا كان يُشكل عليهم بأنّ الإجماع المنقول أصبح في الأصول غير حجّة وفي الفقه حجّة، وترى الشيخ الأعظم (رحمه الله) يجعل لمثل ذلك أثرا مهمّا في الفقه والإفتاء مع إبطاله إياه في



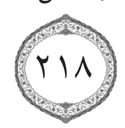
الأصول.................فكأنّ واقع الدليل لم يبطل ولا زال باقيا في النّفس، وإن بطلت الأدلَّة الصوريّة التي كانت في الحقيقة وليدة لواقع الدليل ولتلك الحالة النفسيّة.

إلى أن انتهى الأمر بالتدريج إلى جعل ما في الأصول الجديد من إبطال هذه المباني مؤثرا على الفقه، فترى السيد الأستاذ يبني فتاواه في الفقه على ما يقتضيه إنكار الجبر والوهن بالعمل والإعراض ونحو ذلك. ولأجل هذه التطورات بدأت تلك الحالة النفسيّة تظهر في مظهر آخر وهو حجّيّة السيرة. ولذي ترى الاستدلال بالسيرة في ألسنة المتأخرين عن الشيخ الأعظم (قدّس سرّه) كثيرا، وفي لسان الشيخ الأعظم (رحمه الله) قليلا فضلا عما قبل الشيخ الأعظم (قدّس سرّه). هذا معنى ما قلناه من أنّ الحاجة إلى بحث السيرة اشتدّت بعد أن بطلت عدّة مدارك للفقه من قبيل الشهرة، والجبر والوهن بالعمل والإعراض، والإجماع المنقول. أمّا الإجماع المحصّل واتفاق الكلّ من دعوى القطع به ليست بأهون من دعوى القطع بالحكم ابتداء.)) [1]

وهذا النص خطير جداً! وفيه أمران:

الأوّل: يلمس القاريء منه سهولة تأسيس مبادئ قالوا عنها أنها (منطق الفقه)[2] ولا يمكن تجاوزها لفهم الأدلة الشرعيّة، ومن ثم سهولة هدمها!! سواء من الذي قام بتأسيسها وتدريسها وتسويد الصحف بها وصرف أموال

(١) مباحث الأصول -كاظم الحائري - ج٢ - ص٩٧.
(٢) المعالم الجديدة للأصول - محمد باقر الصدر - ص١٣.





الحقوق الشرعيّة في طباعتها وجلب الطلبة بطريق وأخرى لسماعها وتبنّيها! أو أن يكون الهدم من طلبته الذين سهروا الأعوام في استيعابها وبذل الجهد والوقت والمال في تحصيلها وشراء كتبها!.

الثاني: انهم بعد هدمها في الأصول لا زالوا يستعملونها في الفقه بشكل عفوي لا إرادي! وحسبك (الشيخ الأعظم) المذكور، فهو أبطل وهدم بعض القواعد التي أسسها في درسه الأصولي، ولكنهم وجدوا لها أثرا واضحا في فتاويه وذلك بعد هدمها وتخليه عنها! فكيف بمن كان دونه في (العظمة)! ولا أدري بعد ذلك كيف تكون فتاواه التي خرجت من رحم القواعد الأصوليّة التي هدمها بنفسه ((تبريء الذمّة)) في كتبه الفقهية! مع أنه تركها وعمل بغيرها نظريّا!

وهذا اعتراف بان العملية كلها بشريّة صرفة لا علاقة لها بمعصوم، بل أنها وهذه الحال آراء شخصية تتبع الذوق والمزاج والمستوى العقلي الذي لا يعلم نفس العاقل متى يتدرج فتتدرج معه هذه القواعد، ومتى يهدمها ومتى يبقي عليها!! فهل هذا حال (علم) تتوقف عليه الأحكام الشرعية، ويقوم عليه دين الله تعالى؟!

مع الالتفات الى ان كل هذا الاهتمام بعلم الأصول والإفراط في تشييده يكاد يكون بلا معنى عند بعض فقهاء الحوزة والذين يركزون على الجانب الفقهي حتى لقد نُسب لبعض الفقهاء قولهم ((علم الأصول تصفيط حجي))[1]!!

---

(١) الكلمة منسوبة للشيخ محمد اليعقوبي نسبها له الشيخ أسعد الناصري / مقالة: شقشقة .



لذا فلا تستغرب ما قاله الشيخ يوسف البحراني في كتابه (الحدائق النضرة) من النقد اللاذع في كل مناسبة يتطرّق بها الى هذا (العلم) إذ يقول مثلا:

((إنه لا ريب أن هذا العلم واختراع التصنيف فيه والتدوين لأصوله وقواعده، إنما وقع أولا من العامَّة، فإن من جملة من صنف فيه الشافعي، وهو في عصر الأئمة عليهم السلام مع أنه لم يرد عنهم عليهم السلام ما يشير إليه، فضلا عن أن يدل عليه، ولو كان حقا كما يدعونه، بل هو الأصل في الأحكام الشرعية كما يزعمونه، لما غفل عنه الأئمة عليهم السلام، مع حرصهم على هداية شيعتهم، إلى كل نقير وقطمير، كما لا يخفى على من تتبع أخبارهم، إذ ما من حالة من حالات الإنسان، في مأكله ومشربه وملبسه ونومه ويقظته ونكاحه ونحو ذلك من أحواله، إلا وقد خرجت فيه السنن عنهم عليهم السلام حتى الخلاء، ولو أراد إنسان أن يجمع ما ورد في باب الخلاء لكان كتابا على حدة، فكيف يغفلون عن هذا العلم الذي هو بزعمهم مشتمل على القواعد الكلية والأصول الجلية، والأحكام الشرعية، وكذلك أصحابهم في زمانهم عليهم السلام، مع رؤيتهم العامة عاكفين على تلك القواعد والأصول، يعملون به إلى أن انتهت النوبة بعد الغيبة إلى الشيخ - رحمه الله - فصنف فيه استحسانا لما رآه في كتبهم، وخالفهم فيما لا يوافقون أصول مذهبنا وقواعده، ثم جرى على ذلك من بعده من أصحابنا، كما هي قاعدتهم غالبا من متابعته في فتاويه وأحكامه وتصانيفه. وبالجملة فإن الأمر فيما ذكرنا أظهر من أن يخفى عند الخبير المنصف.



فكتبهم فيه لا تخرج عن كتب أهل الضلال، أن عمَّمنا الحكم في المقام، إلا أنك قد عرفت أن أصل البناء كان على غير أساس، فصار معرضا لحصول الشك والشبهة والالتباس.))[1]

فصاحب الحدائق (رحمه الله) لمّا لم يكن ثابتا عنده عنوان (كتب الضلال) أصلاً لم يحكم بكون هذه الكتب هي كتب ضلال، وإلّا لطبق على كتب (أصول الفقه) عنوان (كتب الضلال) [2]!

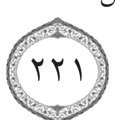
وغريب منهم أن يجعلوا هـذا التغيير المستمر والبناء والهـدم [3]* من حسنات هذا السير الى المجهول! فتراهم يقولون وهم في معرض المديح لأحد الأصوليين((..... بحثه البديع في حجية القطع الذي أثبت فيه أن رأس الخيط

---

(١) الحدائق الناضرة في فقه العترة الطاهرة- يوسف البحراني - ج١٨ - ص١٤٥.

(٢) لمّا كان الشيخ يوسف البحراني (رحمه الله) يتوقف في كل مصطلح على تسميتهم عليهم السلام ووصاياهم صرّح بان مبحث (حرمة حفظ كتب الضَلال) الذي يقول به الأصوليّون لا وجود له في أصولهم المسموعة عليهم السلام، ومن أتى به من الفقهاء لا دليل له به، ثم توصّل الى أنّ هذا العنوان (أي: كتب الضلال) لو كان واصلا عنهم عليهم السلام فهو يشمل أيضا (كتب أصول الفقه) لكونها تُضلّ الناس ولا تهديهم!

(٣) * غريب اعترافهم بأن منهج الشيعة الأصيل لا يعمل بأي نوع من القياس لكنهم في قبال ذلك يخترعون - أو بالأحرى يتبعون العامّة- أصولا وأقيسة منهيٌّ عنها: قال نوفل بن عبد الأمير الحمامي)) وقد نسب المحقق الكركي إلى المتقدمين، رد العمل بالقياس مطلقا، وإلى المتأخرين التفصيل بين ما كان منصوص العلة، فيعمل به، ومستنبط العلة فيُرد، ووضع ضابطة للتمييز بين النوعين، فقال: في رسالة طريق الاستنباط: منها تعدية الحكم من المنطوق إلى المسكوت -الذي هو القياس- وقد وقع فيه الخلاف، فمتقدموا أصحابنا لا يعملون بشيء منه، والمتأخرون عملوا بما نص على علة حكم الأصل، إما بنصٍّ، أو إيماء على ما تقرر في علم الأصول)) ص٩٤ .بحوث ودراسات إسلامية -سلسلة فصلية تعنى بنشر بحوث ودراسات طلبة الحوزة العلمية-: السنة الخامسة، العدد ١٥-١٦، ربيع الثاني ١٤٣٥، شباط ٢٠١٤، منهج المحقق الكركي في استنباط الأحكام، ص٥٢-٥٣.





في البحث إنما هو مولوية المولى وحدودها، وانحدر من هذا المبدأ إلى الآثار التي تترتب على ذلك، وانتهى إلى إبطال ما بنى عليه المحقّقون جيلا بعد جيل من قاعدة قبح العقاب بلا بيان، وآمن بمنجِّزية الاحتمال، وأن البراءة التي نؤمن بها هي البراءة الشرعية أما البراءة العقلية فلا.

ومن هذا القبيل إبطاله لحكومة الأصول بعضها على بعض حينما تكون متوافقة في النتيجة، كحكومة استصحاب الطهارة على قاعدة الطهارة، أو الأصل السّببي على الأصل المسبّبي الموافق له، وكذلك إبطاله لحكومة الأمارة على الأصل لدى توافقها في النتيجة.

ومنه – أيضا – إبطاله لما اشتهر من جريان أصالة الطهارة في ملاقي بعض أطراف الشبهة المحصورة........))[١]

انظر الى هذا البناء الذي بُني على غير أساس، بل جُلّه غبش والتباس! كيف يكون نقضه بسهولة من أي أصولي ينقد من قبله!

فكان إبطال مقولات الأصوليين جيلا بعد جيل من فضائل هذا الأصولي!! وبعد أن يقوم تلامذة هذا الأصولي – الهادم! – بإبطال بعض مباني استاذهم الأصولية بعد وفاته سيكون من مفاخرهم! وسيذكرونه في كتبهم!!

بل دقّق في قول هذا (المادح!): ((وانتهى إلى إبطال ما بنى عليه المحقّقون جيلا بعد جيل من قاعدة قبح العقاب بلا بيان))!!

---

(١) مباحث الأصول- كاظم الحائري – ج١ – ص٦٠.





وقوله ((ومن هذا القبيل إبطاله لحكومة الأصول بعضها على بعض حينما تكون متوافقة في النتيجة، كحكومة استصحاب الطهارة على قاعدة الطهارة، أو الأصل السّببي على الأصل المسبّبي الموافق له، وكذلك إبطاله لحكومة الأمارة على الأصل لدى توافقها في النتيجة))

فكل هذه القواعد التي كان (المحقّقون) قد بنوها لقرون! جاء (محقّق) واحد فهدمها! وسيجيئ غيره من (المحققين) ليهدم ما جاء به هذا المحقق النحرير!!

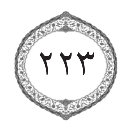
يقول تعالى:

﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ (النحل ٥٦)

فانظر كيف يفخرون بمخالفة بعضهم وهدم مبادئ بعضهم، يقول أحد الأصوليين:

((فعلم الأصول يُمنى نتيجة لعامل الزمن وازدياد البعد عن عصر النصوص بألوان من المشاكل، فينمو بدراستها والتفكير في وضع الحلول المناسبة لها.

ومثال ذلك أن الفكر العلمي ما دخل العصر الثاني حتى وجد نفسه قد ابتعد عن عصر النصوص بمسافة تجعل أكثر الأخبار والروايات التي لديه غير قطعية الصدور، ولا يتيسَّر الاطلاع المباشر على صحتها كما كان ميسورا في كثير من الأحيان لفقهاء العصر الأول، فبرزت أهمية الخبر الظني ومشاكل حجِّيته، وفرضت هذه الأهمية واتِّساع الحاجة إلى الأخبار الظنية على الفكر العلمي أن





يتوسع في بحث تلك المشاكل ويعوض عن قطعية الروايات بالفحص عن دليل شرع يدل على حجيتها وإن كانت ظنية، وكان الشيخ الطوسي رائد العصر الثاني هو أول من توسع في بحث حجية الخبر الظني وإثباتها. ولما دخل العلم في العصر الثالث أدى اتساع الفاصل ألزمني إلى الشك حتى في مدارك حجية الخبر ودليلها الذي استند إليه الشيخ في مستهل العصر الثاني، فإن الشيخ استدل على حجية الخبر الظني بعمل أصحاب الأئمة به، ومن الواضح أنا كلما ابتعدنا عن عصر أصحاب الأئمة ومدارسهم يصبح الموقف أكثر غموضا والاطلاع على أحوالهم أكثر صعوبة. وهكذا بدأ الأصوليون في مستهل العصر الثالث يتساءلون هل يمكننا أن نظفر بدليل شرعي على حجية الخبر الظني أو لا؟ وعلى هذا الأساس وجد في مستهل العصر الثالث اتجاه جديد يدعي انسداد باب العلم، لان الأخبار ليست قطعية وانسداد باب الحجة لأنه لا دليل شرعي على حجية الأخبار الظنية، ويدعو إلى إقامة علم الأصول على أساس الاعتراف بهذا الانسداد، كما يدعو إلى جعل الظن بالحكم الشرعي - أي ظن - أساسا للعمل، دون فرق بين الظن الحاصل من الخبر وغيره ما دمنا لا نملك دليلا شرعيا خاصا على حجية الخبر يميزه عن سائر الظنون.

وقد أخذ بهذا الاتجاه عدد كبير من رواد العصر الثالث ورجالات المدرسة التي افتتحت هذه العصر كالأستاذ البهبهاني وتلميذه المحقق القمي وتلميذه صاحب الرياض وغيرهما، وبقي هذا الاتجاه قيد الدرس والبحث العلمي حتى يومنا هذا.



وبالرغم من أن لهذا الاتجاه الانسدادي بوادره في أواخر العصر الثاني فقد صرَّح المحقق الشيخ محمد باقر بن صاحب الحاشية على المعالم بأن الالتزام بهذا الاتجاه لم يعرف عن أحد قبل الأستاذ الوحيد البهبهاني وتلامذته، كما أكد أبوه المحقق الشيخ محمد تقي في حاشيته على المعالم أن الأسئلة التي يطرحها هذه الاتجاه حديثة ولم تدخل في الفكر العلمي قبل عصره.

وهكذا نتبين كيف تظهر بين فترة وفترة اتجاهات جديدة، وتتضخم أهميتها العلمية بحكم المشاكل التي يفرضها عامل الزمن.)) (1)

(١) المعالم الجديدة للأصول - محمد باقر الصدر - ص٩٤.





المنهج الأصولي... ابتكار المشاكل والحيرة بها!

فانتبه الى أنهم يبتكرون مشكلة من لا شيء ثم تبدأ (الحلول) من الفقهاء بالتقاطر بناءً وهدماً، لأجيال عديدة من الفقهاء وتضيع الجهود والاعمار والاموال، ثم يظهر محقق من جديد فيهدم ما جاء به من قبله ويخترع مشكلة جديدة وتبدأ العملية من جديد بلا انتهاء!

البراءة العقلية، بين الإجماع والهدم!

وحسبك من العجائب ما أسموه قاعدة (البراءة العقلية) وهي قاعدة اوشكت ان تكون إجماعيّة.. لولا!

لولا أن أصوليا (كبيرا) هدمها! فقام طلبته بعده بتشييد ما قاله وبدا عصر جديد (كالعادة!) يقول أحد الأصوليين وهو يمدح أستاذه:

((البراءة العقلية: وقد كادت أن تكون إجماعية في العصر الثالث من عصور العلم أي منذ زمن الوحيد البهبهاني (قده) وقد اكتسب هذا الأصل صيغة فنية تحت قاعدة عقلية سُمِّيت بـ(قبح العقاب بلا بيان)، وبحسب الحقيقة قد شكَّلت هذه القاعدة أحد الأسس الرئيسية للتفكير الأصولي المعاصر وطرازه ولهذا استحكمت القاعدة استحكاما شديدا....وقد أوضحنا مفصّلا في بحوث القطع انّ هناك خطأ أساسيا في هذا الطراز من التفكير........ ومن هنا نحن لا نرى جريان البراءة العقلية.)) (١)

(١) بحوث في علم الأصول - محمود الشاهرودي - ج٥ - ص٢٤.





فانتبه لقوله عن البراءة العقليّة((وقد كادت أن تكون إجماعية... ولهذا استحكمت القاعدة استحكاما شديدا.... ومن هنا نحن لا نرى جريان البراءة العقلية)) فأي شيء يبقى من هذا (العلم) المدَّعى إذا كانت أحدى قواعده التي كاد يكون عليها الإجماع لوضوحها عندهم واستحكمت استحكاما شديدا ثم جاء أحد الأصوليين فهدمها من الأساس! ثم وما أدراك انه لن يجيء بعده من يعيد تشييدها على وضعها الأوّل؟!

يقول تعالى في هذه وأشباهها:

﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ سورة النساء (٨٢)

فما يسمّى بعلم الأصول في الحقيقة مجموعة أفكار ينسقها بعضهم فيخالف فيها بعض أساتذته أو يوافقهم أو يعدِّل على أفكارهم، لأجل أن يقولوا عنه إنه (فقيه أصولي)! ويبالغون في انتسابهم الى هذه الفرقة حتى قيل أن فقيها في (قم) أتمَّ دورته الأصولية في ستة عشر عاما! ثم قال لهم - بالمعنى - ((من حضر هذه الدورة لا يستغني عن الدورة الأخرى التي تعقبها فإن هناك مطالب أخرى ستطرح))!!

وبينما تطبع دورة أصولية قد تصل الى أربعين مجلدا -كما قال أحد طلّبته عنها! -يُترك أيتام آل محمد في الجوع والحرمان وكل ذنبهم أن الفقيه صرف المال ليثبت انه فقيه أصولي وبالتالي له الحق في التصدي للمرجعيّة ، لكون

مرجعيته هي نيابة الإمام المعصوم، وحتى تصل الطائفة الى بر الأمان يجب ان يصل لسدّة المرجعية! وحتى يصل يجب ان تسخّر الأموال والجهود لذلك ويترك الفقراء وجهلة الناس وجهلة الطلبة في وادٍ والثقلين في وادٍ آخر حتى يُثبت الأصولي نظرياته الأصولية ويثبّت نفسه في المرجعيّة، ولكنه وبمجرّد ان يتصدّى للمرجعيّة بعد كل هذا العمر وتطيعه الحوزات العلميّة يكون قد بلغ من العمر عتيّا وعندها يهتف به هاتف الحق فتبقى الاخماس والسلطة الدينية نهباً لكل طامع من حواشي وطلبة وأولاد وأصهار! ولا ينبئك مثلُ خبير!.

وكما هو حال كل فكرة ينتجها البشر فهي تحبو في البداية ولا يلتفت إليها أحد، ثم تمر بدور التفات الناس إليها، ثم تمر بدور النمو والترعرع إلى أن يحين قطافها! ومع أنهم قالوا عنه أنه علم عظيم ولا غنى عنه للاستنباط إلّا أن طريقة نموّه وتوسّعه تكشف عن أنه أفكار بشريّة ، يمر عليها ما يمر على غيرها من نموٍّ وضمور، وتوسّع وتقلّص، وذلك بحسب الرجل المتبني للفكرة.



الأدوار التاريخية لأصول الفقه:

لذا فإنك تجد انهم قالوا: ((يعتقد.... قدّس سرّه أنّ علم الأصول الذي نشأ وترعرع وبلغ رشده على يد علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام قد مرّ بعصور ثلاثة:

(الأوّل: العصر التمهيدي، وهو عصر وضع البذور الأساسيّة لعلم الأصول، ويبدأ هذا العصر بابن أبي عقيل وابن الجنيد وينتهي بظهور الشيخ الطوسي.

الثاني: عصر العلم، وهو العصر الذي اختمرت فيه تلك البذور وأثمرت وتحدّدت معالم الفكر الأصولي، وانعكست على مجالات البحث الفقهي في نطاق واسع. ورائد هذا العصر هو الشيخ الطوسي، ومن رجالاته الكبار: ابن إدريس، والمحقّق الحلّي، والعلاّمة، والشهيد الأوّل، وغيرهم من النوابغ.

الثالث: عصر الكمال العلمي، وهو العصر الذي افتتحته في تاريخ العلم المدرسة الجديدة التي ظهرت في أواخر القرن الثاني عشر على يد الأستاذ الوحيد البهبهاني، وبدأت تبني للعلم عصره الثالث بما قدّمت من جهود متظافرة في الميدانين الأصولي والفقهي.

وقد تمثّلت تلك الجهود في أفكار وبحوث رائد المدرسة الأستاذ الوحيد وأقطاب مدرسته الذين واصلوا عمله الرائد حوالي نصف قرن، حتّى استكمل العصر الثالث خصائصه العامّة ووصل إلى القمّة. ففي هذه المدّة تعاقبت أجيال ثلاثة من نوابغ هذه المدرسة:

يتمثّل الجيل الأوّل في المحقّقين الكبار من تلامذة الأستاذ الوحيد، كالسيّد





مهدي بحر العلوم (المتوفّى سنة ١٢١٢ هـ) والشيخ جعفر كاشف الغطاء (المتوفّى سنة ١٢٢٧ هـ) والميرزا أبي هاشم القمّي (المتوفّى ١٢٣١هـ) والسيّد علي الطباطبائي (المتوفّى سنة ١٢٣١ هـ) والشيخ أسد الله التستري (المتوفّى سنة ١٢٣٤ هـ).

ويتمثّل الجيل الثاني في النوابغ الذين تخرّجوا على بعض هؤلاء كالشيخ محمّد تقي بن عبد الرحيم (المتوفّى سنة ١٢٤٨ هـ) وشريف العلماء محمّد شريف بن حسن بن عليّ (المتوفّى سنة ١٢٤٥ هـ) والسيّد محسن الأعرجي (المتوفّى سنة ١٢٢٧ هـ) والمولى أحمد النراقي (المتوفّى سنة ١٢٤٥ هـ) والشيخ محمّد حسن النجفي (المتوفّى سنة ١٢٦٦ هـ) وغيرهم.

وأمّا الجيل الثالث فعلى رأسه تلميذ شريف العلماء المحقّق الكبير الشيخ مرتضى الأنصاري، الذي ولد بُعيد ظهور المدرسة الجديدة عام (١٢١٤ هـ) وعاصرها في مرحلته الدراسيّة، وهي في أوج نموّها ونشاطها، وقُدّر له أن يرتفع بالعلم في عصره الثالث إلى القمّة التي كانت المدرسة الجديدة في طريقها إليه.

ولا يزال علم الأصول والفكر العلمي السائد في الحوزات العلميّة الإماميّة يعيش العصر الثالث الذي افتتحته مدرسة الأستاذ الوحيد.

ولا يمنع تقسيمنا هذا لتأريخ العلم إلى عصور ثلاثة، إمكانيّة تقسيم العصر الواحد من هذه العصور إلى مراحل من النموّ، ولكلّ مرحلة رائدها وموجّهها.





وعلى هذا الأساس يعتبر الشيخ الأنصاري قدّس سرّه (المتوفّى سنة ١٢٨١ هـ) رائداً لأرقى مرحلة من مراحل العصر الثالث، وهي المرحلة التي يتمثّل فيها الفكر العلمي منذ أكثر من مئة سنة حتّى اليوم.

لذا نجد أنّ أعلام الأصوليّين بعد الشيخ الأعظم، قد جعلوا من كتاب الرسائل (فرائد الأصول) محوراً لأبحاثهم الأصوليّة، وهذا ما نراه واضحاً في كلمات أمثال الخراساني والعراقي والنائيني والإصفهاني والخوئي والشهيد الصدر والخميني وغيرهم، حيث لا نجد أثراً لكلمات السابقين على هذه المرحلة إلاّ نادراً. مع العلم أنّ المباحث الأصوليّة لم تولد على يد الشيخ الأنصاري، لكن كثرة وأهمّية ما طرحه الشيخ في ثنايا المسائل الأصوليّة من تفريعات وتأسيس جملة من المسائل الجديدة، كان لها الأثر البالغ في دفع عجلة علم الأصول بشكل ملحوظ المائز بين العصر الأوّل والثاني.

يمكن أن نُشير إلى بعض النكات التي على أساسها يتميّز العصر الثاني عن العصر الأوّل، فمثلاً عندما نأتي إلى شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي، الذي انتقل علم الأصول على يده إلى دور جديد من النضج، نرى أنّ مساهمته قدّس سرّه في المباحث الأصوليّة لم تقتصر على مجرّد استمرار لما سبقه، وإنّما كانت تعبّر عن تطوّر جديد كجزء من تطوّر شامل في التفكير الفقهي والعلمي كلّه، أُتيح لهذا الفقيه الرائد أن يحقّقه، فكان كتاب العدّة تعبيراً عن الجانب الأصولي من التطوّر، بينما كان كتاب المبسوط في الفقه تعبيراً عن التطوّر العظيم في البحث الفقهي على صعيد التطبيق بالشكل الذي يوازي التطوّر



الأصولي على صعيد النظريات.

والفارق الكيفي بين اتّجاهات العلم التي انطلقت من هذا التطوّر الجديد واتّجاهاته قبل ذلك، يسمح لنا باعتبار الشيخ الطوسي حدّاً فاصلاً بين عصرين من عصور العلم ؛ بين العصر العلمي التمهيدي والعصر العلمي الكامل. فقد وضع هذا الشيخ الرائد حدّاً للعصر التمهيدي وبدأ به عصر العلم الذي أصبح الفقه والأصول فيه علماً له دقّته وصناعته وذهنيّته العلميّة الخاصّة).

ولعلّ أفضل ما يبيّن لنا هذه الحقيقة هو الوقوف على ما كتبه الشيخ في مقدّمة كتاب العدّة وكتاب المبسوط.

أمّا كتاب العدّة فقد كتب في مقدّمته: قد سألتم – أيّدكم الله – إملاءً مختصراً في أصول الفقه، يحيط بجميع أبوابه – على سبيل الإيجاز والاختصار – على ما تقتضيه مذاهبنا وتوجبه أصولنا، فإنّ من صنّف في هذا الباب سلك كلّ قوم منهم المسلك الذي اقتضاه أصولهم ولم يعهد لأحد من أصحابنا في هذا المعنى إلاّ ما ذكره شيخنا أبو عبد الله (المفيد) رحمه الله، في المختصر الذي له في أصول الفقه ولم يستقصه، وشذّ منه أشياء يحتاج إلى استدراكها وتحريرات غير ما حرّرها. وإنّ سيّدنا الأجلّ المرتضى أدام الله علوّه، وإن كثر أماليه وما يقرأ عليه شرح ذلك، فلم يصنّف في هذا المعنى شيئاً يرجع إليه.



وقلتم إنّ هذا فنّ من العلم لابدّ من شدّة الاهتمام به، لأنّ الشريعة كلّها مبنيّة عليه، ولا يتمّ العلم بشيء منها من دون إحكام أصولها، ومن لم يُحكم أصولها فإنّما يكون حاكياً ومقلّداً ولا يكون عالماً، وهذه منزلة يرغب أهل الفضل عنها. وأنا مجيبكم إلى ما سألتم عنه مستعيناً بالله وحوله وقوّته، وأسأله أن يُعين على ما يقرّب من ثوابه ويبعّد من عقابه.

وأبدأ في أوّل الكتاب فصلاً يتضمّن ماهيّة أصول الفقه وانقسامها وكيفيّة ترتيب أبوابها وتعلّق بعضها ببعض، حتّى أنّ الناظر إذا نظر فيه وقف على الغرض المقصود بالكتاب وتبيّن من أوّله إلى آخره، والله تعالى الموفّق للصواب».

هذا النصّ من الشيخ يعكس أهمّية العمل الأصولي الذي أنجزه قدّس سرّه في كتاب العدّة وطابعه التأسيسي في هذا المجال، وما حقّقه من وضع النظريات الأصوليّة ضمن الإطار المذهبي العامّ لمدرسة أهل البيت عليهم السلام.)) [1]

وليس بعد عبادان قرية! فالتأسيس وقع بعد انقطاع عصر المعصوم بمائة عام، لوجهة نظر طرحها بعض الطلبة على الشيخ الطوسي! فياترى ماذا لو لم يفكر هؤلاء الطلبة بسؤال الشيخ الطوسي بأن يؤسس لهم عِلما جديدا!! هل بقيت شيعة أهل البيت عليهم السلام في ضلال؟! ألا يخالف هذا المجرى من الرأي جملة كبيرة من رواياتهم عليهم السلام من اكتمال الدين واتمام النعمة ووجود كل ما يحتاجه المكلّف حتى ارش الخدْش! بلا حاجة لهكذا قواعد تتفتق عنها أذهان الفقهاء هنا وهناك

(١) مبحث القطع - كمال الحيدري - ص١٤.





لا نعرف إن كان إلقاؤها رحمانيا ام شيطانيّا في ذهن هذا الفقيه الأصولي أو ذاك؟!

ولما كان (علم الأصول) هو أفكار عقلية وتدقيق عقلي بحت نادرا ما يرتكز على آية أو رواية تجد أن بعض الأصوليين قد يصل إلى مرحلة دقيقة لا فصل فيها بين إيهام نفسه بـ(الإلهام) وبين التردد في ذلك لدواع معيّنة!! وإلّا فما معنى قول بعضهم:

((إن هذا النزوع والاتجاه نحو وجدان دليل وفق ما تقتضيه تلك الحالة النفسيّة لعلَّه - والله العالم - من نتائج المنطق الأرسطي القائل بأنّ الشيء لا بدّ أن يكون ضروريا أو مكتسبا منتهيا إلى الضروري، فخلَّف هذا المنطق في الأذهان في مختلف العلوم - ومنها علم الفقه - تخيّل أنّ الإنسان غير الساذج لا ينبغي له تسليم أيّ دعوى لا تكون ضروريّة ولا منتهية إلى الضروريات. ومن هنا يحاول الفقيه أن يجد دليلا وفق مقصوده كي لا يكون مدّعيا لشيء بلا دليل. ولكن الواقع أنّ العلم ليس دائما ناشئا من البرهان بل قد ينشأ عن علَّة أثرت في النّفس تكوينا فأوجدت العلم بلا برهان. والعلم بنفسه أمر حادث قائم بممكن حادث تسيطر عليه قوانين العلَّية والمعلوليّة، ومهما وجدت علَّته يوجد العلم قهرا سواء علمت تلك العلَّة أو لا، وليس حصول العلم بحاجة إلى التفتيش عن علَّته كي نجدها فيوجد العلم، وليست نسبة العلم إلى علَّته إلَّا كنسبة الحرارة إلى علَّتها، فكما أنّ الحرارة توجد بوجود علَّتها سواء فتشنا عن علَّتها ووجدناها أو لا، كذلك الحال في العلم فلا موجب لهذا النزوع والاتجاه. نعم لو أريد إعطاء صفة الحجّية المنطقية للعلم يجب التفتيش عن علَّته، وملاحظة مدى انطباقها



على قوانين المنطق القديم))[1]

فهذا النص يقرر أن البحث عن برهان للعلم الناتج من العقل هو شيء دخيل على التعقّل! بسبب التأثير المنطقي اليوناني وإلّا فالأصل - عند قائله طبعا - هو العمل بموجب العلم المنطبع في الذهن كائنا ما كان مصدره! بل، وما تعريف الإنسان ((غير الساذج)) حتى يكون ما يعلمه بأي وسيلة كانت حجّة عليه؟!

ولا أعلم أين التسليم للثقلين إن كان ما فهمته صحيحا من هذا النص[2]؟!

وبينما ينازع أهل الملل والأديان من يقول عنهم بانهم صنّعوا أفكارهم من عندهم ولا يقبل احد منهم مثل هذه التهمة ترى بعض الفقهاء يقولها بأريحية وبلا تردد! إذ يقول:

((إن كثيرا من مباحث وقواعد علم الأصول سواء في العصر القديم أو العصر الحاضر إنما أدلة ما بعد الوقوع ،بمعنى انه ليس مُرّ الدليل ونفس الأدلة أوصلتنا إلى هذه القواعد ، أي أننا لم ندخل إلى الآيات والروايات والأبحاث العقلية فانتهينا إلى حجيّة خبر الواحد انتهينا إلى حجية الإجماع! لا ليس الأمر كذلك، وإنما كانت هنالك مجموعة من المسلّمات لا بد أن نوجد لها دليلا، فمرَّة نوجد لها دليلا على مستوى الإجماع والشهرة، ومرَّة نوجد لها دليلا على مستوى السيرة العقلائية والسيرة المتشرعية ،وهذا يكشف لنا أن جملة من أبحاث علم

(١) مباحث الأصول - كاظم الحائري - ج٢ - ص١٣٤.

(٢) وهذا ما فهمه السيد كمال الحيدري من هذا النص راجع الدرس: ٤٧٧ مدخلية الزمان والمكان في موضوعات الأحكام الشرعية.





الأصول تصنُّعية،صُنعت لا أن الدليل أوصلنا اليها..وهذا ما نجده في كلام علماء أهل السنة))[1]

وصاحب النص لم يفصّل هذه (المسلّمات) التي ((لا بد أن نوجد لها دليلا))!

فأوجدوا لها أدلة وهذه الأدلّة استوردناها من الشافعي وأتباعه! وهذا نص واعتراف بأن الإنسان إذا تُرك إلى نفسه فسيتيه لا محالة كما تاهوا في هذه (العلوم) والقواعد المخترعة وغيرها! و كما تاه اليهود والنصارى من قبلنا!.

وقد بلغ الحد في تقديس المخترعات من الآراء إلى أن يقول احدهم:

((وجملة من أعلام الإمامية بلا ذكر أسماء تجد أن هنالك مجموعة من المسلمات يلتزمون بها فلو سألتهم ما هو الدليل؟ يقول: هكذا ورثنا من أساطين المذهب!))[2]

وهذه الاعترافات خطيرة جدا تكشف عن الذين لا يصرّحون به عادة في بحوثهم الدرسيّة، فعامّة طلبة الحوزات هم أناس بسطاء يحسبون ان ما يقوله الأستاذ والمرجع لا يمكن إلّا ان يخرج من مشكاة النبوّة! ولو صادف انه لم يكن من مشكاة النبوّة، فهو أيضا صحيح على كل حال! ولا يفكر - إلّا الألمعي - بالتفتيش عن اصل هذه الدروس والعلوم بشكل مستقل علميّ ليعلم من أين جاءت!؟ وكيف نمت وحكمت الحوزات بهذا الشكل.

(١) في بداية درس ٤٧٧ مدخلية الزمان والمكان في موضوعات الأحكام الشرعية - كمال الحيدري .

(٢) في نهاية درس ٤٧٧ مدخلية الزمان والمكان في موضوعات الأحكام الشرعية - كمال الحيدري.





فبماذا يختلف هؤلاء عن الذين يقولون:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ البقرة (١٧٠)

ومع كل هذا فهم يطرّزون كلامهم في مباحثهم بكلمات كبيرة مثل:

((وقد حققنا المطلب بلا مزيد)) أو قولهم ((فخذ ما آتيناك وكن من الشاكرين)) وأمثالها من الجمل التي يفهم منها أن صاحبها قد ختم هذا المبحث العقلي أو النقلي، والأمر انه يعلم يقينا أن كلامه سيُنقض، سواء في زمنه أو بعده، ولو لم يتيقن ذلك فهذه مشكلة بحد ذاتها! إلّا ما كان من المعصوم (قرآنا وسنّة)، فالحمد لله الذي جعلنا من المتّبعين المسلِّمين للثقلين، لا من (الهادمين) ولا من (المجددين) ولا من (المشيّدين)!.



العقل و أهميته في مجاله المناسب:

ورد مصطلح (العقل) في العديد من الروايات، و((بالتتبع يعلم أنه يطلق في الأحاديث على ثلاثة معان:

أحدها قوة إدراك الخير والشر والتمييز بينهما ومعرفة أسباب الأمور ونحو ذلك، وهذا هو مناط التكليف.

وثانيها حالة وملكة تدعو إلى اختيار الخير والمنافع واجتناب الشر والمضار.

وثالثها التعقل بمعنى العلم، ولذا يقابل بالجهل لا بالجنون))[1]

ويجمعها كلام الإمام الصادق عليه السلام في جوابه عن سؤال: ما العقل؟

فقال الإمام عليه السلام:

ما عُبد به الرحمن واكتُسب به الجنان.

قال: قلت: فالذي كان في معاوية؟ - قال: تلك النكراء وتلك الشيطنة،وهي شبيهة بالعقل وليست بعقل))[2]

فالعقل قوّة تستطيع التمييز بين الحق والباطل، وتسلك بهذا التمييز طريق رضا الله، وتتجنب طريق غضبه سبحانه، لذلك فاستعمالها من الإنسان بأفضل طريقة يؤدي لارتقائه في المنازل بأفضل ارتقاء حتى يفوق الملائكة فعن عبد الله

---

(١) وسائل الشيعة - الحر العاملي -ج ١٥ - ص ٢٠٩.

(٢) المحاسن - أحمد بن محمد البرقي - ج١ - ص١٩٥.



بن سنان قال:

سألت أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادقعليهما السلام فقلت: الملائكة أفضل أم بنو آدم؟

فقال قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالبعليه السلام: إن الله ركَّب في الملائكة عقلا بلا شهوة، وركب في البهائم شهوة بلا عقل، وركب في بني آدم كلتيهما، فمن غلب عقله شهوته فهو خير من الملائكة، ومن غلب شهوته عقله فهو شر من البهائم))[1]

لذلك فالإنسان بلا عقل بهذه الصفة لا يكون إنسانا في الحقيقة، وكلما ابتعد عن هذا العقل مسافة معينة ابتعد عن إنسانيته بقدرها حتى إذا ترك التقّيد بالشرع الإلهي بالمرّة لم يكن ما عنده عقلا بل كان نكراء وشيطنة وليست بعقل ويكون البشر عندها أضلَّ من النعم! يقول تعالى:

﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلا﴾ (الفرقان(٤٤)

لذا ورد عن عن أبي عبد اللهعليه السلام أنه قال: دعامة الإنسان العقل، ومنه الفطنة والفهم والحفظ والعلم، وبالعقل يكمُل ،وهو دليله ومَبصرُه ومفتاح أمره، فإذا كان تأييد عقله من النور كان عالما حافظا زاكيا فطنا فهما، فعلم بذلك كيف ولم وحيث، وعرف من نَصَحَه ومن غشَّه، فإذا عرف ذلك عرف مجراه وموصوله

(١) وسائل الشيعة - الحر العاملي - ج١٥ - ص٢٠٩.



ومفصوله وأخلص له الوحدانية لله والإقرار بالطاعة، فإذا فعل ذلك كان مستدركِا لما فات، واردا على ما هو آت فعرف ما هو فيه، ولأي شئ هو هاهنا، ومن أين يأتي وإلى ما هو صائر، وذلك كله من تأييد العقل)) [1]

يقول المازندراني في شرحه على الحديث ((يعني أنَّ إثبات الإنسانيّة للإنسان وتحقّقها وقيام معناها إنّما هو بالعقل كما أنَّ إثبات السقف وقيامه بالعماد لظهور أنَّ الإنسان ليس مجرَّد هذا الهكيل المخصوص وإلاّ لما كان بينه وبين الصور المنقوشة على الجدار أو المصنوعة من الحجر والخشب فرق بل الإنسان إنسان بما وجد فيه من العقل الّذي هو منشأ المعارف والكمالات ومبدأ العلوم والملكات وأمّا من لم يوجد فيه العقل كالجاهل الفاقد لتلك المعارف والملكات الواجد لأضدادها من الشرور والآفات فهو نسناس في صورة الناس)) [2]

لذلك يحتجّ الله سبحانه بهذه القوّة على الإنسان فكلما كانت القوّة متكاملة كانت الحجّة أبلغ وأكبر ولا مفر من حسابه على مخالفتها، والعكس صحيح لذلك ((رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن الطفل حتى يحتلم)) [3]

فالنائم والمجنون بما أنهما في عالم لا يعمل فيه العقل الظاهر لذا يرفع القلم عن حسابهم وتكليفهم، وأما الطفل فلأن عقله يكتمل بعد فلا يكلفه الله سبحانه

---

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني –ج١ – ص٤٤١.

(٢) شرح أصول الكافي –محمد صالح المازندراني –ج١ – ص٣٠٥.

(٣) دعائم الإسلام – القاضي المغربي – ج١ – ص ١٩٤.



حتى يكمل فيه العقل ويتم الحجّة به عليه.

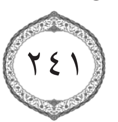
والعقل في هذا النطاق لا اختلاف في مكانته وسموّه وحجيّته، لكن الخلاف في كونه من مصادر التشريع وهل يمكن ان يتوصل به الى الحكم الشرعي في قبال القرآن والسنّة؟!

وهو مبحث جديد حتى على الأصوليين! فقدماء الأصوليين لم يكونوا يتطرقون الى (دليل العقل) بهذا المعنى فمن يراجع كلماتهم يجد هذا واضحا، يقول الشيخ المظفّر في ذلك((ومع ذلك فإنه لم يظهر لي بالضبط ما كان يقصد المتقدمون من علمائنا بالدليل العقلي، حتى أن الكثير منهم لم يذكره من الأدلة، أو لم يفسره، أو فسره بما لا يصلح أن يكون دليلا في قبال الكتاب والسنة.))[1]

بل وهناك ما يدل على ان (دليل العقل) الذي ذكره بعض الأصوليين الأوائل يذهب الى ما تكلمنا عنه قبل قليل، وهو آلة تمييز وترقٍّ لا آلة يتوصَّل بها الى حقيقة حكم شرعي لم يرد في الكتاب والسنة، وما ذلك إلّا لوضوح كونه بهذا النطاق واضح في أدلة الثقلين ، يقول الشيخ المظفر في كلامه عن العمق التاريخي لوجود الدليل العقلي ((وأقدم نص وجدته ما ذكره الشيخ المفيد - المتوفى سنة ٤١٣ - في رسالته الأصولية التي لخصها الشيخ الكراجكي فإنه لم يذكر الدليل العقلي من جملة أدلة الأحكام، وإنما ذكر أن أصول الأحكام ثلاثة:

الكتاب والسنة النبوية وأقوال الأئمة عليهم السلام. ثم ذكر أن الطرق الموصلة إلى

(١) أصول الفقه - محمد رضا المظفّر - ج٣ ص١٢٩.





ما في هذه الأصول ثلاثة: اللسان، والأخبار، وأولها العقل، وقال عنه: « وهو سبيل إلى معرفة حجية القرآن ودلائل الأخبار «. وهذا التصريح كما ترى أجنبي عما نحن في صدده.)) [1]

وهذا ((التصريح الأجنبي)) عن (دليل العقل) بالمفهوم المتأخر، هو المدلول بالكتاب والسنة لا غير، لذا فعندما بحث الشيخ المظفر قهقريا بالموضوع قال ((ثم يأتي بعده تلميذه الشيخ الطوسي - المتوفى سنة ٤٦٠ - في كتابه (العدة) الذي هو أول كتاب مبسط في الأصول، فلم يصرح بالدليل العقلي، فضلا عن أن يشرحه أو يفرد له بحثا. وكل ما جاء فيه في آخر فصل منه أنه بعد أن قسم المعلومات إلى ضرورية ومكتسبة والمكتسب إلى عقلي وسمعي، ذكر من جملة أمثلة الضروري العلم بوجوب رد الوديعة وشكر المنعم وقبح الظلم والكذب. ثم ذكر في معرض كلامه: أن القتل والظلم معلوم بالعقل قبحه، ويريد من قبحه تحريمه. وذكر أيضا أن الأدلة الموجبة للعلم فبالعقل يعلم كونها أدلة ولا مدخل للشرع في ذلك.

وأول من وجدته من الأصوليين يصرِّح بالدليل العقلي هو الشيخ ابن إدريس - المتوفى ٥٩٨ - فقال (في السرائر ص ٢): فإذا فقدت الثلاثة - يعني الكتاب والسنة والإجماع - فالمعتمد عند المحققين التمسُّك بدليل العقل فيها. ولكنه لم يذكر المراد منه.

---

(١) أصول الفقه -محمد رضا المظفّر - ج٣ ص١٢٩.





ثم يأتي المحقق الحلي - المتوفى ٦٧٦ - فيشرح المراد منه فيقول في كتابه (المعتبر ص ٦) بما ملخصه:

وأما الدليل العقلي فقسمان: أحدهما ما يتوقف فيه على الخطاب، وهو ثلاثة: لحن الخطاب، وفحوى الخطاب، ودليل الخطاب. وثانيهما ما ينفرد العقل بالدلالة عليه. ويحصره في وجوه الحسن والقبح، بما لا يخلو من المناقشة في أمثلته.

ويزيد عليه الشهيد الأول - المتوفى ٧٨٦ - في مقدمة كتابه (الذكرى) فيجعل القسم الأول ما يشمل الأنواع الثلاثة التي ذكرها المحقق، وثلاثة أخرى وهي: مقدمة الواجب، ومسألة الضد، وأصل الإباحة في المنافع والحرمة في المضار. ويجعل القسم الثاني ما يشمل ما ذكره المحقق، وأربعة أخرى وهي: البراءة الأصلية، وما لا دليل عليه، والأخذ بالأقل عند الترديد بينه وبين الأكثر، والاستصحاب.

وهكذا ينهج هذا النهج جماعة آخرون من المؤلفين، في حين أن الكتب الدراسية المتداولة - مثل المعالم والرسائل والكفاية - لم تبحث هذا الموضوع ولم تعرِّف الدليل العقلي. ولم تذكر مصاديقه، إلا إشارات عابرة في ثنايا الكلام.

ومن تصريحات المحقق والشهيد الأول يظهر أنه لم تتجل فكرة الدليل العقلي في تلك العصور، فوسعوا في مفهومه إلى ما يشمل الظواهر اللفظية مثل (لحن الخطاب) وهو أن تدل قرينة عقلية على حذف لفظ، و (فحوى الخطاب) ويعنون به مفهوم الموافقة، و (دليل الخطاب)، ويعنون به مفهوم المخالفة.

وهذه كلها تدخل في حجية الظهور، ولا علاقة لها بدليل العقل المقابل للكتاب والسنة. وكذلك الاستصحاب، فإنه أصل عملي قائم برأسه، كما بحثه المتقدمون في مقابل دليل العقل.

والغريب في الأمر! أنه حتى مثل المحقق القمي - المتوفى سنة ١٢٣١ نسق على مثل هذ التفسير لدليل العقل فأدخل فيه الظواهر مثل المفاهيم، بينما هو نفسه عرفه بأنه (حكم عقلي يوصل به إلى الحكم الشرعي وينتقل من العلم بالحكم العقلي إلى العلم بالحكم الشرعي)))[١]

فهذا الدليل محدث، وشر الأمور محدثاتها! وهي ككرة الثلج المتدحرجة من الأعلى كلما تدحرجت و نزلت اكثر الى الأرض زاد حجمها، ولا نعلم أين ستصل غدا! والخبط الذي خبطوه في تعريفه يثير العجب! وعندما أراد الشيخ يوسف البحراني البحث في هذا (الدليل) لم يعلم على أي تعريف يردّ!

يقول الشيخ البحراني عندما يتناول دليل العقل في مقدمات حدائقه الناضرة ((وفسَّره بعض بالبراءة الأصلية والاستصحاب، وآخرون قصروه على الثاني، وثالث فسره بلحن الخطاب وفحوى الخطاب ودليل الخطاب، ورابع بعد البراءة الأصلية والاستصحاب بالتلازم بين الحكمين المندرج فيه مقدمة الواجب واستلزام الأمر بالشيء النهي عن ضده الخاص والدلالة الالتزامية))[٢]

---

(١) أصول الفقه - محمد رضا المظفر - ج٣ ص١٣١.

(٢) الحدائق الناضرة في فقه العترة الطاهرة - يوسف البحراني - ج١ - ص ٤١.



ولا أعلم - وليتني كنت!- إذا كانوا هم لا يعرفون ماهية هذا الدليل وحدوده ونطاق عمله فلم يصرّون هكذا على إيجاد هذا (الدليل) المزعوم؟!

فإذا كانت الأمة قد عاشت لاثني عشر قرنا (الى زمن المحقق القمي) وهي مكتفية بالدليل الشرعي فلم يتكلفون ما ليس في الشرع أثره! بدليل انهم إمّا يعرِّفون الدليل العقلي نظريا ويتركونه عمليا، أو أنهم يخلطون فيه ما هو ليس بعقلي مثل (المفاهيم) وهي عندهم من مباحث الألفاظ! بل انتبه لكلام الشيخ المظفر الذي يقول:

((فالذي يصلح أن يكون مرادا من الدليل العقلي المقابل للكتاب والسنة هو: (كل حكم للعقل يوجب القطع بالحكم الشرعي) وبعبارة ثانية هو: (كل قضية عقلية يتوصل بها إلى العلم القطعي بالحكم الشرعي). وقد صرَّح بهذا المعنى جماعة من المحققين المتأخرين.

وهذا أمر طبيعي، لأنه إذا كان الدليل العقلي مقابلا للكتاب والسنة لابد ألا يعتبر حجة إلا إذا كان موجبا للقطع الذي هو حجة بذاته، فلذلك لا يصح أن يكون شاملا للظنون وما لا يصلح للقطع بالحكم من المقدمات العقلية.

ولكن هذا التحديد بهذا المقدار لا يزال مجملا، وقد وقع خلط وخبط عظيمان في فهم هذا الأمر.))[1]

و الخبط والخلط من سمات أفكار البشر يقول تعالى:

(١) أصول الفقه - محمد رضا المظفر- ج٣ - ص١٣٣.





﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء ٨٢)

فلاحظ الفرق العظيم بين قوله عليه وآله الصلاة والسلام ((قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها))[١] وبين أفكارهم التي يملؤها الخبط والخلط بشكل غريب!

وقول الشيخ المظفر ((فالذي يصلح أن يكون مرادا من الدليل العقلي المقابل للكتاب والسنة)) واضح في كون الدليل العقلي يكون مصدرا للتشريع في حالة كونه قطعي وعندما يكون قطعيا يكون على مستوى الكتاب والسنة! ولكن هذا التعريف لا يرضي الشيخ واعظ زاده الذي يقول ((ربما يظن من لا خبرة له بمصطلحات الإمامية أنهم يفتون بالعقل ويجعلونه دليلا من أدلة الأحكام، كالكتاب والسنة، وليس ذلك على إطلاقه، فإنهم إنما يلتجئون إلى ما استقل به العقل بعد الفحص واليأس عن وجدان الدليل: أي الكتاب والسنة والإجماع المعتبر، في ظروف الحيرة والشك في حكم من الأحكام الكلية أو الجزئية مثل الشك في أن «التدخين» حرام أو مباح، والشك في أن هذا السائل «خمر أو خل» فحينئذ يعوّلون على ماحكم به العقل من الوظيفة العملية لرفع الالتباس، وليس لاستنباط حكم شرّعه الله في ذلك، إذ لا طريق إليه.))[٢]

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ص٢ / بحار الأنوار - محمد باقر المجلسي - ج٢٨ - ص١١١.

(٢) http://iranarab.com/Default.asp?Page=ViewArticle&ArticleID=٤٢٥/ الشيخ واعظ زاده الخراساني.





وهذا إقرار بأن العقل قادر على استكشاف حكم مبرئ للذمة وذلك بغياب النصوص!

وما هذا الخبط كله إلّا لوضعهم العقل في غير موضعه ((فإن قلت فعلى ما ذكر من عدم الاعتماد على الدليل العقلي يلزم أن لا يكون العقل معتبرا بوجه من الوجوه، مع أنه قد استفاضت الآيات القرآنية والأخبار المعصومية بالاعتماد على العقل والعمل على ما يرجحه، وأنه حجة من حجج الله سبحانه، كقوله تعالى:

﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ الرعد (٤) في غير موضع من الكتاب العزيز أي يعملون

بمقتضى عقولهم ﴿لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ الرعد (٣). ﴿لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾آل عمران (١٩٠) ﴿لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى﴾ طه (٥٤). ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ الرعد(١٩). ﴿لَذِكْرَى لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾الزمر (٢١). وذم قوما ما لم يعملوا بمقتضى عقولهم فقال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ يس (٦٨) ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ المائدة (١٠٣). ﴿بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ المائدة (٥٨). ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد(٢٤) إلى غير ذلك من الآيات الدالة على مدح العمل بمقتضى العقل وذم عكسه.

وفي الحديث عن أبي الحسن عليه السلام حين سئل: فما الحجة على الخلق اليوم قال: فقال عليه السلام: العقل، يعرف به الصادق على الله فيصدقه والكاذب على الله فيكذبه.





وفي آخر عن الصادق عليه السلام قال: (حجة الله على العباد النبي، والحجة فيما بين العباد وبين الله العقل) وفي آخر عن الكاظم عليه السلام: (يا هشام إن لله على الناس حجتين: حجة ظاهرة وحجة باطنة، فأما الظاهرة فالرسل والأنبياء والأئمة، وأما الباطنة فالعقول).

(قلت): لا ريب أن العقل الصحيح الفطري حجَّة من حجج الله سبحانه وسراج منير من جهته جل شأنه، وهو موافق للشرع، بل هو شرع من داخل كما أن ذلك شرع من خارجه، لكن ما لم تغيره غلبة الأوهام الفاسدة، وتتصرف فيه العصبية أو حب الجاه أو نحوهما من الأغراض الكاسدة، وهو قد يدرك الأشياء قبل ورود الشرع بها فيأتي الشرع مؤيدا له، وقد لا يدركها قبله ويخفى عليه الوجه فيها فيأتي الشرع كاشفا له ومبينا، وغاية ما تدل عليه هذه الأدلة مدح العقل الفطري الصحيح الخالي من شوائب الأوهام العاري من كدورات العصبية، وأنه بهذا المعنى حجة إلهية، لادراكه بصفاء نورانيته وأصل فطرته بعض الأمور التكليفية، وقبوله لما يجهل منها متى ورد عليه الشرع بها، وهو أعم من أن يكون بادراكه ذلك أولا أو قبوله لها ثانيا كما عرفت.)) (١)

لذا فالعقل عند عموم البشر آلة تمييز وبه يُعلم مستوى التكليف، لا أنه آلة استنباط، نعم لو كان العقل معصوما لكان لكلامهم وجه ، لكن عرفت اننا لا نتكلم عن العقل الفطري بما هو عقل، بل اننا نتكلم عما عند الناس من قوة

(١) الحدائق الناضرة في فقه العترة الطاهرة - يوسف البحراني - ج١ - ص١٣١.





فكرية مقيدة بشهوات النفس ((وهكذا اذا تتبع الإنسان كل النصوص الواردة لا يجد نصا واحدا ينسب فيه الخطأ الى العقل او الى أي سبب يعود بشكل أساسي الى العقل))[1]

وما هذا إلّا لما قلناه من ان العقل في ذاته قوة نوريّة تكشف الجهل وتكون حجة على العبد تجاه ربّه.

(١) بصائر في نظرية المعرفة - معتصم سيد أحمد - ص١٣٥.





قاعدة الاستصحاب:

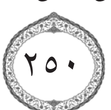
هو حال يصار اليها عقلا عندما يفقد الدليل على تغير الحكم بعد ثبوته في وقت سابق وذلك لتغيّر الموضوع.

يقول الشيخ حسن العاملي ((اختلف الناس في استصحاب الحال. ومحلُّه أن يثبت حكم في وقت، ثم يجئ وقت آخر ولا يقوم دليل على انتفاء ذلك الحكم، فهل يحكم ببقائه على ما كان، وهو الاستصحاب، أم يفتقر الحكم به في الوقت الثاني إلى دليل؟.

المرتضى وجماعة من العامّة على الثاني، ويحكى عن المفيد - رحمه الله المصير إلى الأول، وهو اختيار الأكثر وقد مثلوا له بالمتيمم إذا دخل في الصلاة ثم رأى الماء في أثنائها. والاتفاق واقع على وجوب المضي فيها قبل الرؤية. فهل يستمر على فعلها بعدها استصحابا للحال الأول أم يستأنفها بالوضوء؟. فمن قال بالاستصحاب قال بالأول، ومن أطرحه قال بالثاني.

احتج المرتضى بأن في استصحاب الحال جمعا بين الحالين في حكم من غير دلالة، لان الحالين مختلفان من حيث كان غير واجد للماء في إحديهما واجدا له في الأخرى. فكيف سوى بين الحالين من غير دلالة؟!.)) [1]

(١) معالم الدين وملاذ المجتهدين - حسن زين الدين العاملي - ص٢٣٢.





والملاحظ في النص:

إن الشيخ حسن لم يذكر رأي الشيخ الطوسي وهو تلميذ الشيخ المفيد وزميل السيد المرتضى!

إن الشيخ حسن لم يجد غضاضة في أن يدمج رأي المرتضى مع العامة الذين وافقهم، وان يدمج راي المفيد مع العامّة الذين وافقهم!

إن الاستدلال بالاستصحاب يكون عقليا صرفيا بلا دليل روائي في تلكم الفترة!

وبالرجوع إلى كتاب (العدّة في الأصول) نجد أن الشيخ الطوسي رحمه الله قدَّم قدما وأخّر أخرى -كالعادة! - ولم يدل بدلوه صريحا فكان موقفه غامضا! إذ يقول:

((فأمّا استصحاب الحال فصورته ما يقوله أصحاب الشّافعي: من أنّ المتيمّم إذا دخل في الصّلاة ثمّ رأى الماء، فإنّه قد ثبت أنّه قبل رؤيته للماء يجب عليه المضيّ في الصّلاة بالاتّفاق، فإذا حدث رؤية الماء فيجب أن يكون على ما كان عليه من حكم الحال الأولى »، وغير ذلك من المسائل.

وقد اختلف العلماء في ذلك، فذهب أكثر المتكلّمين، وكثير من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم إلى أنّ ذلك ليس بدليل، وهو الّذي ينصره المرتضى رحمه الله.



وذهب أكثر أصحاب الشّافعي وغيرهم - وهو الَّذي كان ينصره شيخنا أبو عبد الله إلى أنّ ذلك دليل.

وفي ذلك نظر............. والَّذي يمكن أن ينصر به طريقة استصحاب الحال ما أومأنا إليه من أن يقال:

لو كانت الحالة الثّانية مغيّرة للحكم الأوّل لكان على ذلك دليل، وإذا تتبّعنا جميع الأدلَّة فلم نجد فيها ما يدلّ على أنّ الحالة الثانية مخالفة للحالة الأولى، دلّ على أنّ حكم الحالة الأولى باق على ما كان.

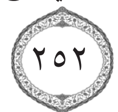
فإن قيل: هذا رجوع إلى الاستدلال بطريقة النّفي، وذلك خارج عن استصحاب الحال؟ قيل: الَّذي نريد باستصحاب الحال هذا الَّذي ذكرناه، فأمّا غير ذلك فليس يكاد يحصل غرض القائل به.))(١)

والملاحظ في هذا النص:

إنه بنى على مقالة الشافعي في (الرسالة)! وفي هذا إشارة إلى كون هذا (الاستصحاب) لا سلف له في فقهنا وأصولنا الأصيلة المتلقّاة عن أهل بيت النبي عليه وآله الصلاة والسلام.

إنه قدّم مقالة العامّة من ناصر للرأي وغير ناصر ثم اتبعه برأي الخاصة ممن تبعهم! وفي هذه شهادة ان هذا الأصل عامّي لا اصل له عند الشيعة فقال ((فذهب أكثر المتكلّمين، وكثير من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم إلى

(١) العدة في أصول الفقه - محمد بن الحسن الطوسي - ج٢ - ص٧٥٨.





أنّ ذلك ليس بدليل، وهو الَّذي ينصره المرتضى رحمه الله.وذهب أكثر أصحاب الشّافعي وغيرهم - وهو الَّذي كان ينصره شيخنا أبو عبد الله إلى أنّ ذلك دليل.))!

فبعدما اخترعه الشافعي اختلف أهل السنة فيه، فأصحاب الشافعي اثبتوه، وخصماؤه من الأحناف والمتكلمين نفوه، فانقسم فقهاؤنا تبعا لذلك بين ناصر للشافعي وأصحابه وبين ناصر للأحناف والمتكلمين العامّة!.

إن رأي الشيخ الطوسي بعد ما كان غائما وغامضا لم يفلح من جاء بعده بفهم رأي صريح يُنقل!! إذ تراه يقول ((فإن قيل: هذا رجوع إلى الاستدلال بطريقة النّفي، وذلك خارج عن استصحاب الحال؟ قيل: الَّذي نريد باستصحاب الحال هذا الَّذي ذكرناه، فأمّا غير ذلك فليس يكاد يحصل غرض القائل به))!

وهو اقرب إلى نفى استصحاب الحال الشائع وإنما هو يرى استصحابا خاصًّا به لا علقة له بالاستصحاب المصطلح!

وقد يكون رايه قريبا من راي الشريف المرتضى [1] في النفي.

ولكون الشيخ الطوسي لم يجد أي نصٍّ عن الأئمة عليهم السلام يسند هذا الأصل الغريب! قام بإيراد الحديث العامي الوحيد الذي أوردوه للاستدلال على اصلهم المخترع، وهذا ما جعل الشيخ الأنصاري يرد عليه باستغراب! إذ يقول الشيخ الأنصاري((.....نعم، ذكر في العدة - انتصارا للقائل بحجيته - ما

(١) الذريعة في أصول الفقه - الشريف المرتضى - ج٢ - ص٨٣٢.





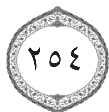
روي عن النبي ﷺ من: (أن الشيطان ينفخ بين أليتي المصلي فلا ينصرفن أحدكم إلا بعد أن يسمع صوتا أو يجد ريحا) ومن العجب أنه انتصر بهذا الخبر الضعيف المختصّ بمورد خاص!)) [1].

والحديث بهذا اللفظ عامي منقول من كتب العامة الأصوليين وليس له وجود في كتبنا! نعم هناك حديث بألفاظ قريبة في كتب الحديث الشيعية لكنها لا تنفع الشيخ الطوسي فاستورد الأصل ومعه دليله وناقشه، ووصل الى نتيجة لم يفهمها من جاء بعده!

وبقي الأمر في الاستصحاب إثباتا ونفيا قائما على امزجة راي الأصوليين العامة لكونهم الأصل في هذه الأصول المخترعة، لذا نجد محمد حسين الحائري المتوفى ١٢٥٠ هـ لا يكاد يترك إيراد العامة النافين والمثبتين في مطاوي البحث في هذا الأصل إذ يقول:

((واعلم أن هذا القول - أعني القول بعدم حجية الاستصحاب مطلقا - مما لم نعثر بقائله وإنما وجدناه منقولا في كلام البعض ويمكن أن يكون مذهبا لأكثر الحنفية على ظاهر ما نسب العضدي إليهم حيث قال بعد تفسير استصحاب الحال باستصحاب الحكم (فأكثر المحققين كالمزني والصيرفي والغزالي على صحته وأكثر الحنفية على بطلانه فلا يثبت به حكم شرعي) هذا كلامه لكن استفاد التفتازاني من قوله (فلا يثبت به حكم شرعي) أن الحنفية إنما ينكرون صحته في

(١) فرائد الأصول - مرتضى الانصاري- ج٣ - ص١٥.





إثبات الحكم الشرعي دون نفيه، وهو غير واضح لأن نفي الوجوب والتحريم الشرعيين مثلا أيضا حكم شرعي، ولهذا لا يجوز بغير دليل معتبر.....)) (١)

وغريب امر العضدي ومختصره! فهذا الكتاب ومنذ أن حشّى عليه العلامة الحلي ظل ما يقرب من خمسة قرون مهيمنا على الساحة الشيعية اختصاراً وتحشيةً وتدريساً!

وما يُقرّح الفؤاد أن أصوليي الشيعة وهم في معرض المعركة الفكرية فيما بينهم بين مثبت ونافٍ للاستصحاب لم يذكروا غير أدلة أصوليي العامة العقلية! وكان ذلك على فتات مائدة العامة فقط! وبالوقت نفسه فانت لا تجد من العامة من يلتفت اليهم ويجعل لهم قدرا!! فترى مثل الشوكاني - وهو معاصر للشيخ صاحب الفصول الغروية - يقول ((واختلفوا هل هو حجة عند عدم الدليل على أقوال الأول انه حجة وبه قالت الحنابلة وانما المالكية وأكثر الشافعية والظاهرية سواء كان في النفي أو الإثبات وحكاه ابن الحاجب عن الأكثرين الثاني انه ليس بحجة واليه ذهب أكثر الحنفية والمتكلمين كأبي الحسين البصري)) (٢)

ومن الأمور الملفتة للنظر أن فقهاء الشيعة الأصوليين وجراء إدمان بعضهم كتب العامة واستعانتهم بأصولهم المخترعة يكون جيلهم الأول مقلدا للعامة بلا جدال! ولكن الأجيال اللاحقة من أصوليي الشيعة وجدت أن هناك شيء من الغضاضة في أن تقرّ بأنها استوردت هذه الأصول من العامة! وخصوصا في

(١) الفصول الغروية في الأصول الفقهية - محمد حسين الحائري - ص٣٧٥.
(٢) إرشاد الفحول الى علم الأصول- محمد بن علي الشوكاني- ص٢٣٧.

زمن الصراع الأصولي الأخباري، عندما ازرى الأخباريّون على الأصوليين بانهم يتبعون العامّة ، لذلك فإن الأصوليين صاروا يبحثون عن الأدلة النقلية لإسناد كلامهم! فبدل أن يتدبَّروا الآيات والروايات لاستخراج القواعد الأصولية، يقومون بنسخ القواعد عن العامة ثم يبحثون عن روايات لها ولو بعد قرون!!

والظاهر أن الأصوليين يعترفون بان القرون الأولى لاتباع الشيعة للعامة في أصولهم – ومنها الاستصحاب – كان الأمر عقليا بحتا في الاستدلال به! ولا دليل للاستدلال النقلي، يقول الشيخ مرتضى الأنصاري:

يقول الشيخ الأنصاري((أن عد الاستصحاب من الأحكام الظاهرية الثابتة للشيء بوصف كونه مشكوك الحكم – نظير أصل البراءة وقاعدة الاشتغال – مبني على استفادته من الأخبار، وأما بناء على كونه من أحكام العقل فهو دليل ظني اجتهادي، نظير القياس والاستقراء، على القول بهما.

وحيث إن المختار عندنا هو الأول، ذكرناه في الأصول العملية المقررة للموضوعات بوصف كونها مشكوكة الحكم، لكن ظاهر كلمات الأكثر – كالشيخ والسيدين والفاضلين والشهيدين وصاحب المعالم [1]*كونه حكما عقليا، ولذا لم يتمسك أحد هؤلاء فيه بخبر من الأخبار.))[2]

(١) * الشيخ هو الطوسي، والسيدان هما السيد الشريف المرتضى والسيد ابن زهره صاحب الغنية، والفاضلان هما المحقق الحلي والعلامة الحلي، والشهيدان الأول والثاني. وصاحب المعالم هو الشيخ حسن

(٢) فرائد الأصول – مرتضى الأنصاري – ج٣ – ص١٥.



فالقوم – كالشيخ والسيدين والفاضلين والشهيدين وصاحب المعالم – رأوا أن الاستصحاب حكم عقلي وأخذوه من العامة وناقشوا بمؤدّاه على هذا النحو وان كان العامة استدلوا عليه بخبر يتيم ضعيف عندهم ولكن فقهاءنا طوروا الأمر فوجدوا له روايات تدل عليه!

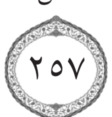
وذلك بعد خمسة قرون من وجوده في كتب الأصول الشيعية!، يقول الشيخ الأنصاري:

((وأول من تمسك بهذه الأخبار – فيما وجدته – والد الشيخ البهائي (قدس) فيما حكي عنه في (العقد الطهماسبي)، وتبعه صاحب الذخيرة وشارح الدروس، وشاع بين من تأخر عنهم ، نعم، ربما يظهر من الحلي في السرائر الاعتماد على هذه الأخبار، حيث عبر عن استصحاب نجاسة الماء المتغير بعد زوال تغيره من قبل نفسه، بـ: (عدم نقض اليقين إلا باليقين). وهذه العبارة، الظاهر أنها مأخوذة من الأخبار...)) [1].

ولا قيمة لاستظهار الشيخ الأنصاري هنا، إذ لا دليل عنده! ووالد الشيخ البهائي متوفى قرابة العام ٩٨٤ للهجرة! وهذا يعني أن الأصوليين قالوا في البداية بان الاستصحاب حكم عقلي وأوردوا له رواية عاميّة وأهملوها! ثم بعد خمسمائة عام تقريبا كتبوا في اصله الروائي ووجدوا له رواية شيعية ادعوا أنها تخصّه!

وحتى بعد ما ادعى جماعة أن الاستصحاب ثابت بالأخبار عنهم عليهم السلام لم

(١) فرائد الأصول – مرتضى الأنصاري – ج٣ – ص١٥.





يقتنع بعض الأصوليين! فبقوا على نفي كونه ثابتا أصلا (لا عقلا، ولا نقلا)! ومنهم صاحب (مدارك الأفهام) المتوفى عام ١٠٠٩ للهجرة [1]!

ولما كان الأمر وطوال خمسة قرون موضع اخذ ورد – كما هو شأن كل أمر غريب لقيط –: هل انه اصل ثابت أم غير ثابت، ولو أنه ثبت فهل هو عقلي أم نقلي؟ فلم يجد الشيخ يوسف البحراني جهدا في إبطاله جملة وتفصيلا بأبلغ بيان – وذلك بعد أن بلغ الاستصحاب من العمر سبعة قرون وهو في بحوث الأصوليين الشيعة!– فتراه يقول:

((ويدل على عدم حجية الاستصحاب بالمعنى المتنازع فيه وجوه:

أحدها: عدم ظهور دلالة شرعية على اعتباره، لما عرفت من القدح في أدلة المثبتين. وهو كاف في المطلوب.

وثانيها: أن مفاده – بناء على ما ذكروه – إنّما هو الظن، وقد قامت الأدلة القاطعة من الآيات والروايات – كما بسطنا الكلام فيه في كتاب (المسائل) – على عدم جواز العمل على الظن في أحكامه تعالى، وهم قد خصّوها بالأصول المطلوب القطع فيها. والمسألة من الأصول عندهم، فكيف يسوغ البناء فيها على الظن؟! هذا مع أن وجود الظن هنا أيضا ممنوع ؛ لأن موضوع المسألة مقيد بالحالة الطارئة، وموضوع المسألة الأولى مقيد بنقيض تلك الحالة، فكيف يظن بقاء الحكم الأول؟

---

(١) الدُّرر النجفية من الملتقطات اليوسفية – يوسف البحراني – ج١ – ص٢١٢.





وثالثها: أنه لا يخفى على من تتبع الأخبار، وغاص في لجج تلك البحار أنه قد ورد من الشارع في بعض الصور حكم يوافق الاستصحاب بالمعنى الذي ذكروه وفي بعضها ما يخالفه، وبذلك يعلم أن الاستصحاب ليس حكما كلّيا، ولا قاعدة مطَّردة تبنى عليها الأحكام الشرعية. ومن تأمل في أحاديث مسألة التيمّم إذا وجد الماء بعد الدخول في الصلاة التي هي المثال الدائر عندهم للاستصحاب ظهر له صحَّة ما قلناه؛ فإن بعضها قد دل على أنه ينصرف من الصلاة ويتوضأ ما لم يركع، وبعضها على أنه يمضي في صلاته مطلقا ركع أو لم يركع، وبعضها على أنه ينصرف بعد أن صلَّى ركعة ويتوضأ ويبني على ما ((ما لم يركع))، (وبعضها ولو بعد تمام الركعة)، ولم يرد بالمضي إلَّا رواية محمد بن حمران.

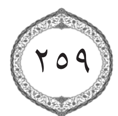
وحينئذ، فلو كان الاستصحاب الذي اعتمدوه ومثَّلوا له بهذا المثال دليلا برأسه لوجب على هذا المصلي - بمقتضى ذلك - المضيّ في صلاته، ولزم منه طرح هذه الأخبار. وفيه من البطلان ما لا يحتاج حينئذ الى البيان.

ورابعها: أن هذا الموضع من المواضع الغير المعلوم حكمه تعالى منه، وقد تواترت في مثله، بوجوب التوقف والعمل بالاحتياط))[1].

وهو كلام الغوّاص الماهر الذي مخر عباب البحار وجاب تلكم الأقطار، رحمه الله برحمته الواسعة.

---

(١) الدُّرر النجفية من الملتقطات اليوسفية - يوسف البحراني - ج١ - ص٢١٢.



وقد سبقه الشيخ الفيض الكاشاني رحمه الله بقوله في الأصل الثامن من الأصول الأصيلة:

((انه لا يجوز التعويل على الظن في الاعتقادات، ولا الإفتاء عليه في العمليات كما عرفت سواء حصل ذلك الظن بمجرد اتباع الهوى واستحسان العقل والقياس الفقهي أو اجتهاد الرأي أو الشهرة أو اتفاق الجماعة أو البراءة الأصلية أو استصحاب الحال أو غير ذلك من وجوه الاستنباطات إلا ما صحَّ عن أهل البيت عليهم السلام بأحد الاصطلاحين وكانت دلالته صريحة أو ظاهرة مع اعتضاده بالعقل الصحيح الذي يكون لصاحب القوة القدسية)) (١)

والعجب من كون الخلاف في هذا الأمر اندثر! ولا تجد من ينكر حجية الاستصحاب الآن! فالناس كالغنم! كما يصرّح صادقهم عليه السلام، تتبع الراعي أينما أخذها.

وما ذلك إلّا لطبائع البشر المائلة لقبول الأمور المحدثة! وتوطنّها على الأخذ به بعد طول الأمد على الممانعة.

والأمر عينه في (قياس الأولوية)الذي انكره الشريف المرتضى وبالغ في ذلك، لكن القوم وبعد جيل أو جيلين غلب عليهم التقليد ورأوا رأي الشريف المرتضى شاذا مع انه موافق لاحاديث العترة. (٢)

---

(١) الأصول الأصيلة – الفيض الكاشاني – ص١١٨.

(٢) للتعرف على النزاع في مسالة قياس الأولوية وكيف انتهى بغلبة التقليد راجع: معالم الدين وملاذ المجتهدين – للشيخ حسن زين الدين العاملي ص٢٢٨.



فالأوفق بطريقتهم عليهم السلام بل المتوجِّه هو الرجوع لأخبارهم عليهم السلام في كل ابتلاء على حدة، فلا قاعدة أصوليّة غير مسموعة عنهم تجمع الاحكام في هذه القضية، وهذا متجه على طريقتهم عليهم السلام فكل واقعة لهم فيها حكمهم.

فعن سماعة قال:((سألته فقلت ان أناسا من أصحابنا قد لقوا أباك وجدك وسمعوا منهما الحديث فربما كان الشيء يبتلى به بعض أصحابنا وليس عندهم في ذلك شيء يفتيه وعندهم ما يشبهه يسعهم ان يأخذوا بالقياس؟

فقال: إنه ليس بشيء الا وقد جاء في الكتاب والسنة.))[1]

نعم، وهذا ما يناسب حكم الله وطريقة المعصوم.

(١) بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفّار - ص ٣٢٢.





علم الرجال عند فقهاء الحوزة:

وهنا تُكسر الأقلام، وتُسكب العبرات، وتُطلق الزفرات! فليس هناك (علم رجال شيعي)!! فالشيعة لم يكونوا يعملون أصلا بهذه الطريقة العامّية في قبول الحديث حسب السند، ولكن لمّا كان العلّامة الحلّي رحمه الله قد درس على أساتذة من العامّة فقد رأى أن هذه الطريقة قد تناسب الخاصّة لكونه كان يظن أن احاديث الشيعة هي أحاديث آحاد وهي من اشتباهاته وغفلته عن حقيقة الأمر (رحمه الله)، وبالتالي أراد للأحاديث أن تُغربل بطريقة ما لاستبعاد الحديث المشكوك أو الذي يظن أن الراوي الضعيف قد دسّه أو وهم به!

لذا، و لمّا أرادوا جلب هذا (العلم) الى المنظومة الشيعية، أرادوا له قاعدة رجاليّة يستندون إليها فعمدوا الى بعض الكتب التي صنّفها الفقهاء الأوائل والتي صُنِّفت لغرض آخر غالبا، و ليس الهدف منه التوثيق والتضعيف فسمّوها (الأصول الرجاليّة الأربعة)! وهي كل من:

كتاب اختيار الرجال، وكتاب الفهرست، وكتاب الرجال والثلاثة للشيخ الطوسي وكتاب الرجال للنجاشي، وسناتي على هذه الكتب واحدا واحدا النرى هل أنها تصلح لتكون قاعدة رجاليّة صالحة.



الأصل الأوّل: كتاب اختيار الرجال:

وهو ما اختاره الشيخ الطوسي من كتاب منسوب (للكشي)المتوفّى على الأرجح عام ٣٢٩ هـ غالبا!

وكتاب الكشّي مفقود، وما قاله الطوسي من انه اختصره فلا نعلم هل أن الطوسي وجده حقيقة أو انه اشتبه به كما اشتبه كثيرا في كتبه! و الموجود اليوم وهو المختار الذي اختاره الشيخ الطوسي من الأصل المفترض هو كتاب روايات اكثر من كونه كتاب رجال، فهو يروي روايات عن كل راوٍ بلا توثيق أو تضعيف!

يقول الشيخ النجاشي عن كتاب الكشي ((له كتاب الرجال كثير العلم وفيه أغلاط كثيرة)) فما هذه الأغلاط التي تكلم عنها النجاشي؟! وهل هي التي دعت الشيخ الطوسي يجتهد لاختيار أسماء منه وترك الباقي؟ ولو كان الأمر كذلك فلا يعدو أن ما عمله الشيخ الطوسي اجتهاد منه، ثم من الذي قال أن الشيخ الطوسي اختار منه فقط ولم يعمل رأيه واجتهاده في الأسماء التي نقلها؟! وبالتالي فما قيمة كتاب الشيخ الطوسي (اختيار معرفة الرجال) العلميّة هنا؟!

ثم أن لكتاب (اختيار الرجال)مقدمة أوردها السيد ابن طاووس في (فرج المهموم) من نسخة الأصل المدّعاة التي كانت بخط الشيخ الطوسي رحمه الله -كما يقال - ولا نجدها في الكتاب الموجود اليوم! فهل أن الخطبة فقط قد اختفت؟ أم أن النسخة الموجودة اليوم كلها مشكوكة الانتساب للطوسي - كما



هو المحتمل -؟ وعلى هذا فكيف يكون الاعتماد علميّا على هذا الكتاب؟!

ثم ان اجتهاد الشيخ الطوسي في اختيار ما يريد وترك ما يريد يجعل الأمر عسيرا على من يبحثون عن (الحس) في الشهادة في التوثيق والتضعيف! واهل الفقه يعرفون اضطراب كلام الشيخ الطوسي في (الفتاوى) و(الاجماعات) التي سطرها في كتبه والتي يخالف بعضها البعض الآخر فكيف نعلم ان الشيخ الطوسي لم يضطرب في تأليفه لاختيار رجال الكشي؟!

بل وفتاواه في (الخلاف) و(النهاية) و(المبسوط) مختلفة متناقضة و لا يُعلم على وجه الدقّة أيها هو الرأي الرسمي له! حتى ألّف بعضهم رسالة خاصّة في هذه التناقضات!

يقول الشيخ البحراني: ((وقد كان عندي رسالة لشيخنا الشهيد الثاني قد تصدى فيها لنقل جملة من المسائل التي ناقض الشيخ بها نفسه بدعواه الاجماع على الحكم في موضع ثم يدعيه على خلافه في موضع آخر وفيها ما ينيف سبعين مسألة. والحق أن هذه الإجماعات المتناقلة لا تخرج عن مجرد الشهرة كما حققه شيخنا الشهيد في صدر الذكرى وإليه أشار المحقق الشيخ حسن في كلامه المتقدم الذي أشرنا إليه.))[1]

ولا يقتصر الأمر على شبهة التناقض في الإفتاء وفوضى نقل الإجماعات فهناك من يشير الى التوقف بشأن إخباراته في التوثيق والتضعيف! قد نقل

(١) الحدائق الناضرة - يوسف البحراني - ج٥ - ص٣٠.





الخوانساري (صاحب الروضات) كلاماً للمحقق اسماعيل الخاجوئي يقول فيه: ((لا يسوغ تقليد الشيخ (الطوسي) في معرفة احوال الرجال، ولا يفيد إخباره بها ظناً، بل ولا شكّاً في حال من الاحوال، لان كلامه في هذا الباب مضطرب، ومن اضطرابه انه يقول في موضع ان الرجل ثقة، وفي اخر انه ضعيف، كما في سالم بن مكرم الجمال، وسهل بن زياد من رجال علي بن محمد الهادي عليه السلام. وقال في (الرجال): محمد بن علي بن بلال ثقة، وفي كتاب (الغيبة) انه من المذمومين، وفي عبد الله بن بكير: انه ممن عملت الطائفة بخبره بلا خلاف، وكذا في (العدة) وفي (الاستبصار) في اواخر الباب الاول من ابواب الطلاق منه صرح بما يدل على فسقه وانه يقول برأيه، وفي عمار الساباطي انه ضعيف لا يعمل بروايته، وكذا في (الاستبصار) وفي (العدة) ان الطائفة لم تزل تعمل بما يرويه، وامثال ذلك منه كثير جداً. وانا الى الان لم اجد احداً من الاصحاب غير الشيخ في هذا الكتاب يوثق علي بن ابي حمزة البطائني، او يعمل بروايته اذا انفرد بها، لانه خبيث واقفي كذاب مذموم... ومن اضطرابه انه رحمه الله تارة يشترط في قبول الرواية الايمان والعدالة، كما قطع به في كتبه الاصولية، وهذا يقتضي ان لا يعمل بالاخبار الموثقة والحسنة، واخرى يكتفي في العدالة بظاهر الاسلام، ولم يشترط ظهورها؛ ومقتضاه العمل بهما مطلقاً كالصحيح. ووقع له في الحديث وكتب الفروع غرائب، فتارة يعمل بالخبر الضعيف، حتى انه يخصص به اخباراً كثيرة صحيحة حيث يعارضه بإطلاقها، وتارة يصرح برد الحديث لضعفه، واخرى يرد الصحيح معللاً انه خبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً كما عليه المرتضى علم



الهدى واكثر المتقدمين))[١] وهو كلام مهم وخطير! يجعل الشك متجها لجملة ما تركه الشيخ الطوسي من آراء رجاليّة ادّعى المتأخرون انها ليست اجتهادا بل عن حسّ ويقين!

كما عرّضه الشيخ يوسف البحراني الى النقد، فذكر انه قد وقع للشيخ الطوسي، سيما في التهذيب ((من السهو والغفلة والتحريف والنقصان في متون الاخبار وأسنادها، وقلَّما يخلو خبر من علة من ذلك كما لا يخفى على من نظر في كتاب (التنبيهات) الذي صنفه العلامة السيد هاشم في رجال التهذيب، وقد نبهنا في كتابنا (الحدائق الناضرة) على ما وقع له من النقصان في متون الاخبار، حتى ان كثيراً ممن يعتمد في المراجعة عليه ولا يراجع غيره من كتب الاخبار وقعوا في الغلط وارتكبوا في التهرب منه الشطط كما وقع لصاحب (المدارك) في مواضع من ذلك))[٢]

وبالتالي فكتاب (الكشي) لم يصل! وكتاب اختيار الرجال للطوسي مشكوك في نسبته! للطوسي وللكشي! ولو قلنا انه هو بعينه فلا أحد يقطع بكونه وصلنا كما تركه الطوسي، ولو قلنا انه وصلنا كما تركه الطوسي فلا يعلم من الذي تلاعب به ورفع الخطبة التي نقلها ابن طاووس، وما أدرانا ماذا فعل أيضا؟!!

(١) روضات الجنات- محمد باقر الخوانساري - ج٦- ص٢٤٥-٢٤٦ / كذلك: نهاية الدراية -محمد حسين الاصفهاني- ص٢٨٣.

(٢) لؤلؤة البحرين - يوسف البحراني - ص٢٩٨ / وروضات الجنات - محمد باقر الخوانساري - ج٦ - ص٢١٨.





ولو تجاوزنا كل ما قيل فأمامنا إشكال (الـدور)! فكتاب الكشي هو أول الأصول الرجالية الأربعة، ولكونه كتاب روايات في الأصل وليس كتاب توثيق وتضعيف فهو يحتاج لكتاب رجال آخر لغرض توثيق رجال رواياته! وهكذا الأمر متسلسلا، فما المخرج من هذا؟!!

فهذا حال كتاب(اختيار الرجال)!



الأصل الثاني: الفهرست للشيخ الطوسي:

و(الفهرست) هو فن من التأليفات تأخذ بالحسبان أسماء المصنِّفين وأسماء كتبهم ،وليس للتوثيق أو التضعيف - وإن ذكر الشيخ في المقدمة أنه عمد لذكر الجرح والتعديل -وأول من كتب في هذا العلم هو الفهرست لابن النديم العامّي ألّفه عام ٣٧٧ هـ أي قبل ولادة الطوسي بقليل،لذا قام الشيخ رحمه الله بتأليف كتاب وذكر في المقدمة الداعي لتأليفه هذا إذ يقول:

((أما بعد، فاني لما رأيت جماعة من شيوخ طائفتنا من أصحاب الحديث عملوا فهرس كتب أصحابنا وما صنفوه من التصانيف ورووه من الأصول، ولم أجد أحدا استوفى ذلك ولا ذكر أكثره، بل كل منهم كان غرضه أن يذكر ما اختص بروايته وأحاطت به خزانته من الكتب، ولم يتعرض أحد منهم باستيفاء جميعه إلا ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله رحمه الله(ابن الغضائري)، فإنه عمل كتابين، أحدهما ذكر فيه المصنفات، والأخر ذكر فيه الأصول، واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه، غير أن هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا واخترم هو رحمه الله، وعمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب - على ما حكي بعضهم عنه.

ولما تكرر من الشيخ الفاضل أدام الله تأييده، الرغبة فيما يجري هذا المجرى، وتوالى منه الحث على ذلك، ورأيته حريصا عليه، عمدت إلى كتاب يشتمل على ذكر المصنفات والأصول، ولم أفرد أحدهما عن الآخر لئلا يطول الكتابان، لان



في المصنفين من له أصل فيحتاج إلى أن يعاد ذكره في كل واحد من الكتابين، فيطول. ورتبت هذا الكتاب على حروف المعجم، التي أولها الهمزة وآخرها الياء، ليقرب على الطالب الظفر بما يلتمسه، ويسهل على من يريد

حفظه، ولست اقصد ترتيبهم على أزمنتهم وأوقاتهم، بل ربما يتفق ذكر من تقدم زمانه بعد ذكر من تأخر وقته وأوانه، لان البغية غير ذلك. فإذا ذكرت كل واحد من المصنفين وأصحاب الأصول فلابد من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعول على روايته أو لا، وأبين عن اعتقاده وهل هو موافق للحق أو هو مخالف له، لان كثيرا من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة)).

والمقدمة هذه فيها ثلاث ملاحظات:

الأولى: انه عمل الكتاب بناء على إلحاح أحد الشيوخ، وبالتالي لم يكن هذا النوع من التأليفات ضروريا في ذلك الزمان وإلّا لكان الشيخ الطوسي عمد الى التأليف ابتداء بلا (إلحاح) من أحد.

الثانية: قوله ((لان كثيرا من مصنفي أصحابنا وأصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة، وإن كانت كتبهم معتمدة)) قوله هذا ينسف (علم الرجال) من القواعد!! فالشيخ يعترف بان عمل الشيعة لم يكن على أخذ الحديث من الراوي العادل والموثق وترك الضعيف من الرواة بل على أمر آخر! وهو صحة الحديث - بذاته - المروي في كتب هؤلاء! وإلّا فكيف تكون كتبهم معتمدة



وهم فاسدو المذهب!؟

الملاحظة الثالثة: كتاب الفهرست للطوسي أورد اسم تسعمائة واثني عشر رجلاً (٩١٢) ولكنه ترك سبعمائة وخمسة وسبعين رجلاً (٧٧٥) بلا تجريح أو تعديل! فهل ترى أن الشيخ وفّى بما قاله من انه ((...فإذا ذكرت كل واحد من المصنفين وأصحاب الأصول فلابد من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح، وهل يعوّل على روايته أو لا...))!

وهذا أن كشف عن شيء فهو يكشف عن ان في ذلك الزمان لم يكن هناك حاجة حقيقية لتصنيف الرواة في هذا المجال فالاهتمام كان بالمروي لا بالراوي!

وبالتالي فلا يصلح كتاب فهرست الشيخ الطوسي ليكون كتابا رجالياً حسب المصطلح الفنّي العامّي الذي ساروا عليه.



الأصل الثالث: رجال الشيخ الطوسي:

وهو الكتاب الكبير للشيخ الطوسي في الرجال، يقول في مقدمّته:

((أما بعد: فاني قد أجبت إلى ما تكرر سؤال الشيخ الفاضل فيه، من جمع كتاب يشتمل علي أسماء الرجال، الذين رووا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن الأئمة عليهم السلام من بعده إلى زمن القائم عليه السلام، ثم أذكر بعد ذلك من تأخر زمانه من رواة الحديث أو من عاصرهم ولم يرو عنهم.

وارتب ذلك على حروف المعجم، التي أولها الهمزة وآخرها الياء، ليقرب على ملتمسه طلبه، ويسهل عليه حفظه، واستوفى ذلك على مبلغ جهدي وطاقتي، و على قدر ما يتسع له زماني وفراغي وتصفحي، ولا أضمن أن أستوفي ذلك عن آخره.

فان رواة الحديث لا ينضبطون، ولا يمكن حصرهم لكثرتهم وانتشارهم في البلدان شرقا وغربا، غير اني أرجو أن لا يشذ عنهم إلا النادر، وليس على الإنسان إلا ما تسعه قدرته وتناله طاقته..))

وأكثر ما في كلام الشيخ الطوسي إثارة للجدل هو قوله ((ولم أجد لأصحابنا كتابا جامعا في هذا المعنى إلا مختصرات قد ذكر كل إنسان طرفا منها، إلا ما ذكره ابن عقدة من رجال الصادق عليه السلام، فإنه قد بلغ الغاية في ذلك، ولم يذكر رجال باقي الأئمة عليهم السلام.))

وهو اعتراف وإقرار بعدم وجود مصادر جامعة لهذا الفن من التأليف بل





هي كتب مختصرة! فمن أين جاء بالأسماء التي ذكرها؟! وما أدرانا ما هو حجم اجتهاده في التوثيق والتضعيف لرواة عاشوا قبله بثلاثة قرون؟ وكيف يكون إخباره عن هؤلاء هو شهادة حسّية وليست ظنّية اجتهاديّة كما هو الواقع في هكذا أمور؟!

على انه ذكر في رجاله ستة آلاف وأربعمائة وتسعة وعشرين اسماً (٦٤٢٩) منهم مائة وسبعة وخمسون (١٥٧) اسما كتب عنهم: أنَّهم ثقات!! وضعّف ثلاثة وأربعين رجلاً وذكر مذاهب مائة وثمانية وعشرين رجلاً، وكتب عن خمسين رجلاً بأنهم: مجاهيل! وسكت عن الباقي!



الأصل الرابع:

(فهرست أسماء المصنِّفين) أو ما أسموه (رجال النجاشي):

وهو كتاب (فهرست) للمصنفين وليس للرجال إذ يقول الشيخ النجاشي في مقدمته:

((أما بعد، فإني وقفت على ما ذكره السيد الشريف – أطال الله بقاءه وأدام توفيقه – من تعيير قوم من مخالفينا أنه لا سلف لكم ولا مصنف. وهذا قول من لا علم له بالناس ولا وقف على أخبارهم، ولا عرف منازلهم وتاريخ أخبار أهل العلم، ولا لقي أحدا فيعرف منه، ولا حجة علينا لمن لم يعلم ولا عرف.

وقد جمعت من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته، لعدم أكثر الكتب، وإنما ذكرت ذلك عذرا إلى من وقع إليه كتاب لم أذكره.))

وهنا لنا ملاحظتان:

الأولى: فالنجاشي يُقرًّ هنا بان الكتاب أُلّف للتعرف على المصنِّفين وأصحاب الكتب، لدفع التعيير عن الطائفة من قبل المخالفين.

الثانية: إنه يقول في سبب عدم استقصائه في الكتاب ((وقد جمعت من ذلك ما استطعته، ولم أبلغ غايته، لعدم أكثر الكتب))

فأكثر الكتب التي تهتم بذكر التصانيف أو الرجال– لو فرضنا ذلك جدلا – معدومة في ذلك الزمان! وهذا يستلزم أمرا من أمرين:





أمّا: أن يكون الشيعة اهتموا جدا بكتب الرجال التي تصنِّف الرواة إلى ثقات وغيرهم ولكن هذه الكتب عُدِمت (كما يتراءى للبعض من عبارة النجاشي)

وإمّا: أنهم لم يهتمّوا أصلا لذلك لكون الأمر لا يهم كثيرا فهم يروون الكتب عن مصنفيها عن تواتر بأصل الكتاب، وصحَّة مضمونه، وبالتالي فلا حاجة لاتباع العامّة بهكذا تآليف!

وعلى الأمرين، فالكتب عُدمت ولم يستطع النجاشي الاستقصاء إلى جميع ما يريد!

وبالتالي فالرواة الذين ذكرهم النجاشي في فهرسته هم: الفان ومائتان وتسعة وستون مصنِّفاً، (٢٢٦٩)تطرّق الى توثيق خمسمائة وستة وخمسين رجلاً (٥٥٦) فقط!

ومهما كان فكتاب النجاشي يظهر انه لم يصل كما هو! بل زِاد فيه، ولا نعلم هل نقص منه ام لا؟! إذ انه ترجم لرجل اسمه (محمد بن الحسن بن حمزة) وهذا الرجل توفي عام ٤٦٣ هـ بينما تذكر كل المصادر أن النجاشي مات ٤٥٠هـ! فمن الذي زيد في الكتاب؟ وما مقدار ما زاده؟ ومن أعطاه الإذن؟ وهل هذا ثقة أم ماذا؟

ولأهمية كتاب (الفهرست للنجاشي) لمن يريد ان يقعّد عليه علم الرجال ،بدلوا اسم الكتاب من (فهرست أسماء مصنفي الشيعة) إلى (رجال النجاشي) منذ زمن ابن داود الحلي وهو زمن استيراد علم الرجال العامّي الى بيئتنا الشيعية





فناسب ذلك تغيير أسماء بعض الكتب ليقولوا لدينا كتب رجال كما عندهم كتب رجال!.

وعلى أصل التأليف ملاحظة وهو ان النجاشي ألف هذا الفهرست بسبب ((تعيير جماعة من المخالفين للشيعة بأنه لا سلف لهم ولا مصنف))[١] ومنها نعلم انه لم يهتم مثل غيره بأمر مصنَّف مستقل للثقات والضعاف كما هو المصطلح الحديث المأخوذ من العامّة!.

لذا فالقاعدة التي بنوها لـ(علم الرجال) هي قاعدة ضعيفة جدا، وما بنوه عليها فهو بناء مضطرب متهاوٍ، وكل هذا لأن أحد الفقهاء أعجبته طريقة العامّة فتبعهم، فتبعه من جاء بعده تقليدا!

يقول الشيخ الحر العاملي في ذلك:

((طريقة المتقدمين مباينة لطريقة العامة، والاصطلاح الجديد موافق لاعتقاد العامة واصطلاحهم، بل هو مأخوذ من كتبهم كما هو ظاهر بالتتبع وكما يفهم من كلام الشيخ حسن وغيره......الاصطلاح الجديد يستلزم تخطئه جميع الطائفة المحقة في زمن الأئمة عليهم السلام، وفي زمن الغيبة كما ذكره المحقق في أصوله)) [٢]

وهم بعد ان أخذ العلّامة الحلّي هذا التصنيف الرباعي للحديث (صحيح، حسن،موثق وضعيف) عن العامّة بقرنين جاؤوا فأسندوه بكتب (دراية

(١) المصدر: دروس تمهيدية في القواعد الرجالية – محمد باقر الايرواني – ص ٨٦.
(٢) وسائل الشيعة – الحر العاملي – ج ٣٠ – ص٢٥٩ .



الحديث) تبعا للعامّة طبعا! قال الحر العاملي وهو يتحدث عن الشهيد الثاني:

(وهو أول من صنف من الإمامية في دراية الحديث، لكنه نقل الاصطلاحات من كتب العامة، كما ذكره ولده وغيره) [١]

لذلك وغيره ولمّا جاء المتأخرون ليشيّدوا ما جاء به العلّامة الحلّي وأستاذه ابن طاووس كان بنيانهم (على شفا جرف هارٍ)!!

ولو أخذنا معجم رجال الحديث وهو الذي جمع فيه كل من ورد اسمهم في كل كتب الشيعة الرجالية لوجدناه ذكر اسم حوالي خمسة عشر ألفا وسبعمائة وستة رجال منهم أكثر من ثمانية آلاف مجهول!

لذا فهذا (العلم) لا ينضبط بحال،يقول الفيض الكاشاني ((فإن في الجرح والتعديل وشرائطه اختلافات وتناقضات واشتباهات لا تكاد ترتفع بما تطمئن إليه النفوس كما لا يخفى على الخبير بها))[٢].

ثم إن هذا العلم لو كانت به فائدة حقيقية لما تركها المتقدمون وهم الذين يعملون تحت ناظري المعصوم وبتوجيهه، لذا فحتى الشيخ الطوسي لم يعتمد على ما كتبه من توثيق وتضعيف بل انه واصل اتباع طريقة المتقدمين في الاعتماد على صحة الخبر المروي لا في سلامة الراوي من الجرح! يقول الشيخ الحر العاملي:

((...رئيس الطائفة - أي الشيخ الطوسي - في كتاب (الأخبار) وغيره من

---

(١) أمل الآمل - الحر العاملي - ج ١ - ص ٨٦ .
(٢) الوافي - الفيض الكاشاني (في المقدمة الثانية) - ص ٢٥.



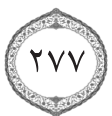
علمائنا إلى وقت حدوث الاصطلاح الجديد بل بعده كثيرا ما يطرحون الأحاديث الصحيحة عند المتأخرين ويعملون بأحاديث ضعيفة على اصطلاحهم، فلولا ما ذكرناه لما صدر ذلك منهم عادة، وكثيرا ما يعتمدون على طرق ضعيفة مع تمكنهم من طرق أخرى صحيحه كما صرح به صاحب المنتقى وغيره، وذلك ظاهر في صحة تلك الأحاديث بوجوه أخر من غير اعتبار الأسناد، ودالٌّ على خلاف الاصطلاح الجديد لما يأتي تحقيقه)) [1].

ثم يجيب الشيخ الحر العاملي على أكثر الأسئلة إشغالا للذهن للمتابع لطريقة عمل الشيخ الطوسي رحمه الله فيقول:

((فإن قلت: إن الشيخ كثيراً ما يضعف الحديث، معلّلاً بأن راويه ضعيف. وأيضاً يلزم كون البحث عن أحوال الرجال عبثاً، وهو خلاف إجماع المتقدمين والمتأخرين بل النصوص عن الأئمة كثيرة في توثيق الرجال وتضعيفهم. قلت: أما تضعيف الشيخ بعض الأحاديث بضعف راويه فهو تضعيف غير حقيقي، ومثله كثير من تعليلاته كما أشار صاحب المنتقى في بعض مباحثه، حيث قال: والشيخ مطالب بدليل ما ذكره إن كان يريد بالتعليل حقيقته وعذره.... وأيضاً فإنه يقول (أي الطوسي): هذا ضعيف لأن راويه فلان ضعيف، ثم نراه يعمل برواية ذلك الراوي بعينه، بل برواية من هو أضعف منه في مواضع لا تحصى وكثيراً ما يُضعّف الحديث بأنه مرسل ثم يستدل بالحديث المرسل، بل كثيراً

---

(١) وسائل الشيعة – الحر العاملي – ج٢٠ – ص ٩٩.





ما يعمل بالمراسيل وبرواية الضعفاء وردّ المسند ورواية الثقات، وهو صريح في المعنى ومنها من نصّوا على مدحه وجلالته وإن لم يوثقوه مع كونه من أصحابنا.))(١)

ومع كل هذا فهناك إشكالات لا تجد حلّا على مصطلحات أصحاب الأصول الأربعة في الرجال، فليس هناك من يقف بقطع ويقين على مصطلحاتهم في الغلو والارتفاع وما الذي كان عندهم ميزانا لاتهام الراوي بالغلوّ؟!

هل هو ميزان القمّيين، والذين كانوا يتتبعون ذلك النوع من الروايات ونفي أصحابه من قم، وكم كان لهم ضحية من الرواة في ذلك!

أم هو ميزان غيرهم والذي هو مستوى اعلى بكثير من رواة قم، فكثير مما رواه الشيخ الكليني قد يكون بميزانهم من الغلوّ!

والوصول الى تعيين المراد من الغالي والمرتفع قد انسد الى الابد وبقي الاجتهاد في ذلك قائم على الحدس والتخمين والقرائن الشخصية والتي تختلف من (رجالي) الى آخر بمقاييس شخصيّة لا تعتمد على قاعدة واضحة!.

---

(١) وسائل الشيعة -الحر العاملي - ج ٢٠ - ص ١١١ .



اشكال على التنويع الرباعي للحديث:

يقول الشيخ البحراني ((قد صرَّح شيخنا البهائي في كتاب مشرق الشمسين وقبله المحقق الشيخ حسن (أعلى الله رتبتهما) في مقدمات كتاب المنتقى بما ملخصه: أن السبب - الداعي إلى تقرير هذا الاصطلاح في تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة - هو أنه لما طالت المدة بينهم وبين الصدر الأول وبعدت عليهم الشقة وخفيت عليهم تلك القرائن التي أوجبت صحة الأخبار عن المتقدمين. وضاق عليهم ما كان متسعا على غيرهم. التجأوا إلى العمل بالظن بعد فقد العلم. لكونه أقرب مجازا إلى الحقيقة عند تعذرها، وبسبب التباس الأخبار غثها بسمينها وصحيحها بسقيمها التجأوا إلى هذا الاصطلاح الجديد. وقربوا لنا البعيد، ونوعوا الحديث إلى الأنواع الأربعة. وزاد في كتاب مشرق الشمسين: أنهم ربما سلكوا طريقة القدماء في بعض الأحيان، ثم عد (قدس سره) مواضع من ذلك. هذا خلاصة ما ذكروا في تعليل ذلك. ونحن نقول: لنا على بطلان هذا الاصطلاح وصحة أخبارنا وجوه.

(الأول) ما قد عرفت في المقدمة الأولى من أن منشأ الاختلاف في أخبارنا إنما هو التقية من ذوي الخلاف لا من دس الأخبار المكذوبة حتى يحتاج إلى هذا الاصطلاح. على أنه متى كان السبب الداعي إنما هو دس الأحاديث المكذوبة كما توهموه (رضوان الله عليهم) ففيه أنه لا ضرورة تلجئ إلى اصطلاحهم، لأنهم عليهم السلام قد أمرونا بعرض ما شك فيه من الأخبار على الكتاب والسنة فيؤخذ بما وافقهما ويطرح ما خالفهما، فالواجب في تمييز الخبر الصادق من

الكاذب مراعاة ذلك، وفيه غنية عما تكلفوه، ولا ريب أن اتباع الأئمة عليهم السلام أولى من اتباعهم.

(الثاني) أن التوثيق والجرح الذي بنوا عليه تنويع الأخبار إنما أخذوه من كلام القدماء، وكذلك الأخبار التي رويت في أحوال الرواة من المدح والذم إنما أخذوها عنهم، فإذا اعتمدوا عليهم في مثل ذلك فكيف لا يعتمدون عليهم في تصحيح ما صححوه من الأخبار واعتمدوه وضمنوا صحته كما صرح به جملة منهم، كما لا يخفى على من لاحظ ديباجتي الكافي والفقيه وكلام الشيخ في العدة وكتابي الأخبار فإن كانوا ثقاتً عدولا في الأخبار بما أخبروا به ففي الجميع، وإلا فالواجب تحصيل الجرح والتعديل من غير كتبهم وأنى لهم به؟!

(لا يقال إن أخبارهم بصحة ما رووه في كتبهم يحتمل الحمل على الظن القوي باستفاضة أو شياع أو شهرة معتد بها أو قرينة أو نحو ذلك مما يخرجه عن محوضة الظن (لأنا نقول) فيه (أولا) إن أصحاب هذا الاصطلاح مصرِّحون بكون مفاد الأخبار عند المتقدمين هو القطع واليقين وأنهم إنما عدلوا عنه إلى الظن لعدم تيسر ذلك لهم كما صرح به في المنتقى ومشرق الشمسين.

(وأما ثانيا) فلما تضمنته تلك العبارات مما هو صريح في صحة الأخبار بمعنى القطع واليقين بثبوتها عن المعصومين (فإن قيل) تصحيح ما حكموا بصحته أمر اجتهادي لا يجب تقليدهم فيه، ونقلهم المدح والذم رواية يعتمد عليهم فيها (قلنا) فيه أن أخبارهم بكون الراوي ثقة أو كذابا أو نحو ذلك إنما هو أمر



اجتهادي استفادوه بالقرائن المطلعة على أحواله أيضا.

(الثالث) - تصريح جملة - من العلماء الأعلام وأساطين الاسلام ومن هم المعتمد في النقض والابرام من متقدمي الأصحاب ومن متأخريهم الذين هم أصحاب هذا الاصطلاح أيضا - بصحة هذه الأخبار وثبوتها عن الأئمة الأبرار، لكنا نقتصر على ما ذكره أرباب هذا الاصطلاح في المقام. فإنه أقوى حجة في مقام النقص والالزام.

فمن ذلك ما صرح به شيخنا الشهيد (نور الله مضجعه) في الذكرى في الاستدلال على وجوب اتباع مذهب الإمامية، حيث قال ما حاصله: أنه كتب من أجوبة مسائل أبي عبد الله عليه السلام أربعمائة مصنف لأربعمائة مصنف. ودون من رجاله المعروفين أربعة آلاف رجل من أهل العراق والحجاز وخراسان والشام. وكذلك عن مولانا الباقر عليه السلام، ورجال باقي الأئمة عليهم السلام معروفون مشهورون أولو مصنفات مشتهرة، فالإنصاف يقتضي الجزم بنسبة ما نقل عنهم إليهم، إلى أن قال بعد عد جملة من كتب الأخبار وغيرها مما يطول تعداده بالأسناد الصحيحة المتصلة المنتقدة والحسان والقوية: فالإنكار بعد ذلك مكابرة محضة وتعصب صرف. ثم قال: (لا يقال) فمن أين وقع الاختلاف العظيم بين فقهاء الإمامية إذا كان نقلهم عن المعصومين عليهم السلام وفتواهم عن المطهرين عليهم السلام؟

(لأنا نقول) محل الخلاف أما من المسائل المنصوصة أو مما فرَّعه العلماء، والسبب في الثاني اختلاف الأنظار ومبادئها كما هو بين سائر علماء الأمة،

وأما الأول فسببه اختلاف الروايات ظاهرا، وقلما يوجد فيها التناقض بجميع شروطه، وقد كانت الأئمة عليهم السلام في زمن تقية واستتار من مخالفيهم، فكثيرا ما يجيبون السائل على وفق معتقده أو معتقد بعض الحاضرين أو بعض من عساه يصل إليه من المناوئين، أو يكون عاما مقصورا على سببه أو قضية في واقعة مختصة بها أو اشتباها على بعض النقلة عنهم أو عن الوسائط بيننا وبينهم عليهم السلام. انتهى.

ولعمري إنه كلام نفيس يستحق أن يكتب بالنور على وجنات الحور، ويجب أن يسطر ولو بالخناجر على الحناجر.

فانظر إلى تصريحه بل جزمه بصحة تلك الروايات التي تضمنتها هذه الكتب التي بأيدينا، وتخلصه من الاختلاف الواقع بين الأخبار بوجوه تنفي احتمال تطرق دخول الأحاديث الكاذبة في أخبارنا.

ومن ذلك ما صرح به شيخنا الشهيد الثاني (أعلى الله تعالى رتبته) في شرح الدراية، حيث قال:

كان قد استقر أمر الإمامية على أربعمائة مصنف سموها أصولا فكان عليها اعتمادهم، تداعت الحال إلى ذهاب معظم تلك الأصول، ولخصها جماعة في كتب خاصة تقريبا على المتناول. وأحسن ما جمع منها: (الكافي. والتهذيب. والاستبصار. ومن لا يحضره الفقيه).



فانظر إلى شهادته (قدس سره) بكون أحاديث كتبنا هي أحاديث تلك الأصول بعينها وحينئذ فالطاعن في هذه كالطاعن في تلك الأصول. ثم إن الظاهر أن تخصيصه هذه الكتب الأربعة بالأحسنية إنما هو من حيث اشتمالها على أبواب الفقه كمَّلا على الترتيب بخلاف غيرها من كتب الأخبار كما لا يخفى على من جاس خلال تلك الديار. ولا يتوهم - من ظاهر قوله: تداعت الحال إلى ذهاب معظم تلك الأصول ولخصها إلى آخره - أن تلخيص تلك الجماعة لها إنما وقع بعد ذهاب معظمها، فإن ذلك باطل:

(أما أولا) فلأن التلخيص وقع عطفه في كلامه بالواو، دون - ثم - المفيدة للترتيب.

وأما (ثانيا) فلأن الظاهر - كما صرح به بعض فضلائنا - أن اضمحلال تلك الأصول إنما وقع بسبب الاستغناء عنها بهذه الكتب التي دوَّنها أصحاب الأخبار، لكونها أحسن منها جمعا وأسهل تناولا. وإلا فتلك الأصول قد بقيت إلى زمن ابن طاووس (رضي الله عنه). كما ذكر أن أكثر تلك الكتب كان عنده ونقل منها شيئا كثيرا كما يشهد به تتبع مصنفاته. وبذلك يشهد كلام ابن إدريس في آخر كتاب السرائر. حيث إنه نقل ما استطرفه من جملة منها شطرا وافرا من الأخبار. وبالجملة: فاشتهار تلك الأصول في زمن أولئك الفحول لا ينكره إلا معاند جهول.



ومن ذلك ما صرح به المحقق الشيخ حسن ابن شيخنا الشهيد الثاني. حيث قال في بحث الإجازة من (المعالم) ما صورته:

((أن أثر الإجازة بالنسبة إلى العمل إنما يظهر حيث لا يكون متعلَّقها معلوما بالتواتر ونحوه ككتب أخبارنا، فإنها متواترة اجمالا، والعلم بصحة مضامينها تفصيلا يستفاد من قرائن الأحوال ولا مدخل للإجازة فيه غالبا)).

ومن ذلك ما صرح به شيخنا البهائي (نور الله مضجعه) في وجيزته، حيث قال:

((جميع أحاديثنا - إلا ما ندر - ينتهي إلى أئمتنا الاثني عشر عليهم السلام وهم ينتهون فيها إلى النبي صلى الله عليه وآله إلى أن قال: وكان قد جمع قدماء محدثينا ما وصل إليهم من كلام أئمتنا عليهم السلام في أربعمائة كتاب تسمى (الأصول) ثم تصدى جماعة من المتأخرين (شكر الله سعيهم) لجمع تلك الكتب وترتيبها تقليلا للانتشار وتسهيلا على طالبي تلك الأخبار، فألفوا كتبا مضبوطة مهذبة مشتملة على الأسناد المتصلة بأصحاب العصمة عليهم السلام كالكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار. ومدينة العلم، والخصال. والأمالي، وعيون الأخبار، وغيرها)).

هذا ما حضرني من كلامهم (نور الله مراقدهم)، وأما كلام المتقدمين، كالصدوق في الفقيه، وثقة الاسلام في الكافي، والشيخ الطوسي في جملة من مؤلفاته. وعلم الهدى وغيرهم ممن نقلنا كلامهم في غير هذا الكتاب، فهو ظاهر البيان ساطع البرهان في هذا الشأن.



(الرابع) – إنه لو تم ما ذكروه وصح ما قرروه للزم فساد الشريعة وابطال الدين، لأنه متى اقتصر في العمل على هذا القسم الصحيح أو مع الحسن خاصة أو بإضافة الموثق أيضا ورمي بقسم الضعيف باصطلاحهم من البين والحال أن جل الأخبار من هذا القسم كما لا يخفى على من طالع كتاب الكافي أصولا وفروعا وكذا غيره من سائر كتب الأخبار وسائر الكتب الخالية من الأسناد. لزم ما ذكرنا وتوجه ما طعن به علينا العامة من أن جل أحاديث شريعتنا مكذوبة مزورة، ولذا ترى شيخنا الشهيد في الذكرى كيف تخلص من ذلك بما قدمنا نقله عنه دفعا لما طعنوا به علينا ونسبوه إلينا.

ولله در المحقق (ره) في المعتبر حيث قال:

((أفرط الحشوية في العمل بخبر الواحد حتى انقادوا لكل خبر وما فطنوا إلى ما تحته من التناقض. فإن من جملة الأخبار قول النبي صلى الله عليه وآله: « ستكثر بعدي القالة « إلى أن قال: واقتصر بعض على هذا الافراط فقال: كل سليم السند يعمل به. وما علم أن الكاذب قد يصدق والفاسق قد يصدق ولم ينتبه أن ذلك طعن في علماء الشيعة وقدح في المذهب. إذ لا مصنف إلا وهو يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر العدل، إلى أن قال: وكل هذه الأقوال منحرفة عن السنن، والتوسط أقرب، فما قبله الأصحاب أو دلت القرائن على صحته عمل به وما أعرض الأصحاب عنه أو شذ يجب اطراحه)). انتهى.



وهو قوي متين بل جوهر ثمين.

(الخامس) - أن ما اعتمدوه من ذلك الاصطلاح غير منضبط القواعد والبنيان ولا مشيد الجوانب والأركان:

(أما أولا) فلاعتمادهم في التمييز بين أسماء الرواة المشتركة على الأوصاف والألقاب والنسب والراوي والمروي عنه ونحوها، ولم لا يجوز اشتراك هذه الأشياء؟ وذلك، لأن الرواة عنهم عليهم السلام ليسوا محصورين في عدد مخصوص ولا في بلدة واحدة. وقد نقل الشيخ المفيد (ره) في ارشاده:

أن الذين رووا عن الصادق عليه السلام خاصة من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات كانوا أربعة آلاف رجل. ونحو ذلك ذكر ابن شهرآشوب في كتاب معالم العلماء. والطبرسي في كتاب إعلام الورى، والجميع قد وصفوا هؤلاء الأربعة آلاف بالتوثيق وهو مؤيد لما ادعيناه ومشيد لما أسسناه، فإذا كان هؤلاء الرواة عن الصادق عليه السلام خاصة فما بالك بالرواة عن الباقر إلى العسكري عليهم السلام؟ فأين تأثير القرائن في هذه الأعداد؟ وأين الوصول إلى تشخيص المطلوب منها والمراد؟ (وأما ثانيا) فلأن مبنى تصحيح الحديث عندهم على نقل توثيق رجاله في أحد كتب المتقدمين. ككتاب الكشي. والنجاشي. والفهرست، والخلاصة. ونحوها، نظرا إلى أن نقلهم ذلك شهادة منهم بالتوثيق، حتى أن المحقق الشيخ حسن في كتاب المنتقى لم يكتف في تعديل الراوي بنقل واحد من هؤلاء بل أوجب في تصحيح نقل اثنين منهم لعدالة الراوي، نظرا إلى أنها شهادة فلا يكفي



فيها الواحد. وأنت خبير بما بين مصنفي تلك الكتب وبين رواة الأخبار من المدة والأزمنة المتطاولة فكيف اطلعوا على أحوالهم الموجب للشهادة بالعدالة أو الفسق؟ والاطلاع على ذلك - بنقل ناقل أو شهرة أو قرينة حال أو ذلك كما هو معتمد مصنفي تلك الكتب في الواقع - لا يسمى شهادة.

وهم قد اعتمدوا على ذلك وسموه شهادة، وهب أن ذلك كاف في الشهادة، لكن لا بد في العمل بالشهادة من السماع من الشاهد لا بمجرد نقله في كتابه، فإنه لا يكفي في كونه شهادة، هب أنا سلمنا الاكتفاء به في ذلك، فما الفرق بين هذا النقل في هذه الكتب وبين نقل أولئك - الأجلاء الذين هم أساطين المذهب - صحة كتبهم وأنها مأخوذة عن الصادقين عليهم السلام؟ فيعتمد عليهم في أحدهما دون الآخر.

(وأما ثالثا) فلمخالفتهم أنفسهم فيما قرروه من ذلك الاصطلاح فحكموا بصحة أحاديث هي باصطلاحهم ضعيفة كمراسيل ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وغيرهما. زعما منهم أن هؤلاء لا يرسلون ألا عن ثقة. ومثل أحاديث جملة من مشايخ الإجازة لم يذكروا في كتب الرجال بمدح ولا قدح. مثل أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وأحمد بن محمد بن يحيى العطار، والحسين بن الحسن بن أبان، وأبي الحسين ابن أبي جيد. وأضرابهم. زعما منهم أن هؤلاء مشايخ الإجازة وهم مستغنون عن التوثيق. وأمثال ذلك كثير يظهر للمتتبع.



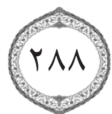
(وأما رابعا) فلاضطراب كلامهم في الجرح والتعديل على وجه لا يقبل الجمع والتأويل، فترى الواحد منهم يخالف نفسه فضلا عن غيره. فهذا يقدم الجرح على التعديل، وهذا يقول لا يقدم إلا مع عدم إمكان الجمع، وهذا يقدم النجاشي على الشيخ، وهذا ينازعه ويطالبه بالدليل. وبالجملة: فالخائض في الفن يجزم بصحة ما ادعيناه، والبناء من أصله لما كان على غير أساس كثر الانتقاض فيه والالتباس.

(السادس) - أن أصحاب هذا الاصطلاح قد اتفقوا على أن مورد التقسيم إلى الأنواع الأربعة إنما هو خبر الواحد العاري عن القرائن. وقد عرفت. - من كلام أولئك الفضلاء المتقدم نقل كلامهم، وبذلك صرح غيرهم أيضا - أن أخبار كتبنا المشهورة محفوفة بالقرائن الدالة على صحتها. وحينئذ يظهر عدم وجود مورد التقسيم المذكور في أخبار هذه الكتب. وقد ذكر صاحب المنتقى: أن أكثر أنواع الحديث المذكورة في دراية الحديث بين المتأخرين من مستخرجات العامة بعد وقوع معانيها في أحاديثهم وأنه لا وجود لأكثرها في أحاديثنا. وأنت إذا تأملت بعين الحق واليقين وجدت التقسيم المذكور من هذا القبيل. إلى غير ذلك من الوجوه التي أنهيناها في كتاب المسائل إلى اثني عشر وجها، وطالب الحق المنصف تكفيه الإشارة والمكابر المتعسف لا ينتفع ولو بألف عبارة.))[1]

وهو كلام شاف كاف لمن ينتفع!

---

(١) الحدائق الناضرة في فقه العترة الطاهرة - يوسف البحراني - ج١ - ص١٦.





ولو تنزّلنا وقبلنا بما جاء به المتأخرون لقبول الرواية من اشتراط صفات الـراوي من العدالة والوثاقة وغيرها، والاعتماد في ذلك على شهادة الشيخ الطوسي والشيخ النجاشي بالعدالة والوثاقة، فهل بيّن الشيخ الطوسي ما معنى العدالة عنده؟ وهل هي نفسها ما يشترطه الفقيه المجتهد في تعريفها حتى يعتمده وتكون تعديلات الشيخ الطوسي - مثلا - معتمدة عنده؟

وما معنى العدالة عند النجاشي وهل هم يعلمون مبناه في العدالة حتى يوافقوه في تعديل راوٍ معيّن؟

وخيرا ما فعل السيد كمال الحيدري في درسه فهو قد انصف كثيرا في هذا الجانب، إذ يقول وهو في صدد الإشكال على الاستناد لهذه الكتب الأربعة:

((...لأن التوثيق والتضعيف الجرح والتعديل لابد أن يكون من عالمٍ بالجرح والتعديل حسّاً أو ما يقرب من الحس أما إذا كان اجتهاداً بعد له قيمة أو ليست له قيمة؟ بعد يكون من قبيل العلامة وابن داوود والبرقي متأخرين، سؤال بينكم وبين الله الذي يعيش في القرن الرابع والخامس الهجري كالشيخ الطوسي ويريد أن يوثق أو يضعف أصحاب أمير المؤمنين الذين هم في القرن الأول أو يريد أن يضعف ويوثق أصحاب الإمام الباقر والصادق الذي هو في القرن الثاني أو يريد أن يضعف ويوثق أصحاب الإمام الرضا وبعد ذلك في القرن الثالث هذه الشهادات شهادات حسية أو اجتهادية إلا أن يذكر كيف حصل أنت الآن تريد أن تشهد على علماء سبقوك بأربعة قرون هذه شهادة حسية أو شهادة اجتهادية؟ اجتهادية هذه إذاً لها قيمة أو ليس لها قيمة؟ واقعاً الذين يريدون الاعتماد على



هذه الأصول الرجالية الأربعة لابد أن يحلوا هذه الإشكالية لابد أن يجدوا طريقاً لدفع هذه الإشكالية.)) (١)

بل أن المتأخرين ومنهم السيد الخوئي رحمه الله ولّما بالغوا في اتِّباع (علم الرجال) تراهم يتعجّبون من الحديث الضعيف حتى عندما يتحقق حسّا أمامهم!! وما ذلك إلّا للاتكال عليه بالكلّية كما هو الأمر عند غيرنا شبرا بشبر! يقول السيد مهدي زين العابدين في كتابه (بيان الأئمة) وهو ينقل كلامه مع السيد الخوئي عن أخبار واردة عن المعصومين تُخبر غيبيا عن أحداث تشابه جدا ما حدث في أوائل السبعينيات من القرن العشرين وقضية تسفير طلبة الحوزة النجفية، إذ أنه يَنسِب للسيد الخوئي قوله ((العجب من أخبار أسنادها غير معلومة وهي تقع وتتحقق في الخارج)) (٢) فالمفترض أن الخبر لو تحقق خارجا فلا عجب منه وهذا قطع بصحة مضمونه، ولكن السيد الخوئي يتعجب من هذه الأخبار! مع أنه أقر بأنها هي التي تتحدث عن الوضع القائم آنذاك وما هذا إلّا لكونها ((أخبار غير معلومة الأسناد))!!.

بل ومن غرائب السيد الخوئي انه يقول ((ان الكتب الاربعة خالية من هذه الروايات -المخالفة للكتاب - الا الشاذ النادر.... قد يوجد))(٣)

---

(١) مفاتيح عملية الاستنباط - كمال الحيدري - درس ٣٧٧.

(٢) بيان الأئمة - مهدي زين العابدين - الطبعة الأولى - ج٢ - ص ٤٧٦ .

(٣) https: / /www.youtube.com /watch?v=GW٦YkSJp٥EE / مقطع بصوت السيد الخوئي من درس البحث الخارج على هذا الرابط.



لكن هناك من ينقل عنه بشكل مباشر انه يرفض ثلاثة ارباع محتويات الكافي! يقول السيد محمد حسن الكشميري ((وقد سمعت أنا من الإمام الخوئي مباشرة قبل أربعين عاماً إنه يرفض ثلاثة أرباع محتويات الكافي))[1]

بل إن كثيرا منهم خبطوا خبط عشواء في بحوثهم السندية والرجالية، ولو رجعت الى بحوثهم في تحقيق المطالب الرجالية لوجدت ((إن جمعا من الاصحاب توهموا القطع في أخبار كثيرة ليست بمقطوعة، فربما اتفق وصف بعضها بالصحَّة في كلام من لم يشاركهم في توهم القطع ورأى ذلك من لم يتفطن للوجه فحسبه اصطلاحا واستعمله على غير وجهه))[2] والظاهر أن هذا الخبط والخلط والنقض والإبرام الذي سودوا فيه الكثير من الكتب بشأن الأسناد ومعضلاتها وعللها ما هي إلّا جوه من ترف فكري ترفل به المدارس الدينية! والسبب الأكبر في هذه التوهمات والتمحلات هو ((فقد الممارسة))[3] بالاطلاع على طريقة المتقدمين!

واتبّاع العامّة في المنهج العلمي المتبع في الوصول الى الاحكام الشرعية لا يخفى على ذي حجى، انظر ما يقوله الشيخ البحراني في قضية الاجماع، وكيف أن فقهاء الشيعة اتّبعوا المخالفين في هذه المسألة ابتداء من القرن السابع:

---

(١) ستون سؤالا –حسن الكشميري – ص١٢.

(٢) مُنتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان – الحسن بن زين الدين العاملي – المقدمة .

(٣) منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان – الحسن بن زين الدين العاملي – المقدمة / بمراجعة لمقدمة الشيخ حسن لكتابه (منتقى الجمان) تقف على حجم التوهمات الشنيعة من قبل دارسي الأسناد!.



((...وبالجملة: فإنه لا شبهة ولا ريب في أنه لا مستند لهذا الاجماع من كتاب ولا سنة. وإنما يجري ذلك على مذاق العامَّة ومخترعاتهم، ولكن جملة من أصحابنا قد تبعوهم فيه غفلة، كما جروا على جملة من أصولهم في مواضع عديدة مع مخالفتهم لما هو المستفاد من الأخبار))[1]

وهذا هو الامر! فجملة من الفقهاء تبعوا فقهاء العامّة غفلة! فتبعتهم الطائفة الى اليوم تقليدا واقتفاء لأثرهم بلا نقاش!

ومن جملة ما تبع فقهاؤنا به المخالفين هي أسباب الاختلاف الواقع بين الاخبار، فالمناخ المعصومي الذي استمر منذ العام الأوّل للهجرة الى العام التاسع والعشرين بعد القرن الثالث للهجرة (بشكل مباشر أو غير مباشر) ترك لدى الشيعة موروثا ضخما كافيا من الحديث مبسوط في كتب ألّفها أصحاب المعصومين تحت أنظارهمعليهم السلام، وكانت تلكم الكتب تُميّز وتغربل كلما مرّت على الشيعة شبهة الدسّ والتحريف، أما الذي حصل عند غيرنا فإن سلاطينهم منعوا كتابة السنة منذ اليوم الأوّل لحكم أبي بكر بن أبي قحافة وذلك بأمر عمر ابن الخطاب ثم انتشر الغث بالسمين عندهم طوال قرن من الزمان حتى بدأوا بكتابة الحديث في بداية القرن الثاني الهجري، وهنا وجدوا التناقض الكثير الذي لا يمكن ان ينتقل الى الكتب! فبدأوا باختراع القواعد والأساليب لغرض تأليف كتب متناسقة بنسبة ما تجعل لأصحابها حظوة عند السلاطين من جهة والناس

(١) الحدائق الناضرة في فقه العترة الطاهرة - يوسف البحراني - ج١ - ص٣٩.





من جهة أخرى، فاخترعوا علم الرجال والأصول وقواعد الدراية وغيرها.

نعم، هناك اختلاف في الحديث الموروث عن المعصومين عليهم السلام، وهذا الاختلاف لم يخرج عن دسٍّ وتحريف بل عن المعصومين أنفسهم وبتعمّد منهم!.

وذلك للإبقاء على أصحابهم من سطوة السلاطين وأعوانهم من الفقهاء الضالّين، وهذا ما ورد في العديد من الأخبار منها:

ما ورد عن زرارة في سؤاله للإمام الباقر عليه السلام قال:

((سألته عن مسألة فأجابني، ثم جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني، ثم جاء رجل آخر فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، فلما خرج الرجلان قلت: يا ابن رسول الله رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان، فأجبت كل واحد منهما بغير ما أجبت به صاحبه؟

فقال: يا زرارة إن هذا خير لنا وأبقى لكم. ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا ولكان أقل لبقائنا وبقائكم. قال: ثم قلت لأبي عبد الله عليه السلام: شيعتكم لو حملتموهم على الأسنَّة أو على النار لمضوا وهم يخرجون من عندكم مختلفين؟! قال: فأجابني بمثل جواب أبيه))[1].

وعن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت فقال: فيما يجهر فيه بالقراءة.

---

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص٦٥.





قال: فقلت له:إني سألت أباك عن ذلك فقال: في الخَمْس كلها.

فقال: رحم الله أبي إن أصحاب أبي أتوه فسألوه فأخبرهم بالحق، ثم أتوني شُكاكا فأفتيتهم بالتقية! [1].

وعن أبي خديجة، عن أبي عبد اللَّه عليه السّلام، قال:

((سأل إنسان وأنا حاضر، فقال: ربما دخلت المسجد وبعض أصحابنا يصلّي العصر، وبعضهم يصلّي الظّهر؟

فقال: أنا أمرتهم بهذا، لو صلّوا على وقت واحد لعُرِفوا فأخَذوا برقابهم))[2].

وفي لفظ آخر يقول الإمام عليه السلام: ((أنا خالفت بينهم))[3].

وما رواه في (الاحتجاج) بسنده فيه عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: إنه ليس شيء أشدّ علي من اختلاف أصحابنا!

قال: ذلك من قبلي))[4].

وما رواه في كتاب معاني الأخبار عن الخزاز عمن حدثه عن أبي الحسن عليه السلام قال: ((اختلاف أصحابي لكم رحمة وقال عليه السلام: إذا كان ذلك: جمعتكم على أمر واحد))[5]

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني –ج٣ – ص٣٣٩.
(٢) تهذيب الأحكام – محمد بن الحسن الطوسي – ج٢ – ص٢٥٢.
(٣) الأصول الأصيلة – الفيض الكاشاني – ص١٠٢.
(٤) علل الشرائع – محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ج٢ – ص٣٩٥.
(٥) علل الشرائع – محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ج٢ – ص٣٩٥.





وما رواه في الكافي بسنده فيه عن موسى بن أشيم قال:

كنت عند أبي عبد الله عليه السلام فسأله رجل عن آية من كتاب الله عز وجل فأخبره بها، ثم دخل عليه داخل فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبر به الأول. فدخلني من ذلك ما شاء الله، إلى أن قال: فبينما أنا كذلك إذ دخل عليه آخر فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبرني وأخبر صاحبي. فسكنت نفسي وعملت أن ذلك منه تقية. قال: ثم التفت إلي فقال:

يا ابن أشيم إن الله عز وجل فوض إلى سليمان بن داود فقال: هذا عطاؤنا فامنن أو امسك بغير حساب. وفوَّض إلى نبيه صلى الله عليه وآله فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (من سورة الحشر ٧). فما فوَّض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فقد فوَّضَه إلينا [(١)].

لذا فمن تفويضهم الذي ورثوه عن جدِّهم عليه الصلاة والسلام أن لهم ان يجيبوا بما ارادوا في الوقت الذي يريدون، ولمن يريدون، ولمجرد ان يروا المصلحة في ذلك، وهذا لهم وليس لغيرهم! لذلك أكثر أهل البيت عليهم السلام من التوصية بالتقية، ومن جعل التقيّة مائزا لترجيح الأخبار المختلفة بين بعضها.

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص ٢٦٦.





يقول الشيخ يوسف البحراني رحمه الله:

((ولعلك بمعونة ذلك تعلم أن الترجيح بين الأخبار بالتقية - بعد العرض على الكتاب العزيز - أقوى المرجحات. فإن جل الاختلاف الواقع في أخبارنا بل كله عند التأمل والتحقيق إنما نشأ من التقية ومن هنا دخلت الشبهة على جمهور متأخري أصحابنا رضوان الله عليهم، فظنوا أن هذا الاختلاف إنما نشأ من دس أخبار الكذب في أخبارنا، فوضعوا هذا الاصطلاح ليميزوا به صحيحها عن سقيمها وغثها من سمينها، وقوى الشبهة فيما ذهبوا إليه شيئان: (أحدهما) رواية مخالف المذهب وظاهر الفسق والمشهور بالكذب من فطحي وواقفي وزيدي وعامي وكذاب وغال ونحوهم. و (ثانيهما) ما ورد عنهم عليهم السلام من أن لكل رجل مِنّا رجلا يكذب عليه وأمثاله مما يدل على دس بعض الأخبار الكاذبة في أحاديثهم عليهم السلام، ولم يتفطنوا نور الله ضرائحهم إلى أن هذه الأحاديث التي بأيدينا إنما وصلت بعد أن سهرت العيون في تصحيحها وذابت الأبدان في تنقيحها، وقطعوا في تحصيلها من معادنها البلدان، وهجروا في تنقيتها الأولاد والنسوان، كما لا يخفى على من تتبع السير والأخبار، وطالع الكتب المدونة في تلك الآثار، فإن المستفاد منها - على وجه لا يزاحمه الريب ولا يداخله القدح والعيب - أنه كان دأب قدماء أصحابنا المعاصرين لهم عليهم السلام إلى وقت المحمدين الثلاثة في مدة تزيد على ثلاثمائة سنة ضبط الأحاديث وتدوينها في مجالس الأئمة، والمسارعة إلى اثبات ما يسمعونه خوفا من تطرق السهو والنسيان، وعرض ذلك عليهم، وقد صنفوا تلك الأصول الأربعمائة المنقولة



كلها من أجوبتهم عليهم السلام وأنهم ما كانوا يستحلون رواية ما لم يجزموا بصحته، وقد روي أنه عرض على الصادق عليه السلام كتاب عبيد الله بن علي الحلبي فاستحسنه وصححه، وعلى العسكري عليه السلام كتاب يونس بن عبد الرحمن وكتاب الفضل بن شاذان فأثنى عليهما، وكانوا عليهم السلام يوقفون شيعتهم على أحوال أولئك الكذابين، ويأمرونهم بمجانبتهم، وعرض ما يرد من جهتهم على الكتاب العزيز والسنة النبوية وترك ما خالفهما.))[1]

فعيون الماء التي أجراها الائمة عليهم السلام سلسبيلا، معيناً، زلالا ، لا ينقطع ماؤها، ولا يغور حتى بغيبتهم - إذا بقينا على امرهم لحين ظهورهم عليهم السلام - يقول المعصوم ((ولا سواء حيث ذهب الناس الى عيون كدرة يفرغ بعضها في بعض وذهب من ذهب إلينا إلى عيون صافية تجري بأمر ربها لا نفاد لها ولا انقطاع)) [2]

فهذه العيون الكدرة التي أخذنا منها تسببت لنا بـ(مذبحة الحديث)! فما اضطر فقهاء الضلال عند العامّة لاختراع الطرق لتصفية وغربلة الحديث لا يمت لنا بصلة! فهو نتاج مناخهم الذي يختلف جذريّا عن مناخ بيئة المعصومين وشيعتهم.

لذا، فحينما طبّقوا قواعد العامّة في مناخنا الحديثي جرى ما جرى من تغير طريقتهم عليهم السلام الى اليوم!

---

(١) الحدائق الناضرة في فقه العترة الطاهرة - يوسف البحراني - ج١ - ص٩.
(٢) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج١ - ص١٨٤.





فأفضل كتاب عند العامة في الحديث هو (الصحيح الجامع) لمحمد بن اسماعيل البخاري، وهم يجمعون على صحّة الحديث فيه، ولا يناقشون إلّا في جزئية هنا أو هناك، لكون الطعن عندهم يؤدي الى الطعن بصاحب الكتاب والذي -عندهم -يجمعون على جلالته واستعماله آليات تصفية الحديث التي تعتبر الأفضل عندهم، ولكنا لما تبعناهم في ذلك ماذا حصل لأفضل الكتب وأجلّها شانا عندنا؟! العكس تماما!

فالسيد مرتضى العسكري رحمه الله يقول:

((وان اقدم الكتب الأربعة زماناً، وأنبهها ذكراً، وأكثرها شهرة هو كتاب الكافي للشيخ الكليني، وقد ذكر المحدِّثون بمدرسة أهل البيت فيها (٩٤٨٥) حديثاً ضعيفاً من مجموع (١٦١٢١) حديثاً))[1].

والمقصود بـ(المحدثين) هنا هو الشيخ المجلسي رحمه الله، أي ان ثلثي الروايات حسبما يرى المجلسي ضعيفة باصطلاح المتأخرين.

ثم يقول السيد العسكري((وقد ألّف أحد الباحثين - وهو محمد باقر البهبودي - في عصرنا صحيح الكافي واعتبر من مجموع (١٦١٢١) حديثاً من أحاديث الكافي (٤٤٢٨) صحيحاً، وترك (١١٦٩٣) حديثاً منها لم يرها حسب اجتهاده صحيحة))[2]أي أن ما يقرب من ثلاثة أرباع روايات الكافي ضعيفة

(١) معالم المدرستين - مرتضى العسكري - ج٣ - ص٣٤٣.
(٢) معالم المدرستين - مرتضى العسكري - ج٣ - ص٣٤٣.





حسبما يرى الشيخ البهبودي تلميذ السيد الخوئي!

وهذا طعن بصاحب الكتاب في الحقيقة! فالرجل (ثقة الإسلام) كما يسمونه اكتشف أصحاب هذا العلم انه لم يكن ثقة في نقله للحديث بل أن ثلثي كتابه لا يجب أن يعمل به فأحاديثه منقولة عن ضعاف ومجاهيل الرواة!

وكأنهم يتناسون أن الشيخ الكليني رحمه الله لم يُعمل هذا الأسلوب في تأليف الكافي، فالعمل كان يومها على الروايات الصحيحة لا على الراوي العادل والثقة!.

ومن مطاعن النواصب علينا انهم يجعلون ضعف أحاديث الكافي من((طامّات)) مذهب اهل البيت عليهم السلام!! إذ يدّعون ان فقهاء الشيعة طعنوا في الكافي والشيخ الكليني بتضعيفهم أغلب حديثه:

فنسبة الأحاديث الصحيح والحسنة والموثقة والقوية عند الشيخ فخر الدين الطريحي = ٤١ ٪

ونسبة الأحاديث الصحيح والحسنة والموثقة والقوية عند الشيخ محمد باقر المجلسي = ٣٨ ٪.

و نسبة الأحاديث الصحيح والحسنة والموثقة والقوية عند آغا بزرك الطهراني = ٣٧,٥ ٪

ونسبة الأحاديث الصحيح والحسنة والموثقة والقوية عند محمد باقر البهبودي تلميذ السيد الخوئي = ٢٧,٩ ٪





ونسبة الأحاديث الصحيح والحسنة والموثقة والقوية عند السيد مرتضى العسكري = ٤ , ٢٧ ٪

وهل هذا إلّا طعن بالمؤلف الذي بذل عشرين عاما في جمع وتنقية وتشييد طريقتهم عليهم السلام ؟

وأنت ترى أن الكتب الستة عند العامة والتي ألّفوها وشرطوا معها شروط أخذهم عن الراوي وألّفوا معها كتب تهتم بتوضيح حال الرواة عندما يريد المتأخرون أن يذكروا رواياتها الضعيفة فهم يقومون بذكرها ويعددونها وذلك بسبب قلّتها على شروطهم وهذا هو الأصل، لا أن يُخرجوا من الكتاب ربعه صحيحا ويسقطون ثلاثة أرباعه عن العمل!.

فالمعاصرون من العامّة ومع انهم يبالغون في ذكر تشدد البخاري ومسلم في تخريج الاحاديث عن (الثقات!) إلّا انهم يعترفون بان الأمر لا ينضبط! خذ مثلا قولهم في جواب على سؤال يخص التصحيح والتضعيف في موقع(ملتقى أهل الحديث) وهو موقع الكتروني متخصص مرموق عندهم:

((بالنسبة لقضية التصحيح والتضعيف من الأمور الشديدة الصعبة، والتضعيف أشد وأصعب من التصحيح، ولذلك الذين يستطيعون الحكم بالتصحيح والتضعيف في الصدر الأول قلائل اليوم في زماننا هذا في ثورة التخريج تجرأ الناس على التصحيح لأنه أصبح صنعة لديهم، فيجعلونه بمثابة مكيال يكيلون به الأمور، يقولون هذا صحيح وهذا ضعيف وهذا حسن،



ويصدرون هذه الأحكام العشوائية، وكثيرا ما تتناقض وتختلف، وكثيرا ما تتناقض كذلك مع أحكام العلماء الكبار مع أن كثيرا من قواعد السابقين في التصحيح والتضعيف ليست راجعة إلى هذه المكاييل والمقاييس المعينة، بل لو طبقتها ستجد كثيرا من الأئمة تواتروا على تصحيح حديث حتى لا يبقى شك لمسلم فيه، وإذا طبقت أنت عليه هذه القواعد تجد فيه إشكالا، فبعض الأحاديث المخرجة في الصحيحين لكنها من رواية بعض المدلسين ومن لم يصرح بالسماع، أو من رواية مضعف، أو من متكلم فيه، وهكذا...))[1]

فإذا كان الأمر كذلك عند أناس كتبهم في الرجال أُلِّفت مع كتب الحديث لديهم وعلى قواعد أوجدوها في زمانها لجمع الحديث، فكيف عندنا والأمر ليس كذلك، كيف يستقر البحث العلمي على منواهم وكتبنا لم تؤلف على هذه الطريقة ولا علقة لها بذلك؟!

لذلك فقد تنبَّه بعض فقهائنا الى ذلك فقال في كتابه (ذكرى الشيعة):

((وبالجملة اشتهار النقل والنقلة عنهم عليهم السلام يزيد أضعافا كثيرة عن النَقَلة عن كل واحد من رؤساء العامة، فالإنصاف يقتضي الجزم بنسبة ما نقل عنهم عليهم السلام. فحينئذ نقول: الجمع بين عدالتهم، وثبوت هذا النقل عنهم مع بطلانه مما يأباه العقل ويبطله الاعتبار بالضرورة.

(١) موقع http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=٣٠٢٥٩٦. ملتقى أهل الحديث.





هذا مع ما شاع عنهم من إنكار ما عليه العامة من القياس والاستحسان، ونسبة ذلك إلى الضلال والقول في الدين بغير الحق. ومن رام إنكار ذلك فكمن رام إنكار المتواتر من سنة النبي صلى الله عليه وآله، أو معجزاته وسيرته وسيرة من بعده. ومن رام معرفة رجالهم والوقوف على مصنفاتهم، فليطالع: كتاب الحافظ ابن عقدة، وفهرست النجاشي وابن الغضائري والشيخ أبي جعفر الطوسي، وكتاب الرجال لأبي عمرو الكشي، وكتب الصدوق أبي جعفر بن بابويه القمي، وكتاب الكافي لأبي جعفر الكليني فإنه وحده يزيد على ما في الصحاح الستة للعامة متونا وأسناد، وكتاب مدينة العلم ومن لا يحضره الفقيه قريب من ذلك، وكتابا التهذيب والاستبصار نحو ذلك، وغيرها مما يطول تعداده، بالأسناد الصحيحة المتصلة المنتقدة(المنتقاة!) والحسان والقوية، والجرح والتعديل والثناء الجميل، فالانكار بعد ذلك مكابرة محضة، وتعصب صرف.)) [1]

---

(١) ذكرى الشيعة – محمد بن جمال الدين العاملي – ج١ – ص٦٠.





منطقة الفراغ التشريعي:

في الحاجات الشرعيّة للمؤمنين وللأمة ككل مناطق فارغة من (التشريع) يجب أن يملأها الفقهاء! وهذه المنطقة (الفارغة من الأحكام) تركها المشرّع المعصوم عمدا لكي يملأها من ينوب عن المعصوم في كل زمان، هذا هو ملخّص ما يقوله من طرح ما تسمّى بـ(منطقة الفراغ التشريعي)!

وهي نظرية ظهرت الى الواقع الشيعي في القرن العشرين وإن كان بعض الفقهاء قد أعملها بلا تأسيس معيّن ووفق رؤية شاملة كما صارت فيما بعد، يقول الشيخ محمد مهدي شمس الدين ((تداول الباحثون في الفقه الإسلامي – وفيهم فقهاء ـ– مصطلح: منطقة الفراغ التشريعي، ويعنون بذلك أن الله تعالى قد ترك في الإسلام منطقة فراغ تشريعي يتولى التشريع فيها ولي الأمر والفقهاء، بما تقضي به حاجة الأمة في تطورها، وما يطرأ عليها من تبدلات وتغيرات. وهذه الدعوى قيلت في مواجهة ادعاء جمود الشريعة وعدم تطورها بما تقضي به تغيرات الحياة وتبدلاتها، وهي دعوى جديدة، إذ لم نقع في كلام قدماء الفقهاء ومن تقدم منهم في هذا العصر على ما يناسبها)) (١)

ودعوى ضرورة وجود هذه المنطقة وضرورة ملئها من الفقهاء ترتبط بدعوى تطور الحياة ووجوب مسايرة الاسلام، واستجابته بـ(مرونة) لتطوراتها وتدفقاتها الحيويّة! كما يزعمون!.

---

(١) مَجالُ الاجتهاد ومناطقُ الفراغ التَّشريعي – محمد مهدي شمس الدين – ص١.





يقول الشيخ محمد مهدي شمس الدين ((إن مجال الفراغ التشريعي يشمل كل وضع جديد لم يرد فيه نصّ مباشر أو قاعدة عامة، من أوضاع البشر التي تحدث نتيجة للتطور ونمو المعرفة ونمو القدرة، اللذين يقتضيان أشكالاً جديدة ومتطورة من الضبط والسيطرة والتنظيم للمجتمع وللإنسان في المجتمع، من حيث التعامل والعمل في داخل المجتمع، ومن حيث العلاقة مع الطبيعة.))[١]

وهذه الدعوى قديمة قدم الشيطان الذي نصب عداوته للإسلام منذ اليوم الاوّل لزحزحة الخلافة عن مقامها الطبيعي ، فهي قد صاحبت التاريخ الإسلامي منذ يوم السقيفة الأسود، لأن القوم ولما زحزحوها عن أساسها و لم يكونوا بأهل لها صاروا يخبطون خبط عشواء في ما يرد عليهم من أمور وسؤالات وحاجات فردية وعامّة، بلا نصوص معصومية، ولمّا بدأ عصر التدوين عندهم في القرن الثاني حاول بعض الفقهاء تشريع باب لتجويز تلك الاجتهادات الشخصيّة التي ارتكبها كبار الصحابة ومن تبعهم فاخترعوا بابا اسموه (باب المصالح المُرسلة)، والمعروف أن أوّل من تكلم في ذلك هو (مالك بن أنس) المتوفى ١٧٩ للهجرة، وهو مصداق لتشريع البدعة لكن بغير اسمها، كما قاله أمير المؤمنين عليه السلام ((فعند ذلك تُشرب الخمور وتسمى بغير اسمها))[٢]! فلا أحد يشرب الخمور بعد كل تلكم النصوص المحرمة والناهية ولكن الشيطان واولياؤه تنبهوا الى تغيير التسميات ليصير الحرام حلالا و لتسير القافلة! فسموا

(١) مَجالُ الاجتهاد ومناطقُ الفراغ التَّشريعي - محمد مهدي شمس الدين - ص٣.
(٢) مناقب آل أبي طالب - ابن شهر آشوب المازندراني - ج٢ - ص١٠٩.



البدعة في دين الله مصالح مرسلة حتى تروق للسامعين ويرتضيها الناس! وهذا ليس بمستغرب على مدرسة القوم لأنهم كما قال امير المؤمنين عليه السلام ((اتخذوا الشيطان لأمرهم ملاكا، واتخذهم له أشراكا. فباض وفرخ في صدورهم ودبَّ ودرج في حجورهم. فنظر بأعينهم ونطق بألسنتهم. فركب بهم الزلل وزين لهم الخطل))[1] فمن كان هذا شانه لا نستغرب من أن يأتي ببدعه وتسويفاته! ولكن العتب على من جاءهم التحذير بأن الشيطان((يسني لكم طرقه، ويريد أن يحل دينكم عقدة عقده))[2] ثم هم – مع ذلك –يتبعون القوم فيما تبعوا فيه الشيطان!

بل قوله عليه السلام ((يا زرارة، إنما صمد لك ولأصحابك، فأما الآخرون فقد فرغ منهم))[3] توجب ليس الحذر فقط بل الفزع والهرب من كل ما يأتي من مدرسة العامّة من جهالات ساقها الشيطان!

فنحن قومٌ متّبِعون ((فأين تذهبون. وأنى تؤفكون. والأعلام قائمة، والآيات واضحة، والمنار منصوبة فأين يتاه بكم. بل كيف تعمهون وبينكم عترة نبيكم وهم أزمة الحق وأعلام الدين وألسنة الصدق. فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن وردوهم ورود الهيم العطاش))[4]

المشكلة أنا لم نَرِدْهم وِرد الهيم العطاش!

---

(١) نهج البلاغة – جمع الشريف الرضي – ج١ – ص٤٢.

(٢) نهج البلاغة – جمع الشريف الرضي – ج١ – ص٢٣٥.

(٣) تفسير البرهان – السيد هاشم البحراني – ج٢ – ص ٥٢١.

(٤) نهج البلاغة – جمع الشريف الرضي – ج١ – ص١٤٥.





ومنطقة الفراغ التشريعي وما تسمى قديما (باب المصالح الـمُرسلة) يسميها العامة المعاصرين بمنطقة (العفو) ويعرِّفونها بأنها ((تلك المنطقة التي تركتها النصوص - قصداً- لاجتهاد أولي العلم وأولي الأمر والرأي، وأهل الحل و العقد في الأمة)) وهو التعريف الذي يساوق التعريف الاجتهادي للفقهاء اليوم!

وهذه القضية قد تتجه على مذهب القوم الضالين الذين وجدوا انفسهم وسط فوضى آراء الفقهاء الذين شربوا الآجن والكدر وتركوا الماء الزلال الرقراق!

ولكن هل تتجه لمن يكون مذهبه اتباع قول المعصوم الذي يقول:

((عندي الجفر الأبيض قال قلنا وأي شيء فيه قال فقال لي زبور داود وتوراة موسى وإنجيل عيسى وصحف إبراهيم والحلال والحرام ومصحف فاطمة ما أزعم أن فيه قرآنا وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد حتى أن فيه الجلدة ونصف الجلدة وثلث الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدْش)).[١]

وقول المعصوم: ما من شيء إلا وفيه كتاب أو سنة[٢].

وقول المعصوم عندما سُئل: كل شيء في كتاب اللهّ وسنة نبيه أو يقولون فيه؟ فقال: بل كل شيء في كتاب اللهّ وسنة نبيه[٣].

(١) بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفّار ص١٧١.
(٢) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج١ - ص٦٠.
(٣) بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفّار ص٣٢١.





وفي كتاب البصائر بإسناده عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت: أصلحك اللهّ أتى رسول اللهّ (صلى اللهّ عليه واله وسلّم) بما يكتفون به؟

فقال: نعم، وما يحتاجون اليه الى يوم القيامة، فقلت: أوضاع من ذلك شيء؟

فقال: لا [1].

وعن محمد بن مسلم فقال: سألته عن ميراث العلم ما بلغ الجوامع من العلم، أم يفسر كل شيء من هذه الأمور التي تتكلم فيه الناس من الطلاق والفرائض؟

فقال: إن علياً عليه السلام كتب العلم كله والفرائض، فلو ظهر أمرنا لم يكن من شيء إلا وفيه سنَّة يمضيها [2].

وفيه أيضاً عن أسامة قال:

كنت عند أبي عبد الله عليه السلام وعنده رجل من المغيريّة، فقال: ما من شيء يحتاج اليه ولد آدم إلا وقد خرجت فيه السنة من اللهّ ورسوله، ولولا ذلك لما احتجَّ علينا بما احتجَّ. فقال المغيريّ: وبمَ احتج؟

فقال عليه السلام: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي..﴾ حتى فرغ من الآية فلو لم يكمل سننه وفرائضه وما يحتاج اليه الناس ما احتُجَّ به [3].

والاحاديث في هذا كثيرة لا يأتي عليها البيان وكلها تصرّح بان كل شيء في

---

(١) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار ص٣٢٢.

(٢) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار ص٥٢٦.

(٣) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار ص٥٨٣.



كتاب أو سنة! نعم كل شيء عند الإمام لا عند الفقهاء! وهذا هو الفرق، فالفقهاء يريدون من الامام ان يغيب وان لا تحتاجه الأمة! بينما الواقع هو العكس، ففي غيبة الإمام يجب ان تحتاج الامة وتمرُّ بالحرج والعُسر لتقصيرها واضطرارها الإمام للغيبة، وهذا الأمر هو جزء من الضريبة التي يدفعها المجتمع لكونه أحوج الإمام الى الغيبة، يقول الشيخ الطوسي رحمه الله:

((و كان المرتضى رحمه الله يقول أخيرا: لا يمتنع أن يكون هاهنا أمور كثيرة غير واصلة إلينا هي مُودَعَةٌ عند الإمام عليه السلام و إن كان قد كتمها الناقلون و لم ينقلوها، و لم يلزم مع ذلك سقوط التكليف عن الخلق لأنه إذا كان سبب الغَيبة خوفه على نفسه من الذين أخافوه فمن أحوجه إلى الاستتار أُتي من قبل نفسه في فوت ما يفوته من الشرع، كما أنه أتى من قبل نفسه فيما يفوته من تأديب الإمام و تصرَّفه من حيث أحوجه إلى الاستتار و لو زال خوفه لظهر فيحصل له اللطف بتصرفه و تبين له ما عنده مما انكتم عنه فإذا لم يفعل و بقي مستترا أتى من قبل نفسه في الأمرين و هذا قوي تقتضيه الأصول.))

فتأمّل في قول المرتضى رحمه الله ((فمن أحوجه إلى الاستتار أُتي من قبل نفسه في فوت ما يفوته من الشرع))!

وهذا الامر جزء من التربية التي تمر بها الامة لكي يعود الامر لطبيعته، لا ان نقوم ببناء المباني الفقهية والاصولية لكي ((يستمر الإسلام متدفقا حيويا متجددا!!)) كما نجده كثيرا في أدبياتهم.



وهي جملة استعاروها من (الاخوان المسلمون)! جرّاء انهماكهم في قراءة ادبياتهم فالإسلام دين غريب بلا معصوم، واصحابه غرباء بلا معصوم، فالمعصوم كالرأس من البدن فكيف تريدون البدن حيويا متجددا بلا رأس؟!

ثم انهم لما رأوا ان المسألة لا تستقيم على طريقتنا المتبعة للسنة المعصومية فقط ولكونهم ينظّرون ثم يبحثون عن الادلة لتلك النظريّات! قاموا بسحب سلطات المعصوم الى الفقيه ثم قالوا هذا دليل ان منطقة الفراغ موجودة لأن المعصوم استعملها!! ليت شعري وما الحجّة في ذلك؟! فالمعصوم رجل كامل متصل بالسماء يزداد علمه يوما بعد يوم، وفي كل ليلة جمعة، وعنده الجفر الابيض وفيه حتى أرش الخدْش، وغير هذا فله الحق أن يغير الاحكام لمصلحة يراها، وأن يوقفها ويؤجلها لمصلحة يراها وكل هذا بإرادة الله التي يعلمها، والتي أذا اراد، اراد الله ، فـ((رضا الله رضانا اهل البيت))[1] فكيف يجوز المقارنة بين كل معصوم له كل هذا وبين فقيه لا يعرف ما يحصل في بيته، فضلا عما في السماء؟!

لذا فمن الطامات ان يتكلموا في مشروعية ملء هذا الفراغ بحجّة ان النبي عليه وآله الصلاة والسلام قد قام بملئها سابقا! والعلماء ورثة الانبياء! فللعلماء إذن ان يرثوا من الانبياء صلاحياتهم التي ليست من النبوة بل من القيادة؟!

يقول الشيخ محمد مهدي شمس الدين في ضوء حديثه عن المعايير التي تحدد منطقة الفراغ التشريعي:((وهذه المعايير تستفاد مما سميناه (أدلة التشريع العليا)

---

(١) بحار الأنوار – محمد باقر المجلسي – ج٤٤ – ص٣٦٧.





بنحو القواعد الكلية في القضايا المالية والاقتصادية والعلائقية ـ داخل المجتمع المسلم، وبين المجتمع المسلم ودولته والمجتمعات والدول الأخرى ـ والتنظيمية والأمنية.

كما تستفاد من الموارد الخاصة للأحكام التدبيرية الواردة عن النبي (صلى الله عليه ويله) والأئمة المعصومين:

١- من قبيل نهي النبيﷺ عن ذبح الحُمُر الأهلية الذي فسّره الإمام الباقر عليه السلام بأنه كان لغرض عدم إفنائها لأن مصلحة المجتمع في بقائها، فإن هذا التفسير يصلح مستنداً لمنع صيد أنواع معينة من الأسماك والطيور والحيوانات، للمحافظة على أنواعها في الطبيعة.

٢- من قبيل التعليل الوارد في أدلة الاحتكار، فإنه لا يصلح أن يحتكر الطعام ويترك الناس ليس لهم طعام.

٣- من قبيل التعليلات الواردة في جواز العمل والتعامل مع الحكومات غير الشرعية.

فإن التعليلات الواردة، في هذه الموارد وأمثالها، لا يقتصر فيها على موردها، بل هي معايير ترشد الفقيه والخبير إلى المنهج الذي يجب اعتماده في الاجتهاد والاستنباط في قضايا المجتمع وأنظمته وقضاياه، والمشاكل التي تواجهه في داخله وفي علاقاته مع الخارج المسلم وغير المسلم.

وعلى هذا الأساس ينبغي أن يكون أصل (المصالح المرسلة) وأصل(سد الذرائع) ـ عند من يقول بهما في المذاهب الإسلامية ـ من أصول الاستنباط في مجال التشريع التدبيري في مجال (الفراغ التشريعي)، وليسا من أصول الاجتهاد في الأحكام الشرعية الإلهية.)) [1]

ومن هذا النص ترى ان المشكلة ليست في أصل القول بـ(باب المصالح المرسلة) و(باب سد الذرائع)! بل – عندهم – لا مشكلة في هكذا قواعد بعد تكييفها فقهيّا!

والذي يثير العجب ان بعضهم تنازل عن بديهيات طريقة الأئمة عليهم السلام لإثبات وجود هذه (المنطقة الفارغة)! وتسليمها بيد الفقيه!

فدليلهم الأول في وجود منطقة الفراغ هو قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء: ٥٩).

وهي احد الادلة التي طالما استعملها المعصومون لبيان ان طاعة اولي الامر هنا مادامت مقرونة بطاعة الرسول وطاعة الله إذن فهي طاعة واحدة مُفترضة من الله، وصاحبها معصوم، وهي تنطبق عليهم فقط!

هذا كله صار وراءنا عندما انزلنا الآية من اختصاصها بالمعصوم الى عموميتها وكونها شاملة للفقهاء بعد غيبة المعصومين!

---

(١) مَجالُ الاجتهاد ومناطقُ الفراغ التَّشريعي – محمد مهدي شمس الدين – ص٤.



يقول السيد محمد باقر الصدر في تفسير الآية والاستدلال بها((وحدود منطقة الفراغ التي تتسع لها صلاحيات أولي الأمر، تضمّ ـ في ضوء هذا النص الكريم ـ كلّ فعل مباح تشريعياً بطبيعته، فأيّ نشاط وعمل لم يرد نصّ تشريعي يدلّ على حرمته أو وجوبه.. يسمح لولي الأمر بإعطائه صفةً ثانوية بالمنع عنه أو الأمر به، فإذا منع الإمام عن فعل مباح بطبيعته، أصبح حراماً، وإذا أمر به، أصبح واجباً. وأما الأفعال التي ثبت تشريعياً تحريمها بشكل عام، كالربا مثلاً، فليس من حقّ ولي الأمر الأمرُ بها، كما أن الفعل الذي حكمت الشريعة بوجوبه كإنفاق الزوج على زوجته، لا يمكن لولي الأمر المنع عنه، لأنّ طاعة أولي الأمر مفروضة في الحدود التي لا تتعارض مع طاعة الله وأحكامه العامة، فألوان النشاط المباحة بطبيعتها في الحياة الاقتصادية هي التي تشكّل منطقة الفراغ))[1]

فانتبه لقوله ((فإذا منع الإمام عن فعل مباح بطبيعته، أصبح حراماً، وإذا أمر به، أصبح واجباً))!

ومن هنا صار لولي الامر الفقيه ما للمعصوم فإذا منع عن فعل مباح اصبح حراماً، وإذا امر بهذا الفعل المباح صار واجباً!.

والسيد الصدر بعد ان تنازل عن خصوصية مصطلح(أولي الامر) - وهي خاصة بالمعصوم - قام بسحب سلطاتها للفقيه، فصار الفقيه من اولي الامر الذين طاعتهم طاعة لله!!

---

(١) اقتصادنا -محمد باقر الصدر - ٧٢٦.





والنصوص الكثيرة تأبى اي تنزّل مدعّى عن هنا وهناك بخصوص سلطة اولي الامر لغير المعصوم!

فعن الإمام الرضا في خصوص الآية القرآنية﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّـه وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩). يعني: الذين قرنهم بالكتاب والحكمة وحُسدوا عليهما))[١]

وهي اشارة لقول المعصوم ((نحن الناس المحسودون)) في قوله تعالى ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّـهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ (النساء(٥٤))

وعن جابر بن يزيد الجعفي، قال: سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: لما أنزل الله عز وجل على نبيه محمد صلى الله عليه وآله: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّـه وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء ٥٩)

قلت: يا رسول الله، عرفنا الله ورسوله، فمن أولو الأمر الذين قرن الله طاعتهم بطاعتك؟

فقال صلى الله عليه وآله: هم خلفائي - يا جابر - وأئمة المسلمين من بعدي، أوّلهم علي بن أبي طالب، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي المعروف في التوراة بالباقر، ستدركه - يا جابر - فإذا لقيته فاقرأه مني السلام، ثم الصادق جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم

(١) تفسير البرهان - السيد هاشم البحراني في تفسير القرآن - ج٢ - ص٩٤.



علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم سميي وكنيي حجة الله في أرضه، وبقيته في عباده ابن الحسن بن علي،.....))[1].

وفي حديث سُليم:

قال: سمعت عليا (صلوات الله عليه) يقول، وأتاه رجل فقال له: ما أدنى ما يكون به العبد مؤمنا، وأدنى ما يكون به العبد كافرا، وأدنى ما يكون به العبد ضالا؟

فقال له: قد سألت، فافهم الجواب، أما أدنى ما يكون به العبد مؤمنا أن يعرِّفه الله تبارك وتعالى نفسه فيقرّ له بالطاعة، ويعرِّفه نبيه صلى الله عليه وآله فيقرُّ له بالطاعة، ويعرِّفه إمامه وحجّته في أرضه وشاهده على خلقه فيقرَ له بالطاعة.

فقلت: يا أمير المؤمنين، وإن جَهِل جميع الأشياء إلا ما وصفت!

قال: نعم، إذا أُمِرَ أطاع، وإذا نُهي انتهى، وأدنى ما يكون به العبد كافرا من زعم أن شيئا نهى الله عنه أن الله أمر به، ونصبه دينا يتولى عليه ويزعم أنه يعبد الذي أمره به، وإنما يعبد الشيطان، وأدنى ما يكون العبد به ضالاً، أن لا يعرف حجَّة الله تبارك وتعالى وشاهده على عباده الذي أمر الله عز وجل بطاعته، وفرض ولايته.

قلت: يا أمير المؤمنين، صفهم لي؟

---

(١) تفسير البرهان – السيد هاشم البحراني في تفسير القرآن – ج٢ – ص١٠٣.



قال: الذين قرنهم الله تعالى بنفسه ونبيه، فقال: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّـه وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء ٥٩)[١].

وعن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، في قول الله عز وجل: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّـه وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء ٥٩).

قال: الأئمة من ولد علي وفاطمة (صلوات الله عليهما) إلى أن تقوم الساعة.[٢]

وعن الحسين بن أبي العلاء، قال: قلت: لأبي عبد الله عليه السلام.... (الى قوله).. ﴿أَطِيعُوا اللَّـه وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ إيانا عنى خاصة، فإن خفتم تنازعاً في الأمر فارجعوا إلى الله وإلى الرسول واولي الأمر منكم، هكذا نزلت، وكيف يأمرهم بطاعة أولي الأمر ويرخِّص لهم في منازعتهم، إنما قيل ذلك للمأمورين الذين قيل لهم: ﴿أَطِيعُوا اللَّـه وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء ٥٩).[٣]

والروايات كثيرة جدا في ذلك وفي كون (اولي الامر) خاصة نزلت بهم فقط، لا بهم وبغيرهم!

لذا ولما كان اثبات هذه السلطة الاجتهادية الفقهائية بهذه الآية أمر شاقّ وبعيد المنال لم يجد بعض من ذهب الى وجود هذه المنطقة من بدٍّ لإظهار بُعد

---

(١) تفسير البرهان – السيد هاشم البحراني في تفسير القرآن– ج٢ – ص١٠٨.

(٢) تفسير البرهان – السيد هاشم البحراني في تفسير القرآن– ج٢ – ص١٠٨.

(٣) تفسير البرهان – السيد هاشم البحراني في تفسير القرآن – ج٢ – ص١١١.



هذا الاستدلال فقال:

((ذكر بعضهم أن الدليل التشريعي ـ العقيدي على ثبوت سلطة التشريع للفقيه في ما يسمى (منطقة الفراغ التشريعي) عند الحاجة إلى ذلك هو قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين أمنوا أَطِيعُوا اللَّه وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء ٥٩)

بدعوى: أن الفقيه ـ بناء على ولايته العامة ـ تجب له الطاعة بما أنه ولي الأمر، فإذا شرّع حكماً في منطقة الفراغ، بأن أفتى أو حكم بحرمة أو وجوب مباح، وجبت طاعته في ما أفتى أو حكم به.

ولكن هذا الاستدلال غير تام، فهو موقوف على كون المراد بأولي الأمر في الآية: الفقيه، وعلى ثبوت الولاية العامة للفقيه. ولو سُلِّم كلاهما ـ وهما موضع نظر، بل منع، فلا تدل الآية الكريمة على ثبوت سلطة التشريع للفقيه، بل تدل على وجوب طاعته، وهذا أعم من طاعته في ما أفتى به هو أو أفتى به غيره من الأحكام في منطقة الفراغ التشريعي، فلو لم يفت هو وأفتى غيره وأمر بمضمون فتوى غيره من الفقهاء وجبت طاعته باعتباره فقيهاً مستنبطاً للحكم الشرعي الفرعي، وليس باعتباره حاكماً سياسياً.

وقد عرفت أن الصحيح أن سلطة التشريع ثابتة للفقيه بما هو فقيه لا بما هو ولي الأمر. وأن الفتوى والحكم في ما يسمى منطقة الفراغ التشريعي ليست جعل حكم وتشريعه، بل هي نتيجة استنباط واكتشاف للحكم المجعول في واقع الأمر





من الأدلة الشرعية على حد الاستنباط والإفتاء في سائر المجالات.))[1]

وهو كلام جيد مع تحفظنا، بل رفضنا، لقوله((فلا تدل الآية الكريمة على ثبوت سلطة التشريع للفقيه، بل تدل على وجوب طاعته)) فهي لا علاقة لها بالفقيه اصلا!

ولما كان البناء على غير اساس صار كهفا للفوضى والالتباس يقول السيد الصدر ((ونحن حين نقول: منطقة الفراغ، فإنّما نعني ذلك بالنسبة إلى الشريعة الإسلامية ونصوصها التشريعية، لا بالنسبة إلى الواقع التطبيقي للإسلام الذي عاشته الأمّة في عهد النبوة...

فلا يجوز للدولة أو ولي الأمر أن يحلّل الربا، أو يجيز الغش، أو يعطّل قانون الإرث، أو يلغي ملكيةً ثابتة في المجتمع، على أساس إسلامي.. وإنَّما يسمح لولي الأمر في الإسلام بالنسبة إلى التصرّفات والأعمال المباحة في الشريعة أن يتدخّل فيها، ويمنع عنها أو يأمر بها وفقاً للمثل الإسلامية للمجتمع؛ فإحياء الأرض، واستخراج المعادن، وشقّ الأنهار، وغير ذلك من ألوان النشاط والاتّجار.. أعمال مباحة سمحت بها الشريعة سماحاً عاماً، ووضعت لكلّ عمل نتائجه الشرعية التي تترتب عليه، فإذا رأى وليّ الأمر أن يمنع عن القيام بشيء من تلك التصرّفات أو يأمر به، في حدود صلاحياته.. كان له ذلك..))

والاخطر من جميع ذلك هو ان الفقهاء يستدلون بثبوت سلطة التدخل –

(١) مَجالُ الاجتهاد ومناطقُ الفراغ التَّشريعي – محمد مهدي شمس الدين – ص٣.





عند الحاجة العامّة للمجتمع من قبل النبي عليه وآله الصلاة والسلام – على ثبوت هذه السلطة لهم!! إذ يقول ((فإنّ النبي الأعظم قد ملأ ذلك الفراغ بما كانت تتطلّبه أهداف الشريعة في المجال الاقتصادي، على ضوء الظروف التي كان المجتمع الإسلامي يعيشها، غير أنه حين قام بعملية ملء هذا الفراغ لم يملأه بوصفه نبياً مبلّغاً للشريعة الإلهية الثابتة في كلّ مكان وزمان، ليكون هذا الملء الخاصّ من سيرة النبي لذلك الفراغ.. معبّراً عن صيغ تشريعية ثابتة، وإنّما ملأه بوصفه ولي الأمر، المكلّف من قبل الشريعة بملء منطقة الفراغ وفقاً للظروف))[1]

لذا اطلقوا ايديهم في التشريع فـ((.. فأيّ نشاط وعمل لم يرد نصّ تشريعي يدلّ على حرمته أو وجوبه.. يسمح لولي الأمر بإعطائه صفةً ثانوية))[2]

ويقول السيد الصدر ايضا:

ولما رأى بعضهم ان النصوص اقوى من جميع التأويلات وهي نصوص قرآنية وحديثية صريحة صحيحة مثل:

قوله تعالى ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَا أَنْزَلَ اللَّـهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّـهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّـهِ تَفْتَرُونَ﴾ (يونس (٥٩))

فليس هناك طريق ثالث، فإمّا ان يأذن الله بدليل واضح وبسماع من صادق،

(١) اقتصادنا – محمد باقر الصدر– ص ٤٠٠.

(٢) اقتصادنا – محمد باقر الصدر– ص٧٢٦.





وإمّا هو افتراء عليه سبحانه.

وفي الحديث:

((نحن المحلّلون لحلاله والمحرّمون لحرامه)) [١]

وحديث ((هؤلاء الأئمة وهذا القائم الذي يحلل حلالي ويحرم حرامي))[٢]

وحديث ((ما خلق الله حلالا ولا حراما الا وله حد كحد الدور وان حلال محمد حلال إلى يوم القيمة وحرامه حرام إلى يوم القيامة)) [٣]

وحديث ((حلال محمد حلال أبدا إلى يوم القيامة، وحرامه حرام أبدا إلى يوم القيامة، لا يكون غيره ولا يجيء غيره)) [٤]

لذا قالوا بتأويل هذه الاحاديث إما بحملها على الثابت فقط من الشريعة! وإمّا انها تتكلم عن العبادات فقط دون المعاملات [٥]!!

(١) المحتضر - حسن بن سليمان الحلي - ص١٧٤.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ص٢٥٣.

(٣) بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفّار - ص١٦٨.

(٤) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج١ - ص٥٨.

(٥) ثوابت الفقه ومتغيراته - دراسة في فكر الشهيد محمد باقر الصدر - تحسين البدري.



أهل الخبرة وفتوى الفقيه... نموذج للاختراعات الفكرية عند فقهاء الحوزة

وليت شعري، أين يُتاه بكم!

بل، ولم يتوقف الامر عند سلطة الولي الفقيه، بل انهم يوسعون لذلك ويقنِّنون ذلك بأن الفقيه لما لم يكن مختصّا بجميع مجالات الحياة، ولما كانت السلطة الاجتهادية في (منطقة الفراغ) واسعة جدا، فإنّه يجب عليه ان يلجأ الى الاختصاصيين في كل مجال لبيان رأيهم وتوصيتهم في المجال المراد التطرّق اليه وتطبيق القاعدة عليه من مجالات اقتصادية وسياسية واجتماعيّة وغيرها فصار شرع الله من سلطة المعصوم الى سلطة المهندس والطبيب والبقال!

يقول الشيخ محمد كاظم الخاقاني((و لا يكفي مجرد دعوى تحقق العناوين الثانوية في ميادين المصالح العامة من قبل الحاكم أو الهيئة الحاكمة ما لم يقرن ذلك بتأييد من قبل اللجان المختصة، و ضوابط الشورى، و إلا فلو فسح المجال لدعوى ثبوت العناوين الثانوية و تشخيص المصالح بلا تقييدها بضوابط الشورى فسوف لا تُبقي معاول أصحاب المصالح ركنا من أركان الشرع إلا و هدمته، و لا تبقي معرفيتهم المتأطرة بالمصالح موردا إلا و فسَّرته و أوَّلته بما يتمشى مع مصالحها الشخصية تحت عناوين مختلفة، فضلا عما لو قيل بأن من صلاحياتها التدخل في ميادين الأحكام الأولية من المباح و المكروه و المستحب



بإعطائها حكما وجوبيا أو تحريميا.)) [١]

بل لو تركنا كل الإشكالات السابقة أفلا يكون التعرض لهكذا مسائل – لم يأت بها النص ولا اعملها الأوائل الذين كانوا قريبين من عصر المعصوم – ألا يكون من التكلّف المنهي عنه؟! والذي وردت بشأنه النصوص العديدة مثل قول المعصوم:

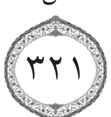
((إن الله افترض عليكم الفرائض فلا تضيعوها، وحد لكم حدودا فلا تعتدوها، ونهاكم عن أشياء فلا تنتهكوها وسكت لكم عن أشياء ولم يدعها نسيانا فلا تتكلفوها)) [٢]

وقوله عليه السلام:

((وخلف فيكم ما خلفت الأنبياء في أممها إذ لم يتركوهم هملا، بغير طريق واضح. ولا علم قائم: كتاب ربكم فيكم مبينا حلاله وحرامه وفرائضه وفضائله وناسخه ومنسوخه. ورخصه وعزائمه. وخاصه وعامه. وعبره وأمثاله. ومرسله ومحدوده. ومحكمه ومتشابهه مفسِّرا مجمله ومبيِّنا غوامضه. بين مأخوذ ميثاق في علمه وموسع على العباد في جهله. وبين مثبت في الكتاب فرضه، ومعلوم في السنة نسخه، وواجب في السنة أخذه، ومرخص في الكتاب تركه. وبين واجب بوقته. وزائل في مستقبله. ومباين بين محارمه من كبير أوعد عليه نيرانه. أو

(١) http: //kazemalkhaghani.blogspot.com/ ٢٠١٣/ ١٢/ blog-post_٤٧٣٥.html / منطقة الفراغ التشريعي – الموقع الرسمي – كاظم الخاقاني .

(٢) نهج البلاغة – جمع الشريف الرضي – ج١ – ص٢٥.





صغير أرصد له غفرانه. وبين مقبول في أدناه موسع في أقصاه))[١]

ووصية الإمام امير المؤمنينعليه السلام الى الامام الحسنعليه السلام ((واعلم يا بني أن أحب ما أنت آخذ به إلي من وصيتي تقوى الله والاقتصار على ما فرضه الله عليك، والأخذ بما مضى عليه الأولون من آبائك، والصالحون من أهل بيتك، فإنهم لم يدعوا أن نظروا لأنفسهم كما أنت ناظر، وفكروا كما أنت مفكر، ثم ردهم آخر ذلك إلى الأخذ بما عرفوا والامساك عما لم يكلفوا)) [٢]

وقولهعليه السلام: ((وما كلفك الشيطان علمه مما ليس في الكتاب عليك فرضه ولا في سنة النبيصلى الله عليه وآله وأئمة الهدى أثره فكل علمه إلى الله سبحانه. فإن ذلك منتهى حق الله عليك. واعلم أن الراسخين في العلم هم الذين أغناهم عن اقتحام السدد المضروبة دون الغيوب الاقرار بجملة ما جهلوا تفسيره من الغيب المحجوب، فمدح الله اعترافهم بالعجز عن تناول ما لم يحيطوا به علما. وسمي تركهم التعمق فيما لم يكلفهم البحث عن كنهه رسوخا.))[٣]

بل لقد وصل عن الأئمةعليهم السلام ما هو بالضد من ذلك، فعن سدير الصيرفي قال: قلت لابي جعفرعليه السلام: إني تركت مواليك مختلفين يتبرّأ بعضهم من بعض!

قال: فقال: وما أنت وذاك، إنما كُلِّف الناس ثلاثة: معرفة الأئمة، والتسليم

(١) نهج البلاغة - جمع الشريف الرضي- ج١ - ص٢٦.
(٢) نهج البلاغة - جمع الشريف الرضي - ج٣ - ص٤٢.
(٣) نهج البلاغة - جمع الشريف الرضي - ج١ - ص١٦٢.





لهم فيما ورد عليهم، والرد إليهم فيما اختلفوا فيه [1].

فالله سبحانه ورسوله واهل بيته عليهم الصلاة والسلام أرحم وأشفق مما يدّعي المدّعون من انهم تركونا للفقهاء[2]* ليدبروا لنا أمور ديننا ودنيانا بلا نصوص تخص الوقائع الجزئية التي ستمر بها الامّة!.

ولو اردنا تقريب الامر وتمثيله للقارئ لقلنا:

إن المعصوم والفقهاء والمكلفين وعلاقتهم بمنطقة (الفراغ التشريعي) كعائلة تتكون من أب ناضج وأولاده القاصرين، فهذا الأب ولّما رأى من أولاده تقصيراتهم التي تدلُّ على انهم لن ينضجوا ما لم يمروا بتجربة قاسية معينة، اختار أن يترك البيت لفترة معينة واخبر الاولاد بان لديهم كل احتياجاتهم الاساسية - المادية والروحية- والمطلوب منهم ان ينتظروا رجوعه مهما كانت احتياجاتهم الكمالية الزائدة عن ما تركه لهم في البيت، وحذرهم من الخروج عن حدود الدار ، ولكنهم - وما ان سافر الاب - رأى بعض الاولاد الكبار بأن مستواهم العقلي افضل من الباقين فكيف يتساوون في ان ينتظروا جميعا في بيت ممنوع منهم ان يخرجوا شبرا خارجه! فما ان مر وقت قصير حتى قال هؤلاء الكبار للصغار: إن غياب الاب سبّب احتياجات لا غنى عن ملئها، فيجب علينا التصرف حتى إن

(١) الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة - عباس الكربلائي - ج٤ - ص٣٨٨.

(٢) * أمر خطير مثل (ولاية الفقيه) يدعّون له كل هذه الصلاحيات، لكنهم يعترفون بانه لم يرد فيه نصٌّ صريح، ولا نصوص تفصِّل سعته وضيقه، ولا نصوص تساعد على تشخيص الأولى به، بل ولا نصوص تؤدي الى إيصال الذي يجب ان يتعيّن به الولي الفقيه شخصاً الى (منصبه) المدّعى، فالقول بوجود هكذا منصب وبهكذا صلاحيات وبهكذا دليل ضعيف لهو قول جريء وتكلّف ظاهر!.





لم يضع الأب لنا خطة وذلك لكي نملأ الفراغ المتروك، وهنا اختلف الاولاد فبعضهم قال: ان ملء هذا الفراغ ضرورة لدوام الحياة داخل البيت، وغيرهم قال: إن الاب كان يعلم بأن الوضع الحالي سيحوجنا لبعض الامور لذلك ترك لنا الأساسيات التي لا غنى عنها لنا، وترك باقي الامور الكمالية وخفّف عنا بأن تركنا داخل البيت ونَصَحَنا بعدم الخروج حتى نستوعب التجربة ونعلم جيدا السبب وراء تركنا داخل البيت لفترة معينة!

لكن الاولاد الكبار أوَّلوا الامر بأن وجود الأب ضرورة واذا غاب الاب وجب من بعض الأبناء ان ينوب مكانه حتى يرجع، وبالتالي نجمع بين الوصية بالانتظار وبين استمرار الحياة (طبيعية متدفقة متجددة)! في البيت!

فالإمام المعصوم هو رب العائلة والاولاد الكبار هم الفقهاء الذين تصرفوا من انفسهم بلا رجوع وبلا تقيّد حرفيّ بوصيته وتعاليمه.

والاولاد الذين بقوا على تعاليم الاب ولم ينساقوا وراء فهم الاولاد الكبار لما تركه الاب هم شيعته الباقون على طريقته عليه السلام.

ولا نقول إلّا كما قال أمير المؤمنين عليه السلام((أفأمرهم الله تعالى بالاختلاف فأطاعوه. أم نهاهم عنه فعصوه. أم أنزل الله دينا ناقصا فاستعان بهم على إتمامه. أم كانوا شركاء له. فلهم أن يقولوا وعليه أن يرضى أم أنزل الله سبحانه دينا تاما فقصر الرسول صلى الله عليه وآله عن تبليغه وأدائه والله سبحانه يقول ﴿ما فَرَّطْنا فِي الْكِتابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الانعام ٣٨) فيه تبيان كل شئ وذكر أن الكتاب يصدق بعضه





بعضا وأنه لا اختلاف فيه فقال سبحانه ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء (٨٢)). وإن القرآن ظاهره أنيق. وباطنه عميق. لا تفنى عجائبه ولا تنقضي غرائبه ولا تكشف الظلمات إلا به))[1]

وبالخاتمة فما نقول الا كما قال امير المؤمنين عليه السلام ((يا كميل الدين لله فلا يقبل الله من أحد القيام به إلا رسولا أو نبيا أو وصيا.

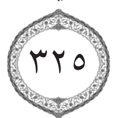
يا كميل هي نبوة ورسالة وإمامة وليس بعد ذلك إلا موالين متَّبِعين أو عامِهين مبتَدعين، إنما يتقبل الله من المتقين))[2]

اللهم اجعلنا مع المتقين وارحمنا مع المرحومين، واجعلنا لأولي الامر من المتّبِعين.

---

(١) نهج البلاغة – جمع الشريف الرضي – ج١ – ص٥٥.

(٢) تحف العقول – الحسن بن علي ابن شعبة الحرّاني – ص١٧٥.





علم الفلسفة:

بما ان التفقّه تحول من امر معصومي بحت في مصدره وآلياته الى قضية بشريّة عاديّة يكون من حق البشر العاديين فيها ان يزيدوا وينقصوا ويحددوا ما هو التفقّه المشروع وما هو غير المشروع، وما هي الآليّات المناسبة لفهم النصوص الشرعيّة وما هي الآليّات غير المناسبة، بل وما هي العلوم التي يتوصّل بها الى شرع الله! وما هي من غير ذلك! في ضوء ذلك دخلت بعض العلوم التي أصبحت فيما بعد دروسا اساسيّة في العلوم (الآليّة) لا يمكن التخلّي عنها، فهي علوم توفر الدقّة اللازمة لتعقّل بعض المطالب في علوم اخرى، وهذه المطالب لها دخل في استنباط الحكم الشرعي! هنا نتكلم عن ما يسمّى بـ(علم الفلسفة)! التي قيل بان بعض مطالب التوحيد (العميقة)! تحتاج لتعقّل مطالب فلسفية لفهمها!

فهذه العلوم العقليّة البحتة يظهر أنها دخلت الى المناخ الإسلامي في نهاية القرن الثاني الهجري بسبب حب الطاغية المأمون العباسي لجمع العلوم والاطلاع عليها وترجمتها وإشاعتها بين المسلمين، ومن تلكم اللحظة دخلت هذه العلوم في منافسة قويّة مع باقي الدروس التي يدرسها عادة المسلمون للوصول - في الأساس - الى المطالب الشرعيّة! ولكن هذه العلوم ولمّا كانت مبادئها وقضاياها ومباحثها لم تأت عن النبي وأهل بيته عليهم الصلاة والسلام، كان الالتباس والاختلاف بل وما تؤدّي اليه من اختلاف والتباس في الدين ظاهر بيّن لا يخفى على من يتابع الخلاف بين المتفلسفة والفقهاء في القرون الأولى.





ولكن! ومثل كل أمر جديد! ما لبثت هذه العلوم ان اصبحت علوما أساسيّة لا غنى عنها لفهم (أصول الفقه) بل وتوغلت في جزئيات الفقه وصارت آلة أساسيّة للعرفان والتوحيد! ولما كان لا غنى عندهم عن (أصول الفقه) وباقي شجرة علوم الحوزة نفسها كان لا غنى عندهم عن الفلسفة! فأصبحت الفلسفة علوما أساسيّة للعلوم الشرعيّة! حتى يُنسب للسيد الخميني رحمه الله قوله ((اخشى ان يموت هذا العلم إن لم تدرّسوهم الفلسفة))[1]! فعلم المعصومين قد يختفي إن لم يدرس الناس فلسفة افلاطون!

لذا صارت الفلسفة جزءا من أصول الفقه التي تدور عليه الخطوط العامّة للفقه، يقول الشيخ واعظ زاده ((والحق أن علم الأصول عند الإمامية، في القرنين الأخيرين وُجد له طابع فلسفيًّ، فكثير من مسائلها اختلطت بالفلسفة، فلا يفهمها من لا يعرف الفلسفة الإسلامية، وقسم آخر منها من فرط غموضه هو بنفسه نوع من الفلسفة. وقد سرى ذلك إلى كثير من المسائل الفقهية الفرعية، فلها لون فلسفي أيضا)).[2]

ولو كان للناس في المناخ العامّي العذر في دخولهم في هذه الامور لبعدهم عن نور العصمة وهدى الثقلين فما عذر من قال له المعصوم:

((لو كان خيرا ما سبقونا اليه))!

---

(١) رضا الصدر – وجيزة في سجن ولاية الفقيه – ص٤٤.

(٢) http: / /iranarab.com /Default.asp?Page=ViewArticle&ArticleID=٤٢٥/ الشيخ واعظ زاده الخراساني.



لذا فأنت تجد أن كبار فقهاء الشيعة وقفوا في وجه هذه العلوم في البداية ولكنهم لما تنازلوا عن طريقة اهل البيت عليهم السلام في التفقه من البداية كان من السهل التنازل عن غيرها من المباديء! فانظر ما يقوله الشهيد الثاني المتوفى عام ٩٦٥ هـ:

((....أعْظَمُ مِن هذا مِحْنَةً، وأكبرُ مصيبةً، وأوجَبُ على مرتكِبِه إثماً، ما يتداوَلُه كثير من المُتّسِمينَ بالعلمِ من أهلِ بلادِ العجم، وما ناسَبَها من غيرهم في هذا الزمان حيث يصرِفُون عمرَهُم ويَقْضون دهرَهُم على تحصيل علوم الحكمة، كعلمِ المنطقِ والفلسفة وغيرهما، مما يَحْرُمُ لذاتِهِ أو لمنافاتِه للواجب، على وجهٍ لو صَرَفوا جزءاً منه على تحصيلِ العلمِ الديني الذي يَسألُهُمُ اللهُ تعالى عنه يومَ القيامةِ سؤالًا حثيثاً، ويُناقِشُهُم على التفريط فيه نِقاشاً عظيماً لحَصّلوا ما يجِبُ عليهم من علمِ الدين. ثمّ هم مع ذلك: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً﴾، بل يَزْعُمونَ أنّ ما هم فيه أعظمُ فضيلةً وأتَمّ نفعاً. وذلك عينُ الخِذلانِ من الله سبحانه والبُعدِ عنه. بل الانسلاخُ من الدين رأساً أنْ يُحْيِيَ من يَزْعُمُ أنّه مِن أتْباع سيّد المرسلين محمّدٍ وآله الطاهرين دينَ أرسطو ومَنْ شاكَلَه من الحكماء، ويُهْمِلَ الدينَ الذي دانَ اللهُ به أهلَ الأرضِ والسماء. نعوذ بالله من هذه الغَفلةِ ونَسألُه العفوَ والرحمةَ.

فاسْتَيْقِظُوا أيّها الإخوانُ من رَقْدَتِكُم، وأفِيقُوا من سَكْرَتِكُم، وتَلافُوا تَفْريطَكُم في أيّامِ هذه المُهلة قبلَ حلول المَنيّة ونزولِ البَليّة، وقبلَ أنْ تُسْألَ الإقالةُ ولاتَ حينَ مقيلٍ، وتَطْلُبون كذا الرَّجْعةَ ولا يوجَدُ إليها سبيل، قبلَ: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يا حَسْرَتى عَلى ما فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ أَوْ



تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللهَ هَدانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾[1]

فانتبه لقوله عن الفلسفة والمنطق أنها ((مما يَحْرُمُ لذاتِهِ أو لمنافاتِه للواجب)) وقوله ((وذلك عينُ الخِذلانِ من الله سبحانه والبُعدِ عنه. بل الانسلاخُ من الدين رأساً أنْ يُحْيِيَ من يَزْعُمُ أنّه مِن أتْباع سيّد المرسلين محمّدٍ وآله الطاهرين دينَ أرسطو ومَنْ شاكَلَه من الحكماء))! والشهيد الثاني يكاد أن يحكم بكفر من يحيي علم الفلسفة ويترك علم القرآن والحديث! وهو موقف لا ينفرد به رحمه الله بل هو موقف مشهور من كبار الفقهاء من المتقدمين ومن تبعهم الى القرن الثالث عشر الهجري ، ولكن من يتنازل عن طريقة الإمام الصادق الى طريقة الشافعي و أبي حنيفة فسيتنازل عاجلا أم آجلا، شاء أم أبى، الى ارسطو وافلاطون وغيرهما، لكون الباب مفتوح لكل علم يمكن أن يساهم في ((دقّة العلوم الشرعية))!

فيا لله ولمعضلة (العلوم الشرعية) المسكينة التي تركها المعصوم بلا آليات ولا مباديء ولا مصادر يعتمد عليها الناس! بل الشكر كله للفقهاء الذين أتوا بأصول فقه الشافعي وبالمنطق الأرسطي وبالفلسفة الافلاطونية وبرجال البخاري فأتموا شرعه تعالى وشيّدوا ما تركه المعصوم!.

ولا أعرف بعد هذا كيف يلعنون (الخليفة المأمون) والحال أنه منّ علينا بجلب هذه العلوم الهامّة للشرع! وكيف يُزرون على الشافعي والحال أنه وحتى

(١) رسائل الشهيد الثاني – زين الدين العاملي– ج١ – ص٥٦.





المعصوم لم يأت بما أتى به هذا الشافعي من قواعد عقلية لترويج الدين وحفظ الإسلام من الضياع؟!

ومن يتفقه على علومهم عليهم السلام يعلم أنهم من الشفقة والرحمة بشيعتهم بمكان الى الحد الذي لا يتركون لهم من الحديث إلّا ما يرفع شأنهم عند الله يوما فيوم، بل لحظة فلحظة، وما لم يتركوه لهم ولا هم أوصوهم به ليس جهلا به - وحاشاهم - بل رعاية لشيعتهم من خطورته ومن مضاعفاته إن لم يكن لذاته، فهذه العلوم العقلية يعلم كل من اشتغل بها أو عرفها أو عرف من شغفه حبها أنها تسبب الشعور بعظم الذات وعلوّ الكعب والعجب بالنفس فيختال المرء بين الآراء التي كسبها من خلال عقله (الجبّار) الذي استطاع هضم ما تركه قبله من (الحكماء) بل وزاد عليها ودقق فيها فاستطاع بـ(عقله) أن يفهم ويحكم و يزيد في تلك المسائل حتى يرى لنفسه ذاتا ليست كباقي الناس، فهو من (أصحاب العقول)! ومع الظن بـ(الذات العالية) و(قوّة العقل) يكون (حب الذات) محور شخصية هذا المسكين، ومع حب الذات يأتي الطمع والجشع وحب الرئاسة وحب مطاولة الأقران والجدال والحسد وباقي خبائث الشجرة الخبيثة التي اجتثها أهل البيت عليهم السلام بقولهم لمن استنصحهم:

يا ابن أبي محمود:

إذا اخذ الناس يمينا وشمالا فالزم طريقتنا، فإنه من لَزِمَنا لزمناه، ومن فارَقَنا فارقناه، فإن ذكرنا أهل البيت شفاء من الوَعَك والأسقام ووسواس الريب،



وإن محبتنا رضا الرب والآخذ بأمرنا و طريقتنا معنا غدا في حظيرة القدس[1].

يقول الشيخ يوسف البحراني في مساويء هذه العلوم وما في حكمها ((وبالجملة فإن الأمر في علماء هذه الازمان قد بلغ الى مبلغ لا يحتاج الى الشرح والبيان من حبِّهم للدنيا وحبِّ الرئاسة والتقدِّم في الأمور والحسد والغيبة وامثالها مما هو ظاهر مشهور ومتعارف غير منكور، والسبب في ذلك كله هو الاغترار بهذه العلوم الرسمية التي حصَّلوها والغفلة عن ملاحظة تلك العلوم الاصلية والاصول الحقيقية لأنها قد صارت مهجورة في اكثر الازمان وغير معمول عليها في كل مكان بل نظر الناس من عالم وغيره انما هو الى تحصيل هذه العلوم الرسمية ودقَّة النظر فيها وجودة الفكر واستخراج معانيها، فمن كان أطول يدا في ذلك صار هو المشار اليه والمعتمد عليه، وان كان عارياً من ذلك بالكلِّية وهذه البليِّة في الدين هي أصل كل بليَّة. بل ربَّما أدَّى منهم الحرص على هذه العلوم الرسمية وشدة الرغبة في تحصيلها الى التهاون بالعبادات والصلوات وتأخيرها عن أوقاتها او الإتيان بها على غير ما هو حقَّها وترك بعض السنن المرغب فيها....وقد أخبرني من أثق به عن بعض مشايخنا الذي رجعت اليه في وقته رياسة البلاد وعكف عليه جملة من في غيرها من العباد، انه بعد ان كان مواظباً على صلاة الليل تركها اشتغالا بالمطالعة للعلوم محتجا بما ورد من فضل العلم على العبادة وفضل العالم على العابد وهو ما يقتضى منه العجب من مثل

(١) الفوائد الطوسية – الحر العاملي – ص٢٥٠.





ذلك العلّامة الذي اذعن له في وقته العجم والعرب)) (١)

فانظر ما يحدث بمجرد أن نرى مصلحتنا بأنفسنا! فنحن كبشر عاديين غير مؤهلين لمعرفة مصلحتنا ولا كيف نصل اليها لذلك أرسل الله الأنبياء والرسل وجعل من بعدهم أوصياء لإرشاد الناس الى مراد الله سبحانه وتعالى، فعندما نغير الطريقة يتغير كل شيء! ولنأخذ درسا منهم عليهم السلام في الالتزام بدقّة بما يريدونه من شيعتهم:

روى الشيخ الصدوق بسنده عن عبد الله بن سنان قال:

قال أبو عبد الله عليه السلام:

ستصيبكم شبهة فتبقون بلا علم يرى، ولا إمام هدى ولا ينجو منها إلا من دعا بدعاء الغريق، قلت: كيف دعاء الغريق؟

قال: يقول: (يا الله يا رحمن يا رحيم يا مقلِّب القلوب ثبِّت قلبي على دينك).

فقلت: (يا الله يا رحمن يا رحيم يا مقلب القلوب والابصار ثبت قلبي على دينك)؟

قال: إن الله عز وجل مقلِّب القلوب والابصار ولكن قل كما أقول لك: (يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك)!.

فانتبه الى ان كلام عبد الله بن سنان بزيادة كلمة واحدة هي (الأبصار) وهي

---

(١) الدُّرر النجفية من الملتقطات اليوسفية - يوسف البحراني - ج٢ - ص٦٦.





كلمة حق اقرّها الإمام عليه السلام ولكنه في صدد ترك (تركيبة) دوائية الزيادة فيها كالنقص! لذلك قال له: ((إن الله عز وجل مقلِّب القلوب والابصار ولكن قل كما أقول لك))!

وكذلك انظر الى رواية الشيخ الكليني بسنده عن العلاء بن كامل قال:

((سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر من القول عند المساء: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت ويحيي وهو كل شئ قدير.

قال: قلت: بيده الخير؟

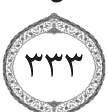
قال: إن بيده الخير ولكن: قل كما أقول...))[1]

فانتبه لتعليمهم لشيعتهم ان لا يزيدوا حتى الكلمة على قولهم عليهم السلام، فكيف بعلوم يُدَّعى أن لا قوام للشرع الا بها، والزعم انهم عليهم السلام تركوها لعدم الحاجة وأنجدنا بها المأمون والشافعي وابو حنيفة!!

وليس غريبا أن يلتفت جمع ممن دَرَس ودرّس هذه العلوم الى تركها والرجوع للثقلين مثلما حصل للشيخ الفيض الكاشاني وتأليفه لرسالة (الإنصاف) للتبرؤ من الفلسفة والعرفان، و انظر ما كتبه الشيخ النائيني في سيرة استاذه (الآقا ميرزا مهدي الأصفهاني الخراساني) لتعلم الفرق بين من يعيش الفوضى والالتباس في ظل هذه العلوم وبين من يعيش الاطمئنان في ظلّ الوحي:

---

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص٥٢٧.



يقول الشيخ النائيني عن أستاذه ميرزا مهدي الأصفهاني ((.....وكان مشتغلا بتعلم الفلسفة المتعارفة وبلغ أعلى مراتبها قال: لم يطمئن قلبي بنيل الحقائق ولم تسكن نفسي بدرك الدقائق فعطفت وجه قلبي إلى مطالب أهل العرفان فذهبت إلى أستاذ العرفاء والسالكين السيد أحمد المعروف بالكربلائي في كربلاء وتتلمذت عنده حتى نلت معرفة النفس وأعطاني ورقة أمضاها وذكر اسمي مع جماعة بأنهم وصلوا إلى معرفة النفس وتخليتها من البدن، ومع ذلك لم تسكن نفسي إذ رأيت هذه الحقائق والدقائق التي سموها بذلك لا توافق ظواهر الكتاب وبيان العترة ولابد من التأويل والتوجيه.

ووجدت كلتا الطائفتين كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا، فطويت عنهما كشحا، وتوجهت وتوسلت مجدا مكدا إلى مسجد السهلة في غير أوانه باكيا متضرعا متخشعا إلى صاحب العصر والزمان عليه السلام، فبان لي الحق وظهر لي أمر الله ببركة مولانا صاحب الزمان صلوات الله عليه، ووقع نظري في ورقة مكتوبة بخط جلي: طلب المعارف من غيرنا أو طلب الهداية من غيرنا (الشك مني) مساوق لإنكارنا، وعلى ظهرها مكتوب: أقامني الله وأنا حجة ابن الحسن.

قال: فتبرأت من الفلسفة والعرفان وألقيت ما كتبت منهما في الشط ووجهت وجهي بكله إلى الكتاب الكريم وآثار العترة الطاهرة فوجدت العلم كله في كتاب الله العزيز وأخبار أهل بيت الرسالة الذين جعلهم الله خزانا لعلمه وتراجمة لوحيه، ورغَّب وأكد الرسول صلى الله عليه وآله بالتمسك بهما، وضمن الهداية



للمتمسك بهما، فاخترت الفحص عن أخبار أئمة الهدى والبحث عن آثار سادات الورى، فأعطيت النظر فيها حقه وأوفيت التدبر فيها حظه، فلعمري وجدتها سفينة نجاة مشحونة بذخائر السعادات وألفيتها فلكا مزينا بالنيرات المنجية من ظلمات الجهالات، ورأيت سبلها لائحة وطرقها واضحة وأعلام الهداية والفلاح على مسالكها مرفوعة، ووصلت في سلوك شوارعها إلى رياض نضرة وحدائق خضرة مزينة بأزهار كل علم وثمار كل حكمة إلهية الموحاة إلى النواميس الإلهية فلم أعثر على حكمة إلا وفيها صفوها، ولم أظفر بحقيقة إلا وفيها أصلها. والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.))[1]

وقوله: ((طلب المعارف من غيرنا أو طلب الهداية من غيرنا مساوق لإنكارنا)) هي بحق كلمة عميقة ولها واقع، فلو كان المؤمن مكتفيا بالمعصومين فلماذا يتنطّع على فُتات موائد الفسّاق والضلّال والكفّار ؟!

لهذا وغيره ترى ان المشتغلين في العلوم العقلية لا يعدمون القول بأقوال لا دليل عليها من كتاب او سنّة، مثل القول بـ((الجسم الإلهي)) عند صدر الدين الشيرازي!

يقول السيد الخوئي((....والعجب من صدر المتألهين حيث ذهب إلى هذا القول في شرحه على الكافي وقال ما ملخّصه: إنّه لا مانع من التزام أنه سبحانه جسم إلهي، فإنّ للجسم أقساماً فمنها: جسم مادي وهو كالأجسام الخارجية

(١) مستدرك سفينة البحار – علي النمازي الشاهرودي – ج١ ص١٠.



المشتملة على المادّة لا محالة. ومنها: جسم مثالي وهو الصورة الحاصلة للإنسان من الأجسام الخارجية وهي جسم لا مادّة لها. ومنها: جسم عقلي وهو الكلّي المتحقق في الذهن وهو أيضاً مما لا مادّة له بل وعدم اشتماله عليها أظهر من سابقه. ومنها: جسم إلهي وهو فوق الأجسام بأقسامها وعدم حاجته إلى المادّة أظهر من عدم الحاجة إليها في الجسم العقلي، ومنها: غير ذلك من الأقسام، ولقد صرّح بأن المقسم لهذه الأقسام الأربعة هو الجسم الذي له أبعاد ثلاثة من العمق والطول والعرض،. وليت شعري أن ما فيه هذه الأبعاد وكان عمقه غير طوله وهما غير عرضه كيف لا يشتمل على مادة ولا يكون متركباً حتى يكون هو الواجب سبحانه. نعم، عرفت أن الالتزام بهذه العقيدة الباطلة غير مستتبع لشيء من الكفر والنجاسة))[1]

ولما اكّد ذلك أحد روّاد ومعتنقي مدرسته الفلسفيّة حاول إيجاد العذر لذلك بأنه (مختصٌّ)!!

يقول السيد كمال الحيدري((افترض انه مثل الملا صدرا متخصص ولا شك أنه من أكابر المتخصصين فماذا لو صار بناؤه على ان الله جسم؟! هل تعلمون بان الملا صدرا قائل بالجسمية؟! في شرح اصول الكافي! ولهذا كثير من الاعزاء طلبوا مني عدم ذكر هذا في مكان ما! وقلت لهم سأقوله في (قناة الكوثر)! نعم هو يقول هي جسمية إلهية! نعم هو في المقدمة هو يقول: ان الجسم له طول

(١) شرح العروة الوثقى – أبو القاسم الخوئي – ج٣ الطهارة – ص ٧٢.



وعرض وعمق وهو جسم حسي خيالي عقلي إلهي ،والله جسم ضمن هذه المواصفات! ولذلك جملة من اعلام الفقهاء من تلامذة السيد الخوئي كفَّروه على هذه المسألة))[1]

وحقا كما قال عليه السلام ((تمصُّون الثماد[2]* وتَدَعُون النهر الأعظم؟!))[3]!

ولما كانت (كرة الثلج) لا تتوقف إذا انهدّت من الجبل إلّا بعد أن تتضخم لمرّات ومرّات بقدر حجمها ، كذلك آراء الناس ليس لها قرار، فما دام الباب مفتوحا للزيادة والنقصان - بلا دليل واضح من معصوم - بحجّة او بأخرى فلا مجال لإغلاقه بوجه مُحَدث جديد، فكل من يأتي بشيء يرى ان له الحق بأن يقول: هذا العلم فيه تشييد للدين! وإرغام لأنوف الفاسقين والمخالفين! فيصبح بعد جيل او جيلين علما لا غنى عنه للشرع القويم!!

(١) https: //www.youtube.com /watch?v=IDUON٤zDkvo / مقطع بصوت السيد الخوئي من درس البحث الخارج على هذا الرابط.

(٢) * الثماد: هو الماء الذي المحصور لا مادّة له يزداد منها.

(٣) بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفّار - ص ٢٤٨.



شبهة ابن كمونة... عجز الفلاسفة و انتصار الوحي!

سعد بن منصور البغدادي الإسرائيلي، والمعروف بابن كمونة، توفي عام(٦٨٣ هـ/ ٦٩٠هـ) له شبهة على التوحيد، يسميها الفلاسفة شبهة (افتخار الشياطين) أو (الجذر الأصمّ)، ويقال بأن أصل الشبهة كان قديما لكنه قدّمها بشكل جديد ، فهو يورد شبهة بإمكانية ان يوجد خالقان وبشروط معينة لا يكون هناك مانع من وجودهما، ومفادها:

((لماذا لا يجوز أن تكون هناك هويّتان بسيطتان متباينتا الذات ليس بينهما قدر اشتراك حتى يحتاج إلى ما به الامتياز، ويكون صدق الوجود عليهما عرضياً كصدق العرض على الأَجناس التسعة العرضية؟))

ولما كانت شبهته نقضٌ على القول بوحدانية الخالق، وتشيد دعوى بأن القول بثنوية الخالق أمر ممكن ولا مانع منه! تصدى الفلاسفة المسلمون لردِّ هذه الشبهة، ولكن بلا فائدة، حتى استحكمت هذه الشبهة على الفلاسفة والفقهاء! كما ينقل بعضهم إن هذه الشبهة ((جعلت الفلاسفة حيارى وصرعى لا يعلمون ماذا يفعلون!))[1]

وبقيت الشبهة مستعصية لثلاثة قرون، ويقال انها وراء تغيير فلاسفة من أمثال صدر الدين الشيرازي والملا هادي السبزواري مبانيهم من أصالة الماهية

(١) تعارض الأدلة ١٦٧ – درس السيد كمال الحيدري.



الى أصالة الوجود [1]*! بسبب عدم القدرة على الحل إلاّ وفق هذا المبدأ! بل قيل ((ان المحقق الخونساري صاحب (مشارق الشموس) الذي كان يُلَّقب بالعقل الحادي عشر ، قال: لو ظهر الحجة (عجل الله فرجه) لما طلبت معجزة منه إلا الجواب عن شبهة ابن كمونة)) [2]

وملخَّص الشبهة ببيان ثانٍ: إن صاحب الشبهة لأجل تشييد رأيه في تعدد مبدأ الكون ورجوعه الى مبدأين اثنين لا مبدأ واحدا يفترض وجود ذاتين واجبتين بسيطتين ومتباينتين بتمام الذات بحيث لا سبيل الى اشتراكهما، ويكون الوجود صادقا على كل منهما صدقا متساويا كصدق العنوان على معنوناته، ومثاله صدق العرض على المقولات التسع و التي هي: ((الكيف، الكم، الفعل، الانفعال، الإضافة، المتى، الاين، الوضع، الجهة)) فكل مقولة من هذه المقولات تسمّى عَرَضَا، ولا ميز في عرضية أي واحد منها على الاخر، كذلك الوجود يصدق على الذاتين البسيطتين من دون ميز واختلاف فلا تناقض في انتهاء جميع الاشياء في عالم الكون والفساد الى ذاتين بسيطتين (كالنور والظلمة مثلا على قول الثنويين) يكونان علتين لجميع المعلولات.

---

(١) * كان القول بأصالة الماهيّة واعتبارية الوجود هو الرائج حتى عصر الملا صدر الدين الشيرازي، وبعد قول الشيرازي بأصالة الوجود واعتبارية الماهية انكسرت شهرة القول الأول واشتهر القول برأي الشيرازي، ولكن! لما كانت هذه الأمور تنتجها عقول ناقصة وليست هي مسترشدة بالوحي فقد بدأ رأي الشيرازي بالانكسار في عصرنا عندما طرح الفيلسوف الإيراني غلام رضا الفياضي نظرية القول بأصالة الوجود والماهيّة كليهما! ولينسف أكثر من الف سنة من الفلسفة القائمة على الصراع بين الرأيين السالفين! ولا حول ولا قوة الا بالله، أعمار تفنى في دراسة وتدريس علوم لا حظ لها من الحقيقة!.

(٢) الفردوس الاعلى – محمد حسين كاشف الغطاء – ص٢٠٠.





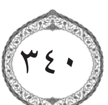
ولكون الناس (فقهاء وفلاسفة وغيرهم) بعيدة عن الممارسة في حديث المعصومين ، فإن الحل كان موجودا ومن كتب أُلفت في القرن الثاني الهجري عند الشيعة لكنه غاب عنهم، أو بالأحرى: هم غابوا عنه! ففي حديث الإمام الصادق علسه السلام مع الزنديق يقول الإمام الصادق عليه السلام:

((لا يخلو قولك انهما اثنان من ان يكونا قديمين قويين، أو يكونا ضعيفين، أو يكن احدهما قويا والاخر ضعيفا، فإن كانا قويين: فلم لا يدفع كل منهما صاحبه ويتفرد بالتدبير؟! وان زعمت أن أحدهما قوي والآخر ضعيف: ثبت انه واحد كما نقول للعجز الظاهر في الثاني، فإن قلت: إنهما اثنان لم يخلو من أن يكونا متفقين من كل جهة، او متفرقين من كل جهة، فلمّا رأينا الخلق منتظما، والفلك جاريا والتدبير واحد والليل والنهار والشمس والقمر دلَّ صحة الامر والتدبير وائتلاف الامر على ان المدبّر واحد، ثم يلزمك ان ادعيت اثنين فرجة ما بينهما حتى يكونا اثنين فصارت الفرجة ثالثا بينهما قديما معهما فيلزمك ثلاثة فان ادعيت ثلاثة لزمك ما قلت في الاثنين حتى تكون بينهم فرجة فيكون خمسة ثم ينتهى في العدد الى ما لا نهاية له في الكثرة))(١)

وبعدما انتبهوا الى كلام الإمام الصادق عليه السلام أسموه: دليل الفُرجه!

وملخص ما ورد عن الامام الصادق في الرد على هذه الشبهة: وهو ان القائل بوجود ذاتين بسيطتين يلزمه القول بأنهما منفصلتان، لأن الذاتين البسيطتين

(١) الكافي - محمد ين يعقوب الكليني - ج١ - ص٨٠.





المتباينتين بتمام الذات لابد ان يكون بينها فاصل (فُرجة) أي فُسحة، والفُرجة امر ثالث بسيط غير الذاتين، فتكون الذاتان إذن ثلاثة (مع الفُرجة)، وبما أنها جميعا متباينة بتمام الذات يلزم ان يكون بين كل اثنين منهما فرجة، فيصير المجموع خمسة ، وهكذا بين كل واحد الاخر منها فرجة فتصر تسعة ويتصاعد العدد الى غير نهاية. فهذا هو مراد الامام الصادق من قوله: (ثم ينتهي العدد الى ما لا نهاية له من الكثرة) ولكن التسلسل الى غير نهاية باطل، فتبطل الشبهة!.

بهذه البساطة رد المعصوم شبهة شيطانية ألقاها الشيطان في أذهان اوليائه وأزالها المعصوم بشكل حاسم ببضعة أسطر! ولكن القوم لبعدهم عن الحديث ظلوا يصنّعون الأجوبة العقلية لعدة قرون وكلها لا تجدي نفعاً، فحتى (العقل الحادي عشر)!! تمنى ظهور المعصوم ليسأله عن هذه الشبهة!! حتى رجعوا الى الحديث فوجدوها من عين صافية! وهذا هو الفرق بين عقل المعصوم والذي نسمح له بكل إجلال وإكرام ان يفكّر عنا، وبين عقول الناس التي ما اتفقت على شيء حتى اختلفت على آخر!.

ومن محدثات الامور هي تلقيب الفقهاء لأنفسهم بلفظ (الإمام) في أزماننا هذه! وهي جرأة واي جرأة على مقام المعصوم، فـ((كل من اقتُدي به، وقُدِّم في الأمور فهو إمـام))[1]، وهذا ما نقوله عندما تحلّ الكلمة بالألف واللام، فالمعصوم هو الرجل المُقتدى به، المقدّم في الامور جميعها لاستكماله كل الفضائل

---

(١) العين – الخليل بن أحمد الفراهيدي – ص٤٢٨.



والكمالات، وهذا لا يوجد عند غير المعصوم طبعا، لكن الفقهاء الشيعة في هذه المسألة تأثروا بالمخالفين فصاروا يبالغون في إضافة الألقاب الى ذواتهم ومنها لقب (الإمام) إذ صار يتصدّر أسماءهم على اغلفة الكتب والصور الشخصية!

عندما تقرأ ما يضفيه الأئمة عليهم السلام على لقب مقام الإمامة وترى عظمته وجلالته تتصاغر كل الفقهاء والالقاب والذوات امام قاماتهم السامقة عليهم السلام، إذ يقول المعصوم:

((إن الإمامة أجل قدرا وأعظم شأنا وأعلا مكانا وأمنع جانبا وأبعد غورا من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو ينالوها بآرائهم، أو يقيموا إماما باختيارهم.... إن الإمامة هي منزلة الأنبياء، وإرث الأوصياء، إن الإمامة خلافة الله وخلافة الرسول صلى الله عليه وآله ومقام أمير المؤمنين عليه السلام وميراث الحسن والحسين عليهما السلام إن الإمامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا وعز المؤمنين، إن الإمامة أس الاسلام النامي، وفرعه السامي، بالإمام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد، وتوفير الفيء والصدقات، وإمضاء الحدود والأحكام، ومنع الثغور والأطراف. الامام يحل حلال الله، ويحرم حرام الله، ويقيم حدود الله، ويذب عن دين الله، ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة، والموعظة الحسنة، والحجة البالغة، الامام كالشمس الطالعة المجللة بنورها للعالم وهي في الأفق بحيث لا تنالها الأيدي والابصار.



الامام البدر المنير، والسراج الزاهر، والنور الساطع، والنجم الهادي في غياهب الدجى وأجواز البلدان والقفار، ولجج البحار، الامام الماء العذب على الظماء والدال على الهدى، والمنجي من الردى، الامام النار على اليفاع، الحار لمن اصطلى به والدليل في المهالك، من فارقه فهالك، الامام السحاب الماطر، والغيث الهاطل والشمس المضيئة، والسماء الظليلة، والأرض البسيطة، والعين الغزيرة، والغدير والروضة. الامام الأنيس الرفيق، والوالد الشفيق، والأخ الشقيق، والام البرة بالولد الصغير، ومفزع العباد في الداهية الناد، الامام أمين الله في خلقه، وحجته على عباده وخليفته في بلاده، والداعي إلى الله، والذاب عن حرم الله.

الامام الـمُطهَّر من الذنوب والمبرأ عن العيوب، المخصوص بالعلم، المرسوم بالحلم، نظام الدين، وعز المسلمين وغيظ المنافقين، وبوار الكافرين. الامام واحد دهره، لا يدانيه أحد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدل ولا له مثل ولا نظير، مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه له ولا اكتساب، بل اختصاص من المفضل الوهاب.

فمن ذا الذي يبلغ معرفة الامام، أو يمكنه اختياره، هيهات هيهات، ضلت العقول، وتاهت الحلوم، وحارت الألباب، وخسئت العيون وتصاغرت العظماء، وتحيرت الحكماء، وتقاصرت الحلماء، وحصرت الخطباء، وجهلت الألباء، وكلت الشعراء، وعجزت الأدباء، وعييت البلغاء، عن وصف شأن من شأنه، أو فضيلة من فضائله، وأقرت بالعجز والتقصير، وكيف يوصف بكله،



أو ينعت بكنهه، أو يفهم شيء من أمره، أو يوجد من يقوم مقامه ويغني غناه، لا كيف وأنى؟ وهو بحيث النجم من يد المتناولين، ووصف الواصفين، فأين الاختيار من هذا؟ وأين العقول عن هذا؟ وأين يوجد مثل هذا؟!

أتظنون أن ذلك يوجد في غير آل الرسول محمد صلى الله عليه وآله كذبتهم والله أنفسهم،

ومنتهم الأباطيل فارتقوا مرتقا صعبا دحضا.... وإن العبد إذا اختاره الله عز وجل لأمور عباده، شرح صدره لذلك، وأودع قلبه ينابيع الحكمة، وألهمه العلم إلهاما، فلم يعي بعده بجواب، ولا يحير فيه عن الصواب، فهو معصوم مؤيد، موفق مسدد، قد أمن من الخطايا والزلل والعثار، يخصه الله بذلك ليكون حجته على عباده، وشاهده على خلقه، وذلك فضل الله

يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم. فهل يقدرون على مثل هذا فيختارونه أو يكون مختارهم بهذه الصفة فيقدمونه؟))[1]

فاسأل نفسك كيف يجيز بعض الفقهاء وضع لقب (الإمام) أمام صورهم؟ نعم سيقولون ان الرواية وأمثالها جاءت في إمامة المعصوم، والفقيه وحاشيته تضع اللقب من باب الأصل اللغوي لا الاصطلاحي!

وعندها نقول: لماذا يغرم الفقيه بالتشبه بالإمام المعصوم في مختصاته؟ اليس المفترض انه نائب له ومن اللازم للفقيه التشبه بالمعصوم في كل حركاته وسكناته التي تتضمن العمل والنهي الوارد عنه، فلم يريد الفقيه ان يشرك نفسه

---

(١) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص ٢٠٣.





حتى في اللقب؟ لذلك تجد ان مثل هذه الأمور التي يسمونها (شكليّة) تخيف الرائي مما وراءها! فالحواشي التي تزيّن للفقيه [1]*تلكم الالقاب والمصطلحات والصلاحيات تجرّه - حتى وإن لم يشأ - جرّا الى محاولة (ملأ) فراغ تركه معصوم! وهذا الفراغ لم يمكن ملأه، بل لا يجوز ملأه إلّا لصاحبه عليه السلام، وإلّا فلو كان الإمام المعصوم يريد أن يملأ الفراغ الذي سيسببه غيابه لكان ترك ما يكفي - وبروايات عديدة تتناسب مع ضخامة الوظيفة - من تراث يستطيع المكلف فيه الوصول الى هؤلاء النواب! لا أن يكون الأمر من عويصات المسائل لطلبة الحوزات قبل غيرهم ممن يسمونهم ((العوام))! فما هي أدلة الاجتهاد؟

وكيف يكتسبها الفقيه؟ وما علامة اجتهاده؟ وما صلاحياته؟ وما دليلها؟ وهل يشترط الأعلم فيها؟ وما هي الأعلمية؟ وما هو متعلقها؟ وما الدليل عليه؟ وكيف تثبت؟ ومن قال بذلك؟ ومن هو المرجع منهم؟ ومن هو المرجع الأعلى؟ ومن هو الإمام منهم؟

كلها ألغاز تفتق عنها أذهان الفقهاء لا أصل لها مسموع منهم عليهم السلام! وكل هذا التأسيس لهذه الزعامات منهي عنها بصريح الالفاظ من قبلهم عليهم السلام. فالتفقّه هو أمر عام لكل المكلفين، نعم، لا مانع من اعتماد بعض المؤمنين على

(١) * كنموذج للاطلاع على حجم التأثير الشخصي على قرارات مصيرية يتخذها المراجع راجع لقاءات السيد طالب الرفاعي وذكرياته عن تأسيس حزب الدعوة ولاحظ تأثيره الكبير على قرار السيد محمد باقر الصدر (وهو يومئذ بعمر ٢٢ سنة) ومن ثم التأثير على شخص السيد محسن الحكيم، وكلامه عن الخطوط الشيعية في حزب التحرير وحزب الإخوان المسلمين وتغلغل هؤلاء فيما بعد في حزب الدعوة الإسلامية https: / /www.youtube.com /watch?v=adqu٢q٩jZfE /.





الآخر في ذلك ولكن ليس كما أسّس له الفقهاء وكما وصل الى هذه الدرجة اليوم! من وجوب تعيين فقيه للتقليد تبطل أعمال العبد بلا التزام كلامه!! ويجب عليه متابعته في كل رأي له في مسألة خارجية، فقهية، اقتصادية، سياسيّة!! بل ويجب عليه تسليم الحقوق الشرعية لمكتبه فقط! ولو دفعها لغير مكتبه وجب إعادة دفعها من جديد!! وكأنهم من أديان مختلفة! لذا فلا نستغرب إن أهل البيت عليهم السلام حذروا من هذه المسالك في تجميع السلطات وادعاء الزعامات منذ الزمان الأوّل إذ ورد:

عن الإمام الصادق عليه السلام: إياك وهؤلاء الرؤساء الذين يترأسون، فوالله ما خفقت النعال خلف أحد إلا هلك وأهلك.[1]

وعن الإمام الصادق عليه السلام: اتقوا الله ولا تأتوا الرؤساء، دعوهم حتى يصيروا أذنابا، أنا والله خير لكم منهم.[2]

ومصطلح (الرؤساء) كان يستعمل في رؤساء الفرق والديانات كما في رؤساء القبائل، انظر ما يقوله الشيخ الصدوق رحمه الله:

((...أما الفطحية فالحجة عليها أوضح من أن تخفى لان إسماعيل مات قبل أبي عبد الله عليه السلام، والميت لا يكون خليفة الحي، وإنما يكون الحي خليفة الميت، ولكن القوم عملوا على تقليد الرؤساء وأعرضوا عن الحجة وما في بابها. وهذا

---

(١) الفصول المهمة في أصول الأئمة – الحر العاملي – ج١ – ص٥٢٧.
(٢) الفصول المهمة في أصول الأئمة – الحر العاملي – ج١ – ص٥٢٧.





أمر لا يحتاج فيه الى إكثار لأنه ظاهر الفساد، بين الانتقاد.))[1]

فهؤلاء (الرؤساء) هم مصدر الخطر حينما يكونون غير معصومين، فالرئاسة للمعصوم فقط لنزع فتيل هذا الخطر الذي يراود كل البشر بوهم التزعم على الناس بحجة الدين أو الدنيا يقول الشيخ المازندراني في شرح الحديث الشريف ((...ثم علل التحذير بقوله (فوالله ما خفقت النعال خلف رجل إلاّ هلك وأهلك) نظيره ما رواه المصنف في كتاب الروضة بإسناده عن جويرية بن مسهر قال: اشتددت خلف أمير المؤمنين عليه السلام فقال لي: (يا جويرية إنه لم يهلك هؤلاء الحمقى إلاّ بخفق النعال خلفهم))[2]

لذا لم يترك الائمة عليهم السلام من العلوم إلّا التي يتبع بها الناس المعصوم، وحذروا من الأخذ في الدين من غيرهم لكونها ستؤدي حتما الى التأسيس للرئاسات وخفق النعال! لذا ترك المعصوم لنا الحديث فقط حتى نتبع فقط المعصوم يقول الإمام الصادق عليه السلام:

((تـزاوروا فإن في زيارتكم إحياء لقلوبكم وذكرا لأحاديثنا، وأحاديثنا تعطف بعضكم على بعض فإن أخذتم بها رشدتم ونجوتم وإن تركتموها ضللتم وهلكتم، فخذوا بها وأنا بنجاتكم زعيم))[3]

فما دمنا نريد النجاة في الدنيا، وكل همّنا هو النجاة لا أكثر، فاتباع حديثهم عليهم السلام

(١) كمال الدين وتمام النعمة – محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص١٠٢.

(٢) شرح أصول الكافي – محمد صالح المازندراني – ج٩ – ص٣٠١.

(٣) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج٢ – ص١٨٦.

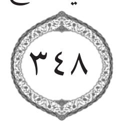




هو الموصل للنجاة والكفيل به، والزعيم بالنجاة هو الإمام الصادق عليه السلام فما الذي يريده المؤمن أكثر من هذا؟

وهذه هي الشرعة التي تركها المعصوم لا غير، ومن قال بغير ذلك فليراجع نفسه! فـ((إنما الناس رجلان، متتبع شرعة، ومبتدع بدعة)) [1] ولا ثالث لهما! فانظر هل أنت متبع شرعة أم مبتدع بدعة؟!

(١) الفصول المهمة في أصول الأئمة – الحر العاملي – ج١ – ص٥٢٧.





الاختراق الأخطر....التقريب بين المذاهب و الإسلام السياسي!

لو نظرنا الى الاختلاط الشيعي السني في القرن العشرين لوجدنا شخصين تركا الأثر الأكبر على هذا اللون الغريب على الثقافة الشيعية، فالأول كان له الدور الاكبر في دعم (دار التقريب بين المذاهب) ومساندتها مادّيّا ومعنويا وذلك قبل منتصف القرن العشرين وبعده بقليل وهو السيد حسين البروجردي رحمه الله، والثاني استنسخ التجربة السياسية السنيّة وحولها الى نسخة شيعية ولا زلنا نعيش نتائجها في العراق منذ نصف قرن تقريباً، وهو السيد محمد باقر الصدر رحمه الله.

السيد حسين البروجردي (١٨٧٥ - ١٩٦٢)م صار المرجع الأكبر بعد وفاة السيد أبو الحسن الاصفهاني عام ١٩٤٦ م وما بين هذه التاريخ وتاريخ بروز السيد محسن الحكيم كمرجع في العراق كانت هناك فترة الخمسينيات وهي الفترة التي انفرد بها السيد البروجردي بالزعامة الدينية للشيعة، وهنا طُبعت الحوزة الإيرانية بوجهات النظر الشخصيّة للسيد، وهو امر طبيعي، فالمرجع الديني إنسان أثّرت به مجموعة مؤثرات عائلية، وبيئية / اجتماعية، وشخصيّة مكتسبة، وجميعها تحكم شخصيته في النهاية، وبالتالي تكون الشخصيّة العامّة لأي إنسان هي مزيج مؤثّرات عديدة ومختلفة مرّت على حياته، سواء كان هذا الإنسان مرجعاً دينياً، او لحّاماً، أو طبيباً او بقّالا ، أو غيره.



وللشخص القدوة أثر بالغ في تكوين الشخصيّة العامّة للإنسان، وفي موضوع حديثنا كان له الأثر الأبلغ! فالسيد البروجردي كان ينظر للشيخ الطوسي نظرة خاصّة وبإعجاب خاص، يقول تلميذه الأبرز الشيخ واعظ زاده عن هذا الإعجاب:

((وكـان الأستاذ البروجردي يكنّ حباً خاصاً للشيخ الطوسي من بين القدماء. ويرى أن الشيخ الّف بعض كتبه، مثل: (الخلاف)، و (المبسوط) للعالم الإسلامي عامة، وبعضها الآخر، مثل: (النهاية) والكتب الفقهية الأخرى لعالم التشيع خاصة))[١]

ومن هذا النص نستنتج أن السبب الأكبر للإعجاب بالشيخ الطوسي هو منهجه (المرن) تجاه العامّة!، وهو امر كان يفترض به أن يكون قيد الدليل لا العكس!.

وهذا الإعجاب الخاص بشخص الشيخ الطوسي وبمنهجه في التأليف بل وبفهمه هذا التأليف على نهج خاص وهو التأليف للشيعة وللعامة أفرز شخصيّة شبيهة بشخصيّته وبمنهج شبيه بمنهجه لذا. فقد سار السيد البروجردي على الطريق نفسه فتجده يهتمُّ اهتماما خاصّا بآراء أهل السنة بالفقه إذ يقول الشيخ واعظ زاده:

(١) مجلة رسالة التقريب – الشيخ واعظ زاده الخراساني – المنهج الفقهي والاصولي لآية اللهّ البروجردي – العدد ٣٠ .



((كان الأستاذ يعتقد أنه يمكن فهم روايات الأئمة عليهم السلام وأقوالهم بشكل أفضل من خلال مراجعة الروايات والفتاوى الشائعة لأهل السنة في عصر أئمة أهل البيت عليهم السلام وكان يقول أحياناً (فقه الشيعة على هامش فقه أهل السنة) لأنّ الفتاوى المستعملة آنذاك هي فتاواهم. وكان أصحاب الأئمة يسألون أئمتهم بناءً على تلك الفتاوى، وكان الائمة يجيبون في ضوئها أيضا.)).

فلاحظ القول المنسوب للسيد البروجردي ((فقه الشيعة على هامش فقه أهل السنة))! وكأن فقه الشيعة هو ردود أفعال لا أكثر!

ولما كان شخص الطوسي ومنهجه مؤثرا جدا في السيد البروجردي نرى ان السيد ((يرى أن الرجوع إلى فتاوى أهل السنة من مقدمات الفقه. وكان يقول: (إنّ قدماءنا كانوا يحفظون مسائل الخلاف). من هذا المنطلق، قام لأوّل مرّة بطبع كتاب (الخلاف)للشيخ الطوسي مع حواش مختصرة.))[1]

والحقيقة أن الأوائل من فقهاء الشيعة لم يكونوا يؤلفون في ما يسمى (الفقه المقارن) بل إن هذه الطريقة في التأليف بدأت مع الشيخ الطوسي.

ولما كان الشيخ واعظ زاده معجبا بأستاذه نرى ان منهج السيد البروجردي يقتدى به عند تلاميذه، يقول الشيخ واعظ زاده عن مسألة مدارسة فتاوى العامّة في كتب الشيعة ((وكانت هذه السنّة الحسنة متداولة بين فقهائنا في الماضي حتى

(١) مجلة رسالة التقريب – الشيخ واعظ زاده الخراساني – المنهج الفقهي والاصولي لآية الله البروجردي – العدد ٣٠.

عصر الشهيد الثاني وما تلاه من عصور، بيد أنها أُهملت أو ضعفت في القرن أو القرنين الأخيرين تقريباً. وبعد شيوع منهج آية اللهّ البروجردي، أخذت مكانها ثانية في حوزة قم، ثم في حوزة النجف تدريجاً))

فالتأليف في فتاوى الخلاف ((سنة حسنة))! ولما كان الناس مقلدون لملوكهم في كل زمان أخذت هذه السنة الحسنة مكانها في حوزة قم ومن بعدها حوزة النجف بفضل شيوع منهج السيد البروجردي! والملاحظ ان السيد البروجردي وتلميذه واعظ زاده لا يأتون باي دليل من معصوم يدعم مسلكهم بل كل ما هنالك هو إعجابهم بشخص الشيخ الطوسي الذي سنّ هذه (السنّة الحسنة)!

والشيخ واعظ زاده كان صريحا في نسبة هذه السنة الحسنة الى ((فقهائنا)) وليس للمعصومين! فمنهج المعصوم ومن روى اخباره الى القرن الخامس يختلف عن منهج من جاء بعد ذلك!

ويظهر أن أصل المنهج المرن تجاه السنة كان له هوى في نفس السيد رحمه الله وجاء وجود الشيخ الطوسي ليرسخ هذا المنهج في نفس السيد، لذا تجد ان السيد البروجردي ((كان يهتم بآراء قدماء الشيعة وشهرتهم في الفتوى. وكانت له رغبة في جمع فتاوى اثنين من الفقهاء الذين سبقوا الشيخ المفيد. وهما: الحسن بن أبي عقيل النعماني، ومحمد بن أحمد بن جنيد الإسكافي. وكان الأول معاصراً للشيخ الكليني (٣٢٩هـ)، والثاني معاصراً للشيخ الصدوق (٣٨١هـ).))



لماذا ابن ابي عقيل وابن الجنيد الاسكافي بالذات؟!

قد يكون السبب الى كونهما اول من استعمل المنهج العامّي من القياس والتفريع في الوسط الشيعي على ما نسبه فقهاء الشيعة لهم، ولما لم يكن لهما الدور الشخصي الكبير في البيئة الشخصية ولما كان العهد قريب بالمعصوم ولم يطل العهد وتقسو القلوب لم يسغ منهج هذين الشيخين للشيعة - فقهاء وغيرهم - لذا عُزلا وترك منهجهما، ولكن في القرن الخامس تغير الامر كثيرا فوجود العهد البويهي واختلاط فقهاء الشيعة مع غيرهم والمدارسة بين الطرفين اورثت التأثر والتأثير. فكان مجيء الشيخ الطوسي بمنهجه المختلط في عصر سكنى النجف ولكون الشيخ الطوسي تفرد بالمرجعية في تلك الفترة لم يكن المنهج الذي تركه غريبا بل سار على منواله من جاء بعده.

ولما كان لشخصية الطوسي وبدرجة اقل ابن ابي عقيل وابن الجنيد أثر عميق في شخصية السيد البروجردي ترى منهجهم يتعمق لديه بشكل لا تكاد تجده عند غيره من الفقهاء في الغيبة الكبرى! إذ انه ((كان لا يتعامل مع المسائل الخلافية بين الشيعة والسنة بصورة سلبية، بل كان يحاول أن يتلمّس السبب الأصلي للاختلاف. ففي وجوب أداء الصلاة في أول الوقت الذي يلتزم به أهل السنّة (كأحد القولين للشيعة وعلى عكس أغلب علماء الشيعة)، ولا يجيزون تأخير الصلاة عن أول وقتها بلا عذر، كان يقول: تنطلق فتوى أهل السنّة مما أثر عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه كان إماماً لجماعة المسلمين، وإمام الجماعة لابدّ وأن يحضر في الوقت المعين، وكان النبي يختار أول الوقت لأداء الصلاة، وكذلك



كان يفعل الصحابة والتابعون إذ اتخذوا من عمل نبيهم معياراً لعملهم، ثم جاءت المذاهب الإسلامية فأفتى أصحابها بوجوب ذلك. في حين أن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله كان أحياناً لا يراعي أوّل الوقت وهو في حال الاختيار، وكذلك صرح أئمة أهل البيت بذلك، فأصبح معياراً لفتوى الشيعة. وفي ضوء هذا التبرير كان يرى عدم صحة مايقال من أن أهل السنّة قاموا بتبديل الأحكام عمداً، وكان يردّ على ذلك.))

فانتبه لهذا التوجيه الذي نادرا ما نجده من فقيه شيعي لفقيه شيعي! والامر كما تراه يحتاج للتكلف لكي يعتذر عنهم في ذلك! والأكثر غرابة هو قول الشيخ واعظ زاده ((وفي ضوء هذا التبرير كان يرى عدم صحة مايقال من أن أهل السنّة قاموا بتبديل الأحكام عمداً، وكان يردّ على ذلك))!! مع انك تجد بعض اهل السنة يعترف بهذا التعمد في وضع الاحكام! ومن راجع شرح النهج لابن ابي الحديد يجد ذلك ظاهرا!.

يقول الشيخ الصدوق: حدثنا أبي رحمه الله قال: حدثنا أحمد بن إدريس عن أبي إسحاق الإرجاني رفعه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام أتدري لم أمرتم بالأخذ بخلاف ما تقول العامة؟ فقلت: لا ندري! فقال: ان عليا عليه السلام لم يكن يدين الله بدين الا خالف عليه الأمة إلى غيره إرادة لأبطال أمره وكانوا يسألون أمير المؤمنين عليه السلام عن الشيء الذي لا يعلمونه فإذا أفتاهم جعلوا له ضدا من عندهم ليلبِسوا على الناس))[1]

---

(١) علل الشرائع –محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص٥٣١ .





وروى الهيثمي في مجمع الزوائد عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال((لما قدم علينا معاوية حاجا قدمنا مكة قال فصلى بنا الظهر ركعتين ثم انصرف إلى دار الندوة، قال وكان عثمان حين أتمَّ الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء الآخرة أربعا فإذا خرج إلى منى وعرفات قصر الصلاة فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى أتم الصلاة حتى يخرج، فلما صلى بنا معاوية الظهر ركعتين نهض إليه مروان بن الحكم وعمرو بن عثمان فقالا له ما عاب أحد ابن عمك بأقبح ما عبته به فقال لهما ويحكما وهل كان غير ما صنعت قد صليتهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر! فقالا فإن ابن عمك قد كان أتمها وان خلافك إياه عيب له قال فخرج معاوية إلى العصر فصلاها بنا أربعا))[1]!!. ثم قال الهيثمي((رواه أحمد وروى الطبراني بعضه في الكبير ورجال أحمد موثَّقون))! فإذا كانت الصلاة تبدَّل أحكامها تبعا للقرابة فكيف بغيرها؟!

وقال ابن أبي الحديد ((روى أبو الحسن علي بن محمد بن أبي سيف المدايني في كتاب (الأحداث) قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عماله بعد عام الجماعة: أن برئت الذمة ممن روى شيئا من فضل أبي تراب وأهل بيته ،فقامت الخطباء في كل كورة ،وعلى كل منبر يلعنون علياً [2]* ويبرأون منه، ويقعون فيه وفي أهل

---

(١) مجمع الزوائد – الهيثمي – ج ٢ – ص ١٥٦ – ١٥٧.

(٢) * كان بعضهم لا يستحي من الاعتراف، يقول ابن الاشعث((سمعت أبا داود يقول: كان ابن أبي ليلى يقرئ في المسجد وعمار بن رزيق يقرأ عليه، حتى جاء شرطي فاخذ بيده فأقعده على القضاء. سمعت أبا داود يقول: التقى ابن شبرمة وابن أبي ليلى في دار الامارة فقال أحدهما لصاحبه: أما نحن فقد أكلنا من حلوائهم وملنا في أهوائهم.)) سؤالات الآجري لأبي داود – سليمان بن الأشعث – ج ١ – ص ٢٧٥ .



بيته، وكان أشد الناس بلاء حينئذ أهل الكوفة لكثرة من بها من شيعة علي عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن سمية وضمّ إليه البصرة، فكان يتتبع الشيعة وهو بهم عارف لأنه كان منهم أيام علي عليه السلام فقتلهم تحت كل حجر ومدر، وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون(١)* وصلبهم على جذوع النخل ،وطردهم وشردهم عن العراق ،فلم يبق بها معروف منهم وكتب معاوية إلى عماله في جميع الآفاق ألا يجيزوا لأحد من شيعة علي وأهل بيته شهادة، وكتب إليهم أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبيه وأهل ولايته ،والذين يروون فضائله ومناقبه فأدنوا مجالسهم وقربوهم وأكرموهم واكتبوا لي بكل ما يروي كل رجل منهم ،واسمه واسم أبيه وعشيرته. ففعلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصلات والكساء والحباء والقطائع، ويفيضه في العرب منهم والموالي فكثر ذلك في كل مصر، وتنافسوا في المنازل والدنيا فليس يجيء أحد مردود من الناس عاملا من عمال معاوية فيروى في عثمان فضيلة أو منقبة إلّا كتب اسمه وقربه وشفعه فلبثوا بذلك حينا.

ثم كتب إلى عماله: أن الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كل مصر وفي كل وجه وناحية ،فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأولين، ولا تتركوا خبرا يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب الا وتأتوني بمناقض له في الصحابة، فإن هذا أحبّ إلي وأقرّ لعيني وادحض لحجة أبي تراب وشيعته وأشد عليهم من مناقب عثمان وفضله فقرئت كتبه على الناس

(١) * سمل عينه يسملها إذا فقأها / ترتيب إصلاح المنطق – ابن السكّيت الاهوازي – ص ٢٠٤.



فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها، وجدّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى، حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وأُلقي إلى معلمي الكتاتيب فعلّموا صبيانهم وغلمانهم من ذلك الكثير الواسع، حتى رووه وتعلموه كما يتعلمون القرآن وحتى علموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم فلبثوا بذلك ما شاء الله.....)) [1]

وأنت ترى ان الوضع المتعمد عند القوم كان يسري في دمهم من اول عام الجماعة بالعقيدة وبالفقه وبالفضائل!!

السيد البروجردي:

لذا فالمنهج (التقريبي) في الفقه عند السيد البروجردي أدى الى منهج آخر في العقيدة، يجعل الإمامة امرا تاريخيا لا داعي للتعرض له اليوم! يقول الشيخ واعظ زاده ((في هذا المجال، فإنه لم يلتفت إلى قضية الخلافة ولم يحفل بها عند الخوض في أصل الإمامة، بل كان يرى أن المسلمين في غنى عن التعرّض للخلافة هذا اليوم، لأنها قضية قد انتهت، وما شأننا بشيء قد مضي حتى نتطاحن عليه، وكذلك لا ضرورة أن نعرف من كان الخليفة، فالذي نحتاج إليه هذا اليوم بشأن الإمامة هو بُعدها العلمي))[2]

إذن فعلى رأيه! فالمسلمون ((في غنى عن التعرّض للخلافة هذا اليوم، لأنها قضية قد انتهت))! وهذا المنهج الذي تملّك السيد البروجردي جعله من أوائل

(١) شرح نهج البلاغة – ابن أبي الحديد – ج ١١ – ص ٤٤ – ٤٦.

(٢) مجلة رسالة التقريب – الشيخ واعظ زاده الخراساني – المنهج الفقهي والاصولي لآية اللهّ البروجردي – العدد ٣٠.



الداعمين لـ((دار التقريب بين المذاهب الإسلاميّة))، وهي الدار التي أسسها محمد تقي القمي عام ١٩٤٧م وهي السنة التي صار فيها السيد البروجردي مرجعا.

لذا فالشخصية العامة للسيد البروجردي والتي تحاول التقرب باتجاه العامّة وجدت ضالتها في هذه الدار، ((و كان يتفق مع مؤسسي (دار التقريب) وأعضائها أنّ الفقه هو السبب الرئيس للاختلاف القائم بين المذاهب، بيد أنه في الوقت نفسه يمكن أن يكون من عوامل التقريب. وكان يعتقد أنّ لأهل السنّة فقهاً متخذاً من الكتاب والسنّة، وهو ثابت عندهم. ونحن أيضاً لنا فقهنا المرتكز على أساس الكتاب وروايات أهل البيت. وينبغي الاهتمام بالفقهين بشكل محايد، وتطبيق أحدهما على الآخر.))(١)

فبينما يقول المعصوم عن هؤلاء الضالين:

ما هم عندي إلا بمنزلة الجُدُر(٢)

أشباه الخنازير(٣)

ما أحدٌ على ملة إبراهيم إلا نحن وشيعتنا وسائر الناس منها برآء.(٤)

---

(١) مجلة رسالة التقريب – الشيخ واعظ زاده الخراساني – المنهج الفقهي والاصولي لآية اللهّ البروجردي – العدد ٣٠.

(٢) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج٣ – ص٣٧٣.

(٣) الإمامة والتبصرة من الحيرة – علي بن الحسين القُمّي– ص١٢١.

(٤) المحاسن – أحمد بن محمد البرقي – ج١ ص١٤٧.



لا والله ما هم على شئ مما جاء به رسول الله صلى الله عليه وآله الا استقبال الكعبة فقط [1]

ما على ملة إبراهيم أحد غيركم، وما يقبل الله إلّا منكم، ولا يغفر الذنوب إلّا لكم[2]

و في الخبر عن هارون بن خارجة: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: إنا نأتي هؤلاء المخالفين فنسمع منهم الحديث فيكون حجة لنا عليهم، قال: فقال: لا تأتهم ولا تسمع منهم لعنهم الله وَلَعَن مِلَلَهم المشركة [3].

وعن إبراهيم بن أبي محمود: قلت للرضا: يا بن رسول الله ان عندنا اخبارا في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وفضلكم أهل البيت وهي من رواية مخالفيكم ولا نعرف مثلها عندكم أفندين بها؟ فقال: يا ابن أبي محمود لقد اخبرني أبي عن أبيه عن جده عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من اصغى إلى ناطق فقد عبده، فإن كان الناطق عن الله عز وجل فقد عبد الله وإن كان الناطق عن إبليس فقد عبد إبليس، ثم قال الرضا: يا ابن أبي محمود ان مخالفينا وضعوا اخبارا في فضائلنا وجعلوها على ثلاثة أقسام أحدها الغلو وثانيها التقصير في أمرنا وثالثها التصريح بمثالب أعدائنا فإذا سمع الناس الغلو فينا كفروا شيعتنا ونسبوهم إلى القول بربوبيتنا، وإذا سمعوا التقصير اعتقدوه فينا، وإذا سمعوا مثالب أعداءنا بأسمائهم ثلبونا بأسمائنا وقد قال الله عز وجل:

---

(١) المحاسن – أحمد بن محمد البرقي – ج١ ص١٥٦.
(٢) المحاسن – أحمد بن محمد البرقي – ج١ ص١٤٧.
(٣) وسائل الشيعة – الحر العاملي – ج٢١ – ٤٧٧.



﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾الانعام١٠٨

يا ابن أبي محمود إذا اخذ الناس يمينا وشمالا فالزم طريقتنا فإنه من لزمنا لزمناه ومن فارقنا فارقناه ان أدنى ما يخرج به الرجل من الايمان أن يقول للحصاة هذه نواه ثم يدين بذلك ويبرء ممن خالفه، يا بن أبي محمود: احفظ ما حدثتك به فقد جمعت لك خير الدنيا والآخرة))(١)

وقال أبو جعفر عليه السلام كذبوا على عبيدة أو كذب عبيدة على علي عليه السلام، إنما أراد القوم ان ينسبوا اليه الحكم بالقياس ولا يثبت لهم هذا ابدا، انما نحن أفراخ علي عليه السلام فما حدثناكم به عن علي عليه السلام فهو قوله، وما أنكرناه فهو افتراء عليه، ونحن نعلم أن القياس ليس من دين علي عليه السلام وانما يقيس من لا يعلم الكتاب ولا السنَّة، فلا تُضلَّنكم روايتهم فإنهم لا يدعون أن يضلوا، ولا يسرّكم ان تلقوا منهم مثل يغوث ويعوق ونسرا الذين ذكرهم الله عز وجل انهم أضلوا كثيرا....(٢)

فبينما يتبرّأ منهم المعصوم بسب عقيدتهم ، يقول الفقيه بأن الفرق في الفقه! بل ويمكن ((وينبغي الاهتمام بالفقهين بشكل محايد، وتطبيق أحدهما على الآخر)) كما يقول!!

---

(١) عيون أخبار الرضا - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ج١ ص ٢٧٢.
(٢) جامع أحاديث الشيعة - حسين البروجردي - ج١ ص٢٧١.



ولم يكن السيد البروجردي معجبا بالفقهاء الثلاثة (القديمان والطوسي) فقط بل انه كان معجبا بشكل خاص بالفقيه (ابن رشد المالكي) وعن طريقه تعرف طلبته الى هذا الكتاب وهذا الفقيه! يقول واعظ زاده:

(("كان السيد البروجردي يراجع دائماً كتاب (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) للفقيه المالكي ابن رشد الأندلسي، باعتباره من أحسن الكتب في الفقه المقارن، وطالما رأيت الكتاب مفتوحاً أمامه على منضدته، وتعرّف طلابه على هذا الكتاب عن طريقه))[1]

ولتطبيق الفقهين احدهما على الآخر كانت للسيد البروجردي محاولة جريئة لكتابة حديث العامّة مع حديث الخاصّة! ((وتوضيحه أنّ الأستاذ الإمام حضر يوماً لجنة الحديث وبيده كتاب، فبدأ حديثه بأنّ: عدد روايات أهل السنة في باب الأحكام أقل بكثير من روايات أهل البيت عندنا، فأرى إيرادها في ذيل أبواب كتابنا إذ في الجمع بينها فوائد وللنظر فيها جميعاً دخلٌ في الاستنباط، وبذلك يُعلم مقدار ما عندهم من الحديث في كلّ باب وما عندنا.

وأضاف قائلاً: أنّه يكفينا من رواياتهم ما جمعت في هذا الكتاب، وهو (التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول) للشيخ علي منصور علي ناصف، من علماء الأزهر الشريف - وفيه خمسة من الصحاح الستة أي عدا سنن ابن ماجة - فبدأنا بدرج تلك الروايات في مواضعها، وتم العمل في كتاب الطهارة

(١) مجلة رسالة التقريب - الشيخ واعظ زاده الخراساني - المنهج الفقهي والاصولي لآية اللهّ البروجردي - العدد ٣٠.



وشيء من غيرها، فإذا بالأستاذ الإمام حضر اللجنة، قائلاً إني طلبت منكم درج أحاديث أهل السنة في الكتاب، ثم بدا لي حذفها، وذكر أسباباً لانصرافه عن رأيه، وحاصلها أن الناس عندنا لا يتحملون هذا في وقتنا الحاضر وإني أخاف الفتنة فنكلها إلى وقت مناسب، فتم المجلس وأعضاء اللجنة مصممون على حذف تلك الروايات وقد اشتغلوا بحذفها بالفعل))

فانظر الى مستوى وجهات النظر الخاصة بالفقهاء في تغير المنحى الفقهي لطائفة كاملة! فالسيد (رأى) أن يكتب الحديث العامي مع الشيعي، ثم (رأى) ترك ذلك!! وكلها وجهات نظر تؤدّي - وقد أدّت - الى تميّع العقيدة بشكل بطيء ومتدرج الى ان صرنا نرى من يترضى على غاصبي الخلافة لعنهم الله!

وهكذا وعلى مدى خمسة عشر عاما طبع السيد البروجردي عصره بطابعه الخاص الذي يحنُّ الى منهج القديمين (ابن ابي عقيل وابن الجنيد)والطوسي وكان من تأثيراته في طلبته ان كان ابرزهم وهو الشيخ محمد واعظ زاده الخراساني قد واصل طريقته وصار نائب رئيس اتحاد علماء المسلمين الذي اوجدته السياسة في دولة قَطَر كركيزة من ركائز المنافسة مع مصر و (ازهرها) والسعودية و(رابطتها)!



السيد محمد باقر الصدر رحمه الله:

وما أن توفي السيد البروجردي رحمه الله في بداية العقد السابع من القرن العشرين حتى بزغ نجم شخصية اخرى كان من شأنها ان تواصل هذا المنهج في وادي السياسة بل وان يتم استغلال وجودها لاختراق الجماعة الشيعية عن طريق ما سُمّي بـ (الإسلام السياسي)[1] ، وهو السيد محمد باقر الصدر (رحمه الله). ولن نعرف ما الذي جرى في تلك الايام حتى نتعرف الى السيد طالب الرفاعي، وهو الشخصيّة الأكثر تأثيرا على السيد الصدر.

فالسيد الرفاعي كان يفوق السيد الصدر سنّا بأكثر من عشرين عاماً، وكان مع ذلك صديقه الحميم، وهذا الفارق في العمر كان له تأثير واضح على توجهات السيد في ما بقي من عمره، فالنضج في الأمور الحياتية والاحتكاك مع المتحزبين في أحزاب المخالفين السياسية (حزب الإخوان المسلمين وحزب التحرير) وفّرا للسيد الرفاعي الدراية والنضج الكافي للتعامل مع الناس، في حين كان السيد الصدر في بداية العشرينات من عمره مع كل ما يكتنف هذا العمر الصغير من قلة دراية، وقلة نضج، وخبرة حياتية محدودة.

(١) اخترنا الكلام هنا عن حزب الدعوة الإسلاميّة كنموذج للإسلام السياسي الشيعي المستنسخ عن تجربة المخالفين لكون حزب الدعوة هو الحزب الأكبر والاعرق والذي من عباءته خرجت اكثر الأحزاب والشخصيات السياسية المعاصرة في العراق، لذا كان لمعرفة كيفية نشأته أهمية خاصة.



وفي ((الأمـالي))[1] يكرر السيد الرفاعي التطرق لعلاقته العائلية مع بيت السيد الصدر، وكيف أن والدة السيد محمد باقر الصدر كانت توصيه بالسيد كلما خرج معه وهو ما يعطي صورة واضحة عن العلاقة بين هذا الرجل الاربعيني وهذا الشاب العشريني!

بل ويظهر ان شخصيته ظلت طاغية على شخص السيد الصدر لفترة طويلة إذ يقول السيد الرفاعي((كنت انا المروِّج لمرجعية محمد باقر الصدر فهو لا يستغني عني في حال من الأحوال))[2]

وما ادراك ما المرجعيّة وما ادراك ما شأن المروّج لها؟!!

في تلكم الفترة لم يكن هناك أحزاب سياسية شيعية في العراق ولكن كان هناك نشاط محموم لحزبين سنيين يؤسسان لخلافة على منهاج ابي بكر وعمر! هما:

جماعة الإخوان المسلمين ومؤسسه في مصر حسن البنا عام ١٩٢٨ م

وحزب التحرير الإسلامي ومؤسسه في القدس القاضي الاردني تقي الدين النبهاني ١٩٥٣م

وقد دخل العديد من شباب الشيعة (التائهين) عن إمامهم في هذين الحزبين،

---

(١) اعتمادنا على هذا الكتاب في النقل لكون صاحبه (السيد طالب الرفاعي) هو شاهد عيان على تلكم الفترة، وهو غير متّهم فيما ينقل لكونه يعتبر اليوم هو الأب الروحي الوحيد الحي للحالة الإسلامية السياسية، كما يسمونها!.

(٢) أمالي طالب الرفاعي – رشيد الخيّون – ص٢١٧.



من بينهم ثلاثة سيكون لهم دور كبير في تأسيس الحزب الشيعي الذي انجب جل الأحزاب والشخصيات الشيعية فيما بعد، وهم عارف البصري ومحمد هادي السبيتي وعبد الصاحب دخيّل.

والأبرز منهم محمد هادي السبيتي الذي بايع الشيخ عبد القديم زلوم على إقامة الخلافة الإسلامية!((وكان قبلها منتسبا الى الاخوان المسلمين ثم خرج منه....وبعد حين اصبح السبيتي مسؤولا عن فرع التحرير بالعراق ثم خرج منه وصار بعد حين رئيسا لحزب الدعوة الاسلامية))[١]

ولما كانت النظرية السياسية للحزب موجودة في كتاب النبهاني ((نظام الحكم في الإسلام)) و ((كان هذا الكتاب يدرس على شكل حلقات للجماعة الذين اتصلوا بالحزب، وحينها كان السبيتي في السنة الثانية من كلية الهندسة))[٢]

ويقول الشيخ علي الكوراني ((نشأنا في حركة الدعوة على عشق الإخوان المسلمين مع الأسف، فقد كان أساتذتنا معجبين بهم، وكانت كتبهم تملأ مكتبات النجف، فقد فسح عبد الكريم قاسم بدخولها الى العراق، لأن الإخوان كانوا ضد عبد الناصر، وكان عبد الكريم ضده.

كان الكتاب الإخواني يطبع في مصر وقد يشحن كله الى بغداد، وكان المستورد قاسم الرجب صاحب مكتبة المثنى، ربما شحن أكثر الكتاب الى النجف، ليكون

---

(١) أمالي طالب الرفاعي – رشيد الخيّون – ص١٠٠.

(٢) أمالي طالب الرفاعي – رشيد الخيّون – ص١٠٠.





غذاء طلبة الحوزة (الواعين) في مقابل غير الواعين، الذين يسميهم السيد الصدر: الجامدين، ويسمي أساتذتهم بالخط المجمَّد!))[1]

وهذا ما يختصر المأساة الشيعية في عصر الغيبة بشكل كامل! فشاب شيعي عقيدته أن الإمامة تكون بالتنصيب، يقوم بالانتساب لحزب سني يجاهد في سبيل إقامة نظام على غرار النظام الذي اغتصب الإمامة المنصوبة!!

يقول الشيخ عبد القديم زلوم في صدد التنظير للنظرية السياسية للحزب ((نظام الحكم في الإسلام الخلافة.......والدليل على وجوب إقامة الخليفة على المسلمين كافة السنة وإجماع الصحابة.........وأما إجماع الصحابة فإنهم رضوان الله عليهم أجمعوا على لزوم إقامة خليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته وأجمعوا على إقامة خليفة لأبي بكر ثم لعمر ثم لعثمان بعد وفاة كل منهم وقد ظهر تأكيد إجماع الصحابة على إقامة خليفة من تأخيرهم دفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقب وفاته وانشغالهم بنصب خليفة له))[2]

فلا ذكر لخلافة علي عليه السلام في نظريتهم السياسية!

وهذا ما لا يخفيه احد ممن جلبوا بلاء ما يسمّى (الإسلام السياسي) الى الواقع الشيعي إذ يقول عميدهم:

((آنذاك لم يوجد لدينا كحزب شيعي كتاب نتثقف به فعمدنا الى التثقيف

---

(١) علي الكوراني العاملي ـ شبكة هجر الثقافية / http: / /hajrnet.net /hajrvb /showthread.php?t=٤٠٣٠٢٨٦٦٠.

(٢) نظام الحكم في الإسلام – عبد القديم زلّوم – ص٣٦.





بكتب الاخوان المسلمين، اقولها حقيقة ان اول تعرفنا الى الإسلام السياسي كان عن طريق الاخوان وهم ارضيتنا في العمل السياسي))(١)

فالثقافة والأرضية السياسية كانت سنّيّة والحزب سني، ولكن المنتسب الذي يحاول يدرسها ويحاول تطبيقها هو: شيعي!!

و (الخلافة) عند الحزبين السنييَّن حجر الزاوية، تلك الخلافة التي بها ظلموا اهل البيت عليهم السلام يقول حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مجموعة الرسائل((و لعل من تمام هذا البحث أن أعرض لموقف الإخوان المسلمين من الخلافة و ما يتصل بها، و بيان ذلك أن الإخوان يعتقدون أن الخلافة رمز الوحدة الإسلامية، و مظهر الارتباط بين أمم الإسلام، و إنها شعيرة إسلامية يجب على المسلمين التفكر في أمرها و الاهتمام بشأنها، و الخليفة مناط كثير من الأحكام في دين الله، و لهذا قدم الصحابة رضوان الله عليهم النظر في شأنها على النظر في تجهيز النبي و دفنه، حتى فرغوا إلى تلك المهمة و اطمأنوا إلى إنجازها.))(٢)

يقول الشيخ الكوراني ((ولم تنجح خطة عبد الكريم إلا فينا فجاء لنا بكتب الإخوان وأمعنّا فيها أكلاً وشرباً، وفي أولها كتب حسن البنا كلها، وكتب سيد قطب وأخيه محمد!

فلو قيل لك إن السيد الصدر أو أبا عصام، أو فلان من البارزين في ذلك

---

(١) أمالي طالب الرفاعي - رشيد الخيّون - ص١٠٥.

(٢) رسالة المؤتمر الخامس للإخوان المسلمين.





الوقت، لم يقرؤوا كتب الإخوان، ولم يتأثروا بها، فلا تصدقه!

...... وأسوأ ما ورثنا من كتب الإخوان: التغني الأعمى بأمجاد الخلافة، وأمجاد الأمة، ووجوب العمل لإعادة الخلافة، والإغماض عن مظالمها لأئمتنا ولأجيالنا الشيعية المضطهدة طول العصور! فكان مثلنا كالمسيحيين الذين سامحوا اليهود بدم المسيح، وأعلنوا العمل مع اليهود لإقامة دولة إسرائيل!))[١]

لذلك وبعد اندكاكهم بهذا الجانب الغريب على الثقافة الشيعية لم يكن هناك كثير فرق بين العقيدة الشيعية وغيرها! لذا تحول بعض الشيعة المعروفين بالنشاط السياسي في تلك الأحزاب وهو (معن العجلي) الى المذهب السني[٢] حتى يريح نفسه من هذا الاضطراب والتناحر النفسي بين العقيدة الشيعية والتعاليم السنية!

بل لقد بلغ التعاطف والحب بشخصيّات الإخوان المسلمين حدّا يندر ان تجده بين مراجع الشيعة وشخصيّاتها!! يقول الشيخ الكوراني ((وعندما أصدر جمال عبد الناصر حكم الإعدام على سيد قطب سنة ١٩٦٣، كنا نحن في حزب الدعوة، أهل العزاء كالإخوان في مصر!

وكان السيد الصدر شديد الانفعال فقد أغمي عليه مرات في تشييع أخيه السيد اسماعيل، وكان تأثره في إعدام سيد قطب مشابهاً، وقال هو والسيد

---

(١) علي الكوراني العاملي – شبكة هجر الثقافية / http: / /hajrnet.net /hajrvb /showthread.php?t=٤٠٣٠٢٨٦٦٠.

(٢) أمالي طالب الرفاعي – رشيد الخيّون – ص١١٢.





العسكري والسيد طالب الرفاعي وغيرهم، إنهم لم يناموا ليلة أعلنوا حكم إعدام سيد قطب، وكنت أنا من أقلهم تأثراً!

وكان السيد الصدر أقنع خاله الشيخ مرتضى آل ياسين بأن يرسل برقية باسم جماعة العلماء في النجف الأشرف الى جمال عبد الناصر، يستنكر فيها حكم الإعدام ويطالب بإلغائه. وعندما أعدم أقيمت له الفاتحة في مسجد الهندي حيث تقام الفواتح المهمة.))[1]

ولما كان السيد الرفاعي يتصل بشكل مستمر بالشباب الشيعة المنتمين الى الحزبين السنيين صارت عندهم فكرة تقليد السنة بهذه القضية وتأسيس حزب سياسي شيعي يسعى لما يسعى له المخالفون! وكل ذلك بلا تفكير وبلا رجوع الى تراث أهل البيت عليهم السلام، فقام السيد الرفاعي بنصب الفخ للسيد الصدر شيئا فشيئا ليدفعه الى الدخول في الحزب وترأسه والاستفادة من شخصيته العلمية الفقاهتية واسم الأسرة، فهو يقول للأشخاص اللذين اختمرت عندهم فكرة الحزب السياسي الشيعي:

((شدّوا حيلكم ولنقترب من الصدر ونؤثر فيه))[2]

ولما كان الرفاعي دائم العلاقة والاحتكاك بالسيد الصدر اخذ يكثِّف العلاقة بين هذا الشباب الطموح وبين السيد الصدر وكل هذا بشكل خفي الغاية عن

---

(١) علي الكوراني العاملي – شبكة هجر الثقافية / http://hajrnet.net/hajrvb/showthread.php?t=٤٠٣٠٢٨٦٦٠.

(٢) أمالي طالب الرفاعي –رشيد الخيّون – ص١٠٦.





السيد الصدر ، فيقول ((كلما اتى جابر الى النجف اصحبه معي لزيارة باقر الصدر حتى نشأت علاقة بينهما واخذنا نكرر الزيارات ونطرح معا قضايا إسلامية حتى اخذ الصدر يميل الى الفكر الإسلامي خارج الفقه والمسائل الدينية الصرفة، شعرت بذلك من خلال طرحه وما يصرح به امامنا))[١]

فالسيد الرفاعي كان يُلقي بالأمر بهدوء للسيد الصدر ويغذّي العقل اللاواعي للسيد الصدر وهو بهذا العمر المبكر ومن ثم صار يأتي له بهذا الشباب الذي تربى على العقيدة السنية من الأحزاب السنية ومن ثم محاصرة السيد الصدر لفترة لا بأس بها لتختمر فكرة الحزب السياسي الشيعي في ذهن السيد الصدر لذلك، عندما تكلم مهدي الحكيم الى الرفاعي ليسأله عن الذي يجب ان يكون رئيسا للحزب السياسي والذي هو قيد البحث قال له الرفاعي((السيد محمد باقر الصدر مطبوخ ومستوي))[٢]

فهو واصحابه قاموا (بطبخ) السيد على نار هادئة بدون ان يشعر انه محاصر ومطلوب لهم!

بل إن الشيخ الكوراني – وهو من رفقاء الدرب الأوائل للسيد الصدر رحمه الله – يشهد على أستاذه بمعلومات خطيرة! إذ يقول ((سألت الشهيد الصدر رضوان الله عليه يوماً عن الشخصيات التي أثرت فيه في أوائل نشأته وشبابه، وكنت أكثر تلامذته أسئلة له عن القضايا الفكرية بما فيها مكونات شخصيته،

(١) أمالي طالب الرفاعي – رشيد الخيّون – ١٠٦.

(٢) أمالي طالب الرفاعي – رشيد الخيّون – هامش ص١٥٥.





فذكر لي إعجابه بالخطيب الشيخ كاظم آل نوح، وأن مجالسه في صحن الحرم الكاظمي قد أثرت فيه كثيراً، وأن صداها ما زال يرن في أذنه وهو يتحدث عن أمجاد تاريخ الإسلام ودولته وحضارته. وكيف شملت أكثر العالم، وحققت أعظم الانجازات.

سألته هل كان يقرأ في ذلك الوقت الكتب المصرية، فلم يجبني بوضوح.

لكنه عاد ومدح الشيخ كاظم آل نوح وكيف كان يصور أمجاد الإسلام وأمته وحضارته ودولته التي كانت أكبر دولة في العالم، وكيف خسرها المسلمون لما ابتعدوا عن الإسلام، وكيف يجب علينا العمل لإعادة أمجادنا.

وبحثت عن الشيخ كاظم آل نوح فوجدت أنه كان خطيباً بارزاً، وله مؤلفات منها: طرق حديث الأئمة من قريش من الصحاح وغيرها. في نحو مئة صفحة.

وترجم له الزركلي في الأعلام فقال: (كاظم آل نوح (١٣٠٢ - ١٣٧٩): أديب، من شعراء العراق، من أهل الكاظمية. له ديوان شعر، وديوان في أهل البيت ومحمد والقرآن،وملاحظات تاريخية حول كتاب تاريخ الأمة العربية للمقدادي).

ومثل هذا الشخص لا يتغنى بأمجاد الخلافة ويدعو الى إعادتها كما نفعل نحن أعضاء الدعوة، بل يذكر أمجاد الإسلام باعتبار أنها أمجاد حققها المسلمون، فيما بقي عندهم من الإسلام، رغم انحراف الخلافة عنه، الصحيح:؟!





وقد فكرت في أعجاب السيد الصدر بمجلسه في صحن الكاظمية، فقلت في نفسي إن ما سمعه منه السيد عندما كان عمره بضع عشرة سنة قبل أن يأتي الى النجف، لا بد أن يكون من هذا النوع، فهو التزامن بين الأفكار التي تأثر بها من كتب الإخوان، وبين مجالس هذا الخطيب التي ضربت على وترها.))[1]

فبنظر الشيخ الكوراني ان السيد الصدر مزج بين التأثر البالغ في صباه لمحاضرات الخطيب كاظم آل نوح والتي تتكلم عن التمجيد بتاريخ الإسلام وبين تمجيد الإخوان المسلمين بتاريخ الصحابة فمزج بين الإثنين ووجد لذلك صدى في نفسه لوجود الأساس العاطفي لذلك! ولو صحّ ما يقوله الكوراني لكانت تلك القاصمة!!.

ولما كان الغطاء الشرعي عند الشيعة يحتاج لمجتهد قام ابن السيد محسن الحكيم بعرض بعض بحوث السيد الصدر على احد مراجع ذلك العصر فأخذ السيد مهدي الحكيم ببعض بحوث الفقه والأصول لعرضها على الشيخ حسين الحلي ليرى هل هو مجتهد ام لا، وفي تلك الفترة يقول الرفاعي ((وانا خلال هذه الأيام اذهب الى باقر الصدر واجلس معه في السرداب نأكل بطيخ ورقي وما تفارقنا الا عند الخلود الى النوم ومع ذلك لم افاتحه بما جرى بيني وبين مهدي الحكيم وكأني لا اعلم شيئا))[2]

فانتبه الى الدور الذي يلعبه الرفاعي المتأثر سلفا بالراي السني والمعجب

(١) علي الكوراني العاملي - شبكة هجر الثقافيّة .

(٢) أمالي طالب الرفاعي - رشيدالخيّون - ص١٥٦.





بتجربتهم، وكل هذا خلال أكل (البطيّخ والرقّي)!!.

ومن الغريب ان هذا الرجل الاربعيني وهو المسؤول الأول عن زرع التجربة السنية واستنساخها عن العامة انتبه في نهاية عمره الى انه وقع في فخ العامة المتحزبين! فهو يقول عن السنة ((وعندما نذهب الى مناسباتهم نجدهم رافعين صور الامام علي بن ابي طالب والامام علي الرضا وما تيسر من صور الائمة لكن تريد الحقيقة؟! انا الآن اعتبر تلك الحركات كليشيهات سياسية لا اكثر فكل القضية كانت موجهه ضد عبد الكريم قاسم))[1]

فانتبه لقوله ((انا الآن اعتبر..))!!

ولما كان الامر جديدا على المنهج الشيع القائم على وصايا الائمة على الانتظار للمعصوم، تم استنساخ الامر برمته عن السنة! فحتى النظرية التي عليها تبنى الدولة الإسلامية كانت نظرية سنية نظّروا من خلالها لخلافتهم العمرية! يقول الرفاعي عن السيد الصدر أنه ((بنى فكرته في تأسيس الدولة الإسلامية او أيديولوجية تلك الدولة على اية الشورى.....ثم حصل له تبدل في هذا الموضوع))[2]

(١) أمالي طالب الرفاعي – رشيد الخيّون – ص١١٣.

(٢) أمالي طالب الرفاعي – رشيد الخيّون – ص١٦٠.





انشاء الدولة في عصر الغيبة وظهور الأحزاب الإسلامية

فبهذه السهولة تم الحكم بضرورة انشاء الدولة في عصر الغيبة، وتم التنظير لها، ثم جرى التأنّي وتغيير النظرية! ليبقى انشاء حكم سياسي ديني قائما ولكن المشكلة في البحث عن الدليل الشرعي! وهو مثل تحضير العربة قبل الحصان! فبدل أن يكون أصل جواز إقامة الدولة مقيّد ومحدد بالدليل السمعي الواضح، صار التأسيس ثم التنظير!

ولما كان الامر خطيرا والمتصدي صغير العمر والتجربة فسرعان ما شك السيد الصدر بأصل النظرية اذ يقول: ((ذهبت الى سامراء لزيارة الامامين فصار عندي شك أي اهتزت فكرة مشروعية قيام دولة إسلامية في عصر الغيبة))[1]

ونحن الآن في نهاية الخمسينيات ولم يقل بعد السيد الخميني بولاية الفقيه! ألا ترون سهولة تأثر المجتهد والفقيه بشتى الظروف التي يتأثر بها أي رجل بالمجتمع، والخطير هنا ان التنظير يأتي لدولة تقوم بنظام إسلامي وهو ما لم يقل به شيعي سابقا، فحتى التجربة الصفوية مع الشيخ الكركي (على جرأتها!) لم تكن على هذا النموذج.

ولكن رجوع السيد الصدر رحمه الله عن نظرية الشورى لم يؤثر في تبني الحزب لها! إذ نجد البيان السياسي للحزب يقول ((ان مبدأ الشورى والإنتخاب

(١) أمالي طالب الرفاعي – رشيد الخيّون – ص١٦٠.





الحر المباشر هو حجر الزاوية في بناء النظام السياسي الذي نراه))[1]! وهو التأثير الذي تركه حزبا التحرير والإخوان في صلب النظرية السياسية لحزب الدعوة الى اليوم!.

والذي يحلل نشأة حزب الدعوة يرى إن الهدف من وجودهم هو الوصول للحكم لا غير، فالمراحل الأربعة التي تبنّوها هي:

المرحلة التغييرية – المرحلة السياسية – مرحلة تسلّم السلطة – مرحلة الحكم والرقابة

وكأن السلطة في الإسلام هدف حيوي لا بد منه! وهو عين المفهوم المادي الذي يعاني الجفاف المعنوي والذي تشرَّب في قلوب المنتمين للأحزاب السنّيّة، فهم – في عمق الماضي وعلى طريق المستقبل – يرون ان الوصول الى السلطة هدف بحد ذاته يستحق بذل أُلوف النفوس وإتلاف الأموال ومخالفة النصوص في سبيله، كان هذا هو المبدأ عند من اغتصب الخلافة من صاحبها بعد رسول الله عليه وآله الصلاة والسلام واستمر الأمر الى يومنا هذا، بينما منصب الإمامة عند اهل البيت عليهم السلام هو مقام إلهي يربط السماء بالأرض، والجانب السياسي الحاكم من مقام هرم السلطة هو جزء منه ، فهو عكس ما يذهب اليه الظالمون وأفراخهم اليوم من أحزاب تستلهم طريقة الغاصبين للخلافة وتحاول إرجاعها الى الواقع اليوم.

---

(١) البيان والبرنامج السياسي لحزب الدعوة الإسلامية – شعبان ١٤١٢ هـ/ آذار ١٩٩٢ م.



والمسألة في كثير من ابعادها بالنسبة للشباب الشيعة المنخرط في أحزاب سنية لا يعدو كونهم شباب طموح يريد ان يجد متنفسا لما يظن انها طاقات تنتظر العمل وتحقيق الغاية، انظر ما قاله الملحق العسكري العراقي للسيد الرفاعي:

((نحن الشباب عندنا طموح هل فكرتم بنا؟ ان تحققوا شيئا من مطامحنا؟ فهذا الحزب (حزب البعث) حقق لي طموحي وانا ملحق عسكري كما ترى))[1]

وهذا الرجل صريح جدا حتى يعترف بأن الأمر ليس قضية مبادئ بل قضية طموح دنيوي! وهذا ما يكتنف أي تجربة بشريّة يطبقها أناس بلا معصوم، فالمؤسسون لحزب الدعوة وهم في خضم التخطيط لإنشاء دولة إسلاميّة كانوا يتناحرون بسبب أمور دنيويَّة تافهة!

ولو تتبعنا الانشقاقات التي حصلت وبوقت مبكر جدا في حزب الدعوة لوجدنا ان الامر دنيوي في كثير من ابعاده! وتحضرني هنا كلمة تنسب لمهاتير محمد عندما سألوه عن رايه في الاخوان المسلمين؟ فقال: هم يقرأون القرآن بطريقة تقرّبك من السلطة!!

يقول الرفاعي عن اوّل انشقاق حصل بين المعمَّمين و((المفاريع))!:

((قلت للدخيل: ان ابن السبيتي يستنكف ولم يأت لزيارتي سأذهب الى النجف وسيرى ابن السبيتي ماذا سأفعل اين انتم المفاريع تأخذون مواقف منا نحن المعمَّمين.لماذا؟ اليس نحن من اوصلكم الى هذه الدرجات تصعدون على

---

(١) أمالي طالب الرفاعي – رشيد الخيّون – ص٢٠٨.



اكتافنا ثم ترمون بنا))[1]

فانتبه وابحث عن (المباديء) في هذه المعمعة!! لذلك فلا تستغرب عن الخلاف الحاصل بين قيادة حزب الدعوة وبين المجلس الفقهي الذي أراد الاشراف على عمل لجان التنظيم عن طريق وضع مشرفين دينيين، فرفضت قيادة حزب الدعوة ذلك وقال احدهم ((إذن نحن قيادة لمن؟!))[2]

وهذا هو لبّ الأمر في الحقيقة! فالأمر أمر قيادة من النخبة، وقائد نخبوي ، وشعب مسكين عليه ان ينزف الدماء بسخاء لأن هناك من يريد ان يحكمه[3]* ويتسلّط عليه!

ولما حصل الانشقاق بين المعمَّمين والافندية ثم اصطلحوا، أراد احدهم التوثيق للقضية وعن أسباب الانشقاق فقال له الرفاعي ((لم يُرَد بالانشقاق وجهُ الله))[4]!

فالرفاعي يعترف على نفسه بأنه خاصمهم لكونهم استصغروا منزلته! كونهم أفندية وهو معمم فخاصمهم! وهو يعترف بأن المسألة: صعود على الاكتاف!

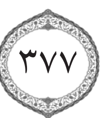
وذكريات حزب الدعوة تصلح كنموذج لكشف حجم التأثير الشخصي على

(١) أمالي طالب الرفاعي - رشيد الخيّون - ص١٦٣.

(٢) حزب الدعوة حقائق ووثائق - صلاح الخرسان - ص٤١٤.

(٣) * لتقف على بشاعة التفكير الدنيوي لهذه الجماعة وعدم مبالاتها بشرعية عملها بقدر اهتمامها باستمرار العمل والبقاء في مناصبها لاحظ ما كتبه المؤرخ صلاح الخرسان حول الخلاف بين المجلس الفقهي وبين قيادة حزب الدعوة ص٤٠٧ وما بعدها.

(٤) أمالي طالب الرفاعي - رشيد الخيّون - ص١٧٢.





الفقيه في أمور وفتاوى خطرة جدا!! فكل مرجع له أولاد واصهار وحواشي يتولون محاصرته والإحاطة به، ونواياهم شتّى! يقول الرفاعي ((حينها شعرت بشيء اخر وهو ان مهدي الحكيم كان يخشى من موقف السيد محمد رضا الحكيم وهو اخوه غير الشقيق الأكبر سنا منه وله نفوذ في مرجعية والده اكثر من مهدي وله ميول قومية آنذاك ويخشى أيضا من قريبه ابن عمته محمد علي الحكيم وله نفوذ أيضا في المرجعية وهو زوج ابنة المرجع ووالد المرجع الحالي السيد محمد سعيد الحكيم))(١)

فالسيد محسن الحكيم وبحسب اعتراف الرفاعي كان يخضع لتأثيرات متعددة وبعضهم كان يعتنق مباديء عنصريّة!

وعن مرجع آخر ظلّله اليساريون باختراق مرجعيته عن طريق أبنائه ليساند الشيوعيين بشكل لا شعوري!! يقول الرفاعي عن الموقف السلبي الذي اتخذه المرجع الحمامي من النشاط السياسي لحزب الدعوة ((إذا سألت عن السيد حسين الحمامي - وكان مرجعا في وقته - فإن موقفه مضاد لهذا النشاط او الاتجاه بشكل عام لأن الشيوعيين قد اثّروا او استغلوا موقف أولاده وهم السادة عبد الكريم ومحمد علي ومحسن وكانت الحال انه اين يتجه السيد محسن الحكيم يتجه أولاد السيد الحمامي اتجاها مضادا له والامر كان معروفا وعايشته بنفسي ومن أسباب ذلك هو الصراع على المرجعية على ما اعتقد))(٢)

---

(١) أمالي طالب الرفاعي - رشيد الخيّون - ص١١٥.

(٢) أمالي طالب الرفاعي - رشيد الخيّون - ص١٢٦.



فالصراع على المرجعية لا دين له! وهو صراع على دنيا لا اكثر، ولو أريد به وجه الله لكانت مراعاة المصلحة العليا للمؤمنين واوضاعهم تُحتّم على المراجع المتصارعة عدم الإضرار بالوضع العام للمجتمع الإسلامي.

وقد كان البعض يطوق المرجعيات لتوجيهها في خدمة مشاريعها الحزبية، فالسيد الحمامي والمنخرط في المنافسة على الرئاسة الدينية مع السيد محسن الحكيم لذلك ((استغل العاملون في الحزب الشيوعي بالنجف ذلك الصراع الى درجة ان الطبيب السيد خليل جميل المنتظم في الحزب الشيوعي كان يقوم في خدمة السيد الحمامي وطبابته وكان طبيبا مشهورا في النجف...الى جانب ذلك كان هناك موامنه(معممين) ضمن حاشية المرجع الحمامي اثّروا في مواقفه))[١]

هذا مع ان الحمامي كان له موقف سلبي من انقلاب ١٤ تموز، لكنهم اثروا عليه وغيّروا مواقفه بالاتجاه المعاكس ((مع ان السيد الحمامي لم يبرق برقية تأييد بثورة ١٤ تموز مثلما ابرق الاخرون))[٢]، فبعد هذا هل يعقل ان يوصي المعصوم باتباع فقهاء تحكمهم آراؤهم الشخصية وخصوماتهم وعوائلهم؟!!

وبخديعة وبدفع من البعثيين انجرَّ هؤلاء الشباب المغرر بهم لتحريض المرجعية على النظام السياسي الأقل ضررا، وعلى نار هادئة طبخ البعثيون طموحاتهم وباستعمال المرجعيّة كرمح في الصراع مع اليساريين الى ان انتهى الامر بانقلاب دموي ظل الشيعة يعانون منه الى اليوم يقول الرفاعي:

---

(١) أمالي طالب الرفاعي - رشيد الخيّون- ص١٢٧.

(٢) أمالي طالب الرفاعي - رشيد الخيّون- ص١٢٧.

((نحن قتلنا عبد الكريم قاسم.....وليس البعثيين...بمعنى الَّبنا عليه وقُتل))[1]

ويقول بمرارة:((لقد ساقنا البعثيون والقوميون الى معاداة عبد الكريم قاسم، ساقونا ببغض الشيوعيين والقضايا الشخصية كانت داخلة بقوة في عواطفنا وتوجهاتنا))[2]

فالبعثيون اخترقوا ودفعوا بالمتدينين السياسيين الى انضاج العداء مع السلطة لكي يسهل اسقاطها ومن ثم وبعد الوصول للسلطة يتولون امر هؤلاء الإسلاميين!

ولكون البناء كان على غير أساس لا ديني ولا تربوي وبقيادة بشرية تعوزها عناصر النضج العادي فضلا عن النضج على مستوى تمثيل دور القدوة المستوحى من المعصوم رأينا مؤسسي حزب الدعوة أنفسهم يقولون:((لو كان الصدر حيا لتعامل معه حزب الدعوة مثل تعاملهم مع الحائري أي تطبيق قرار الحذف على ما سمعت))[3] فإما ان يتبع الفقيه هؤلاء الصبية في أمزجتهم وإما يُحذف ويطرد من الحزب!

وبعد تجربة سياسية مريرة أودت بعشرات ألوف البشر وأدخلت المجتمع في تيه الاضطراب والفوضى والتجويع والتشريد وادّت للنفرة من الدين يقول

(١) أمالي طالب الرفاعي – رشيد الخيّون– ص١٢٠.

(٢) أمالي طالب الرفاعي – رشيد الخيّون– ص١٤٥.

(٣) أمالي طالب الرفاعي – رشيد الخيّون– ص١٧٥.

احد مؤسسي هذا اللون اللقيط من الثقافة ((أرى نجم الإسلاميين بالعراق قد اخذ بالأفول وربما أمريكا ساعدت في ذلك وبسبب شخصيات (عتاولة) من الفاسدين كأنما السيد محمد باقر الصدر استشهد كي يصبح الجعفري رئيسا للوزراء ثم المالكي يأخذ حصته منها وينتهي كل شيء، لقد خدم صدام حسين الموجودين في حزب الدعوة بقتل محمد باقر الصدر، فإذا لم يقتل الصدر آنذاك لقاموا هم بقتله))[1]

فبعدما استعمل البعثيون الإسلاميين للوصول الى مبتغاهم، استعملهم الامريكان لإسقاطهم هم ومبادئهم وأسقطوا معهم ما كان يعتبره الناس (إسلاماً واعياً) ومرجعية (رشيدة)!

وهذا ما حصل! وهذا ما حذّر منه المعصوم عليه السلام ((مثل من خرج منا أهل البيت قبل قيام القائم مثل فرخ طار فوقع من وكره، فتلاعبت به الصبيان))[2]

فهكذا امر تُتلف به الأموال والانفس لا يكون بتأسيس من غير دليل، والدليل على خلافه، ومن يؤسسه شباب طموح، متحمّس للدنيا، وزينتها، فلا دولة إلّا بمعصوم، وعندما يخالفون هذه القاعدة يحصل ما رأيناه في العراق بعد عقود من القتل والتشريد بسبب التصدي للأنظمة الظالمة، وعندما وصل الإسلامي للسلطة فشل وبشكل ذريع في تطبيق أدنى المبادئ الإسلامية التي كان ينادي بها منذ عقود!

---

(١) أمالي طالب الرفاعي – رشيد الخيّون– ص١٧٩.

(٢) الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني – ص٢٠٦.

فمرجعيات دينية يقوم أساس تصنيفها للناس على حجم تخميسهم او حملهم للأخماس لمكاتبها كيف تقوّم دولة وتحكم بشرع المعصوم؟!! يقول الرفاعي في أحدى تصريحاته الخطيرة ((أُخبرت مرة من المرات السيد مرتضى العسكري وهو أحد وكلاء السيد محسن المبرزين ومن ذوي الشأن عنده عن حاجتي فأنا من الفقراء ليس لي مصدر مادي وقلت له: هنا الاحظ أناسا لا يقاسون بي اقل من درجتي كثيرا لكنهم أصحاب مكانة لدى المرجع....فقال لي: سيد طالب لا تروح بعيدا ان خمسمائة دينار تأتي بها الى المرجع من الحقوق تصبح لك عنده منزلة كأنه اهتدى بك مائة نفر))(١)

لذلك فالثورة الايرانية وبعد عقدين على قيامها صار القائمون عليها يخشون انقلاب الناس عليها من الداخل اكثر من خصوم الخارج، فالسيد طالب الرفاعي والذي أراد قتله بعض الإيرانيين في سوريا وغيرها عندما سمعوا انه صلى على جنازة الشاه عام ١٩٨٠م طلب منه صحفي ان يجري معه لقاء عام ٢٠٠٦م فقيل له إنك قد تسبب لنفسك المشاكل في بلادك لأن هذا الرجل صلى على جثمان الشاه بهلوي عند وفاته فقال هذا الصحفي ((ان الإيرانيين لو يعلمون الان بمدينة قم أنه هو الذي صلى على الشاه لمزقوا ثيابه واخذوها قطعا للتبرك به بعدما حصل لهم في الثورة الإيرانية))(٢)

وهو كلام قد يختلفون عليه كثيرا في ايران، لكن الواقع يصدقه!

---

(١) أمالي طالب الرفاعي - رشيد الخيّون- ص٢٧١.

(٢) أمالي طالب الرفاعي - رشيد الخيّون- ص٣٩٠.



وهذا الذي حصل للثورة الإيرانيّة وما حصل لمشروع حزب الدعوة كان محتما ان يحصل لكون الامر ليس بقيادة معصوم، روي عن أبي جعفر عليه السلام قال:

دولتنا آخر الدول، ولن يبقى أهل بيت لهم دولة إلا ملكوا قبلنا لئلا يقولوا إذا رأوا سيرتنا: إذا ملكنا سرنا مثل سيرة هؤلاء، وهو قول الله عز وجل: (والعاقبة للمتقين)) (١)

الخط الزمني الذي سلكه التغير في طريقة ومنهجية التفقّه عند الشيعة الاثني عشريّة:

عصر حضور المعصوم بشكله المباشر (١٣ ق. هـ الى ٢٦٠ هـ)

عصر حضور المعصوم بشكله غير المباشر (عبر السفراء) من (٢٦٠ هـ الى ٣٢٩ هـ)

في عام ٣٣٤ هـ دخل الشيعة البويهيون بغداد وكانت منطقة حكمهم تشمل فارس وخراسان والعراق وهي مناطق تواجد الشيعة وحوزاتهم الدينية، وصار التمازج بين الشيعة وغيرهم ظاهرا في المدارس الدينية وغيرها درسا وتدريسا من الطرفين بلا نكير وهو ما هيأ الأذهان وعلى مدى قرن ونيّف من الزمان الى عصر جديد بعد دخول السلاجقة بغداد.

استمرار عصر التفقه على القرآن والحديث فقط الى عام ٣٨١هـ ووفاة الشيخ الصدوق.

---

(١) الغيبة - محمد بن الحسن الطوسي - ص٤٧٣.





بدأ تغلغل بعض جهالات العامّة الى طريقة أهل البيت عليهم السلام وذلك عبر الفقيهين ابن أبي عقيل العُماني[1] وهو معاصر الكليني، وابن الجنيد ت ٣٨١ هـ)

انتقال مركز الثقل الفقهي الشيعي من قُم إلى بغداد بوجود الشيخ المفيد المتوفى عام ٤١٣هـ

التعاطف بين فقهاء الشيعة والمعتزلة في القرنين الرابع والخامس كان ملحوظا (كما هو في كلمات الشريف المرتضى والشيخ الطوسي) وكون الشيخ الطوسي عامّي المذهب في شبابه[2] جعل الانتقال الى عصر جديد فيه مزج بين طريقتهم عليهم السلام وطرائق العامّة في التفقه ايسر بكثير خصوصا مع مكانته الرفيعة بين الشيعة و التي نالها في بغداد.

دخول السلاجقة بغداد عام ٤٤٧ هـ وإحراق بيوت بعض الشيعة ومنهم بيت الشيخ الطوسي ومكتبته، وهروبه الى النجف وولادة مركز النجف الديني.

ابتداء من عام ٤٤٩ هـ أخذ الشيخ الطوسي يمارس حريته في تدوين العلوم وفق ما يراه ناصرا لمذهبه الشيعي بلا ضغوط من البقية الباقية على المنهج القديم

---

(١) يقول الشيخ عباس القمّي ((وهو أول من هذب الفقه واستعمل النظر وفتق البحث عن الأصول والفروع في ابتداء الغيبة الكبرى)) الكنى والألقاب – ج١ – ص١٨٨.

(٢) ((ولد شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي في خراسان في شهر شعبان سنة ٣٨٥، وبعد طي بعض المراحل الدراسية في موطنه هاجر سنة ٤٠٨ إلى بغداد عاصمة العلم في العراق، فتتلمذ خمس سنوات على الشيخ محمد بن محمد بن النعمان البغدادي التلعكبري، وبعد وفاة محمد بن محمد بن النعمان المفيد في سنة ٤١٣ تتلمذ الطوسي على الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي المتوفى سنة ٤٣٦.هـ))مقدمة كتاب الاقتصاد / حسن سعيد الطهراني.



الذي أوصى به المعصومون والسفراء والشيخ الكليني في بغداد فتراه يقول في مقدمة كتابه المبسوط ((وكنت على قديم الوقت وحديثه متشوق النفس إلى عمل كتاب يشتمل على ذلك تتوق نفسي إليه فيقطعني عن ذلك القواطع و تشغلني الشواغل، وتضعف نيتي أيضا ((فيه قلة رغبة هذه الطايفة فيه، وترك عنايتهم به لأنهم ألقوا الأخبار وما رووه من صريح الألفاظ حتى أن مسألة لو غير لفظها وعبر عن معناها بغير اللفظ المعتاد لهم لعجبوا منها وقصر فهمهم عنها)) وهذه شهادة على عمل فقهاء الشيعة في بغداد وغيرها كان بالرواية فقط الى هذا العصر.

يقول باحث معاصر ((وقد أغرق الساحة الشيعية بآراء الفقه السني ومناقشتها على نطاق شمل الفقه من أوله الى آخره))(١).

بعد وفاة الشيخ الطوسي عام ٤٦٠ هـ واصل ابنه طريقة والده ورسّخ الطريقة الجديدة والمؤلفات الجديدة ولم يؤثَر عنه شيء جديد. انتقل مركز البحث الفقهي الشيعي الى الحلة على يد الشيخ ابن إدريس الحلي المتوفى ٥٧٨ هـ وهو أول من انتقد الشيخ الطوسي (٢)*على إشاعة طريقة العامّة في الشيعة(٣).

---

(١) السنّة في الفكر الإمامي الشيعي – حيدر حب الله – ص٢٢٨ .

(٢) * كتاب الشيخ الطوسي في الحديث (تهذيب الأحكام) وهو يصفه ب(الكتاب الكبير) وقد شرع المؤلف بكتابة هذا الكتاب منذ سنة ٤١٠ هـ في بغداد حيث كان عمره آنذاك ٢٥ عاماً، لكنه ترك هذا اللون من التأليفات عند انتقاله إلى النجف وهذا ما يعزز المقالة التي تقول انه كان إخباريا في بغداد وترك منهجه الى منهج الأصوليين عندما ترك بغداد وحل في النجف.

(٣) روضات الجنات – محمد باقر الخوانساري – ص ٥٧٤.





واصل المحقق الحلي (نجم الدين جعفر) المتوفى ٦٧٦ هـ السير على طريق الشيخ الطوسي متزعّما المدرسة الحليّة وهو أستاذ العلّامة الحلّي.

خلّفه العلّامة الحلي (الحسن بن يوسف ابن المطهر الحلي) المتوفى ٧٢٦ هـ وعلى يده حصلت القطيعة مع منهج المحدثين القديم فالعلامة الحلي رحمه الله درس في بيئة عاميّة وعلى يد أساتذة من المخالفين منهم الشيخ نجم الدين علي بن عمر الكاتب القزويني و الشيخ برهان الدين النسفي الحنفي والشيخ تقي الدين عبد الله بن جعفر بن علي بن الصباغ الحنفي الكوفي [1]، وعلى يده (على الأرجح) دخل التربيع في تقسيم الحديث الى الشيعة.

كان للذكاء الوقّاد عند العلّامة، إضافة لثقله العلمي عند الشيعة بسبب الانتصار على فقهاء المخالفين في المحاورة الشهيرة في بلاط الحاكم المغولي (اوليجايتو محمد خدابنده) المتوفى ٧١٦هـ، وتشيُّع هذا الحاكم فيما بعد بسبب المحاورة، دورا في تقبل كل ما يأتي به العلامة إلى البيئة الشيعية.

في عهد العلّامة الحلي صار النشاط محموما في الامتزاج مع البيئة العامّية فألّف العلّامة الحلي كتاب ((غاية الوصول وإيضاح السبل في شرح مختصر منتهى السؤول والأمل في علمي الأصول والجدل))وهو في شرح ((مختصر منتهى السؤول والأمل في علمي الأصول والجدل))وهو كتاب لابن الحاجب

(١) راجع ترجمة العلامة الحلي في: أعيان الشيعة -محسن الأمين - ج٥ - ص٤٠١ / أمل الآمل - الحر العاملي - ج٢ - ص٨١ / ريحانة الأدب - محمد علي التبريزي - ج٤ - ص١٧٨ / مجالس المؤمنين- نور الله الشوشتري- ج١ - ص٥٧١ / لؤلؤة البحرين - يوسف البحراني- - ص٢٢٣-٢٢٤.





الفقيه العامّي! وهي خطوة جريئة وغير معهودة في الوسط الشيعي،ثم أتبعها بكتاب ((شرح غاية الوصول في الأصول))وهو شرح لأحد متون الغزالي! بل وكتابه (تذكرة الفقهاء) كان أشبه بكتاب مبسوط في الفقه المقارن كما وصفه بعض الفقهاء.

في الجيل الذي خَلَف العلّامة كان ابن العلّامة الملقّب بـ(فخر المحققين) وتلامذته وابرزهم الشهيد الأوّل (محمد بن مكي العاملي) والذين تتلمذوا أيضا على يد تلامذة العلّامة، ومن أبرزهم (قطب الدين الرازي البويهي) الفيلسوف الحكيم، فكان ابن العلّامة وقطب الدين رائدي هذا العصر وحملا طريقة العلّامة إلى من بعدهم وهم جيل الشهيد الأول والثاني.

لم يترك الشهيد الأول[1] الحياة عام ٧٨٦ هـ قتلًا على يد القاضي برهان الدين المكي وعباد بن جماعة بعدما سجناه سنة كاملة في قلعة الشام في العصر المملوكي،حتى طبع عصره بطابعه الذي قلَّد فيه أساتذته الذين تعلّموا الطريقة من العلّامة الحلّي، ومن الملاحظ أن الشهيد الأول كانت دراسته جلُّها على يد أساتذة من العامّة فقد نقلوا عن بعض مصنفاته أنه درس على أربعين أستاذا من العامّة ومن مشايخه شمس الدين محمد بن يوسف القرشي العاملي [2]، لذلك الّف مشابهة لهم – كما ينقل – علم القواعد الفقهية اسماه ((القواعد والفوائد في

(١) ينقل بعضهم: إن أول من قال بإرجاع الخمس للفقيه هو الشهيد الأول ٧٨٦ هـ في الدروس(ج١ ص٢٦٢).

(٢) راجع في تفاصيل ذلك:أعيان الشيعة – محسن الأمين – ج١٠ – ص٥٩ وص٦٢ وغيره من المصادر.





الفقه والأصول والعربية))[1]*! ويكفي لمعرفة مدى التأثير الذي تركه الشهيد الأول على المنهج المدرسي للشيعة أن كتابه (اللمعة الدمشقية) لا زال محور الدراسات المتوسطة في الحوزات الشيعية في النجف وغيرها إلى اليوم.

أمّا الشهيد الثاني(ت ٩٦٥ هـ) فقد قرأ على تسعة عشر شيخا من العامّة[2] وقد جلب منهم علم الحديث (على طريقة العامّة) فألّف (البداية في علم الدراية) ثم شَرَحَه، وقرأ الشهيد الثاني أيضاً صحيح مسلم وصحيح البخاري عند الشيخ شمس الدين بن طولون في دمشق!

وقد يكون لتأثير الإحساس بالأمان الذي يعطيه الدرس عند العامّي الحاكم دافعا في الاستمرار عليه، ولكن ضريبته كانت كبيرة!.

بعدهم جاء الشيخ احمد الأردبيلي المتوفى ٩٩٣ هـ فكتب حاشية على (مختصر الأصول للعضدي)،ومن ثم كتب الشيخ البهائي حاشية على (شرح العضدي على مختصر الأصول) ومن ثم لسلطان العلماء المتوفى ١١٠١ هـ حاشية على الكتاب نفسه، وكذلك الأغا حسين الخونساري المتوفى ١١٠١ هـ،وتبعهم الأغا جمال الخونساري ١١٢٥ هـ، ثم جاء الوحيد البهبهاني فكتب حاشية على (حاشية الميرزاجان على مختصر العضدي) وحاشية على (حاشية الميرزاجان على مختصر الأصول للحاجب))[3] فأصبح هذا العصر والذي استمر من زمن

---

(١) * للتفصيل في هذا الموضوع ، راجع موقع (نصوص معاصرة): http: / /nosos.net.

(٢) ذكرهم محسن الأمين في أعيان الشيعة – ج٧ – ص١٥٤ وغيره.

(٣) راجع التفاصيل: الذريعة – آغا بزرك الطهراني – ج١٦ – ص٢٤ وج١٣ ص٣٧٥ / وكشف





العلّامة الحلي إلى عصر البهبهاني عصر الوصول الى القمّة في التفاعل مع العامّة أشخاصا ومناهج، وهو عصر اللاعودة إلى الماضي والمنهج المعصومي القائم على القرآن والحديث!.

ومن بعد عصر البهبهاني انحسرت المؤلفات الأصوليّة - التي لا تعدوا إلا شروحات وحواشي لكتب العامّة - وقد يكون لانتفاضة الأخباريين على الواقع السائد منذ عصر العلّامة ومحاولتهم الرجوع في الطريقة الدرسية الى عصر الشيخين - الكليني والصدوق-.... . دورا في انحسار هذا اللون من التأليف بسبب تعييرهم للأصوليين بأنهم يتبعون المخالفين حتى في تأليفاتهم وليس في العلوم الآلية وغيرها، وبدأ العصر الذي يسمونه (عصر النضوج العلمي في الأصول)،وصار في عرف الحوزات أن يكون لكل فقيه أصولا مستقلة عن غيره يُعرف من خلالها انه مجتهد وليس مقلدا لغيره، ولا زال هذا العصر الى اليوم بأدوار متعددة.

الحجب والأستار - إعجاز حسين الهندي الكنتوري - ص١٧٤و١٧٥و١٨٠و١٨١ وغيرها.





الخُلاصة:

الأمر باختصار: إننا نسينا أن (الرشد في خلافهم) وان (لو كان خيرا ما سبقونا اليه) وصرنا نتتبَّع العامّة شيئا فشيئا في كل علومهم وقواعدهم التي يخترعونها، فننسخها منهم! ورافق ذلك أن العصور التي مرّت بها الأمة الشيعية لا يخلو عصر منها من وجود رجال مؤثرين تأثيرا استثنائيا شخصيّا على المناهج الدراسية وعلى واقع الحوزات الدينية فكان ما يفعلونه سنة تتخذ من بعدهم وتواصل ذلك بلا عودة الى الوراء، ولولا ما حصل من اختلاف وتنافر واصطدام بين الفقهاء المحدِّثين والفقهاء الأصوليين الذي بدأ حوالي القرن العاشر الهجري وخمد حوالي الثلث الأول من القرن الثالث عشر الهجري وما رافق ذلك من أحداث يندى لها الجبين مثل إفتاء فقهاء الأصوليين بقتل السيد عبد النبي الأخباري[1] وذبحه مع ابنه في الكاظمية[2]، لكانت طريقة المحدّثين موجودة منتشرة الى اليوم، ولكن القسوة في التعامل مع الفكر الشيعي المخالف حدى بالمحدثين الى الانزواء والتقية في أطراف الأرض! ومن الفارقات الغريبة أنه وفي الوقت الذي يُقتل به الاخباري أو يُمنع من نشر فكره الأصيل ويضايَق بكل السبل كان الخط الشيعي الرسمي (الأصولي في هذا الوقت) يقرّب المخالفين ويتواصل معهم بحجة التقية وغيره ويصل الأمر الى الإفتاء بالجهاد

(١) راجع كتاب (العبقات العنبرية في طبقات الجعفرية) للشيخ محمد حسين كاشف الغطاء حفيد الشيخ موسى كاشف الغطاء الذي أفتى بقتل الميرزا الأخباري.

(٢) لعلها المرة الأولى التي يفتي بها فقيه شيعي بقتل فقيه شيعي في التاريخ فالفتاوى السابقة كانت تصدر من فقهاء الأمويين أو فقهاء العباسيين أو العثمانيين أو المماليك!.



معهم ضد البريطانيين عام ١٩١٤ م!.

إننا يجب أن نتفقَّه على منهج النبي واهل بيته عليهم الصلاة والسلام وهو الاعتماد على الثقلين فقط، وبآليات ووسائط وقواعد أوصى بها المعصومون عليهم السلام، وهي الطريقة التي اتَّبعها فقهاء الشيعة في عصر الحضور وعصر الغيبة الصغرى وما بعدها إلى عصر الشيخ الصدوق (المتوفى ٣٨١ هـ) وهو المنهج النقي بلا خلاف، وبعدها وابتداء من زمن الشيخ المفيد المتوفى عام (٤١٣هـ) وإلى عام انتقال الشيخ الطوسي إلى النجف عام (٤٤٨هـ) فالواجب هنا الحذر من المناهج التي بدأت تقترب من مناهج العامّة، ثم وابتداء من عام(٤٤٨هـ) وتأسيس حوزة النجف الدينية والى عصرنا هذا (إجمالا) هو عصر امتزاج الفكر الشيعي بالمخالف بشكل صريح في حوزاتنا الى يومنا هذا، وقد نعذر هؤلاء الفقهاء ظاهرا لكون بعضهم - كأي بشر آخر - تختلط عليه الأمور فلا يفرق بين الأسباب و الدواعي والغايات! فيُفسد المرء أكثر مما يُصلح.

والواجب ترك التفقّه على هذه الطرائق التي لا أساس لها في قرآن ولا سُنَّة، فمن أَسَّس لهذا لم يخطر بخلده أن الأمر (شكلا ومضمونا) سيصل إلى ما وصل اليه، خصوصا منذ عصر البهبهاني المتوفى ١٢٠٥ هـ وخليفته الشيخ مرتضى الأنصاري ١٢٨١هـ وقبلهما قليلا إلى اليوم، فبدأت تظهر مصطلحات وتقاليد صارت حاكمة في الحوزات بلا مستند شرعي ولا سابق لها حتى على صعيد الآراء! منها (المرجع) و(المرجعية) و(المرجع الأعلى) و(ضرورة تقليد المجتهد الأعلم)و (الإمام) و(نائب الإمام المعصوم) و(الولي الفقيه) واشبعوا الدروس



وسوَّدوا الصفحات في حدود وشروط وحقوق كل من هذه المناصب، فهم وبعد اختراع كل منصب يفتشون في الروايات عن إشارة هنا، أو تلميح هناك وهكذا!

والملفت للنظر أن لكل مقام من هذه المقامات حقوقا لصاحبها على المكلَّفين، ولكنك لا تجد للمكلَّفين حقوقا عليه!! على الأقل فهو لا يكتبها في الرسالة العملية! فهي مخصصة لتعليم الناس الطاعة له فقط، لا لتوعيتها بحقوقها عليه بالتوازي مع ذلك!.

وكل هذه المناصب لا قيمة لها بلا قوة مادية تسندها فظهر القول بضرورة تسليم الخمس والزكاة الى المرجع لكونه نائب الإمام المعصوم وهو أبصر من غيره في موارد صرفها، وهنا تُكسر الأقلام وتسكب العَبَرات عن مشاكل الخمس وأين تتبخر هذه الأموال ولماذا يبقى الشيعة بالملايين في أوضاع بائسة في العراق وباقي البلدان بينما يتمتع الكثير من المراجع وأبناءهم وأصهارهم وحواشيهم بالأموال، وهذا لا يمنع أن البعض من المتصدّين للمرجعية متورعون - شخصا لا منهجا - عن التصرف المحرَّم، لكن ضرورة توسع المرجعية، ومصارفها تجعل من الصعوبة السيطرة على مصارف الأموال، كل هذا عندهم له المجوز الشرعي وهو: أن المرجع الفلاني أعلم الموجودين، وهذا يجعله أكثرهم هداية للشيعة وبواسطته تتم قيادتهم إلى بر الأمان وبالتالي فلا مانع من الصرف في وجوه متعددة - قد لا يكون الفقراء من ضمنها! - هو يرى أن مرضاة الإمام الغائب في هذه الصرفيات!!





واخطر ما يمكن أن يُتصور هو التنامي المطرد بالمباني الأصولية وما يتفرع عنها من مبان وفتاوٍ فقهية، وما يتبعها من مبانٍ تفسيرية تُضخَّم مكانة نائب الإمام حتى وصلنا الى ما يقوله احد الفقهاء الأصوليين من أن أهل البيت عليهم السلام عندما يفسَّرون الآيات النازلة مثل:

(وكونوا مع الصادقين) (فاسألوا أهل الذكر) وما جرى مجراهما من الآيات الشريفة فهم لا يطبقونها من باب انهم المصداق الوحيد لها! بل من باب أنهم المصداق [1]! لذا فهي جارية في الفقهاء بعد غيبة المعصوم بلا فرق، فمقام الولاية الذي كان للمعصومين ثابت للفقيه أيضا.

ولنا أن نسال صاحب هذا (الرأي): لنترك كل النصوص الواردة التي فسَّرَت (الصادقين) بانهم الأئمة المعصومون، فهل يمكن أن تعطينا الحد الذي يتوقف عنده وعليه تعريف (الصادقين)؟

هو سيجيب طبعا من هنا وهناك وبالعمومات وغيرها! ولكن (نظريته) ستأخذ طريقها الى طلبته وسيطورونها، وبعد جيل سيضعفون كل رواية تحصر او تفسر الأمر بهم، ثم يضيفون الصفة لهم فقط! كما فعلوا بمصطلح (أهل الذكر) الذي عمموه للفقيه! ومصطلح (العالِمِ) الذي قال فيه بعضهم إن الأصل فيه انه للفقيه وأنه يكون للمعصوم بالقرينة!!

وهذه (الآراء) تؤسس لمشاركتهم في خصائصهم عليهم السلام التي نصّ عليها

---

(١) راجع درس السيد كمال الحيدري (مدخلية الزمان والمكان في موضوعات الأحكام) ٤٧٥ وما بعده.





القرآن والسنّة، وبالتالي فهي مناهج ليست علويّة بالحقيقة بل عليها أن تجد لها مكانا خارج ديننا المحمدي العلوي، بل زيادة على ذلك هي تقوم بمسخ هوية الإسلام المحمدي العلوي وجعله عربة مقطورة تتبع اتجاهات التفسير العاميّة التي خرجت من سقيفة بني ساعدة ولا زالت هائمة على وجهها إلى يومها هذا تبحث عن اطمئنان وسكينة، ولن تجده إلا بالرجوع إلى مظلة الثقلين!

الفصل الرابع

أدلَّة وقرائن صحَّة المنهج الحديثي
من طريقة الأصوليين أنفسهم

أدلَّة وقرائن صحَّة المنهج الحديثي من طريقة الأصوليين أنفسهم:

١-إن القدر المتيقَّن اتباعه من مصادر التشريع هما القرآن والسنة وأمّا ما زاده الأصوليّون (وهو الإجماع والعقل) فغير ثابت، فنبقى على القدر المتيقّن وهو الكتاب والسنّة.

٢-إن الأصوليين المعاصرين يجيزون اتِّباع المحدثين في منهجهم وطريقتهم، والعكس ليس بصحيح،وبالتالي فاتِّباع المنهج الحديثي يبرئ الذمّة على طريقة المحدّثين والأصوليين سويّة، بينما الأمر ليس كذلك بالنسبة لمتّبع الطريقة الأصوليّة فهو على منهج المحدّثين يتبع طريقا لا يجوز سلوكه.

٣-إن ظواهر القرآن وصريح السنة بما لا حجية لاحد على احد إلا لمعصوم على غير معصوم، وهذا الطريق لو اتبعه المكلّف لكان فيه نجاته وهو منهج المحدّثين، ويوافقهم في ذلك الأصوليون ويزيدون عليه، بينما اتّباع المنهج الأصولي في إجازة حجّية المجتهد على الناس هي زيادة غير جائزة عند المحدّثين، فاللازم التحرز من زيادات الأصوليين.



٤-إن استصحاب الوضع الفقهي الشيعي يضطرنا إلى البقاء على المنهج الحديثي وترك أي منهج آخر مستجدّ، فكون الشيعة في زمان الأئمة والسفراء وبعدها بقليل على منهج المحدّثين شيء يقيني الصحّة والعمل، بينما تغيير الطريقة إلى منهج الأصوليين مشكوك في صحتّه - على الأقل! (وإلّا فقد عرفت بطلانه) - فالاستصحاب الأصولي يضطرّنا الى الرجوع لمنهج المحدّثين.

٥-إن مصادر المحدِّثين (مثل الكافي والفقيه والتهذيبين والوسائل والوافي) حجة (إجمالا) على غيرهم ومنها يأخذون دينهم ، أما مصادر غيرهم فلا، وبالتالي فقاعدة((دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)) التي نقلها الأصوليّون عن العامّة تلزمهم هنا، تحتّم علينا ترك المصادر الأخرى التي ليس فيها حجّة.

٦-إن رجال المحدثين متفق على عدالتهم أو وثاقتهم أما غيرهم فلا فالشيخ الكليني والشيخ الصدوق والحر العاملي والفيض الكاشاني والسيد نعمة الله الجزائري هم أناس متفق على وثاقتهم وكونهم لا ينقلون الا عن المعصوم، وبالتالي فالتوقف عند منهج المحدثين واتباع الأدلة التي ينقلها أصحابه خير من الدخول في الشبهة.

٧-إن كبار محدثي المنهج الحديثي إمّا أنهم كانوا على مرأى من السفراء (كالشيخ الكليني) أو أنهم راسلوهم (كوالد الشيخ الصدوق) أو انهم ولدوا بدعاء المعصوم (كالشيخ الصدوق)، وهذا ظاهر بيّن ويولد الرجحان بل والاطمئنان بسلامة مسلكهم ،أما غيرهم فلا، بل لا نستبعد أن مراسلة الإمام عليه السلام للشيخ



المفيد - لو صحّت - فهي عتاب لمسلك معيّن عند الفقهاء في التفقه ممن يباين طريقة المعصوم عليه السلام.

٨-إن منهج الحديث قائم على اليقين ومنهج غيرهم على الظن، ولا حجّة في العمل بالظن، يقول تعالى:

﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ يونس (٣٦).

ولا نقصد هنا ان الكتاب والسنة محكمين بالدلالة دائما ولكن نقصد بأن كلما استند الى القرآن والسنة بالطريقة التي اراد منا المعصوم ان نفعلها فهو يقيني لانا يقينا مطالبون بذلك حتى وان اختلف الفقيه مع غيره من المحدثين بل ومع نفسه في زمن آخر وخالف فتواه الأولى، فالمهم ان يكون متيقن الطريقة لا مجتهد ظان بالطريقة التي استنبط اصلها ووضعها ودليليتها! وكل ظن في الاخبار متوجه لمن يأخذ من غير الكتاب والسنة من أدلة ظنية تنتج أحكاما ظنيّة.

٩-إن منهج الحديث قد يكون هو المقصود بحديث ((يا علي واعلم أن أعجب الناس إيمانا وأعظمهم يقينا قوم يكونون في آخر الزمان لم يلحقوا النبي، وحجب عنهم الحجّة، فآمنوا بسواد على بياض)) [(١)].

فـ((السواد على بياض)) هي الكتابة بالخط الأسود على الورق الأبيض،

(١) كمال الدين وتمام النعمة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ص٢٨٨.



فهؤلاء القوم الموصوف إيمانهم بالعجيب ويقينهم بالعظيم وصفوا بهذه الصفات عالية الشأن لإيمانهم بما ورد عن النبي والأئمة عليهم الصلاة والسلام مكتوبا في الكتب، وهذا هو شأن أتباع منهج الحديث، وبما أن فقهاء الأصول في هذا الزمان يكثرون من الكلام حول انه عصر الظهور أو إرهاصاته وأننا في آخر الزمان فهذا يستلزم ذم من لم يوصف بوصف المعصوم ممن يباين طريقتهم التي عليها المحدِّثون.

١٠-إن قلَّة أتباع منهج الحديث قرينة على صحة مذهبهم بعد اعتراف المنهج الأصولي أن منهجهم ليس باطلاً، والقلّة العددية - على الحق - قرينة على الصحّة وسلامة الطريق، من الكثيرة على الحق - لو كانوا ما يدّعونه حقا - وهذا مبدأٌ قرآنيٌ وسنّتيٌ:

يقول تعالى ﴿لَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ....﴾ النساء ٦٦

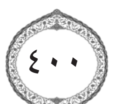
ويقول تعالى عن نوح عليه السلام ﴿وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ سورة هود (٤٠)

ويقول تعالى﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ سورة سبأ (١٣)

فإسلام اتباع منهج الحديث غريبٌ كما وصفه ويقول عليه السلام: ((بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا فطوبى للغرباء، قيل: يا رسول الله ثم يكون ماذا؟ قال ثم يرجع الحق إلى أهله))[١].

---

(١) عيون اخبار الرضا - محمد بن علي بن الحسين الصدوق - ج٢ - ص٢١٨.





ويقول المعصوم عليه السلام ((قد أفلح المؤمنون المسلِّمون، إن المسلِّمين هم النجباء، فالمؤمن غريب فطوبى للغرباء.))(١).

وفي لفظ آخر: ((يا كامل: إن المسلِّمين هم النجباء، يا كامل: إن الناس أشباه الغنم إلا قليل من المؤمنين، والمؤمنون قليل!))(٢)

بل إن النجاة لهؤلاء الغرباء القليل النائمين عن (الفتن والزعامات والتصدي والتمهيد) الذي يتصارع حوله الكثير في الساحة اليوم!! يقول عليه السلام ((وذلك زمان لا ينجو فيه إلا كل مؤمن نُوَمَة(٣)* إن شهد لم يُعرف وإن غاب لم يُفتقد. أولئك مصابيح الهدى، وأعلام السرى. ليسوا بالمساييح ولا المذاييع البذر أولئك يفتح الله لهم أبواب رحمته. ويكشف عنهم ضراء نقمته))(٤)

ونقل ابن الأثير عنه عليه السلام قوله ((خير أهل ذلك الزمان المؤمن النُوَمَة))(٥)

فهل ترى صفة (الغريب) و(النائم) عن الفتن في غير المؤمن المسلِّم المنتظِر لإمامِه؟

---

(١) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج١ - ص٣٩١.

(٢) الاصول الستة عشر - أصل عاصم الحناط - ص٥٢.

(٣) * قال علي بن زيد البيهقي((النُوَمَة: أي خامل الذّكر غامض فى الناس، الَّذى لا يعرف الشرّ ولا أهله)) معارج نهج البلاغة - جمع الشريف الرضي ص١٩٩ / ونقل محمد باقر المجلسي عن ابن عباس عن علي عليه السلام ((المؤمن النُوَمَة: الذي يسكت في الفتنة فلا يبدو منه شيء))بحار الأنوار - محمد باقر المجلسي ج٢ ص٧٣.

(٤) نهج البلاغة - جمع الشريف الرضي - ج١ - ص١٩٨.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر - مجد الدين ابن الأثير الجزري - ج ٥ - ص ١٣١.

لـذا فهم عليهم السلام رسموا لنا خارطة طريق تقلل الدماء المراقة في زمان غيبتهم عليهم السلام فتراه يقول:

((كفوا ألسنتكم، والزموا بيوتكم، فإنه لا يصيبكم أمر تخصون به أبدا، ويصيب العامة ولا تزال الزيدية وقاء لكم أبدا))(١)

ويقول عليه السلام ((، كونوا أحلاس بيوتكم، فإن الغبرة على من أثارها، وأنهم لا يريدونكم بجائحة إلا أتاهم الله بشاغل إلا من تعرض لهم)) (٢)

و في الرواية عن أبي بكر الحضرمي، قال: ((دخلت أنا وأبان على أبي عبد الله عليه السلام وذلك حين ظهرت الرايات السود بخراسان، فقلنا: ما ترى؟

فقال: اجلسوا في بيوتكم فإذا رأيتمونا قد اجتمعنا على رجل فانهدوا إلينا بالسلاح))(٣)

فأصحاب الائمة عليهم السلام كانوا يسمعون عن الرايات السود وكونها من علامات دولة المعصومين عليهم السلام فلما رأوا ظهورها جاءوا اليهم ليستفسروا عن كونها هي أم غيرها فسمعوا الكلام الذي لا يختلف عليه اثنان: ((اجلسوا في بيوتكم فإذا رأيتمونا قد اجتمعنا على رجل فانهدوا إلينا بالسلاح))

لذا، فالذي يطبق قوله عليه السلام ((أجلسوا في بيوتكم)) و((الزموا بيوتكم)) و ((لا

---

(١) الغيبة – محمد بن ابراهيم النعماني – ص٢٠٣.

(٢) الغيبة – محمد بن ابراهيم النعماني – ص٢٠٣.

(٣) الغيبة – محمد بن ابراهيم النعماني – ص٢٠٣.



تحرِّك يدا ولا رجلا حتى.....)) وقوله عليه السلام ((اسكن ما سكن الليل والنهار...)) وقوله عليه السلام ((كن حِلسا من أحلاس بيتك)) وقوله عليه السلام((اسكن ما سكنت السماء والأرض....)) فالنتيجة: لا تحرك عسكري ضد الظالمين ولا قيام لدولة حتى ظهور الإمام عجّل الله فرجه فهو صاحب الدولة. هذا هو شعار المؤمنون النُوَمَة الغرباء القليلون في الناس، والذين هم كما قال عنهم الحديث ((أولئك مصابيح الهدى، وأعلام السرى. ليسوا بالمساييح ولا المذاييع البذر أولئك يفتح الله لهم أبواب رحمته. ويكشف عنهم ضراء نقمته)) فكن من أولئك تهتدي. وإن لم تأخذ بما قاله الأئمة عليهم السلام فقد تكون ممن عناهم تعالى بقوله:

بَلْ قَالُوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾ (٢٢)

﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا: إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ (٢٣)

قَالَ: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾؟

قَالُوا: ﴿إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ (٢٤)

﴿فَانْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ (٢٥) (سورة الزخرف)



ومضة:

غاية الدين هو أن يكون الإنسانُ عبداً لله

فيجب أن يعرف معنى كونه عبدا!

وللسيد على العبد أمران أساسيان:

الأول: أن يعرف ماذا يريد منه سيده

الثاني: أن يلتزم بما يريده سيده

و السيد هو الله تعالى، والله سبحانه و تعالى اختار أن يوصل الى عباده ما يريده منهم عن طريق الكتاب والعترة.. فقط لا غير، فيجب على العبد أن يلتزم بهذين الطريقين، لا ينقص منهما ولا يزيد عليهما.

الكتاب فيه قسمين محكم ومتشابه.

المحكم: تأويله في تنزيله، أي أنه مفهوم لكل عاقل لا يختلف في فهمه اثنان.

المتشابه: ما كان له أكثر من وجه في فهمه، أو ما كان يتعسَّر فهمه، فيؤخذ فهمه وتأويله من العترة فقط لا غير.

وأما العترة المطهّرة: فيجب على العبد:

معرفتهم

والتسليم اليهم





والرد إليهم في ما اختُلِف فيه العترة نأخذ عنهم ما روي عنهم في مصادرنا المعروفة من أقوالهم..

ونأخذ عنهم سيرتهم..

وسيرة أصحابهم المقرَّة من قبلهم عليهم السلام مما فيه حجة بانهم رضوا منهم هذه السيرة..

فكثير من الأمور العقائدية والفقهية والأخلاقية نأخذها من أقوالهم عليهم السلام..

وكثير من تكاليفنا السياسية وسلوكياتنا الدينية، نأخذها من سيرة الأئمة عليهم السلام وسيرة أصحابهم المقرَّة من قبلهم عليهم السلام..

يجب علينا المحافظة على الصورة الدينية التي رسمها وأقرَّها المعصومون عليهم السلام.. فهذه الصورة هي ما أصطلح عليها بـ (معالم الدين).

أقوال المعصومين عليهم السلام تنقسم (كما القرآن) الى محكم ومتشابه:

المحكم: ما كان تأويله واضحا لا يختلف فيه اثنان

والمتشابه ما اختلف فهمه على المكلّفين أو تعسر فهمه..

فطريقه التفاوض والسؤال من الأخوة الثابتين على طريقة المعصومين عليهم السلام..

والروايات قد تختلف أو تتعارض فيما بينها، فطريقها الترجيحات التي وردت عنهم عليهم السلام، ومنها العرض على محكم الكتاب فما كان مخالفا لكتاب الله يترك..



ومنها أخذ المجمع عليه وترك الشاذ النادر

ومنها ترك ما وافق العامة والأخذ بما خالفهم

ومنها أخذ ما فيه الاحتياط وترك ما عداه

ومنها التخيير، وهو أوسعها

والروايات قد يكون منها ما ليس له وجه في قبوله من قبل العبد، فهنا العبد غير ملزم بقبول تلك الروايات، ولكن لا يكذبها بل يرد علمها اليهم عليهم السلام..

الروايات لا تُكذَّب إلّا في حالتين..

الحالة الأولى أن تقوم البينة التامة على أنها مكذوبة..

الحالة الثانية أن تكون الرواية مخالفة لمحكم الكتاب مخالفة يقينية لا مظنونة أو مشكوكة..

قد تُعرض علينا مسألة لا نجد لها حكماً من كتاب أو سنة:

فطريقها:

أولاً: البحث وسؤال الأخوة المتمسّكين بطريقة المعصومين عليهم السلام..

ثانياً: إن لم يجد حكماً خاصا بالمسألة، فهنالك قواعد أو أحكاما عامة أو كليات، وهي ما تسمّى بالأصول، صدرت عنهم عليهم السلام، فإن كانت المسألة داخلة في واحد من الأصول أو الأحكام الكلية، فبها، وإلا ، فطريقها:



التوقف في الحكم، أي عدم إعطاء حكم.

والاحتياط في العمل، أي ترك العمل.

فإن اضطُر اضطرارا شرعيّا للعمل بهذه المسألة فلا إثم عليه.

المسائل تنقسم الى دينية ودنيوية:

فالدينية هي معالم الدين، والأصل فيها: أن ما لم يثبت عنهم عليهم السلام من هذه المسائل فهو باطل، وليس في هذا القسم أصول أو أحكام كلية نستنبط منها أمورا لم تكن من قبل في زمانهم عليهم السلام، فيجب أن تثبت كل مسألة لوحدها..

وأما الدنيوية، فالأصل فيها أنها مباحة إلا أن يأتي فيها نهي فتترك، أو ترد عليها الشُبهة بالحرام، فتترك..

الشيخ الكليني والشيخ الصدوق، فقيهان، ورِعان ،خيرِّان، ثقتان، أغنانا الله بهما من خلال كتابيهما (الكافي والفقيه) عن الخوض والبحث والترجيح والاستدلال عن أكثر المسائل..

ولا يعني هذا أن لا نأخذ من غيرهما، ولكن نرجّح ما رجّحاه، ونبحث عند غيرهما عمّا ليس عندهما..



مكانة كتابيّ الكافي والفقيه:

الأصل في الروايات الواردة في كتابي (الكافي) و(الفقيه) هو ان رواياتهما صحيحة، والاستثناء هو الترك والتوقّف في أحوال خاصّة في بعض الروايات، فكتاب (الكافي) هو الكتاب الجامع الأكبر للأصول الحديثية التي كتبها أصحاب المعصومين عليهم السلام، وقد بذل في سبيل جمعه وترتيبه وتصحيح رواياته وتهذيبها ما يقرب من عشرين سنة من عمره المبارك، ولمّا كان الكليني قد توفي في العام ٣٢٨ أو العام ٣٢٩ للهجرة - أي في نفس السنة التي توفي بها السفير الرابع رضوان الله عليه - ولما كان الشيخ الكليني قد قال في نهاية مقدمته ((وأرجو أن يسهل الله عز وجل إمضاء ما قدمنا من النية، إن تأخر الأجل صنفنا كتاباً أوسع وأكمل منه، نوفيه حقوقه كلها إن شاء الله تعالى)) وقد وفّى الشيخ الكليني فألف كتاب (رسائل الائمة) وهو مفقود حاليا للأسف، وهذا يثبت أن كتاب الكافي كان قد جُمع في الفترة التي تتاخم نهاية القرن الثالث الهجري، وهي فترة تشهد وجود بعض أصحاب الإمام العسكري عليه السلام اومن رآهم وروى عنهم بشكل مباشر أو غير مباشر، ولو اختلفنا على كل ذلك فلن نختلف على أن الشيخ الكليني - وهو عين الشيعة في ذلك الوقت - قد عاصر السفراء وخصوصاً الثالث والرابع، بل هو قد جاورهم في بغداد في نهاية عمره وهذا يشير الى ان كتابه في ظل وجود السفراء قد كان مقبولا عند السفراء وبالتالي عند الإمام المهدي عجل الله فرجه، لكون السفراء وكجزء من واجبهم كانوا يتصدون لكل حركة انحراف في زمانهم وعلى أيديهم ظهرت تواقيع اللعن بجملة ممن انحرفوا



عن الجادة القويمة، لذلك قال جمع من الأصوليين القدماء بصحة جملة روايات الكافي، ينقل المحدث النوري عن الشيخ علي بن طاووس ((والشيخ محمد بن يعقوب كان حيا في زمن وكلاء المهدي صلوات الله عليه: عثمان بن سعيد العمري، وولده أبي جعفر محمد، وأبي القاسم بن روح، وعلي بن محمد السيمري رحمهم الله، وتوفي محمد بن يعقوب قبل وفاة علي بن محمد السيمري، لان علي بن محمد السيمري توفي في شعبان سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، والكليني توفي ببغداد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة فتصانيف الكليني ورواياته في زمن الوكلاء المذكورين في وقت يجد طريقا إلى تحقيق منقولاته وتصديق مصنفاته «. ونقله المحدث الحر إلى قوله » في زمن الوكلاء المذكورين « ولم ينقل تتمة كلامه الذي هو أوفى دلالة على ما هو بصدد إثباته.)) (١)

قال المحدث النوري بعد نقل كلام السيد ابن طاووس ((نتيجة ما ذكره من المقدمات عرض الكتاب على أحدهم وإمضاؤه وحكمه بصحته، وهو عين إمضاء الإمام عليه السلام، وهذا وإن كان أمرا غير قطعي يصيب ويخطئ، ولا يجوز التشبث به في المقام، إلا أن التأمل في مقدماته يورث الظن القوي والاطمئنان التام أو الوثوق بما ذكره، فإنه رحمه الله كان وجه الطائفة وعينهم ومرجعهم كما صرحوا به، في بلد إقامة النواب، وكان غرضه من التأليف، العمل به في جميع ما يتعلق بأمور الدين، لاستدعائهم وسؤالهم عنه ذلك، كما صرح به في أول الكتاب، وكان بمحضره في بغداد، يسألون عن الحجة عليه السلام بتوسط أحد من

(١) المحدث النوري: مستدرك الوسائل: ج ٣ - ص ٥٣٢.



النواب عن صحة بعض الاخبار، وجواز العمل به، وفي مكاتيب محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري إليه عليه السلام من ذلك جملة وافرة وغيرها، فمن البعيد أنه رحمه الله في طول مدة تأليفه وهي عشرون سنة لم يعلمهم بذلك، ولم يعرضه عليهم مع ما كان فيما بينهم من المخالطة والمعاشرة بحسب العادة وكانت الشيعة يسألون من الأبواب حوائج وأمورا دنيوية تعسرت عليهم يريدون قضاءها وإصلاحها، وهذا أبو غالب الزراري استنسخ قسما كبيرا من أبواب الكافي ورواه عن مؤلفه بالقراءة عليه أو بالإجازة، فمن البعيد أن لا يعرضه على الأبواب مع أنه رفع مشكلة زوجته فوافاه الجواب.

وكان عرض الكتاب على النواب مرسوما، روى الشيخ في غيبته أنه لما عمل الشلمغاني كتاب التكليف، قال الشيخ أبو القاسم بن روح: اطلبوا إلي لأنظره، فجاؤوا به فقرأه من أوله إلى آخره، فقال ما فيه شيء إلا وقد روي عن الأئمة إلا في موضعين أو ثلاثة، فإنه كذب عليهم في روايتها لعنه الله.

وقد سئل الشيخ عن كتب ابن أبي العزاقر بعد ما ذُم وخرجت فيه اللعنة فقيل: كيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملأى؟ فقال: أقول فيها ما قاله أبو محمد الحسن بن علي صلوات الله عليهما وقد سئل عن كتب بني فضال، فقالوا: كيف نعمل بكتبهم وبيوتنا منها ملأى؟ فقال صلوات الله عليه: « خذوا ما رووا وذروا ما رأوا «.



فمن البعيد غاية البعد أن أحدا منهم (النواب) لم يطلب من الكليني هذا الكتاب الذي عُمل لكافة الشيعة، أو لم يره عنده ولم ينظر إليه، وقد عكف عليه وجوه الشيعة وعيون الطائفة، وبالجملة فالناظر إلى جميع ذلك لعله يطمئن إلى ما أشار إليه السيد الاجل، وتوهم أنه لو عرض على الإمام عليه السلام، أو على أحد من نوابه لذاع واشتهر، منقوض بالكتب المعروضة على آبائه الكرام صلوات الله عليهم، فإنه لم ينقل إلينا كل واحد منها إلا بطريق أو بطريقين))[1]

وهذا الكلام قد نصره الشيخ المجلسي بشكل غير مباشر إذ يقول: ((أما جزم بعض المجازفين بكون جميع الكافي معروضا على القائم عليه السلام، لكونه في بلد السفراء فلا يخفى ما فيه، نعم عدم انكار القائم وآبائه صلوات الله عليه وعليهم عليه وعلى أمثاله في تأليفاتهم ورواياتهم مما يورث الظن المتاخم للعلم بكونهم عليهم السلام راضين بفعلهم ومجوزين للعمل بأخبارهم))[2]

وهذا ما لم يستطع الشيخ السبحاني ردّه – على تشدده في الأخذ والرد في هذه الموارد! –إذ يقول((وأما ما ذكره العلامة المجلسي من حصول الظن المتاخم للعلم بكونه عليه السلام راض بفعله فهذا مما لا شك فيه، كيف ولولا الكافي وأضرابه لما بقي الدين، ولضاعت السنة، ولكنه لا يقتضي أن يؤخذ بكل رواياته من دون تحقيق في الاسناد.)) [3]

---

(١) نقله المحدث النوري: مستدرك الوسائل: ج ٣ – ص٥٣٢ .

(٢) مرآة العقول – محمد باقر المجلسي –ج١ – ص٢٢.

(٣) كليات في علم الرجال – جعفر السبحاني – ص٣٧١.

وهذه شهادة واضحة في صحة الكتاب إجمالا، وأما قول السبحاني في طرف حديثه ((ولكنه لا يقتضي أن يؤخذ بكل رواياته من دون تحقيق في الاسناد)) فهذه وجهة نظر لا دليل عليها!

هذا مع ملاحظة ان الشيخ المجلسي لم يكن أخباريا، بل هو في طريق ثالث بين الطريقين (كما ينقل)، وطريقة شرحه للكافي تشهد بذلك، وأما الشيخ السبحاني فهو من كبار الأصوليين في زماننا، بل لو قرات ما كتبه السيد محمد صادق الصدر:

((أن الشيعة وإن كانت مجمعة على اعتبار الكتب الاربعة وقائلة بصحة كل ما فيها من روايات....))[1]

فانتبه لقوله ((وقائلة بصحة كل ما فيها من روايات))!

وهذه هي النظرة العامّة لفقهاء الشيعة طوال قرون عديدة منذ ابتداء الغيبة الكبرى في الثلث الأول من القرن الرابع الى منتصف القرن السابع، إذ عندها حصل ما حصل من نشوء وجهة نظر عند العلّامة الحلّي بان يتبع العامّة في بعض علومهم ومنها (علم الرجال) فجرى ما جرى من تنويع لحديث الكافي والفقيه والتهذيبين الى الاقسام الاربعة المعروفة، يقول الشيخ الحر العاملي:

((.... ما تقدم من شهادة الشيخ، والصدوق، والكليني، وغيرهم من علمائنا بصحة هذه الكتب والأحاديث، وبكونها منقولة من الأصول والكتب المعتمدة

(١) الشيعة – محمد صادق الصدر – ص ١٢٧ – ١٢٨.



ونحن نقطع قطعا لا شك في أنهم لم يكذبوا، وانعقاد الاجماع على ذلك إلى زمان العلامة))[1]

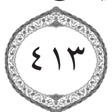
وتصحيح روايات الكافي في الجملة وبعيدا عن أبحاث الأسناد في شأنها هو مختار عدد كبير من أعلام الأصوليين، يقول السيد الخوئي (رحمه الله) عن أستاذه شيخ الأصوليين الشيخ النائيني:

((وسمعت شيخنا الأستاذ الشيخ محمد حسين النائيني - قدس سره - في مجلس بحثه يقول: (إن المناقشة في إسناد روايات الكافي حرفة العاجز))[2]

فهي حرفة عاجز!! لأنه يشتغل بما لا شغل فيه! ومراده أن الشيخ الكليني ومن خلال عصره وشخصيته وتوافر الاصول في زمنه جمع ما هو صحيح من روايات متواترة بذاتها او محتفّة بقرائن تفيد القطع بصدورها عن الأئمة عليهم السلام، وهو - أي الكليني - لم يلتفت الى قضية الأسناد إذ لا أهمية له بعد نقل المتون صحيحة، ولكون منهجه لا علاقة له بها استجد من بعد ذلك بعدة قرون من ضرورة التكلم في الأسناد!.

ولو تركنا كل شهادات فقهاء الشيعة من محدثين وأصوليين وقرأنا ما تركه هذان العلمان (الكليني والصدوق)الذين اتفقت الشيعة على إجلالهما لوجدناهما يصحَّحان كل ما نقلاه في كتابيهما لكونهما قطعا بصحة ما وقع بين أيديهما من

(١) وسائل الشيعة - الحر العاملي - ج٣٠ - ص٢٥٧.
(٢) معجم رجال الحديث - أبو القاسم الخوئي - ج١ ص٨١.





أصول مكتوبة من الأئمة عليهم السلام، والتشكيك بعملهما هذا يؤدي للطعن بشكل مباشر بشخصيتيهما، ومن يفصّل بين كتابيهما وشهادتيهما ويُعمل البحث في الأسناد بهذا الشكل المعروف الرائج، وبين شخصيهما وكونهما ثقتين فهو مقلّد لا يعلم عمّا يتكلم!

وليت شعري! ولا ينقضي عجبي كيف ينصح المرجع بالاعتماد على رسالته العملية ويصدِّرها بقوله ((ان العمل بهذه الرسالة العملية مجزٍ ومبريٍ للذمة)) ويتحمل مسؤولية ذلك ويضمن صحة ما في رسالته وكونها موافقة للشرع ولما يريد الله سبحانه وتعالى! بل ويزري على من يعترض على تلكم العبارة - والحال هذه انه توصل لهذه الفتاوى بعد استعماله لعلوم بشرية حصل عليها وفيها الاشكال والاعتراض واللبس - بينما لا مانع من التشكيك بثلثي كتاب الكافي وهو الكتاب الذي ألفه صاحبه في وجود السفراء الأربعة وعلى مرمى توقيع من المعصوم؟!! بل ويعترفون بانه خالٍ تقريبا من أي مخالفة للقرآن في رواياته! يقول السيد الخوئي ((الروايات المخالفة للكتاب.... ان الكتب الاربعة خالية من هذه الروايات الا الشاذ النادر، قد يوجد))[1]

فالسيد الخوئي لم يجد في الكتب الأربعة - وهي تضمّ ما يقرب من أربع وأربعين الف رواية - لم يجد فيها ما يخالف الكتاب!إلّا الشاذ النادر ((قد يوجد)) ويعني هذا انه لم يجد هكذا رواية لكنه لا يستبعد وجود شاذٍّ نادرٍ!

(١) https: //www.youtube.com /watch?v=GW٦YkSJp٥EE / مقطع بصوت السيد الخوئي من درس البحث الخارج على هذا الرابط.



وأما صحة روايات كتاب ((فقيه من لا يحضره الفقيه)) فيكفي الاتفاق على ان صاحبه وُلد ببركة الإمام المهدي عليه السلام، وكون ولادته تاخمت بداية الغيبة الكبرى وكون الأصول - أصول الأخبار - مشتهرة بين فقهاء الشيعة وهو في قمّ، عش آل محمد، لذا فعندما طُلب منه تأليف كتاب مختصر في الفقه أجاب الى ذلك وقال في مقدمة الكتاب ((ولم أقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه، بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته وأعتقد فيه أنه حجة فيما بيني وبين ربي - تقدس ذكره وتعالت قدرته - وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة، عليها المعول وإليها المرجع...))

وجلالة الرجل وورعه وبوجود الكتب والأصول المشتهرة التي عليها العمل منذ أيام المعصومين عليهم السلام تجعل الأصل في روايات هذا الكتاب هي الصحّة إلّا إذا دل الدليل على التوقف حيالها أو تقديم غيرها بالآليات التي تركها لنا المعصوم عليه السلام.

فأيهما أحقّ بالاعتماد عليه والاطمئنان اليه؟! رسائل عملية شهد صاحبها بصحة مافيها وهو في زمان وجود الرواة عن المعصوم وكتبهم المعروفة المشتهرة أم على رسائل عملية أَلَفت بعد قرون متطاولة وبآليّات جاءت عن العامّة اختلفوا فيها، ولا يزالون!



خاتمة:-

يقول تعالى:

﴿قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّـهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّـهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (سورة البقرة ١٢٠)

فالذي يرشد اليه الله هو الهدى ، وغير ((هدى الله)) فهو أهواء الناس، وهذا (الهدى الإلهي) يكون من الله فقط، يقول تعالى:

﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ - مِنِّي هُدًى - فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(سورة البقرة ٣٨)

ويقول تعالى:

﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ - مِنِّي هُدًى - فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾(١٢٣)

وهدى الله يكون عن طريق الأنبياء والرسل والاوصياء أو بما شاء، إذا شاء سبحانه، وليس للإنسان - بعد مجيء هدى الله - سوى الاتِّباع، يقول المعصوم: ((وإنما الناس رجلان: متَّبِع شِرعة، ومُبتدع بِدعة ليس معه من الله سبحانه برهان سنَّة ولا ضياء حجة))[1]

فمن ليس له من الله برهان وضياء بحجة على سنّة فهو على بدعة!

وما ليس من الله لا يمكن ان يهدي البشر، وحجّة الله باقية ما بقي الدهر

---

(١) نهج البلاغة - جمع الشريف الرضي - ج٢ - ص٩٥.





فـ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الانعام ١٤٩) ولقد شاء الله ان تكون حجَّته بالغة بوجود وصيٍّ معصوم في زماننا، وسواء كان هذا المعصوم ظاهرا مشهورا او غائبا مستورا فلا يمكن ان يكون لنا رأي في دين الله إطلاقا، جاء في تفسير الآية القرآنية:

﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنَ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّـهِ﴾ (سورة القصص ٥٠)قال: يقول المعصوم:

يعنى من اتخذ دينه رأيه بغير إمام من أئمة الهدى))[١]

فكل ما لم يأت بوحي من الله فهو هوى، ولا يمكن ان يكون غير ذلك، حتى لو غيّرنا الألفاظ! وبوجود الهدى الإلهي وباتِّباعه يكون حتى الظلم والإساءة بالتطبيق مغفورا، و العكس صحيح،فلو اتخذنا (هدى)من أنفسنا، لا يمكن أن نكسب رضا الله تعالى، فهو سبحانه تعالى يقول:

((لأعذبن كل رعية في الاسلام أطاعت إماما جائرا ليس من الله وان كانت الرعية في أعمالها برَّة تقية، ولأعفون عن كل رعية في الاسلام أطاعت إماما هاديا من الله، وان كانت الرعية في أعمالها ظالمة مسيئة))[٢]

فالقول بالدين بغير نصٍّ من مشرّع هذا الدين هو دينٌ مقابل الدين، وحتى تقبل الرعيَّة هذا الدين (المخترع)، تطلّب الامر صناعة مبادئ لتطويعهم،

---

(١) الأصول الستة عشر – اصل جعفر الحضرمي – ص٦٣.

(٢) المحاسن– أحمد بن محمد البرقي – ج١ – ص٩٤.





وهذه الصناعة سارت بالتوازي مع استنباط أصول بشرية ليست معصومية ثم استنباط احكام منها، مع ان المعصوم يقول:

((علينا إلقاء الأصول وعليكم التفريع.))

((إنما علينا أن نلقي إليكم الأصول، وعليكم أن تفرِّعوا.))[1]

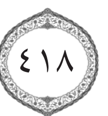
فقدم (علينا) و(إنما) لحصر التأصيل بهم عليهم السلام، لا يزاحمهم في ذلك أحد، لذلك لم يجد احد روّاد المدرسة الدينية الشيعية المعاصرة بدّا من ان يقرَّ بإن ما موجود اليوم من قواعد و أحكام كثير منه وليد الفقهاء وليس المعصومين إذ يقول:

((وعرفت بعد عقود بأن ٨٠ ٪ من دينكم مزيف ومن صنعكم، وائمتنا منه براء))[2]

وهذا الرجل - وهو من هذه المدرسة التي تتخذ (التقليد المقدس) لرجالاتها حجر الزاوية - يُرجع هذا التقليد الى أفكار بعض الفقهاء نتجت بعد عصر من الخلاف مع منهج آخر، يقول السيد محمد حسن الكشميري ((... وفي غضون ذلك لا نغفل ان نذكر بان العمل لم يكن على صورة تقليد حتى نشأت الخلافات بين علماء الشيعة وانشقّوا الى فريقين فريق يقول بالبقاء على مراجعة أحكام الماضين والعمل بالأخبار وهم الاخباريون وكان على راسه هذه الجماعة

(١) الخبران في: وسائل الشيعة - الحر العاملي- ج٢٧ ص٦٢.

(٢) ستون سؤالا -حسن الكشميري - ص١٢٧.





المرحوم الأمين الاسترابادي اما الجماعة الثانية فكان على راس علمائهم المرحوم الوحيد البهبهاني وجرت بينهم مشاحنات وعداوات وقتل العديد من الطرفين في نزاعات قاسية في البحرين والاحساء وفي كربلاء كانت الغلبة بالتالي لفريق الوحيد البهبهاني ونشأ التقليد...))(١)

ومع ان الامر ليس بهذه الدقة التي نقلها الكشميري لكن كلامه يحمل من الصحَّة الشيء الكثير، والرجل هنا لم يتكلم بالتفصيل عن ((الغلبة)) التي حازها فريق البهبهاني وكيف صارت وبأية أساليب (٢)*!.

ولكون المرجعيّة الشيعية اليوم تقوم على أساس النيابة المفترضة عن المعصوم في غيبته، تكلَّمت الاخبار المعصومية عن نتيجة هذه النيابة ومواقف أصحابها - او بعضهم على الأقل!- مع المعصوم حين ظهوره، إذ سيحصل ما هو طبيعي في سنن البشر، فهذا الإنسان الضعيف الجشع الجهول لن يتخلّى عن موقعه الذي يوفّر له السلطة الدينية التي تجعله - بأعين الناس - الحلقة الواصلة بين السماء والأرض! وبعد ذلك توفر له المال والجاه والرئاسة والأمر والنهي!

لذا لا نستغرب ما جاء من الروايات التي تشير الى ان الامام المهدي سيبدأ بقتل كذابي وفقهاء الشيعة قبل غيرهم!:

---

(١) ستون سؤالا - حسن الكشميري - ص١١٧.

(٢) * راجع كتاب: (العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية) للشيخ محمد حسين كاشف الغطاء لمعرفة التفاصيل وكيف تم القضاء على منهج المحدثين في كربلاء وبغداد بالقتل والتشريد والنفي! ويفخر فيه بأجداده الذين تولوا زعامة الأصوليين في تلكم الفترة وكيف شرّدوا الاخباريين ونفوهم عن المراقد المقدّسة! وكأنهم من السند والديلم!.



فعن المفضل بن عمر قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لو قام قائمنا بدأ بكذّابي الشيعة فقتلهم.[1]

وكذّابو الشيعة ليس هم أناس بسطاء لديهم خصلة الكذب الرديئة! ولكنهم كذّابون على مستوى عالٍ! فهم ((وكلهم يتأول عليه كتاب الله يحتجُّ عليه به))[2]، فالذين لهم القدرة على التأوّل في كتاب الله والاحتجاج به ليس الناس البسطاء بل هم القرّاء وهم بمصطلح اليوم الفقهاء! ولا تنس باننا نتكلم عن زمان، فيه ((لا يبقى من القرآن إلا رسمه ومن الاسلام إلا اسمه، يُسمَّون به وهم أبعد الناس منه، مساجدهم عامرة وهي خراب من الهدى، فقهاء ذلك الزمان شر فقهاء تحت ظل السماء منهم خرجت الفتنة وإليهم تعود)).[3]

وعن أمير المؤمنين عليه السلام ((يا مالك أبن ضمرة كيف أنت إذا اختلفت الشيعة هكذا وشبك أصابعه وأدخل بعضها في بعض فقلت يا أمير المؤمنين عليه السلام ما عند ذلك من خير قال عليه السلام الخير كله عند ذلك يقوم قائمنا فيقدم سبعين رجلاً يكذبون على الله ورسوله فيقتلهم ثم يجمع الله الناس على أمرٍ واحد))[4]

وانتبه لقوله عليه السلام (ثم يجمع الله الناس على أمرٍ واحد) وهي قد تكون إشارة الى ان هؤلاء (السبعين)[5]* هم مصدر الاختلاف بين الشيعة، وهم اصل الفتنة!

---

(١) دراسات في علم الدراية – علي اكبر غفاري– ص١٥٥.

(٢) الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني – ص٣٠٧.

(٣) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج٨ – ص٣٠٨.

(٤) الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني – النعماني – ص٢١٤.

(٥) * والعدد هنا قد يكون للكثرة، أي لكثرة هؤلاء الكذابين الذين يفتنون الناس ويفرقونهم.



لذلك فانت تجد ان الإمام القائمعليه السلام إذا فرغ منهم ومن حربهم في الكوفة فإنّه ((يهدم بها أربعة مساجد...))[1]! وما ذلك إلّا لكونها اتخذت كمراكز للفتنة باسم الدين وباسم المعصومين!

وهذه نتيجة طبيعية لطبيعة سير الامور في المجتمع الفاسد، الذي ملىء ظلما وجورا، فليس هناك شريحة اجتماعية تبقى إلّا ويلحقها الفساد، فالساسة والفقهاء والتجّار والعسكر وغيرهم كلهم يشملهم الفساد، والقائل بغير ذلك يخالف بديهيات التجارب البشرية بل ويخالف محكم القرآن والسنّة، فقوله تعالى:

﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ (الانشقاق ١٨)

وقوله عليه وآله الصلاة والسلام ((والذي نفسي بيده لتركبن سُنن من كان قبلكم، حذو النعل بالنعل، والقذة بالقذة، حتى لا تخطئون طريقهم، ولا تخطئكم سنة بني إسرائيل))[2]

لذلك أخبر المعصومون عن حجم التحريف الذي سيصيب هذا الدين في غيبة صاحب العصر والزمان فقالواعليهم السلام:

((أما إنكم لن تروا ما تحبون وما تأملون - يا معشر الشيعة - حتى يتفل بعضكم في وجوه بعض، وحتى يسمّي بعضكم بعضا كذَابين، وحتى لا يبقى

(١) روضة الواعظين- الفتال النيسابوري -ص ٢٦٤.
(٢) تفسير البرهان - السيد هاشم البحراني - ج٢ - ص٢٦٧.





منكم على هذا الأمر إلا كالكحل في العين، أو كالملح في الطعام، وهو أقل الزاد. وسأضرب لكم في ذلك مثلا: وهو كمثل رجل كان له طعام قد ذراه وغربله ونقاه وجعله في بيت وأغلق عليه الباب ما شاء الله، ثم فتح الباب عنه فإذا السوس قد وقع فيه، ثم أخرجه ونقاه وذراه، ثم جعله في البيت وأغلق عليه الباب ما شاء الله، ثم فتح الباب عنه فإذا السوس قد وقع فيه، وأخرجه ونقاه وذراه، ثم جعله في البيت وأغلق عليه الباب، ثم أخرجه بعد حين فوجده قد وقع فيه السوس، ففعل به كما فعل مرارا حتى بقيت منه رزمة كرزمة الأندر الذي لا يضره السوس شيئا، وكذلك أنتم تمحصكم الفتن حتى لا يبقى إلا عصابة لا تضرها الفتن شيئا)) (١)

وعن أبي بصير، قال:

((سمعت أبا جعفر محمد بن علي عليهما السلام يقول: والله لتميزن، والله لتمحصن، والله لتغربلن كما يغربل الزؤان من القمح)) (٢)

وعن الربيع بن محمد المسلي قال: قال لي أبو عبد الله: والله لتكسرن كسر الزجاج، وإن الزجاج يعاد فيعود كما كان، والله لتكسرن كسر الفخار وإن الفخار لا يعود كما كان، والله لتمحصن والله لتغربلن كما يغربل الزؤان من القمح.(٣)

---

(١) الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني – ص٣٣.

(٢) الغيبة – محمد بن إبراهيم النعماني – ص٢١٣.

(٣) بحار الأنوار – محمد باقر المجلسي – ج ٥٢ – ص١٠١.





وعن معمر بن خلاد قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: ﴿الم (١) أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آَمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ (٢)﴾ (سورة العنكبوت).

ثم قال لي: ما الفتنة؟

فقلت: جعلت فداك الذي عندنا أن الفتنة في الدين.

ثم قال: يُفتنون كما يفتن الذهب، ثم قال: يُخلصون كما يخلص الذهب.[١]

وروى الشيخ النعماني عن سليمان بن صالح رفعه إلى أبي جعفر الباقر عليه السلام قال:

قال لي: ((إنه لا بد من أن تكون فتنة يسقط فيها كل بطانة ووليجة حتى يسقط فيها من يشق الشعرة بشعرتين حتى لا يبقى إلا نحن وشيعتنا)).[٢]

واخبروا انه في غضون هذا التمحيص والفتن والتنقية وسقوط الكبار من الذين أحدهم ((يشق الشعر بشعرتين))! من الذين جاء فيهم ((إذا خرج القائم خرج من هذا الأمر من كان يُرى أنه من أهله ودخل فيه شبه عبدة الشمس والقمر)) [٣]

وسيكون البقاء لجماعة هم الأقل، والأندر، وكالكحل في العين وهم الثابتون على امرهم وهم الذين لم يبدلوا ولم يغيروا كما قالوا عليهم السلام:

---

(١) بحار الأنوار - محمد باقر المجلسي - ج٥٢ - ص١١٥.

(٢) بحار الانوار - محمد باقر المجلسي - ج٥٢ - ص١١٦.

(٣) الغيبة - محمد بن إبراهيم النعماني - ص ١٧٢.





((للقائم منا غيبة أمدها طويل كأني بالشيعة يجولون جولان النعم في غيبته، يطلبون المرعى فلا يجدونه، ألا فمن ثبت منهم على دينه ولم يقسُ قلبه لطول أمد غيبة إمامه فهو معي في درجتي يوم القيامة...)).[1]

لذا فلا غرابة منهم قتالهم للإمام في آخر الزمان كما اخبر المعصومون كما قتل اليهود عيسى المسيح وهم كانوا ينتظرونه وكما قاتل اليهود والنصارى النبي صلى الله عليه وآله وهم كانوا بانتظاره[2]*!

لذا فقوله تعالى﴿وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ (سورة الجن ١٦)

يقول الإمام الباقر:

((يعني لو استقاموا على ولاية علي بن أبي طالب أمير المؤمنين والأوصياء من ولده عليهم السلام وقبلوا طاعتهم في أمرِهم ونهيهم (لأَسْقَيْناهُمْ ماءً غَدَقاً) يقول: لأشربنا قلوبهم الايمان))[3]

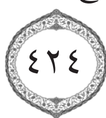
وعن الإمام الرضا عليه السلام:

(١) كمال الدين وتمام النعمة – محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص٣٠٣.

(٢) * من طريف ما وقع لصاحب السطور إنَّه سأل أحد فقهاء النجف الأشرف حول روايات قتال الفقهاء للإمام في النجف الاشرف فقال له هذا الفقيه: وهل تنتظر ان يبايعه كلهم؟! بالتأكيد سيكون هناك من لا يبايعه فيكون قتال بينهما.

ولكن وبعد أحداث البلاد العربية عام ٢٠١١ م ظهر كراس لهذا الفقيه حول علامات الظهور وفيه يحمل اخبار قتال الفقهاء للإمام على انهم فقهاء المخالفين وليس الشيعة!!.

(٣) تفسير البرهان – السيد هاشم البحراني – ج٥ – ص ٥٠٨.





يا ابن أبي محمود:

إذا اخذ الناس يمينا وشمالا فالزم طريقتنا، فإنه من لَزِمَنا، لِزمناه، ومن فارَقَنَا، فارقناه، فإنَّ ذكرنا أهل البيت شفاء من الوَعَك والأسقام ووسواس الريب، وإن محبتنا رضا الرب والأخذ بأمرنا و طريقتنا معنا غدا في حظيرة القدس[1].

(١) الفوائد الطوسية – الحر العاملي– ص٢٥٠.



للاطلاع المعمّق على المنهج العلوي الاصيل (منهج المحدثين ورواة الاخبار):

١ . كتاب الفوائد المدنية / محمد أمين الاسترابادي.

٢ . الاصول الأصيلة / الفيض الكاشاني.

٣ . الفصول المهمة في أصول الأئمة / الحر العاملي.

٤ . الفوائد الطوسية.

٥ . مقدمات كتاب الحدائق الناضرة / للشيخ يوسف البحراني.

٦ . مصادر الأنوار للسيد الميرزا محمد الأخباري.

٧ . سبيكة اللجين في الفرق بين الفريقين.

٨. هداية الأبرار / المحقق الكركي.

٩. مشارق الشموس الدرّيَّة في أحقيَّة مذهب الأخباريّة / السيد عدنان العلوي.



في الفقه:

١ . الكافي الشريف/ الكليني

٢ . من لا يحضره الفقيه / الشيخ الصدوق

٣ . فقه الرضا عليه السلام

٤ . النهاية / الشيخ الطوسي

٥ . بداية الهداية / الحر العاملي

٦ . مفاتيح الشرائع / الفيض الكاشاني

٧ . العمل الصادق من مسائل الحدائق / المحقق الشيخ يوسف البحراني

٨ . سداد العباد ورشاد العبَّاد / العلامة الشيخ حسين البحراني



الملحــق:

في تحليل جميل ومنصف لما جرى ي تلك السنوات (العجاف) من أمور سبَّبت تغيّر الطريقة الشيعية التي تلقّوها عن المعصومين، يقول الشيخ حسين محمد آل عصفور البحراني في كتيبه (المحاسن النفسانية):

((الظاهر في ذلك هو أن الله تعالى لم يقبض نبيه (صلى الله وعليه واله وسلم) حتى أكمل دينه وأتمَّ نعمته كما قال الله تعالى:

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة ٣). ومن هنا جاء في الخطب والأدعية المأثورة في ذلك اليوم عند الله ذلك القول قالوا (صلوات الله عليهم): الحمد لله على إكمال الدين، وإتمام النعمة، ورضا الرب.

فلم يدع شيئاً تحتاج اليه الأمة إلا بيَّنه بإنزاله في كتابه وبإبدائه في سُنَّة نبيه، حتى أرش الخـدْش والجلدة ونصف الجلدة، فما استغنى عن البرهان أتى به مجرداً عنه، وما احتاج إلى الحجّة والبيان أتى بهما معه على أتمّ وجه وأبلغه بما كان معه من بيِّنة وبرهان وخطابة وجدال بالتي هي أحسن إلى غير ذلك مما تقتضيه الحكمة الأحديّة والعناية الصمدية بأن جعل لكل طائفة منهم ما يناسب عقولهم الجليلة والمضيئة، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيي من حيي عن بينة، ولئلا تحتاج أمته الى سالف الشرائع إلى شيء من القضايا والوقائع، فقال تعالى﴿ما فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾(الأنعام ٣٨)، وقال فيه: ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ



شَيْءٍ﴾ (النحل ٨٩)، وقال جل من قائل: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ (الأنعام ٥٨). وكم في آيات الكتاب من مثل هذا الخطاب. وفي نهج البلاغة عن أمير المؤمنين عليه السلام في كلام له ذم فيه أهل الفتيا:

أم أنزل اللهّ سبحانه ديناً ناقصاً فاستعان بهم على إتمامه أم كانوا شركاء له فلهم أن يقولوا وعليه أن يرضى، أم أنزل اللهّ سبحانه ديناً تاماً فقصّر الرسول عن تبليغه وأدائه، واللهّ سبحانه يقول: ﴿ما فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾(الأنعام ٣٨)وقد استفاض في روايات الفريقين بل تواتر في أحاديث المذهبين عنه صلى الله عليه وآله: إني مخلف فيكم الثقلين كتاب اللهّ وعترتي أهل بيتي.

وفي بصائر الدرجات بسند صحيح عن أبي الحسن عليه السلام قال:

إن اللهّ لم يقبض نبيه حتى أكمل له جميع دينه في حلاله وحرامه، فجاءكم من تحتاجون اليه في حياته وتستغنون به وبأهله بعد موته،وأنه عند أهل بيته حتى أرشي الكف[1].

وفي الكتاب المذكور، والكافي، بإسناده‌هما عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن اللهّ تبارك وتعالى لم يدع شيئاً تحتاج اليه الأمة إلا أنزله في كتابه، وبيّنه لرسوله، وجعل لكل شيء حداً، وجعل عليه دليلاً، وجعل على من تعدى على ذلك الحد حداً[2].

---

(١) بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفّار - ص١٦٧.

(٢) الكافي - محمد بن يعقوب الكليني - ج١ - ص٥٩.





وبإسنادهما عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ما من شيء إلا وفيه كتاب أو سنة[1].

وبإسنادهما عن سماعة عن الحسن بن موسى قال: كل شيء في كتاب اللهّ وسنة نبيه أو يقولون فيه، فقال: بل كل شيء في كتاب اللهّ وسنة نبيه[2].

وفي كتاب البصائر بإسناده عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت: أصلحك اللهّ أتى رسول اللهّ (صلى اللهّ عليه واله وسلّم) بما يكتفون به؟ فقال: نعم، وما يحتاجون اليه الى يوم القيامة، فقلت: أوضاع من ذلك شيء؟ فقال: لا [3].

وفي الكافي بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام في كلام له طويل: فجاءهم بنسخة ما في الصحف الأولى، تصديق الذي بين يديه، وتفصيل الحلال من ريب الحرام، وذلك القرآن فاستنطقوه، ولن ينطق لكم، أخبرتكم عنه أن فيه علم ما مضى، وعلم ما يأتي الى يوم القيامة، وحكم ما بينكم، وبيان ما أصبحتم فيه تختلفون [4].

وفي كتاب الأمالي للصدوق بإسناده إلى الرضا عليه السلام أنّه قال في كلام له: إن اللهّ لم يقبض نبيه (صلى اللهّ عليه واله وسلّم) حتى أكمل فيه الدين وبين فيه الحلال والحرام والحدود والأحكام وجميع ما تحتاج إليه الناس كاملاً فقال عز من قائل ﴿ما فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾(الأنعام ٣٨)، وأنزل في حجة الوداع وهي في

(١) الكافي –محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص٦٠.
(٢) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار – ص٣٢١.
(٣) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار ص٣٢٢.
(٤) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني – ج١ – ص٦١.

آخر عمره (صلى اللهّ عليه واله وسلّم): ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة ٣) (وأمر الإمامة في تمام الدين ولم يمضِ (صلى اللهّ عليه واله وسلّم) حتى بيّن لأمته معالم دينهم وأوضح لهم سبيله، وتركهم على قصد الحق، وأقام عليّاً علماً وإماماً، وما ترك شيئاً تحتاج له الأمة إلا بينه، فمن زعم أن اللهّ لم يكمل دينه فقد ردّ كتاب اللهّ عز وجل، فهو كافر[1].

وفي كتاب البصائر الدرجات، يرفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام أبى اللهّ أن يجري الأشياء إلا بالأسباب، وجعل لكل سبب شرحاً،وجعل لكل مفتاح علماً، وجعل لكل علم باباً ناطقاً، من عرفة عرف اللهّ،ومن أنكره أنكر اللهّ، ذلك رسول اللهّ ونحن[2].

وفيه في الصحيح عن محمد بن مسلم فقال: سألته عن ميراث العلم ما بلغ الجوامع من العلم، أم يفسر كل شيء من هذه الأمور التي تتكلم فيه الناس من الطلاق والفرائض؟ فقال: إن علياً عليه السلام كتب العلم كله والفرائض، فلو ظهر أمرنا لم يكن من شيء إلا وفيه سنَّة يمضيها[3].

وفيه أيضاً في الصحيح عن أسامة قال:

كنت عند أبي عبد الله عليه السلام وعنده رجل من المغيريّة، فقال: ما من شيء يحتاج

---

(١) الأمالي – محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص٧٧٤.
(٢) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار – ص٢٦.
(٣) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار – ص٥٢٦.



اليه ولد آدم إلا وقد خرجت فيه السنة من اللهّ ورسوله، ولولا ذلك لما احتج علينا بما احتج. فقال المغيريّ: وبمَ احتج؟ فقال عليه السلام: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾.. حتى فرغ من الآية فلو لم يكمل سننه وفرائضه وما يحتاج اليه الناس ما احتُجَّ به [1].

والأخبار في هذا المعنى لا تأتي عليها أقلام البيان، وهي شاهدة على أن الطريق في أخذ الأحكام مقصورة على الكتاب وسنة أهل بيت محمد (عليهم السّلام) وأنه ليس حكم على الخصوص إلا وجاءت به سنة ونصّ في هذه النصوص، وكانت هذه الطريق هي المعكوف عليها في الصدر الأول، وعليها يبنى الاستنباط الشرعي، وعليها فيما بينهم المعوَّل، وقد اعترف بعض علماء العامة بذلك مع إخلاده إلى الرأي والقياس وعدم مبالاته بالدخول في الشُبَه ومواضع الالتباس. وكان الباعث على الانحراف عن تلك الجادة القويمة والطريقة المستقيمة أنه بعدما قُبض نبيُّه وتولّى الأمر غير أهله فكان الخليفة منهم....[2]*ما اقتضاه الحال من الكتاب والسنّة، وربما سأل من حضر من الصحابة فإن لم يجد نصاً حكم كما يرى من المصلحة كما هو شأن الملوك والأمراء في القضايا الكلية والجزئية يراعون ما ينتظم به أمر الدولة ويصلح حال الرعية سواء وافق الشرع أو خالفه، ولا يبالون هنالك بالمباينة لنبيهم والمخالفة، وكانوا يسمّون ما لا يستند الى النص: اجتهاداً ، والعامل به: مجتهداً يعمل بالقياس والإستحسان

(١) بصائر الدرجات – محمد بن حسن الصفّار – ص٥٨٣.

(٢) * يظهر ان هناك خلل في العبارة والله العالم.





والمصالح المرسلة، ويرى تخصيص عموم النصِّ بالرأي، والإستنباط من أصول تقتضي خلاف ما يقتضيه النصّ، وكان يأمر أمراءه بالكيد والحيلة، ويؤدب قوماً ويعفو عن آخرين استحقوا العقوبة بحسب ما يراه من المصلحة.انتهى.

ثم دام الأمر على ذلك في الخلفاء المتلصِّصين بعده الى أن انتهت النوبة الى أمير المؤمنين عليه السلام من رب العالمين فهدم بعض قواعدهم المبدعة في الدين، وبقي كثير لم يقدر على إزالته لكثرة المخالفين، حتى ظهرت الدولة الأموية، فأججوا نيران البدع الشنيعة، وأظهروا الباطل والأحوال الفظيعة، فزادوا على تلك القواعد وهلمَّ جرّا، فشادوا ما أسَّس أولئك، وزادوا في الطنبور نغمة أخرى فارتبك الأمر على الناس، ولا برحوا مشتملين على هذا اللباس حتى انتهت الرياسة الى أرجاس بني العباس، أهل القيّان والمزامر والكاس. وأكثر الفقهاء من العامّة في أيامهم، فرفعوا مكانهم، وأمروا الناس بالأخذ بفتياهم، وكان أشدّ الفقهاء اليهم أشدهم عداوة لآل الرسول، وأظهرهم لهم خلافاً في الفروع والأصول، كمالك وأبي حنيفة، والشافعي وابن حنبل وممن حدا حدوهم في تلك المذاهب السخيفة. وكان في زمانهم من الفقهاء من هو أعلم، ولكن اشتهر هؤلاء لأنهم لآل محمد أبغض وأظلم، ولما فيه من التلبيس الذي حملهم عليه إبليس، فاظهروا الزهد والبعد عن الملوك طلباً لدنيا لا تنال إلا بتركها ظاهراً، ومرآة لهم في السلوك، فمالت اليهم قلوب العامة، ودانت لهم عقول من هم في الضلالة كالأنعام، وروّجت أسواقهم الكاسدة أقوام وأي أقوام، فستروا ما أبدعوا في الدين بإصلاح مموَّه، وتأويل غير مُبين، فمالت اليهم الحكام وقلَّدوهم

أمر الحلال والحرام، وولّوهم المدارس والمناصب وما هو بحالهم من القضاء والفُتيا مناسب، فكثرت عليهم القضايا والمسائل، وضاق عليهم فسيح البراهين والدلائل، فعدلوا إلى العمل بالإجماع، والقياس والرأي والاستحسان، وما يليق بحال الناس، وغير ذلك من القواعد العقلية والسفسطائية، وما حضر لهم من القوانين الشيطانية، فأسَّسوا تلك الطرق، فأضافوا اليها ما يمكن النظر بها والاعتماد عليها من مسائل الكلام والمنطق والعربية، وعلوم لم يأتِ مستندها عن الفرقة المعصومية، ورتَّبوا ذلك فيما بينهم بعلم الأصول، وجعلوا أقوى مباحثه: الاجتهاد، بعد أن خصَّوا مسائله بالفقهيات، والقادر على استنباط ذلك المجهول من ذلك المعلوم وان خالف ما جاء عن الرسول. وهناك اخذ كثيرهم جادة طريق التصويب، فحكم بأن كل مجتهد مصيب والقليل من ذلك الجليل وان خالفوهم في ذلك القيل، لكن قالوا إن للمصيب أجرين، وللمخطئ واحد في البين، ورووا حديثاً قد صاغوه من الكذب والمين، وزعموا أن الصحابة كان طريقهم الاجتهاد وناهيك بها من طريقة، وكانوا يعرفون ذلك فيما بينهم بأهل السليقة، ولما تمادى الزمان وكثر المجتهدون فظهر التعصُّب، وغار الإنصاف بالجَور، واشتد الاعتساف، وتفرّقت الآراء، وكثر الاختلاف، راموا هنالك حسم مادة هذه الفتنة، وإطفاء نائرة ما لحقهم من المحنة، فاجمعوا هناك على قصر العمل على المذاهب الأربعة، وبدعية ما سواها من المذاهب المتوزعة، فاحلوا إراقة دم من سلك غيرها من المذاهب، وإباحة مال من تعلّق بأذيال غيرها في شيء من المطالب، فهذه طريقة المخذولين من النواصب.



وأما الفرقة المحقة: فهم في الصدر الأول لم يقولوا في أصول الدين ولا فروعه الا بما جاء عن أئمتهم الأبرار، كما دلَّ عليه ما قدمنا من الكتاب والأخبار، وكان فيهم جماعة من العلماء المدقِّقين، والفضلاء المحقّقين، مثل الهاشميَّين، ومؤمن الطاق، والطيار، فأيّدوا ما جاء عن أئمتهم الأبرار في أصول الدين بالبراهين القطعية العقلية، والحجج الواضحة. وكان ذلك عن أمر أئمتهم في مقام الاحتجاج، والقطع لشبه أهل الزيغ واللجاج، وأما في مسائل الفروع، فسلكوا طريق التسليم لأربابها، وأتوا البيوت من أبوابها، من غير بحث عن عللها وأسبابها،وكانوا في اغلب أحوالهم يتأتى لهم اللقاء بالإمام فيأخذون عنه في كل مسألة حكمها من الأحكام، لعدم انتشارهم في البلاد والآفاق، ولانحصار الشيعة زمن أمير المؤمنين عليه السلام في أطراف الحجاز والعراق، فدام الأمر إلى زمن الصادق عليه السلام فأدركت العناية من الملك الخالق أقواماً من العَجم، فاهتدوا الى الطريق الأقوم، وكان أكثرهم من أهل قمّ المشهورة، وكانت بخواص شيعتهم معمورة، فما زالوا في هذه الأماكن العظام وكان النادر منهم قد انقلب إلى بلاد الشام، ولكن سكن في زاوية التقية خوفاً من الدولة الأموية والعباسية. هذا هو السرّ في كون أصحاب الأئمة في الحجاز والعراق كثيرة الحجم، فلا زالوا (صلوات اللهّ عليهم) يحدثونهم بما يحتاجون اليه من المسائل والأحكام، ويوقفونهم على كل فرع من فروع الحلال والحرام،ويسلكون بهم مسالك الطريقة النوراء الى أن وقعت الصغرى والرزيّة الكبرى، فحيل بينهم وبين النقل واللقاء الآخر القليل فخرجت لهم توقيعات على يد السفراء في القليل والجليل، وأُمرت الشيعة



بالرجوع اليهم والطاعة والانقياد، ولما يلقونه خوفاً من الخفاء والإضاعة، وقد اجتمعت لهم من الكتب والأصول المشتّتة على المعقول والمنقول ما شاء اللهّ، فكانت مرجعهم في أحكامهم، ومستمسكهم في حلالهم وحرامهم، لاشتمالها على تلك القواعد المعتمدة والفروع المهذَّبة الممهَّدة، واحتوائها على قواعد الجمع بين الأخبار عند اختلافها لأسباب كانت هناك جارية بين أسلافها.

وأعظم تلك الأسباب:التقيّة، التي هي أوسع أبواب المحامل والتأويلات المعصومية، وكانوا يسمّون الحامل لتلك القواعد في الأصول الشرعية وما احتوت عليها تلك الكتب من أحوال الشيعة: فقيهاً وعالِماً ومحدِّثاً وراوياً، ولم يكن للاجتهاد ذكر ولا أثر ولا خبر، بل كانوا يذمّون الأخذ به،وينزلونه من مرتبة الفتوى، ويحكمون عليه بأنه لم يستمسك بالعروة الوثقى،ويخلعونه من مرتبة أهل الصلاح والسداد، ومن هنا خلت عن ذكره أخبار أئمتنا الأمجاد، فألَّفت جماعة كتباً في ذمِّ أصحابه، وبالغ جماعة في إطفاء نائرته وردم أبوابه.

ألا ترى إلى أبي إسحاق ابن نوبخت كيف ألّف مقالة في إبطاله، والرد على من دان بمذهبه وأقواله، وهو من أكابر الأمامية ودام الأمر هناك على ذلك، إلى أن وقعت الغيبة الكبرى، وتراكمت ظُلَم الحَيرة النكراء، فهناك ارتفع معظم التقية، بإعراض الخلفاء عن الشيعة بالكلِّية حيث لم يكن لهم إمام ظاهر، فيخافون على ملكهم منه الإجتراء، وانضم إلى ذلك أقوام من ملوك الشيعة، فانتهت الدولة اليهم، فأقاموا أَوَد تلك الشيعة كما جرى لأمراء بني حمدان وآل بويه من الرؤساء والأعيان، فظهر دين الأمامية في نواحي الحجاز والعراق



غاية الظهور لأمنهم هنالك من وقوع الضرر بهم، فنشأ فيهم علماء في المعقول والمنقول وفضلاء حـرَّروا مسائل الفروع والأصـول، مثل العلامة السديد الشيخ المفيد وشيخ الطائفة والسيد المرتضى وغيرهم ممن فاز بأقداح التوفيق والرِضا، فنظروا في كتب العامّة، وبحثوا معهم في المسائل عامة، وحيث أن مدار أولئك المخذولين على الاعتبارات العقلية من الاجتهاد والتخمين والرأي والقياسات الوهمية، والظواهر الظنّيّة، وكانوا يسمّون الملكة القادرة على ذلك (بالاجتهاد) وصاحبها (مجتهد البلاد) واستمرت الشيعة على البحث معهم لهدم تلك القواعد، والمجاراة معهم في تلك الفروع والزوائد، فسمّوا تلك الأبحاث والنقض عليهم (اجتهاداً) في مقابلتهم. والغرض من ذلك إطفاء نائرتهم، وهم مع ذلك لا يتجاوزون تلك الطريقة القديمة، ولم يتنكبوا جادة الصدر الأول المستقيمة، فإن عُثر لهم على استدلال في فرع من الفروع بغير نصّ الإمام، فذلك على سبيل الإلزام في مقام الاحتجاج والاختصام، بل قد صرّحوا (قدس اللهّ أرواحهم) في مؤلفاتهم، وأعلنوا في صفحتهم بعدم جواز تعلق المفتي بأهداب الاجتهاد، وأعلنوا بتخطئة من سلك تلك الطريقة من أرباب السداد، فلا زالت تلك الطريقة جارية فيهم من أعصار أئمتهم عليهم السلام، إلى أن مضى من هجرته (صلى اللهّ عليه واله وسلّم) خمسمائة عام. وممن صرح بذلك: أبو المكارم ابن زهرة، في أصول (كتاب الغُنية)نقل عن بعض العامة أنه قد بسط لسان التشنيع على الإمامية بأنهم لا معرفة لهم بشيء من القواعد الأصولية بل اعتمادهم على نقل الأخبار المعصومية فكلامكم في الأصول عبث لا فائدة فيه بالكلية،



فأجاب (قدس اللهّ سره): بأنّا معاشر الشيعة لم نعمل إلا بأصول الشريعة التي هي الأحاديث، وإنما كلامنا في الأصول لأمرين:

أحدهما: لتفهيم ما في كلام الأئمة عليهم السلام من معنى الأمر والنهي وغير ذلك مما يتعلق باللغة.

والثاني: إن الأحكام الشرعية ثابتة عندنا من طريق النقل، ونريد أن نؤيدها بطريق العقل. فهذه هي العلة في إطلاق المجتهد على العالم الإمامي في تلك الأعصار، ومع ذلك لم يكونوا يذكرونه في مقام المدح والجلالة بل يُمدحون بالوثاقة والعلم، وكثرة الرواية والعدالة ونحو ذلك مما في فهرست الشيخ وكتاب الكشي والنجاشي وغيرهما من كتب الرجال، ولا زال الأمة على هذا حتى تمادى الزمان، ولم يسمح بعد الشيخين والمرتضى في العلم والعمل لهم بأقران، وذلك في أواخر الستمائة من الهجرة. فهناك لم يبقَ للإمامية في أواخرها كثرة ولا شهرة،ولانقراض دولة آل بويه وال حمدان، واستيلاء آل عثمان[1] * على ذلك المكان، حتى ظهر الناصب العباسي، وكان الميل إلى الشيعة فانكشف هناك جماعة من حملة الشريعة يقاربون القدماء في العمل والفضل فشاع هناك أمرهم، وكان في بغداد مستقرّهم، إذ هي كانت مجمع الفضلاء من العامة، إذ الدولة دولتهم. فالمدارس مملوءة بدرسهم، ومتصدر التدريس منهم، والكتب الشائعة بينهم كتبهم، فلم يكن لأصحابنا بدٌّ من مخالطتهم، فمالت طباعهم للنظر الى ما

(١) * يعني بـ((آل عثمان)): السلاجقة.





في مؤلفاتهم، والتدارس لمصنفاتهم لما فيها من الدقّة. وقد نظروا الى من تقدمهم من الأمامية كالشيخين والمرتضى، ربما سلكوا في الاستدلال على بعض المسائل مسالكهم، وذكروا في مقام الاحتجاج مداركهم، وقد عرفت أنه ليس الغرض من ذلك إلا هدم ما قعّدوه من القواعد والمسالك، فظنَّ هؤلاء أنه منهم على سبيل الاعتقاد غفلةً من طريقتهم التي كان عليها الاعتماد، فحصل بهذه الغفلة والاختلاط التام لأولئك العوام اعتقاد بعض الأصول، كما هو مشاهد في هذا الزمان، من العكوف على قراءة شرح العضُدي لتحصيل القواعد الأصولية، وأنه لا يكون العالم أصولياً حتى يُمعن نظره في تلك العبارات!، ولا يكون حكيماً حتى يشتغل بحاشية القديم والشفاء و الإشارات!. فما زال الأمر كذلك حتى انتهت النوبة الى العلّامة الحلّي، وكان له بين الشيعة المقام العالي، وكان عليه مدارهم في أحكام الشريعة، فأخلد الى العلوم العامّية الشنيعة، واشتغل بقواعدهم الأصولية، وباحثهم في المسائل الخفيّة والجليّة، وكان ذكي الفهم، شديد الحفظ، واسع الدائرة في العلوم العقلية، فصار طبعه مشغوفاً بالنظر الى مؤلفاتهم الأصولية، فألّف في تلك القواعد وصنّف وقرّظ مسامع من أخذ عنه وشنّف، فمالت نفوسهم إلى تلك الطريقة، بل قد جعل طريقتهم هي الحقيقة حتى أن كتابه الموسوم بـ(قواعد الأحكام الفقهية) ملخّص من كتاب (العزيزي) للرافعي من الشافعية، وربما علّق عليه بعض العامّة حواشي وقيوداً كما وقع للبيضاوي، وقد شاهدته في كثير من نسخها موجوداً، وكل من جاء من العامة بعده تبعه في هذه السجيّة، وذلك لحصول تلك العلة الباعثة للعلّامة على ذلك



السلوك، حتى أنك إذا تأمَّلت كتاب (تمهيد القواعد) للشهيد الثاني رأيته قد سلك فيها مسلك (عبد الرحيم الأسنوي الشافعي) في كتابه(الكوكب الدري)، وكتابه في (علم الدراية) [1]*قد سلك فيه طريقة (ابن الصلاح)من العامة في درايته، وكذا إذا تأملت (زبدة الأصول) لشيخنا البهائي، رأيت مباحثها كـ(مختصر الحاجبي)، وما هذا إلا لما سرى في نفوسهم من الغفلة عن الطريقة الأولى. وما زال الأمر كذلك حتى انتهت النوبة إلى المحقق الشيخ (حسن بن الشهيد الثاني)، فاطَّلع على رسالة المحقق في علم الأصول، وعرف مذهب المتقدمين في أخبار الرسول. واستبان له أنه الصواب، وقال:

إنه الطريق الذي ينبغي أن يُسلك في كل باب، فتكلَّم مع والده في تلك المدارك، ومال الى العمل بالأخبار في أكثر المسالك حتى أنه اعتمد مراسيل الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه اعتماداً على شهادة مؤلفه الفاضل النبيه، ولكنه لم يجسر على المخالفة كمال الجسور لصيرورة طريقته هذه غريبة الصدور في تلك الأزمنة والدهور، فقارنه جماعة في ذلك كشيخه الأردبيلي، ومعاصره سيد المدارك، وهما كانا في الدرس كفرسي رهان، وما زال ذلك الأمر شايعاً في تلك الأزمان حتى صغى اليهم من بعدهم جماعة من الفضلاء الذين تعلقوا

---

(١) * يقول الحائري(ومن المعلومات التي لا يشك فيها أحد أنه لم يصنف في دراية الحديث من علمائنا قبل الشهيد الثاني) المصدر: مقتبس الأثر (٣/ ٧٣).

والشهيد الثاني هو: زين الدين الجبعي العاملي المتوفى (٩١١ هـ - ٩٦٥ هـ)!.

بينما أول من ألف في مصطلح الحديث من أهل السنة والجماعة هو الرامهرمزي المتوفى سنة (٣٦٠ هـ).

فالفارق الزمني بين المؤلَّف الشيعي المتأخّر والعامّي المتقدّم حوالي: ٦٠٠ سنة!!.



بأهداب الأخبار، ونشروا علم الأحاديث في الأصقاع والديار، كمولانا الأمين محمد أمين الإسترابادي، والفاضل ملا خليل القزويني، والفاضل ملا محسن الكاشاني والشيخ محمد الحرفوشي، والمحقق الشيخ حسين بن شهاب الدين العاملي وأمثالهم، فصرّحوا بما لوّح به غيرهم من الأعاظم، ولم تأخذهم في الله لومة لائم، لأنهم عرفوا الحق فلم يسعهم إلا القبول والتسليم بما جاء عن آل الرسول. وحيث قد حققوا ذينك المُسَلَّمَيْن، وانكشف لهم حال الفريقين، فهناك تنكبوا طريقة الاجتهاد بالمرّة، وطعنوا هناك فيما يتعلقون به من إجماع أو شهرة، فصغت قلوبهم إلى قواعد الأخبار، وفرشوا حجورهم إلى ما جاء فيها من الأسرار. والذي أظهر لهم ذلك الحق المبين، وأبعدهم عن ساحة أولئك المجتهدين تكثر الأوامر القرآنية، وتواتر الأخبار المعصومية بسلوك الطريقة القديمة، والذم لارتكاب الأهواء الذميمة قال تعالى ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ المائدة (٤٧) وفي أخرى ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ المائدة (٤٥)) وفي أخرى ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ المائدة (٤٤) وقال تعالى﴿ أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ﴾ (الأعراف ١٦٩)وقال جلّ من قائل ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ سورة يونس(٥٩).

وقال جل من قائل ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا



حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ...الآية﴾ (النحل ١١٦)

وقال جل شأنه: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾النور(١٥)

وقال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ الجاثية (٢٤)

والآيات في هذا المعنى كثيرة في الكتاب. وأما أخبار أئمتنا الأنجاب فهي مستفيضة في هذا الباب. ففي كتاب الأمالي للصدوق، بإسناده الى إسحق بن عبد اللهّ عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

إن اللهّ تبارك وتعالى عيّر عباده بآيتين من كتابه: أن لا يقولوا حتى يعلموا، وأن لا يرووا ما لم يعلموا، قال اللهّ تعالى: ﴿لَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾الأعراف (١٦٩) وقال تعالى﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾يونس (٣٩).

ورواه العياشي في تفسيره بطريقتين: أحداهما: عن إسحق بن عبد العزيز عن أبي عبد الله عليه السلام، والأخرى عن أبي التفانج عنه عليه السلام.

وفي الخصال بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال: أنهاك عن خصلتين، فيهما هلك الرجال: أن تدين اللهّ بالباطل، وتفتي الناس بما لا تعلم [١].

وفي الأمالي في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

---

(١) الخصال – محمد بن علي بن الحسين الصدوق – ص١٥٢.



قال لي إياك وخصلتين، فيهما هلك، إياك أن تفتي الناس برأيك، أو تدين بما لا تعلم[1].

وفي الكافي بسنده الصحيح في الظاهر الى اسحق النحر عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: واللهّ لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا، وتصمتوا إذا صمتنا، ونحن فيما بينكم وبين اللهّ عز وجل، ما جعل اللهّ لأحد خيراً في خلاف أمرنا [2].

وبإسناده عن حسان بن علي عن أبي عبدا لله عليه السلام: حسبكم أن تقولوا ما نقول، وتصمتوا عمّا نصمت، إنكم قد رأيتم أن اللهّ عزّ وجلّ لم يجعل لأحد في خلافنا خيراً [3].

وبإسناده إلى المفضل ابن عمر قال: قال أبو عبدا لله عليه السلام: من دان اللهّ بغير سماع عن صادق الزمه اللهّ البتة إلى الفناء، ومن ادعى سماعاً من غير الباب الذي فتحه فهو مشرك، وذلك الباب المأمون على سرّ اللهّ المكنون.[4]

وفي كتاب عيون أخبار الرضا بإسناده إلى إبراهيم بن أبي محمود عن الرضا عليه السلام قال أخبرني أبي عن آبائه عن رسول اللهّ قال:

من أصغى إلى ناطق فقد عبده، فإن كان الناطق عن اللهّ فقد عبد الله، وان كان الناطق عن إبليس فقد عبد إبليس...الى أن قال: يا ابن أبي محمود:

---

(١) موجود في: الخصال ص١٥٢.

(٢) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني ج١ ص٢٦٥.

(٣) الكافي – محمد بن يعقوب الكليني ج٨ ص٨٨.

(٤) الكافي- محمد بن يعقوب الكليني ج١ ص٣٧٧.





وإذا أخذ الناس يميناً وشمالاً فالزم طريقتنا، فإنه من لزمنا لزمناه، ومن فارقنا فارقناه، فإن أدنى ما يخرج به الرجل من الإيمان أن يقول للحصاة هذه نواة ثم يدين اللهّ بذلك ويبرأ ممن خالفه، يا ابن أبي محمود: ما حدثتك به فقد جمعت لك فيه خير الدنيا والآخرة (١).

وفي الخصال بإسناده عن أبي سليم بن قيس قال: سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول: احذروا على دينكم ثلاثة: رجل قرّاء للقرآن حتى إذا رأيت عليه بهجته اخترط سيفه على جاره، ورماه بالشرك. فقلت: يا أمير المؤمنين، أيهما أولى بالشرك؟

قال: الرامي. ورجل استخفته الأكاذيب، كلما أحدث أحدوثة كذب مدها بأطول منها. ورجل آتاه اللهّ سلطاناً، فزعم أن طاعته طاعة اللهّ، ومعصيته معصية اللهّ...وساق الحديث إلى أن قال: إنما الطاعة لله ولرسوله ولولاة الأمر، وإنما أمر اللهّ بطاعة الرسول، لأنه معصوم مطهَّر، لا يأمر بمعصية، وإنما أمر بطاعة أولي الأمر لأنهم معصومون مطهَّرون لا يأمرون بمعصية (٢).

وفي كتاب بصائر الدرجات: عن الفضيل بن يسار قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كلما لم يخرج من هذا البيت فهو باطل))(٣)

وهو تحليل قريب من الواقع ومن طبائع الأمور لكيفية التغيير البطيء والمتواصل والثابت لطريقة الفقهاء عن طريقتهم عليهم السلام.

---

(١) نقله عنه في الوسائل - ج٢٧ - ص١٢٩.

(٢) كتاب سُليم بن قيس - ص ٤٠٥.

(٣) المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخرسانية - الشيخ حسين ابن الشيخ محمد آل عصفور الدرازي البحراني.



مصادر الكتاب

١-القرآن الكريم

٢-أطيب البيان في تفسير القرآن - عبد الحسين الطيّب

٣-الاصول الستة عشر - أصل زيد الزرّاد

٤-الاصول الستة عشر - أصل جعفر الحضرمي

٥-الإمامة والتبصرة من الحيرة - علي بن الحسين القُمّي

٦-الأمالي - محمد بن علي بن الحسين الصدوق

٧-الاحتجاج - أحمد بن علي الطبرسي

٨-الأنوار الساطعة في شرح الزيارة الجامعة - عباس الكربلائي

٩-الاستفتاءات - علي الخامنائي

١٠-الاعتقادات في دين الإماميّة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق

١١-الإرشاد - محمد بن محمد بن النعمان المفيد

١٢-أصول الفقه - محمد رضا المظفّر

١٣-إرشاد الفحول الى علم الأصول- محمد بن علي الشوكاني

١٤-الأصول الأصيلة - الفيض الكاشاني

١٥-اقتصادنا -محمد باقر الصدر

١٦-أمل الآمل - الحر العاملي

١٧-الإحكام في اصول الأحكام- علي بن أبي علي الآمدي

١٨-أمالي طالب الرفاعي - رشيد الخيّون

١٩-أعيان الشيعة - محسن الأمين

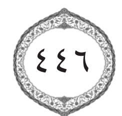
٢٠-الاصول الستة عشر - أصل عاصم الحناط

٢١-الاقتصاد في الاعتقاد - محمد بن الحسن الطوسي

٢٢-بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفّار

٢٣-بصائر في نظرية المعرفة - معتصم سيد أحمد

٢٤-بحوث في علم الأصول - محمود الشاهرودي





٢٥-بحار الأنوار – محمد باقر المجلسي

٢٦-بيان الأئمة – مهدي زين العابدين

٢٧-التفسير المنسوب للإمام العسكري عليه السلام

٢٨-تفسير البرهان – السيد هاشم البحراني

٢٩-التهذيب – محمد بن الحسن الطوسي

٣٠-تفسير فرات الكوفي

٣١-التوحيد – الشيخ محمد بن علي بن الحسين الصدوق

٣٢-تفسير العياشي

٣٣-تحف العقول – الحسن بن علي ابن شعبة الحرّاني

٣٤-تصحيح الاعتقاد- محمد بن محمد بن النعمان المفيد

٣٥-ترتيب إصلاح المنطق – ابن السكّيت الاهوازي

٣٦-تفسير كنز الدقائق –محمد بن محمد القمّي المشهدي

٣٧-ثوابت الفقه ومتغيراته – دراسة في فكر الشهيد محمد باقر الصدر – تحسين البدري





٣٨-جامع احاديث الشيعة – حسين البروجردي

٣٩-الحق المبين في كيفية التفقه في الدين – الفيض الكاشاني

٤٠-الحدائق الناضرة في فقه العترة الطاهرة – يوسف البحراني

٤١-حزب الدعوة حقائق ووثائق – صلاح الخرسان

٤٢-دلائل الإمامة – محمد بن جرير الطبري

٤٣-الدرر النجفية من الملتقطات اليوسفية – يوسف البحراني

٤٤-دراسات في ولاية الفقيه –حسين علي منتظري

٤٥-دروس تمهيدية في القواعد الرجالية

٤٦-دراسات في علم الدراية – علي اكبر غفاري

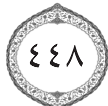
٤٧-دعائم الإسلام – القاضي المغربي

٤٨-الذريعة في أصول الفقه – الشريف المرتضى

٤٩-ذكرى الشيعة – محمد بن جمال الدين العاملي

٥٠-الذريعة – آغا بزرك الطهراني

٥١-الرسائل- علي بن عبد الحسين الكركي



٥٢-رسائل الشهيد الثاني - زين الدين العاملي

٥٣-روضة الواعظين- الفتال النيسابوري

٥٤-روضة المتقين - محمد تقي المجلسي

٥٥-روضات الجنات- محمد باقر الخوانساري

٥٦-ريحانة الأدب - محمد علي التبريزي

٥٧-رسالة فقهية في صلاة الجمعة- رسول جعفريان -

٥٨-ستون سؤالا -محمد حسن الكشميري

٥٩-سؤالات الآجري لأبي داود - سليمان بن الأشعث

٦٠-السنّة في الفكر الإمامي الشيعي - حيدر حب الله

٦١-شرح نهج البلاغة - ابن أبي الحديد

٦٢-الشيعة - محمد صادق الصدر

٦٣-شرح العروة الوثقى - أبو القاسم الخوئي

٦٤-شرح أصول الكافي - محمد صالح المازندراني

٦٥-شرح العروة الوثقى - علي الغروي

٦٦-صفات الشيعة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق

٦٧-العين - الخليل بن أحمد الفراهيدي

٦٨-العدة في أصول الفقه - محمد بن الحسن الطوسي

٦٩-العبقات العنبرية في طبقات الجعفريّة - محمد حسين كاشف الغطاء

٧٠-علل الشرائع - محمد بن علي بن الحسين الصدوق

٧١-الغيبة - محمد بن إبراهيم النعماني

٧٢-الغيبة -محمد بن الحسن الطوسي

٧٣-الفوائد الطوسية - الحر العاملي

٧٤-فقيه من لا يحضره الفقيه - محمد بن علي بن الحسين الصدوق

٧٥-فقه القضاء - عبد الكريم الاردبيلي

٧٦-فقه الإمام جعفر الصادق عليه السلام **للشيخ الروحاني**

٧٧-الفصول المهمة في أصول الأئمة - الحر العاملي

٧٨-الفردوس الأعلى - محمد حسين كاشف الغطاء

٧٩-فرائد الأصول - مرتضى الانصاري



٨٠-الفصول الغروية في الأصول الفقهية - محمد حسين الحائري

٨١-قاموس الرجال - محمد تقي التستري

٨٢-القول الرشيد في الاجتهاد والتقليد -شهاب الدين المرعشي النجفي

٨٣-كفاية الأثر - علي بن محمد الخزّاز القمّي

٨٤-الكافي - محمد بن يعقوب الكليني

٨٥-كمال الدين وتمام النعمة - محمد بن علي بن الحسين الصدوق

٨٦-كتاب سليم بن قيس - تحقيق محمد باقر الأنصاري

٨٧-كشف الحجب والأستار -إعجاز حسين الهندي الكنتوري

٨٨-كليات في علم الرجال - جعفر السبحاني

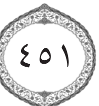
٨٩-لؤلؤة البحرين - يوسف البحراني

٩٠-المحاسن - أحمد بن محمد البرقي

٩١-مصباح البلاغة مستدرك نهج البلاغة - جمع الشريف الرضي

٩٢-مختصر بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفّار

٩٣-المحتضر - حسن بن سليمان الحلي



٩٤-من محورية اسلام الحديث الى محورية اسلام القرآن - طلال الحسن

٩٥-المعالم الزلفى في شرح العروة الوثقى - عبد النبي النجفي العراقي

٩٦-موسوعة طبقات الفقهاء - جعفر السبحاني

٩٧-معارج الأصول - جعفر بن الحسن الحلي

٩٨-المعالم الجديدة للأصول- محمد باقر الصدر

٩٩-الميزان في تفسير القرآن - محمد حسين الطباطبائي

١٠٠-منهاج البراعة - قطب الدين الراوندي

١٠١-مختصر مفيد - مرتضى العاملي

١٠٢-مستدرك الوسائل - حسين النوري الطبرسي

١٠٣-معاني الأخبار - محمد بن علي بن الحسين الصدوق

١٠٤-ميزان الحكمة - محمد الريشهري

١٠٥-مُنية المريد - زين الدين بن علي العاملي

١٠٦-مقتبس الأثر - محمد حسين الحائري

١٠٧-مجمع النورين - الشيخ أبو الحسن المرندي





١٠٨-مجازات القرآن - الشريف الرضي

١٠٩-معجم مقاييس اللغة - ابن فارس

١١٠-المهذَّب البارع - ابن فهد الحلي

١١١-مباحث الأصول -كاظم الحائري

١١٢-مبحث القطع - كمال الحيدري

١١٣-معالم الدين وملاذ المجتهدين - حسن زين الدين العاملي

١١٤-منتقى الجمان - الحسن بن زين الدين العاملي

١١٥-معالم المدرستين - مرتضى العسكري

١١٦-مجَالُ الاجتهاد ومناطقُ الفراغ التَّشريعي - محمد مهدي شمس الدين

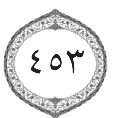
١١٧-مناقب آل أبي طالب - ابن شهر آشوب المازندراني

١١٨-منطقة الفراغ التشريعي - الموقع الرسمي - كاظم الخاقاني

١١٩-مستدرك سفينة البحار -علي النمازي الشاهرودي

١٢٠-مجلة رسالة التقريب عدد ٣٠

١٢١-مجمع الزوائد - الهيثمي



١٢٢-مجالس المؤمنين- نور الله الشوشتري

١٢٣-معجم رجال الحديث - أبو القاسم الخوئي

١٢٤-المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخرسانية / حسين محمد آل عصفور

١٢٥-نهج البلاغة - جمع الشريف الرضي

١٢٦-النوادر - أبو عيسى الأشعري

١٢٧-نظام الحكم في الإسلام - عبد القديم زلّوم

١٢٨-النهاية في غريب الحديث والأثر - ابن الاثير

١٢٩-نهاية الدراية -محمد حسين الاصفهاني

١٣٠-النور الساطع في الفقه النافع -علي كاشف الغطاء

١٣١-الهداية الكبرى - الحسين بن حمدان الخُصيبي

١٣٢-الوافي - الفيض الكاشاني

١٣٣-وسائل الشيعة - الحر العاملي

١٣٤-وسيلة النجاة -أبو الحسن الأصفهاني

١٣٥-الوافي - الفيض الكاشاني

المحتويات

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث





الفصل الرابع

